

المُقدِّماتُ النَّافِعةُ

مِنْ

مُؤَلَّفَاتِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ ناصِرِ الدِّينِ الألبانيِّ - رحمه الله - الْمَاتِعَةُ

سُتُونَ مُقَدِّمَةٌ مَقْرُونَةٌ بِفَوَائِدِ نَافِعَةٍ

جَمَعَهَا وَاسْتَخْرَجَ الفَوَائِدَ مِنْهَا

تَيْتُونُ بنُ راشِدِ بنِ تَيْتُونِ الراسبي

الخامس والعشرون من رجب سنة ١٤٣٩ هـ الموافق الثاني عشر من إبريل ٢٠١٨ م

الجزءُ الثاني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[١٦] بداية السُّؤل في تفضيل الرُّسول

مَقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله.

أما بعد، فإني ما كدت أنتهي من تحقيق رسالة (رفع الأستار عن بطلان القائلين بفناء الجنة والنار) للعلامة الصنعاني، ووضع مقدمتها، وتقديمها إلى المطبعة، حتى بادر الأستاذ الغيور الفاضل زهير الشاويش حفظه الله، فأطلعني على مجلد لطيف من كنوز مكتبته العامة

(رقم ٤٤٣٢) - فيه مجموعة من الرسائل المتنوعة، واختيار ما قد يكون منها صالحاً للنشر عاجلاً. فوجدت فيها رسالة بعنوان: (بداية السؤل في تفضيل الرسول ﷺ) للإمام الشهير بسلطان العلماء العز ابن عبد السلام السلمي الشافعي الدمشقي، فانكببت على التأمل فيها ودرستها دراسة دقيقة فاحصة، فتبين لي أنها رسالة قيمة، نافعة جداً للأمة. وذلك..

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الأول: موضوع الرسالة نفسه، فإنني اعتقد أن كل مسلم صادق في إسلامه، لا بد من أن يتعرف على جملة طيبة من المكارم التي أكرم الله بها نبيه، والفضائل التي فضله بها على العالمين، من الجن والناس أجمعين، بل والملائكة المقربين، بأدلة ثابتة من الكتاب والسنة، والنظر السليم فيهما، والاستنباط منهما، فإن ذلك مما يزيد - بلا شك - إيماناً - وجباً مخلصاً للنبي (ﷺ)، هذا الحب الذي هو شرط أساسي أن يستقر في القلب المؤمن مقروناً بحب الله تعالى الذي تفضل بإرساله إلينا، وأمتن - وله المنّة - بذلك علينا، فقال تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢] (١)

ولذلك قال (صلى الله عليه وسلم). (ثلاث من كن فيه وجد بهنَّ حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله، وأن يكره أن يُقذَفَ في النار) (٢). ثم لا يزال الحب يرتقي فيه حتى يصير النبي (ﷺ) أحب إليه من كل عزيز لديه، كما قال (ﷺ): (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده والناس أجمعين). (٣)

(١) الإمام الألباني - رحمه الله - لم يخرِّج الآيات في مقدمته، فقامت بتخريجها وعزوها إلى المصحف. (ت)

(٢) أخرجه الشيخان وغيرهما عن أنس، وهو مخرج في . فقه السيرة (٢١١) و(الروض النضير) (رقم ٥٢)، وهو في مختصر البخاري) برقم (١٣).

(٣) أخرجه البخاري (رقم ١٢ - مختصره) ومسلم (٤٩/١) والنسائي (ص ٧٥٠ - هندية) وابن ماجه (٦٧) وأحمد (١٧٧/٣، ٢٠٧، ٢٧٨) من حديث أنس، والبخاري (رقم ١١) والنسائي من حديث أبي هريرة دون قوله: (والناس أجمعين) وزاد في أوله: (والذي نفسي بيده).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وأعلم أيها الآخر المسلم: أنه لا يمكن لأحد أن يرقى إلى هذه المنزلة من الحب لله ورسوله؛ إلا بتوحيد الله تعالى في عبادته دون سواه، وبإفراد النبي (ﷺ) بالاتباع دون غيره من عباد الله، لقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ

حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠] وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]

وقال عليه الصلاة والسلام:

(لا والذي نفسي بيده، لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني) (١)
قلت: فإذا كان مثل موسى كليم الله لا يسعه أن يتبع غير النبي (ﷺ) فهل يسع ذلك غيره؟

فهذا من الأدلة القاطعة على وجوب إفراد النبي (ﷺ) في الاتباع، وهو من لوازم شهادة (أن محمد رسول الله)، ولذلك جعل الله تبارك وتعالى في الآية المتقدمة اتباعه (ﷺ) دون سواه دليلاً على حب الله إياه، ومما لا شك فيه أن من أحبه الله كان معه في كل شيء كما في الحديث القدسي: (وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذته) (٢)

(١) رواه الدارمي (١١٥/١ - ١١٦) وأحمد (٣/٣٧٨) وأبو نعيم (ص ١٥)، من حديث جابر بن عبد الله، وهو حديث حسن كما بينته في (المشكاة) (١٧٧) وغيره.

(٢) أخرجه البخاري وغيره، وهو مخرج في (الصحيح) (١٦٤٠) وغيره.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وإذا كانت هذه العناية الإلهية إنما هي بعبده المحبوب من الله، كان واجباً على كل مسلم أن يتخذ السبب الذي يجعله محبوباً عند الله، ألا وهو اتباع رسول الله تبارك وتعالى، أليست ترى أنه لا سبيل إلى معرفة الفرائض وتمييزها عن النوافل إلا باتباعه (ﷺ) وحده؟ وإن مما لا شك فيه أن المسلم كلما كان بسيرة رسول الله (ﷺ) أعلم، وبمحاسنه وفضائله أعرف، كان حبه إياه أكثر، واتباعه إياه أوسع وأشمل.

ومساعدة مني لإخواني على ذلك اندفعت إلى تحقيق هذه الرسالة المباركة ونشرها. ولا سيما وقد وجد المستعد للقيام على طبعها، أو وهو الأستاذ زهير الشاويش حفظنا الله وإياه من شرور أعداء الله، وتلك هي غاية المؤلف نفسه من تأليفها، كما أشعرنا بذلك في ختمه إياها- ونحن مؤمنين عليه-ألا وهو قوله:

(ونحن نسأل الله تعالى بمنه وكرمه أن يوفقنا لاتباع رسوله في سننه وطريقته، وجميع أخلاقه الظاهرة والباطنة، وأن يجعلنا من أحزابه وأنصاره، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

قلت: وفي الحقيقة إن كل هدي من هذه الحياة، بعد القيام بما فرض الله علي من الواجبات، إنما هو تعريف المسلمين تديساً ومحاضرة وتأليفاً بسيرة النبي (ﷺ) الصحيحة من جميع نواحيها حسب استطاعتي، وحضتهم على أن يتخذوه القدوة الوحيدة لهم، كما رغب الله تعالى منهم في مثل قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، وذلك سعادتهم في الدنيا والأخرى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

لقد كان من آخر ذلك قبل سنة تقريباً أن اختصرت كتاب (الشمائيل المحمدية) للإمام الترمذي^(١)، وميزت في التعليق عليه بين أحاديثه الصحية والضعيفة وأنت في مهجري الجديد (عمان)، على نوبات متقطعة لانهماكي في شراء أرض وبناء دار عليها، وبعد أن سكنتها ببضعة أشهر، فوجئت بما اضطرني إلى تركها ومن فيها من العيال، مسافراً إلى مهجري الأول (دمشق) حيث قمت يومين، ومنها إلى (لبنان) على ما فيه من المرح والمرج وصعوبة الوصول.

فلما وجدت فيه شيئاً من الاستقرار النفسي، بد استأنف شيئاً من نشاطي العلمي مطالعة وتأليفاً في مكتبة الأستاذ زهير الشاويش جزاه الله خيراً، وفيها أكثر المصادر التي تلمني، وكثير مما ليس في مكتبي في (دمشق)، فاستعضت عنها بالخير الذي وجدته في مكتبة الأخ زهير أحسن الله إليه وحفظه من كل ضير، وكان من ذلك هذه الرسالة، وما يسر الله من تحيث لها، وتقديم بين يديها.

ولقد مضيت في إقامتها على الرغم من أنني فوجئت في أثناء ذلك بخبر إزعاجي جداً، وهو وفاة أخي الكبير محمد ناجي أبو أحمد في موسم الحج، فقد مضيت في إتمامها مترحماً عليه صابراً على مصيبي به، فقد مات وهو خير إخوتي وأخلصهم لي، وأشدهم استجابة لدعوتي، وغيره عليها، وحماساً في الدعوة إليها، فرحمه الله رحمة واسعة، وصابرنا وسائر

(١) ستأتي مقدمته إن شاء الله تعالى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

إخوتي وأولاده وأحفاده وأصهرته على مصابهم به، وجعلهم خير خلف لخير سلف، وحشرنا جميعاً معه تحت لواء سد ولد آدم محمد (ﷺ) ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨-٩٩]. وإنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبي واخلف لي خيراً منها، اللهم اغفر لأبي أحمد، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واعفر لنا وله يا رب العالمين، وافسح له في قبره، ونور له فيه. (١)

لقد استطردت كثيراً عما كنت في صدده، والإنسان في كل ما يأتي ويذر تحت مشيئة الله وألطافه، فلنعد إلى ما كنا فيه.

فأقول:

إذا عرفت ما سبق بيانه أن حب الله لا ينال إلا باتباع نبيه (ﷺ) فاحرص إذا على اتباع سنته كل الحرص، وأنفق في سبيل ذلك كل جهاد ونفس، ولا تغتر بما عليه بعض الضالين المغرورين، من المتصوفة واللاهين، الذين اتخذوا دينهم هواً ولعباً، ونشيداً ونغمًا، يزعمون أنهم بذلك يرضون محمداً (ﷺ)؛ بما يسمونه بالأناشيد الدينية، ويكثرون منها في أذكارهم واجتماعاتهم، التي يعقدونها في بعض الأعياد البدعية، كعيد المولد ونحوه، فإنهم - والله - لفي ضلال مبين، وعن الحق متنكبين، كيف لا وهم قد خلطوا الحق باللغو الباطل، وقلدوا المغنين الماجنين، في موازينهم وأنغامهم الموسيقية، ويلتزمون في كل ذلك طرائقهم الميتة للقلوب، الصادة عن ذكر الله وتلاوة القرآن، والني (ﷺ) يقول: (ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن) لا سيما وأنتم قد يضيفون إلى ذلك بعض الآلات الموسيقية، أو التصفيق

(١) من دعائه (ﷺ) لأبي سلمة رضي الله عنه حين مات.

قلت: قال الإمام الألباني - رحمه الله في (أحكام الجنائز وبدعها) (ص ٢٢): أخرجه مسلم وأحمد (٢٩٧/٦) والبيهقي

(٣/٣٣٤) وغيرهم. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

بالأكف لتتم المشاهدة بين الفريقين، ولذلك تذيعها بعض الإذاعات الأجنبية، فضلاً عن الإذاعات العربية، إرضاء للناس باسم الذكر أو الأناشيد الدينية! ومن المؤسف أن بعض الإذاعات الإسلامية بدأت تحذو حذوها.

والله المستعان.

وقد بلغني إن بعض محطات الرائي (التلفزيون) عرضت شيئاً من هذا على أنه الإسلام الذي يدع إليه من سمتهم بالمسلمين الحنفاء. وإن نسيت فلن أنسى أنني حضرت قديماً في مركز لبعض الجماعات الإسلامية، وإذا بي أفاجأ بسماع صوت تلحين للأذان بآلة موسيقية! فسألت عن الخبر؟ فقيل: هؤلاء بعض الشباب المسلم من بعض البلاد العربية نزلوا ضيوفاً على الجماعة، وأحدهم يسمعهم الأذان ملحناً تلحيناً موسيقياً، وهذا مما نسمعه اليوم من بعض الإذاعات الإسلامية كثيراً وما أحسن ما قاله ابن القيم رحمه الله بهذه المناسبة في (إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان) (١/٢٢٦).

برئنا إلى الله من معشر	بهم مرض من سماع الغنا
وكم قلت: يا قوم أنتم على	شفا جرف ما به من بنا
شفا جرف تحت هوة	إلى درك كم به من عنا
وتكرار في النصح منا لم	لنعذر فيهم إلى ربنا
فلما استهانوا بتنبهنا	رجعنا إلى الله في أمرنا
فعلنا على سنة المصطفى	وماتوا على تتنا تتنا

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وقد تبين أخيراً بعض الشباب المسلم إلى ما فيه تلك الأناشيد من المنكرات والانحرافات عن الشريعة الإسلامية، فعدلوا عنها إلى أناشيد أخرى لا تخلو من حماس وقوة وتذكير بالبطولات الإسلامية، ولكنهم قد يلتزمون فيها أيضاً بعض الألحان الموسيقية وبعضهم قد يدخل إليها شيئاً من آلات الطرب كالدف ونحوه وقد سمعت بأذني من بعض التسجيلات شيئاً من ذلك، وتكلمت معهم بما يوجبه الدين من النصح لهم وتذكيرهم بأن ذلك لا يجوز، لا سيما وأن الكثير منهم قد جعلوا الاستماع إليها هجراً لهم ودينهم، وشغلهم ذلك عن التفرغ لتلاوة القرآن أو الاستماع إليها.

وهذا كله من مفاصد الانحراف عن السلف فإني أقطع بأن هذا لم يكن من عادتهم، وإن كانوا يتناشدون الأشعار في الحروب والمعرك أحياناً فهذا شيء، وأن يجعل ذلك مع ما فيه من التلحين الموسيقي عادة تضاهي عادة أهل الفسق واللهو، فهو شيء آخر، لا يخفى على أهل العلم والنظر. ورحم الله من قال:

وكل خير في اتباع من سلف ومل شر في ابتداع من خلف

والخلاصة: إنني أنصح كل من قرأ هذه الرسالة، أن لا يقف عند العلم بما فيها وإنما يتبع ذلك بالثمرة المرجوة منها، ألا وهي إخلاص الاتباع لهذا الرسول العظيم، المستلزم لحب الله إياه، ومغفرته لذنوبه، (وذلك الفوز العظيم). نسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الوجه الثاني: أنها رسالة لطيفة جداً، جمع فيها المؤلف رحمه الله تعالى أكثر من أربعين فضيلة من فضائل النبي (ﷺ)، وما أكثرها، وقد استقصاها السيوطي رحمه الله في (الخصائص الكبرى) في ثلاثة مجلدات كبار، قسم كبير منها من (دلائل النبوة) لأبي نعيم الأصبهاني، و(دلائل النبوة) للإمام الثلاثة بخاصة الأول منها، كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة البيهقي، بخلاف رسالة المؤلف هذه فإنها نخبة ممتازة ليس فيها – بفضل الله – ما يمكن القطع بضعفه، بل جله إن لم أقل: كله، صحيح ثابت كما سيتبين للقارئ الكريم من تخريجنا لها. وهي مزية قلما تتحقق في كتاب.

وقد جرى فيها المؤلف رحمه الله تعالى على الإيجاز في العبارة، وبخاصة حين يكون النص في الفضيلة مصرحاً بها في الكتاب والسنة، ويبدو لي أنه القاهها على بعض تلامذته ارتجالاً كما هي عادة أكثر من العلماء الكبار أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فإنه يعلق الأحاديث ولا يخرجها، ولا يسوقها بتمامها، وإنما يذكر موضع الشاهد في الحديث، وأحياناً يذكر معناه، دون أن يشير إلى كونه حديثاً نبوياً، أو أثراً عن بعض الصحابة.

من أجل ذلك كان أهم ما قمت به في التعليق عليها، إنما هو تخريج أحاديثها. واستكمال الفاظها، إلا الأحاديث الطوال منها، فإني اكتفيت بالإشارة إليها، وتخريجها بإيجاز إلا نادراً، لأني ما رأيت أن أتوسع في الحواشي بإيرادها بطولها كحديث الشفاعة مثلاً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وبذلك، تمت الاستفادة من الرسالة بإذن الله تعالى، وصار الواقف عليها على ثقة من ثبوت الفضائل الواردة فيها لنبينا صلوات الله وسلامه عليه.

فالحمد لله الذي جعلنا من أمة إجابته، ونسأله تعالى أن يرزقنا الإخلاص له في اتباعه، وأن يحشرنا معه في زمرة إخوانه الذين تمنى (ﷺ) أن يراهم كما روى أبو هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ) (وددت أنا قد رأينا إخواننا. قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد)^(١). وهم الذين وصفهم في حديث آخر:

(من أشد أمتي لي حباً ناس يكونون بعدي، يود أهدهم لو رأياني بأهله وماله)^(٢)

الوجه الثاني: أن أحاديث الرسالة ثابتة إن شاء الله تعالى كما سبق ذكره، وهذه مزية لها قلما تحقق في غيرها، لا سيما في مثل هذا الموضوع: (الفضائلي)، فإنهم جروا على التساهل في رواية الأحاديث فيها، وفي الترغيب والترهيب أيضاً، وإن كان لنا رأي في ذلك شرحته في مقدمتي لكتابي (صحيح الترغيب والترهيب) للحافظ المنذري^(٣) ولا مجال

(١) أخرجه مسلم (١٥٠/١) وغيره، وهو مخرج في (التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب) (٩٣/١)

(٢) رواه مسلم أيضاً (١٤٥/٨)، وهو مخرج في (الصحيحة) (١٤١٨)، وعزاه السيوطي في (الخصائص) (٢٧/٣) للحاكم وحده فقصر.

(٣) وقد صدر والحمد لله الجزء الأول منه في بيروت على الأوفست بإشراف أخي الأستاذ زهير بعد نضدته في دمشق. انتهى.

قلت: لقد تقدم مقدمة كتاب (الترغيب والترهيب) حيث أن الكتاب طبع بكامله بعناية فضيلة الشيخ المحدّث العلامة/ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان - حفظه الله - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد - رحمه الله - الرياض.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الآن للبحث فيه هنا، ولكني أقول:

إن مساوئ التساهل المذكور، أن يؤدي بالمتساهل إلى رواية الأحاديث الموضوعية أيضاً من حيث يدري أو لا يدري، فإن هذا هو الواقع، والأمثلة لدي كثيرة، ولكني لا أريد أن ذهب بالقارئ بعيداً، فهذا الحافظ السيوطي -عفا الله عنا وعنه- فإن كتابه - (الخصائص الكبرى) محشو بالأحاديث الموضوعية والمكذوبة، فضلاً عن الأحاديث الضعيفة والمنكرة على الرغم من قوله في المقدمة (١/٨):

(أوردت فيه كل ما ورد، ونزهته عن الأخبار الموضوعية وما يُرَدُّ).

ولقد أصابه في كتابه هذا، مثل ما أصابه في كتابه (الجامع الصغير من حديث البشير النذير)، فقد وقع عشرات بل مئات الأحاديث الضعيفة والموضوعية، مع قوله في مقدمته أيضاً:

(وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب)!

ثم تبين للباحثين المحققين أنه لم ينهض بهذه الصيانة المزعومة، الأمر الذي حملني على تقسيم كتابه إلى قسمين (صحيح الجامع)، و(ضعيف الجامع)، وأوردت في الثاني منهما ما دون الحسن ولو لغيره، من الأنواع الثلاثة: الضعيف والضعيف جداً، والموضوع.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فكان مجموع ذلك قرابة (٦٤٥٠) حديثاً، أي نصف الكتاب مع ضم الزيادة إليه من ذيله الذي كان هو نفسه استدركه عليهن فمن شاء التفصيل فليراجع المقدمة المطبوعة مع كل من الكتابين (الصحيح) و (الضعيف) يرّ العجب العجاب.^(١)

ولما كان الأمر كما قال القائل: وبضدها تتبين الأشياء، فقد رأيت أن أقدم إلى القراء نماذج قليلة مما سود بها السيوطي (خصائصه)، ولا سيما وفي ذلك تنبيهاً لمن قد يكون غافلاً عنها من القراء لكتابه أو غيره.

لقد ذكر السيوطي المؤلف في أبواب كثيرة من كتابه ونقل كلامه من هذه الرسالة دون أن يسميها، وقد نبهت على ذلك عند بعض الفقرات، فأذكر الآن بعض الأحاديث الموضوعية التي نزه المؤلف منها رسالته، وسود السيوطي بها كتابه:

الأول: ذكر تحت الفصل الآتي رقم (١٣) قصة إحياء أم النبي (ﷺ) وإيمانها به (ج٢ ص٢٨٠)، وهي قصة موضوعة باطلة عند المحققين من العلماء كابن الجوزي وابن تيمية وغيرهم.

(١) ستأتي المقدمة إن شاء الله بعد (٣٥) من سلسلة المقدمات. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومما يبطلها قوله (ﷺ) لمن سأله عن أبيه فقال له: (إن أبي وأباك في النار). رواه مسلم وغيره، وهو حديث صحيح، رغم تعنت السيوطي الذي أعلّله في بعض رسائله بما لا يقدر، ولا سيما وله بعض الشواهد التي تكشف أنه ليس من الممكن تضعيفه لولا الهوى، ولذلك لما غلب ذلك عليه لم يورده في (الجامع الصغير) ولا في (الزيادة عليه) نسأل الله السلامة. وما أحسن ما قاله الشيخ عبد الرحمن اليماني رحمه الله تعليقاً على هذا الحديث، وقد أورده الشوكاني في (الأحاديث الموضوعة) (ص ٣٢٢) (١)

(كثيراً ما تجمع المحبة بعض الناس فيتخطى الحجة ويحاربها، ومن وفق علم أن ذلك مناف للمحبة المشروعة والله المستعان).

الثاني: ذكر تحت الفصل (١٦) رواية ابن عساكر عن ابن مسعود مرفوعاً:

(قال لي ربي عز وجل: نخلت إبراهيم خلتي، وكلمت موسى تكليماً، وأعطيتك يا محمد خلتي ومحبتي، وكلمتك كفاحاً) (ص ١٥١) وهو موضوع. قال الدكتور الشيخ خليل الهراس في تعليقه عليه:

(قال في (الآلآي): لا يصح، تفرد به مسلمة وهو متروك).

(١) من طبع المكتب الإسلامي.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

قلت: ولو صح فكان نصاً على أن النبي (ﷺ) قد رأى ربه ليلة الإسراء على الأقل،

ولم يبق ثمة مجال لاختلاف لأن معنى (كفاحاً) أي مواجهة ليس بينه وبين الله حجاب كما في (النهاية) مادة (كفح).

وكان الدكتور رحمه الله لم يتنبه لهذا المعنى، فعلق على كلمة (الإسراء) بقوله (١١١/٣): (ففي هذه الليلة كلم الله عز وجل نبينا (ﷺ) كفاحاً من غير واسطة ملك). فخفي عليه ما ذكرناه عن ابن الأثير. وحينئذ فالحديث مخالف لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] وبه احتجت عائشة رضي الله عنها^(١) على نفي الرؤية^(٢)، وهو الحق.

الثالث: ذكر السيوطي حديثاً آخر عقبه من رواية ابن عساكر أيضاً عن سلمان، وفيه:

(١) الحديث متفق عليه من حديث مسروق مولى عائشة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. انظر (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم) (٤٢/١) - كتاب الإيمان حديث رقم (١١٢) (٧٥) باب معنى قول

الله عز وجل: ولقد رآه نزلة أخرى، وهل رأى النبي (ﷺ) ربه ليلة الإسراء. (ت)

(٢) أما نفي الرؤية في الآخرة هذا لا يقصده الإمام الألباني، بل هو من المعتقدين مع أهل السنة والجماعة بإثبات رؤية المؤمنين ربه يوم القيامة والأحاديث فيها متواترة لفظاً ومعنى. انظر (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم) (٤٢/١) - كتاب الإيمان (٧٨) باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربه سبحانه وتعالى. والباب الذي بعده. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(وإن كنت كلمت موسى في الأرض تكليماً، فقد كلمتك في أسماء،... ولقد خلقت الدنيا وأهلها لأعرفهم كرمتك ومنزلتك عندي، ولولاك ما خلقت الدنيا).

وهذا باطل واضح البطلان، لمخالفته قوله تعالى في القرآن: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ومن العجيب أن السيوطي نفسه حكم بوضعه في (الآلي) (٢٧٢/١-الطبعة المصرية).

الرابع: ذكر عقب الفصل (٣٥) حديث:

(إنما حر جهنم على أمي كحر الحمام).

وهو حديث موضوع كما تراه في (الأحاديث الضعيفة) (٧١٠)، وهو مما فات الشيخ الهراس أن ينبه عليه.

الخامس: لقد صان المؤلف رحمه الله الفضيلة الآتية في الفصل (٣٦) عن إيراد الحديث المشهور على الألسنة:

(اختلاف أمي رحمة)! وذلك مما لا سند له. كما ذكر ذلك غير واحد من الأجلة، على ما هو مبين في (الأحاديث الضعيفة) (٥٧). وأما السيوطي فقد أبي إلا أن يسود به كتابه (٢١١/٣)، وكذلك سؤد به (جامعه)!!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وأما الأحاديث الأخرى التي بثها في تضاعيف الأبواب فهي كثيرة لا تُحصى، فحسبنا الآن أمثلة منها من مجلداته الثلاثة:

المجلد الأول: ص ١٧- لما اقترف آدم الخطيئة.

١٨ و١٩ - كتابه اسمه (ﷺ) على العرش.

٢١- أذان آدم بالهند.

١٥١- كان يرى في الظلمة.

١٧٣- أكل الهريسة فأعطى قوة أربعين في الجماع.

١٧٧- ابتلاع الأرض ما يخرج منه (ﷺ).

المجلد الثاني: الصفحة ١١١ طي جبريل الأرض له ليصلي على جنازة معاوية الليثي.

٢٧٥- معجزة الضب. وزعم أن له طريقاً أخرى عند أبي نُعيم، وهو عنده (ص ٣٢١) من الطريق الأولى.

٣٤٨- اجتماعه بالخضر وعيسى ورجل من عاد!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

المجلد الثالث: الصفحة ١٢٠ - رد الشمس لعلي.

١٥٣ - (إن الله ... أعطاني الرؤية...).

١٦٧ - لأثرن حبيبي على خليلي.

١٧١ - من ولد له ثلاثة فلم يسم أحدهم محمداً فقد جهل.

١٧٤ - اللهم إنك أخرجتني من أحب البقاع إلي فأسكني في أحب البقاع إليك!

٢٤١ - غضوا أبصاركم حتى تمر فاطمة.

٣٤٩ - ليصل علي بعد الوضوء.

٣٦٨ - اللهم ارحم خلفائي.

٣٨٤ - تعزية الخضر بالنبي (ﷺ).

٤٠٣ - من صلى علي عند قبري سمعته.

٤٠٥ - علمي بعد موتي كعلمي في الحياة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

تلك بعض الأحاديث الموضوعية في (خصائص السيوطي)، وهي كلها أو جلها على الأقل مخرجة عندي، فأشير إلى ما كان منها في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) على تسلسلها هنا:

(٢٥ و ٣٤١ و ٤١٢٦ و ١٦٠٥ و ٣٠٥٤ و ٤٠٣٧ و ٢٦٨٨ و ٢٦٣٤ و ٨٥٧ و ٥٢٠٤ و ٣٠٣).

وأما الأحاديث الضعيفة فيه والمنكرة فهي كثيرة جداً. ولا مجال الآن لضرب الأمثلة عليها، فإني مسافر غداً إن شاء الله تعالى إلى بعض ابلاد العربية، ولا بد الانتهاء هذه المقدمة وتقديمها إلى المطبعة قبل السفر، وليس أمامي إلا بضع ساعات من الوقت، فلا بد من صرفها لما هو الأهم، فأقول:

ثم إن السيوطي عفا الله عنا وعننه لم يقنع بتسويد صفحات كتابه بتلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة حتى أضاف إلى ذهب أي يحكي ما هو مخالف للكتاب والسنة، فهو يقل تحت (فصل) (١٦٠/٣):

(ذهب بعضهم إلى أنه ﷺ أوتي علم الخمس أيضاً، وَعَلِمَ وقت الساعة والروح، وأنه أمر بكنتم ذلك)!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وقد علق عليه الدكتور خليل رحمه الله بقوله:

(لا دليل لهذا البعض، وهو مكذوب بصريح القرآن، نعوذ بالله من الغلو الذي يخرج من الإيمان).

ولقد صدق رحمه الله، كما أنه انتقد السيوطي في كثير من مبالغاته وأحاديثه، وفاته الكثير، كما أنه جانبه الصواب في بعض ما انتقد، ذلك لأنه كان يحكم عقله أكثر من علمه في ذلك، ويبدو للباحث أنه لم يكن له عناية كافية في هذا الشأن، فانظر إليه مثلاً يتعقب السيوطي في رواية ذكرها من طريق سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة... وقال (٢٥٠/٢): (إسناده). فيقول الدكتور:

(لا ندري على أي شيء استند المؤلف في الحكم بصحة هذا الحديث مع أن رواية سعيد بن أبي سعيد الزبيدي عن هشام بن عروة، وعنه بقية، لا يعرف، وأحاديثه ساقطة)!

فأقول: تأمل كيف توهم أن سعيداً هذا هو الزبيدي الذي يروي عن هشام، أي يروي عن تابع تابعي، ولم يدر أنه سعيد بن أبي سعيد المقبري الذي يروي عن أبي هريرة ويكثر عنه! ولو أنه كن يحسن المراجعة في كتب التراجم لعرف من (الميزان) نفسه وهمه، لأنه قد ترجم للمقبري قبل الزبيدي بترجمة، وذكر أنه صاحب أبي هريرة!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وقال في حديث آخر (٢٢/٣):

(لا نظن هذا الحديث صحيحاً، وليس هو في شيء من الكتب الستة!) وطلاب هذا العلم لا يخفى عليهم أنه ليس من شرط الصحيح أن يكون في شيء من الكتب، كما لا يلزم من وجوه في شيء ما أن يكون صحيحاً.

وقال (٣٩/٣) في حديث: (يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الطيور لا يريحون رائحة الجنة).

(قال في (الفوائد): قال القزويني: موضوع، وقد رواه أحمد وأبو داود وغيرهما)!

وخفي عليه أن الحديث صحيح، وأن العلماء ردوا على القزويني قوله هذا كما فعل الحافظ ابن حجر في رده عليه في رمية أحاديث في (المصابيح) بالوضع منها هذا، فأنظره فق آخر (المشكاة) (١٧٨٢/٣)، وراجع له (غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام) (١٠٧).

إلى غير ذلك من الأمثلة توجب في اعتقادي على بعض أهل العلم والمعرفة بطرق نقد الأحاديث على أصول علم الحديث وقواعده دون استسلام للهوى أو اعتماد على عقل شخص ما – أن يبادر إلى كتاب السيوطي (الخصائص الكبرى)، فيصفيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والآراء الخاصة، والأقوال المنكرة، ثم يقدمه إلى الناس عسلاً مصفى، كما فعل الإمام العز برسالته هذه رحمه الله.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وقبل أن أختتم الكلام أريد أن أبين شيئاً قد يحسن بيانه؛ وهو أنني رأيت السيوطي قد نقل عن المؤلف فقرتين أخريين من كلامه:

الأولى: من خصائصه أنه أخبر الله بالمغفرة، ولم ينقل أنه أخبر أحداً من الأنبياء بمثل ذلك، بل الظاهر أنه لم يخبرهم، بدليل قولهم في الموقف: نفسي نفسي.

والأخرى: من خصائصه أنه له الجمع في الضمير بينه وبين ربه سبحانه، لقوله: (أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما)، وقوله: (ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه) (١) وذلك ممتنع على غيره، لقوله للخطيب حين قال: (من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى): (بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله) قالوا: إنما امتنه من غيره دونه، لأن غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية بخلافه هون فان منصبه لا يتطرق إليه إيهام بذلك).

قلت: فلا أدري أوقع هذا النصفان في نسخة من نسخ الرسالة في يد السيوطي، أم هو نقلهما من كتاب آخر للمؤلف؟

هذا وبيننا أنا على وشك الانتهاء من المقدمة، وبعد الفراغ من تخريج الأحاديث وتحقيق الرسالة، إذا بالاستاذ زهير حفظه الله يفاجئني بنسخة مطبوعة منها في مصر، طبعة

(١) رواه أبو داود بسند ضعيف كما هو مبين في رسالتي: (خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها

أصحابه) وهي طبع المكتب الإسلامي.

قلت: ستأتي ضمن سلسلة المقدمات بعد رقم (٢٧). (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الشرق بتعليق الشيخ أبو الفضل عبد الله بن محمد الصديق الغماري المغربي، فقرأتها واستفدت منها تصحيح بعض الأخطاء التي وقعت في مخطوطتنا، وصحتها في التعليق، فجاء كل ذلك مطابقاً للمطبوعة، وقد وقع في هذه خطأ أو سقط كل ذلك مطابقاً فأحسن من الفقرة (١٣) ص٠٢٣ - منها)، ألا وهو اسمه عيسى عليه السلام، فأفسد المعنى، مع أنه في تعليقه عليه شرح الفقرة على الصواب، وذكر فيه عيسى بصراحة، فهو خطأ مطبعي.

إلا أنني خرجت من تلك الدراسة بملاحظات حول بعض تعليقاته، لعله من المفيد بيانها فأقول:

أولاً: لقد جرى الشيخ في تخريج الأحاديث على سنن جمهور المخرجين، فهو لا يعني - إلا نادراً - ببيان مرتبة الأسانيد من الصحة والضعف، بل ولا الأحاديث، وهذا ليس من شأن المتمكن في هذا العلم الشريف، إذ أن ثمرة التخريج إنما هي معرفة مرتبة الأحاديث من اسانيدها، ولذلك قالوا: (الاسناد من الدين، لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء)، فهو وسيلة وليس بغاية، فمن اشتغل به دونها، فما مثله إلا كمثل الرجل يتوضأ للصلاة ثم لا يصلّيها! فانظر منه (ص٩، ١٠، ١٢، ١٣، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٣).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ثانياً: رأيته يعتمد على تحسينه الترمذي، وظني به أنه تعلم أنه متساهل فيها كما صرح بذلك الذهبي وغيره من الحفاظ النقاد، ولذلك فلا ينبغي للعارف بهذا العلم الشريف أن يسكت عن تحسينه، بل لا بد من التصريح بتأييده أو نقده، حسب واقع إسناده، فإذا كان إسناده عنده ثابتاً صرح به، وإن لم يصح نظر، فإن وجد له طريقاً آخر أو شاهداً يتقوى به ذكرها أو أشار إليها. وإلا صرح بضعفه، وهذا مما يجب شرعاً لقوله (ﷺ):
(الدين النصيحة، لله ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم).

رواه مسلم. وقد رأيته فعل ذلك أحياناً.

ثالثاً: إهماله تخريج بعض الأحاديث، ولعل ذلك كان منه سهواً، كحديثك شطر الجنة في الفقرة (١٤). مع كونه في (الصحيحين) كما سترى. ولقوله (ﷺ) في الفقرة (١٧): (...)
ونحن أول من يدخل الجنة، فإنه لم يخرج مع كونه في مسلم من حديث حذيفة في صحيح مسلم، وهو عنده مقرون بأبي هريرة كما ستراه هناك إن شاء الله تعالى.

رابعاً: يعزو الحديث لغير المشاهير من أصحاب السنن وغيرهم ممن ألف في (الصحيح)، وهذا مخالف لاصطلاح العلماء، فهو لما خرج الحديث الأول: (أنا سيد ولد آدم ولا فخر) عزاه لابن أبي عاصم في (الأدب)! فمن الذي يستطيع أن يقوله من المشتغلين بهذا العلم فضلاً عن غيرهم؟ مع ما في ذلك من الابتعاد بالقارئ عن التمكن من مراجعة إسناده عند اللزوم، ولا سيما وهو قد سكت عنه، وبخاصة أنه رواه أشهر من أبي عاصم

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

مثل الترمذي وابن حبان كما ستره في تخريجنا إياه، وإنما يصح مثل ذه العزو عند أهل العلم مقروناً مع من هم أشهر منه) أو لغير ذلك من الفوائد كأن إسناد أصح من إسنادهم، ومع ذلك لا بد من إشارة على الأقل إليهم وخاصة إن كانوا من أهل (الصحيح) كابن حبان فإنه ممن رواه في (صحيحه). بل إن الشيخ قد أغرب أكثر مما سبق وحين عزا حديث السدرة المشار إليه في الفقرة الآتية (١٦) للنسائي وابن أبي حاتم، وهو في (الصحيحين) كما سيأتي (ص ٩) إن شاء الله تعالى.

خامساً: قال في تخريج حديث الفقرة (١٤): (الخلق كلهم عيال الله...):

(وإسناد حديث ابن مسعود جيد)!

فأقول: كلا، فإن فيه من ضعف جداً، وهو عمير أبو هارون القرشي وهو متروك كما قال الهيثمي^(١) في (مجمع الزوائد) (١٩١/٨)، وانظر تعليقنا الآتي عليه (ص ٤٤)

ونحو هذا أنه ذكر حديث عائشة في المستدرک بلفظ: (أنا سيد ولد آدم وعلي سيد العرب)، فقال (ص ٩): (وهو حديث ضعيف، خلافاً لقول الذهبي: إنه موضوع). وهذا

(١) في أصل الرسالة: الهيثمي، ولعله تصحيف والصحيح ما أثبتته. وهو الهيثمي الإمام الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت- ٨٠٧هـ) مؤلف (مجمع البحرين في زوائد المعجمين)، لا سيما أثبت الإمام الألباني - رحمه الله - الهيثمي في (ص ٤٢) في الحاشية. (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

تبجح بارد، وتطاول على الحافظ الذهبي بدون مبرر، لأن مدار الحديث على حسين بن علوان وعمر الوجيهي وغيرهما من الوضاعين، وقد أقر الحافظ العسقلاني [و] (١) الذهبي على وضعه، فانظر (لسان الميزان) (٤/٣٨٩-٢٩٠)، وفي ظني أن ابن تيمية أيضاً قل بوضعه في كتابه الحجّة (منهاج السنة) ولا وقت عندي الآن لمراجعته فإني على سفر اليوم إن شاء الله فليراجع إليه من شاء. (٢)

ثم إن روح التشيع واضح من الحديث، فإن من الثابت عند أهل السنة أن فضل الخلفاء الأربعة على ترتيبهم المعروف، فأفضلهم ابو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رضي الله عنهم أجمعين، وهذا التفضيل، ثابت عن علي نفسه، بل وفي زمن النبي (ﷺ) كانوا لا يعدلون بأبي بكر أحداً كما في البخاري وغيره، فكيف يمكن أن يقول: (وعلي سيد العرب)، فلا شك أن هذا من وضع الشيعة. ونحن نشم رائحة التشيع من هذا الغماري وإخوته من كتاباتهم، حتى أن أحدهم ألف رسالة خاصة في توثيق الحارث الأعور الشيعي! والله المستعان.

(١) أضفت حرف العطف وذلك كما يقتضيه السياق. (ت)

(٢) انظر (منهاج السنة) (٥/٢٥٦) للشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وختاماً أسأل الله تبارك وتعالى أن يوفقنا وإخواننا المسلمين للتعرف على فضائل نبيه الكريم، وسيرته الصحيحة، لتحفزنا على أن نتخذه قدوة حسنة لنا، في كل شؤون حياتنا إنه سميع مجيب.

وسبحانك اللهم وبمحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم.

بيروت ضحوة الأثنين ٢٨ ذي الحجة سنة ١٤٠١ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

(١) جرت بعض العوائق فحالت دون إتمام طبع الرسالة حتى منتصف سنة ١٤٠٣ هـ ولا حول ولا قوة إلا بالله

- زهير -

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- أن كل مسلم صادق في إسلامه، لا بد من أن يتعرف على جملة طيبة من المكارم التي أكرم الله بها نبيه، والفضائل التي فضله بها على العالمين، من الجن والناس أجمعين، بل والملائكة المقربين، بأدلة ثابتة من الكتاب والسنة، والنظر السليم فيهما، والاستنباط منهما، فإن ذلك مما يزيده - بلا شك - إيماناً - وحباً مخلصاً للنبي ﷺ.
- ٢- حب النبي ﷺ هو شرط أساسي أن يستقر في القلب المؤمن مقروناً بحب الله تعالى الذي تفضل بإرساله إلينا، وأمتن - وله المنة - بذلك علينا.
- ٣- لا يمكن لأحد أن يرقى إلى هذه المنزلة من الحب لله ورسوله؛ إلا بتوحيد الله تعالى في عبادته دون سواه، وبإفراد النبي ﷺ بالاتباع دون غيره من عباد الله.
- ٤- من لوازم شهادة (أن محمد رسول الله)، وجوب إفراد النبي ﷺ بالاتباع.
- ٥- اتباع النبي ﷺ فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر وتصديقه فيما أخبر، يكون من الأسباب اليقينية لمحبة الله لعبده، وإذا أحب الله عبده، أجاب دعائه.
- ٦- لا سبيل إلى معرفة الفرائض وتمييزها عن النوافل إلا باتباعه ﷺ وحده.
- ٧- أن المسلم كلما كان بسيرة رسول الله ﷺ أعلم، وبمحاسنه وفضائله أعرف، كان حبه إياه أكثر، واتباعه إياه أوسع وأشمل.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٨- تغتر بما عليه بعض الضالين المغرورين، من المتصوفة واللاهيين، الذين اتخذوا دينهم هواً ولعباً، ونشيداً ونغمًا، يزعمون أنهم بذلك يرضون محمداً ﷺ؛ بما يسمونه بالأناشيد الدينية، ويكثرون منها في أذكارهم واجتماعاتهم، التي يعقدونها في بعض الأعياد البدعية، كعيد المولد ونحوه، فإنهم - والله - لفي ضلال مبين، وعن الحق متكبين، كيف لا وهم قد خلطوا الحق باللهو الباطل، وقلدوا المغنين الماجنين، في موازينهم وأنغامهم الموسيقية، ويلتزمون في كل ذلك طرائقهم الميتة للقلوب، الصادة عن ذكر الله وتلاوة القرآن.

٩- استقصى السيوطي رحمه الله في (الخصائص الكبرى) فضائل النبي ﷺ في ثلاثة مجلدات كبار، قسم كبير منها من (دلائل النبوة) لأبي نعيم الأصبهاني، و(دلائل النبوة) للإمام الثلاثة بخاصة الأول منها، كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة البيهقي.

١٠- الإمام الترمذي رحمه الله؛ أنه متساهل في التحسين كما صرح بذلك الذهبي وغيره من الحفاظ النقاد؛ ولذلك فلا ينبغي للعارف بهذا العلم الشريف أن يسكت عن تحسينه، بل لا بد من التصريح بتأييده أو نقده، حسب واقع إسناده، فإذا كان إسناده عنده ثابتاً صرح به، وإن لم يصح نظر، فإن وجد له طريقاً آخر أو شاهداً يتقوى به ذكرها أو أشار إليها. وإلا صرح بضعفه، وهذا مما يجب شرعاً لقوله (ﷺ): (الدين النصيحة، للهن وكتابته، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم).

١١- أن ثمرة التخريج إنما هي معرفة مرتبة الأحاديث من اسانيدھا، ولذلك قالوا: (الاسناد من الدين، لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء)، فهو وسيلة وليس بغاية، فمن اشتغل به دونها، فما مثله إلا كمثل الرجل يتوضأ للصلاة ثم لا يصلّيها!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[١٧] تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمرا: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١}﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]

أما بعد: فقد كنت طبعت آخر سنة (١٣٧٧) هجرية رسالة بعنوان:

(تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وكانت نسختي الخاصة من هذه الطبعة طيلة هذه المدة في متناول يدي، كلما عثرت على فائدة تناسب موضوعها علقتها عليها، رجاء ضمها إليها عند إعادة طبعتها مزيدة منقحة، وبذلك توفر عندي زيادات كثيرة هامة.

ولما طلب مني أحد الناشرين^(١) أن قدمها إليه ليجدد طبعتها، افتقدتها فلم أجدها، ولما يئست منها أرسلت منها أرسلت إليه نسخة أخرى استعرتها من بعض أصحابي لطبع كما هي، على قاعدة: (ما لا يدرك كله، لا يترك جله). وبينما كان ذلك الناشر بعد العدة لطبعتها، إذ عثرت عليها بفضل الله وكرمه، فبادرت بإرسالها إليه، بعد تهيئتها للطبعة الثانية.

ولما كان لتأليف الرسالة المذكورة يومئذ ظروف خاصة وملابسات معينة، اقتضت الحكمة أن يكون أسلوبها على خلاف الأسلوب العلمي المحض الذي جريت عليه في كل مؤلفاتي، من البحث الهادي، والاستدلال الرصين، ذلك أنها كانت رداً على أناس لم تعجبهم دعوتنا إلى الكتاب والسنة، على منهج السلف الصالح، وخطة الأئمة الأربعة وغيرهم ممن اتبعوهم بإحسان، فبادرنا بالتأليف والرد وليته كان رداً علمياً هادئاً، إذن لقاتلهم بأحسن منه، ولكنه لم يكن كذلك - مع الأسف - بل كان مجرداً عن أي بحث علمي، ممتلئاً بالسباب والشتائم، وابتكار التهم التي لم تسمع من قبل، لذلك لم نر يومئذ أن من الحكمة السكوت عنهم، وتركهم ينشرون رسائلهم بين الناس، دون أن يكون لدى هؤلاء مؤلف يكشف القناع عما فيها من الجهل والتهم ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]

(١) الناشر هو: زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي كما هو مبين في مقدمة الطبعة الرابعة (١٤٠٣هـ -

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

لذلك كان لا بد من الرد عليهم بأسمائهم.

وعلى الرغم من أنني لم أقابل اعتداءهم وافتراءهم بالمثل فقد كانت الرسالة على طابعها العلمي رداً مباشراً عليهم وقد يكون فيها شيء من القسوة أو الشدة في الأسلوب في رأي بعض الناس الذين يتظاهرون بامتعضهم من الرد على المخالفين المفترين، ويودون لو أنهم تركوا دون أن يحاسبوا على جهلهم وتهمتهم للأبرياء، متوهمين أن السكوت عنهم هو من التسامح الذي يدخل في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣] وينسون أو يتناسون أن ذلك مما يعينهم على الاستمرار على ضلالهم للآخرين، والله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]

وأي إثم وعدوان أشد من اتهام المسلم بما ليس فيه، بل بخلاف ما هو عليه! ولو أن بعض هؤلاء المتظاهرين بما ذكرنا أصابه من الاعتداء ما أصابنا لسارع إلى الرد، ولسان

حاله ينشد:

ألا لا يجهلنَّ أحدٌ علينا
فنجهلُ فوق جهلِ الجاهلينا

أقول على الرغم من ذلك: فيإني لأرى أن طبع الرسالة من جديد على وضعها السابق ليس من ورائه فائدة تذكر، لذلك كان لا بد من حذف بعض التعليقات، وتعديل قليل من العبارات، مما يهذب من أسلوبها ويتناسب مع طبعها الجديدة ولا ينقص من قيمتها العلمية، وبحوثها المهمة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وقد كنت ذكرت في مقدمة الطبعة الأولى أن موضوع الرسالة ينحصر في أمرين هامين جداً:
الأول: حكم بناء المساجد على القبور.

الثاني: حكم الصلاة في هذه المساجد. وإني آثرت البحث فيهما، لأن بعض الناس خاضوا فيهما بغير علم، وقالوا ما لم يقله من قبلهم عالم، لا سيما وأكثر الناس لا معرفة عندهم فيه مطلقاً، فهم في غفلة عنه ساهون ولحق جاهلون، ويدعمهم في ذلك سكوت العلماء عنهم - إلا ما شاء الله وقليل ما هم - خوفاً من العامة، أو مDAHنة لهم في سبيل الحفاظ على منزلتهم في صدورهم، متناسين قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَهُدًى مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩]

وقوله ﷺ: (من كتم علماً أجمه الله يوم القيامة بلجام من نار)^(١)

وكان من نتيجة هذا السكوت وذلك الجهل، أن آل الأمر إلى ارتكاب كثير من الناس ما حرم الله تعالى ولعن فاعله، كما سيأتي بيانه، وليت الأمر وقف عند هذا الحد! بل صار بعضهم يتقرب إلى الله تعالى بذلك! فترى كثيراً من محبي الخير وعمارة المساجد منهم، ينفق أموالاً طائلة ليقوم لله مسجداً، لكنه يعد فيه قبراً، يوصي أن يدفن فيه بعد موته!

(١) حديث حسن، أخرجه ابن حبان في (صحيحه) رقم (٢٩٦) والحاكم (١٠٢/١) وصححه، ووافقه الذهبي.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وآخر مثال أعرفه على ذلك-وعسى أن يكون الأخير إن الغريبة بدمشق، وهو المعروف بـ (مسجد بعيرا) وفيه قبره، وقد بلغنا أن الأوقاف ما نعت في دفنه فيه أول الأمر، ثم لا ندري الأسباب الحقيقية التي حالت بينها وبين ما أرادت، ودفن (بعيرا) في مسجده بل في قبلته! وإنا لله وإنا إليه راجعون، وهو المستعان على الخلاص من هذه المنكرات وأمثالها! ومنذ أيام قليلة توفي أحد المفتين من الشافعية، فأرد ذووه أن يدفنوه في مسجد من المساجد القديمة شرقي دمشق، فمانعت الأوقاف أيضاً في ذلك، فلم يدفن فيه، ونحن نشكر الأوقاف على هذه المواقف الطيبة، وحرصها على منع الدفن في المساجد، راجين الله تبارك وتعالى، أن يكون الحامل لها على المنع هو رضا الله عز وجل واتباع شريعته، ليس هو اعتبارات أخرى من سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

وأن يكون ذلك بداية طيبة منها في سبيل تطهير المساجد من البدع والمنكرات المزدحمة فيها! لا سيما ووزير الأوقاف فضيلة الشيخ الباقوري له مواقف كريمة، في محاربة كثير من هذه المنكرات وخصوصاً بناء المساجد على القبور، وله في هذا الموضوع كلام مفيد سيأتي نقله في المكان المناسب إن شاء الله تعالى.

ومن المؤسف لكل مؤمن حثاً أن كثيراً من المساجد في البلاد السورية وغيرها لا تخلو من وجود قبر أو أكثر فيها، كأن الله تبارك وتعالى أمر بذلك ولم يلعن فاعله! فكم تحسن الأوقاف صنعاً لو حاولت بحكمتها تطهير هذه المساجد منها ولست أشك أنه ليس من

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الحكمة في شيء مفاجأة الرأي العام بذلك، بل لا بد من إعلامه قبل كل شيء أن القبر والمسجد لا يجتمعان في دين الإسلام، كما قال بعض العلماء الأعلام، على ما سيأتي، وأن اجتماعهما معاً ينافي إخلاص التوحيد والعبادة لله تبارك وتعالى، هذا الإخلاص الذي من أجل تحقيقه تبنى المساجد، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]

أعتقد أن بيان ذلك واجب لا مناص منه، ولعلي أكون قد وفقتم للقيام به في هذه الرسالة، فقد اجمعت فيها الأحاديث المتواترة في النهي عن ذلك، وأتبعتها بكر مذاهب العلماء وأقوالهم المعتمدة، التي تدل على ذلك، وتشهد في الوقت نفسه على أن الأئمة رضي الله عنهم كانوا أحرص الناس على اتباع السنة ودعوة الناس إلى اتباعها، والتحذير من مخالفتها، ولكن صدق الله العظيم القائل: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مريم: ٥٩]

وهذه فصول الرسالة:

الفصل الأول: في أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد.

الفصل الثاني: في معنى اتخاذ القبور مساجد.

الفصل الثالث: في أن اتخاذ القبور مساجد من الكبائر.

الفصل الرابع: شبهات وجوابها.

الفصل الخامس: في حكمة تحريم بناء المساجد على القبور.

الفصل السادس: في كراهة الصلاة في المساجد المبنية على القبور.

الفصل السابع: في أن الحكم السابق يشمل جميع المساجد إلا المسجد النبوي.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وفي تضاعيف هذه الفصول، فصول أخرى فرعية، تضمنت فوائد هامة نافعة إن شاء الله تعالى.

وقد سميتُ الرسالة:

(تحذير الساجد، من اتخاذ القبور مساجد).

وإني لأسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع المسلمين بهذه الطبعة أكثر من سابقتها، وأن يتقبلها من وسائر عملي الصالح قبولاً حسناً، ويجزي القائم على طبعها خيراً.
دمشق في ٢٣ جمادي الأولى سنة ١٣٩٢.

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- الناصح الأمين في دعوته، لا ضير عليه في إعادة طباعة رسائله مرات عديدة إذا اقتضى الحال إلى ذلك من تغيير أو زيادة أو نقصان، كما فعل الإمام الألباني – رحمه الله في رسالته هذه، وفي بعض مؤلفاته، ومراجعاته في بعض التصحيح أو التضعيف أو الردود على المخالفين، لأن العلم لا يقبل الجمود.
- ٢- النهي عن البناء المساجد على القبور، وأنه من الكبائر.
- ٣- سكوت العلماء وطلبة العلم عن المنكرات التي ورد فيها نهي صحيح صريح، فهذا فيه إثم عظيم لمن علم حكم من فعل تلك المنكرات ولم يبين لهم.
- ٤- يجب تطهير المساجد من القبور والمشاهد، وهذا من اختصاص ولاية الأمر ومن ينوب عنهم.
- ٥- الأئمة الأربعة رحمهم الله كانوا أحرص الناس على اتباع السنة ودعوة الناس إلى اتباعها والتحذير من مخالفتها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[١٨] تحريم آلات الطرب أو الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغنا وعلى الصُوفيين الذين اتخذوه قربة ودينا.

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله.

أما بعد، فقد كنت وقفت سنة (١٣٧٣هـ) في مجلَّة (الإخوان المسلمون) المصرية، العدد (١١) بتاريخ (٢٩) ذي القعدة من السنة المذكورة على استفتاء حول الموسيقى والغناء نصه:

(أنا شاب مسلم، وأقوم بشعائر الدين (ومخلصٌ جدًّا) ولكن هناك شيء يستولي على نفسي، وهو حب الموسيقى والغناء، بالرُّغمِ أَيْ أحفظُ القرآن الكريم، فهل هذه الهواية حرام؟).

فأجاب فضيلة الأستاذ الشيخ مُحَمَّدُ أبو زهرة بما نصَّه:

(بالنسبة للغناء إذا لم يكن فيه شيء ما يثير الغريزة الجنسيَّة فإننا لا نجد موجباً لتحريمه، وإنَّ العرب كانوا يرجزون ويعنون ويضربون بالدف، وورد في بعض الآثار الدعوة إلى الضرب بالدف في الزواج، وقيل: (فرق بين الحلال والحرام الدف)، ومثل الموسيقى. ونجد أنَّه لما دخل الغناء الفارسي بالألحان في عهد التابعين كانوا فريقين:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فريقاً يميل إلى الاستماع ولا يجد فيه ما يمسّ الدين كالحسن البصري.

وفريقاً لا يميل إليه ويجده منافياً للزهادة والورع كالشعبي.

وعلى أي حال، فمن المتفق عليه أنه ما دام لا يثير الغريزة الجنسيّة، ولا يشغل عن ذكر الله وعن الصلاة، فليس فيه ما يمسّ الدين!

قلت: وقد كنت كتبت وقتئذٍ ردّاً على هذه الفتوى لمخالفتها للأحاديث الصحيحة ومذهب جمهور العلماء، وارسلتها إلى المجلّة، ولكن حال دون نشره – فيما بيد-تعطيل المجلّة في عهد عبد الناصر، ومنعها من الصدور.

وفي هذه الفتوى-على اختصارها-من الأخطاء والأوهام المختلفة ما كنت أتصور أنّ الشيخ أكبر من أن يقع في مثلها! فلا بد لي من بيانها مع الاختصار قد الإمكان، إلا فيما له صلة تامة بموضوع الرسالة فأقول:

الأغاني والموسيقى:

- ١- الموجب لتحريم الغناء الأحاديث الثابتة في كتب السنّة كما سيأتي بيانها محرّجة مصححة من العلماء في هذه الرّسالة، فهل الشيخ- وهو من كبار علماء الأزهر- يجهلها، أو هو يتجاهلها كبعض تلامذته كما سيأتي؟ أحلاهما مر!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

٢- إنَّ القيد الذي شرعه من عنده: أن لا يثير الغريزة الجنسية، وقد قلَّده فيه بعض تلامذته كالشيخ القرضاوي والغزالي وغيرهما، فقال الأوَّل كما سيأتي نقله عنه في هذه المقدمة مفصَّحاً: ولا بأس بأن تصحبه الموسيقى غير المثيرة) يعني الغناء! فأقول: هذا القيد نظري غير عملي، ولا يمكن ضبطه، لأنَّ ما يثير الغريزة يختلف باختلاف الأمزجة ذكورة وأنوثة، شيخوخة وفتوة، وحرارة وبرودة، كما لا يخفى على اللبيب. وإني والله لأتعجب أشد العجب من تتابع هؤلاء الشيوخ الأزهريين على هذا القيد النَّظري، فإنَّهم مع مخالفتهم للأحاديث الصحيحة، ومعارضتهم لمذاهب الأئمة الأربعة وأقوال السلف يختلفون عللاً من عند أنفسهم لم يقل بها أحد من الأئمة المتبوعين، ومن آثارها استباحة ما يحرم من الغناء والموسيقى عندهم أيضاً، ولنضرب عل ذلك مثلاً، قد يكون لأحدهم زوجة وبنون وبنات، كالشيخ الغزالي مثلاً يصرِّح - وقد يتأجج! - بأنَّه يستمع لأُم كلثوم ومحمد بن عبد الوهاب الموسيقا(!) وأضربهما، فيراه أولاده بل وربما تلامذته، كما حكى ذلك هو في بعض كتاباته، فهل هؤلاء يستطيعون أن يميزوا بعلمهم ومراهمتهم بين الموسيقى المثيرة فيصمّون آذانهم عنها، وإلا استمروا في الاستماع إليها! تالله إنَّه لفقّه لا يصدر إلا من ظاهري جامد بغيض، أو صاحب هوى غير رشيد.

لقد ذكّرني هذا بتفريق المذهب الحنفي بين الخمر المتخذ من العنب، فهو حرام كله، لا فرق بين قليله وكثيره، وبين الخمر المتخذ من غير العنب كالتمر ونحوه، فلا يحرم منه عندهم إلاّ الكثير المسكر. (١)

(١) انظر فقه حديث البخاري في تحريم الخمر والمعازف في المجلد الأوَّل من (سلسلة الأحاديث الصحيحة) رقم (٩١).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أمّا كيف التفريق عملياً بين القليل غير المسكر فيه، والكثير المسكر، وإنّ أمكن ذلك فمتى؟ أقبل تعاطيه؟! أم بعد أن يسكر؟! فهذا مما سكتوا عنه، وتركوا الأمر للشارب! كما فعل مثل ذلك الشيوخ المشار إليهم من التفريق بين الموسيقى المثيرة المحرّمة، والموسيقى غير المثيرة المباحة!! فهل يقول بهذا من يؤمن بمثل قوله ﷺ: (.. ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه). وقوله ﷺ: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) إلى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة، التي عليها قامت قاعدة (سد الذريعة) والتي تعتبر من كمال الشريعة، واشاد بها الشيخ القرضاوي نفيه، في مقدمة كتابه (الحلا والحرام)؟! وضرب لها ابن القيم عشرات الأمثلة من الكتاب والسنة، فراجعها فإنّها هامة^(١).

وأسوأ من هذا التفريق وذاك، ما كنت قرأته في نشرة لحزب إسلامي معروف أنه يجوز للرجل أن يقبل المرأة الأجنبية عند السلام عليها، وليس مصافحتها فقط، بل وتقبيلها أيضاً، قالوا: ولكن بنية طيبة وبغير شهوة!!

فأعرض هؤلاء جميعاً عن تطبيق تلك القاعدة العظيمة المدعمة بعشرات الأدلة، مع إعراضهم عن الأدلة العامة كما لا يخفى، بل خالفوا مثلاً آخر لم يذكره ابن القيم، وفيه رد عليهم في الصحيح، هؤلاء في استباحتهم تقبيل الأجنبية ومصافحتهن، وأولئك في الاستماع لأغانيهن، كالغزالي مع أم كلثوم! واعتبر ذلك النبي ﷺ نوعاً من الزنا، فقال:

(١) (إغائة للهفان من مصاديد الشيطان) (١/٣٦١-٣٧٠)، وما يأتي (ص ١٠١)، وسيأتي كلام جيد في هذا المعنى وبعض الأمثلة (ص ١٥٣-١٥٦).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِييْهِ مِنَ الزَّيْنِا مَدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ:

فَالْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا النَّظْرُ.

وَالْأُذُنَانِ زَنَاهُمَا الْاسْتِمَاعُ.

وَاللِّسَانُ زَنَاهُ الْكَلَامُ.

وَالْيَدَانِ زَنَاهُمَا الْبَطْشُ، (وَفِي رَوَايَةِ اللَّيْمَسِ).

وَالرَّجُلُ زَنَاهَا الْحُطُّ.

[وَالفَمُ زَنَاهُ الْقُبْلُ].

وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَتَّى، وَيَصْدُقُ ذَلِكَ وَالْفَرْجُ وَيَكْذِبُهُ).

رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ (١)

قلت: فتبيّن مما تقدم بطلان الشيخ (أبو زهرة)- من قلّده- الموسيقى والغناء المحرم بما يثير الغريزة الجنسيّة، وأن الصواب تحريم ذلك مطلقاً، لإطلاق الأحاديث الآتية، والقاعدة سد الذريعة.

(١) والرواية الأخرى لابن حبان وأحمد، والزيادة لأبي داود وأحمد، وهو مخرّج في (الإرواء) (١٧٨٧)، و(الصحيححة) (٢٨٠٤)، و (ظلال الجنة) (١٩٣)، و(صحيح أبي داود) (١٨٦٨).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ونحوه في البطلان ما يأتي:

٣- قوله: (وَأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَرْجِزُونَ وَيَغْنُونَ وَيَضْرِبُونَ بِالْذِّفِّ)!

فأقول: هذا باطل من وجوه يأتي بيانها، ومن الواضح أنه يريد بـ (العرب) السلف، وحينئذ فتعبيره عنهم بهذا اللفظ تعبير قومي عصري جاهلي، يستغرب جداً صدورهِ من شيخٍ أزهرى! فأقول:

الوجه الأول: أنه كلام مرتجل لا سنام له ولا خطام، لم يقله عالم من قبل، فليضرب به عرض الحائط.

الثاني: أنه إذا كان يعني به خاصتهم وعلماءهم- كما هو المفروض فيه- فهو باطلن فإنَّ المنقول عنهم خلاف ذلك.

والشيخ غفر الله له، كأنه حين يكتب لا يكون عنده خلفية علمية، أو على الأقل لا يراجع كتاباً من الكتب الفقهية، أو بحثاً خاصاً فيها لأحد محققي الأمة، كابن تيمية، وابن القيم الجوزية، شأنه في ذلك شأن تلميذه الغزالي وأمثاله، وإلا فأين هو من قول ابن مسعود رضي الله عنه : (الغناء ينبت النفاق في القلب)، وروي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحيح موقوف كما قال ابن القيم في (إغاثة اللفهان) (٢٤٨/١) ولذلك خرجته في (الضعيفة) (٢٤٣٠)، ومن قول ابن عباس رضي الله عنه : (الذِّفِّ حرام، والمعازف حرام..) وسيأتي (ص ٩٢) ومما ذكره أبو بكر الخلال في كتاب (الأمر بالمعروف) (ص ٢٧): (ويروي عن الحسن قال:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(ليس الدفوف من أمر المسلمين في شيء، واصحاب عبد الله كانوا يشقونها)، إلى غير ذلك مما هو مذكور في موضعه. وانظر (ص ١٠٢ - ١٠٣).

الثالث: أنّ الذين كانوا يضربون بالدف، إنّ/ا هو التّساء لا الرّجال، وبمناسبة الزّفاف، وفي ذلك أحاديث كنت ذكرتها في كتابي (أداب الرّفاف) (ص ١٧٩-١٨٣)، أو بمناسبة العيد كما في حديث عائشة الآتي في آخر هذه الرّسالة، ولهذا قال الحليمي^(١)، كما في (شعب الإيمان) (٢٨٣/٤): (وضرب الدف لا يحل إلا للنساء لأنّه في الأصل من أعمالهن وقد لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرّجال بالنّساء).

٤ - قوله : (وورد في بعض الآثار...) إلخ تعبير غير دقيق، فإنه يعني بـ (الآثار) الأحاديث التي أشرت إليها آنفاً، وأسوأ منه قوله عقبه: (وقيل: (فرق ما بين الحلال والحرام الدف)؛ فإن قيل) من صيغ التمريض عند العلماء، وهو إمّا يقال في كلام البشر، وهذا حديث نبوي معروف، فإن كان يريد بقوله في كلام البشر، وهذا حديث نبوي معروف، فإن كان يريد بقوله المذكور تضعيفه، فقد أخطأ مرتين؛ روايةً واصطلاحاً؛ أمّا روايةً فالحديث حسن كما قال الترمذي، وصححه الحاكم والذهبي، وهو مخرج في المصدر المتقدم وفي (الإرواء) (٥٠/٧ - ٥١)، وأمّا اصطلاحاً فإنه إمّا يقال في الحديث الضعيف : (روي)، و(ليس قيل).

(١) هو من كبار علماء الشافعية ومن المحدثين. مات سنة (٤٠٣هـ) ترجم في (السير) وغيره.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وثمة خطأ آخر، وهو قوله في الحديث: (فرق) وإنما هو عندهم بلفظ: (فصل).

فتأمل كم في كلام هذا الشيخ الأزهري من جهل بالحديث ومصطلحه، فلا عجب من تلميذه الغزالي أن يصدر منه ما هو أعجب وأرب كما سيأتي، الأمر الذي يدل على أن الأزهر لم يكن له عناية بتدريس الحديث دراية ورواية، وأكبر دليل على ذلك أننا لا نرى في هذا العصر محدثاً معروفاً، مشهوراً بآثاره ومؤلفاته تخرّج من (الأزهر الشريف)، ويكفينا تدليلاً على ما أقول هذا الكلام الهزيل من شيخهم هذا الكبير! والله المستعان.

٥- قوله: (ومثل ذلك الموسيقى)! فأقول: هذا قياس، وهو يدل على أن الشيخ- كتلميذه الغزالي- يرفض الأحاديث المحرّمة لآلات الطرب، ومنها حديث البخاري الآتي (٣٨)، أو أنه يقبلها، ولكنه لا يحسن القياس، لأنّه لا قياس في مورد النص كما يقول علماء الأصول، وهذا ما أستبعده، كيف لا وهو قد ألف في (أصول الفقه)، أو أنّه من (العقلانيين) - كتلميذه - لا يقف أمامه أصل ولا فرع، لا حديث ولا فقه، إنّها هي الأهواء تجارى.. ومع ذلك يقول فيه الزركلي رحمه الله في كتابه (الأعلام): (أكبر علماء الشريعة في عصره) !!

٦- قال: (..فريقاً يميل إلى الاستماع.. كالحسن البصري، وفريقاً لا يميل إليه كالشعبي)! كذا قال الشيخ - غفر الله له- جعل الغناء المحرّم قضيةً ذوقيةً محضة مثل كل المباحات، كالأطعمة والأشربة، من شاء فعل، ومن شاء ترك، ولم يكتف بهذا، بل نسب

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

إلى السلف خلاف الثابت عنه، فالحسن البصري بريء مما نسب إليه فقد روى ابن أبي الدنيا في ذم الملاحية) رقم (٦٢ و٦٣ - منسوختي) بإسنادين عنه قال:
(صوتان ملعونان: مزمار عند نعمة، ورثة عند مصيبة).

وقد صح هذا مرفوعاً إلى النبي ﷺ كما سيأتي في الرسالة إن شاء الله تعالى: (الحديث الثاني) (ص ٥١).

وأما الشعبي، فقد روى ابن أبي الدنيا أيضاً (رقم ٥٥) بسند صحيح عنه:
أنه كره أجر المغنيّة!

روى (رقم ٤٥) بسند صحيح عن القاسم بن سلمان - وثقه ابن حبان - عنه قال:
(لعن المغني والمغني له).

وروى ابن نصر في (قدر الصلاة) (ق ١٥١/٢) بسند جيد عنه قال: (إنَّ الغناء ينبت التفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع، وإن الذكر ينبت الإيمان في القلب كما ينبت الماء الزرع).

فهل مثل هذا وذاك يقوله الشعبي بميله الشخصي؟! فاللهم هداك.
وأما قوله: (فمن المتفق عليه..) فقد ظهر بطلانه مما سبق فلا نطيل الكلام بالرد عليه.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وفي غرة شهر شعبان من سنة (١٣٧٥)، أوقفني بعض الإخوان على مجموعة (رسائل ابن حزم الأندلسي) بتحقيق الدكتور إحسان رشيد عباس في جملتها (رسالة في الغناء الملهي أمباح هو أم محظور؟) ذهب فيها إلى إباحة الغناء وآلات الطرب على اختلاف أنواعها، فتصورت مبلغ الأثر السيء الذي سيكون لهذه الرسالة في قلوب قرائها من الخاصة وطلاب العلم، فضلاً عن العامة، وذلك لأمرين:

الأول: شهرة ابن حزم العلميّة في العالم الإسلامي، وإن كان ظاهري المذهب، لا يأخذ بالقياس، خلافاً للأئمة الأربعة وغيرهم.

والآخر: غلبة الهوى على أكثر الناس، فإذا رأوا مثل هذا الإمام يذهب إلى إباحة ما يتفق مه أهوائهم، لم يصددهم بعد ذلك عن اتباع أهوائهم، بل قد يجدون في ما يسمعون من بعض المشايخ ما يسوغ لهم تقليدهم إياه، كقولهم: (من قلّد عالماً لقي الله سالماً!) وبعضهم يتوهم حديثاً، ولا أصل له.^(١)، وإن كان ابن حزم رحمه الله ينهى عن التقليد، ويجرمه أشد التحريم.

يضاف إلى ذلك قلة العلماء الناصحين الذين يذكرون الناس بالحكم الصحيح في هذه المسألة، والأحاديث الصحيحة الواردة فيها، وكثرة ما يكتب ويداع مخالفاً لها فيتوهمون أن ما قاله ابن حزم صحيح، لا سيما وهو يقرؤون لبعض العلماء المعاصرين فتاوى تؤيد مذهبه، وتنشر في بعض المجالات الإسلاميّة السيّارة، أو تذاع بالتلفاز في بعض البلاد العربية.

(١) انظر (الضعيفة) (٢٩/٢) (٥٥١).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن ذلك مقال آخر نشرته مجلّة (الإخوان المسلمون) أيضاً في العدد (٥) تحت عنوان (الموسيقى الإسلاميّة) ! جاء فيه: و(السيمفونية) هي أرقى ما وصل إليه عباقرة الموسيقى أمثال (بيتهوفن) و(شورب) و(موزار) و(تشايكوفسكي)، وهي تعبير عن عواطف وإحساسات تنعكس من الطبيعة أو الإنسان، ويجمع لها أكبر عدد من العازفين المهرة بأحدث الآلات على اختلافها، حتى يكون التعبير أقرب إلى الحقيقة بقدر الإمكان. وقد تألفت فرق ل (السيمفونيّة تضم أكثر من ثلاثين عازفاً ساعدتهم جمعيّة الشبّان المسيحيّة (!) وعزفت في (الجامعة الأمريكيّة) (!) فما أجدرنا بهذا، وما أحوجنا إلى داعية (!) من نوع جديد، سوف يكون فتحاً في عالم الموسيقى وتقدماً عالمياً لها، وحينئذ يبرز لون فريد يسيطر على أفئدة العالم، هو (الموسيقى الإسلاميّة) (!) بدلاً من الموسيقى الشريقيّة..!).

قلت: فهذا من أكبر الأدلّة على أنّ استباحة الآلات الموسيقيّة قد فشلت بين المسلمين حتى الذين ينادون منهم بإعادة مجد المسلمين، وإقامة دولة الإسلام، كالإخوان المسلمين مثلاً، ولو لا ذلك لما استجزرت مجلتهم أنّ تنشر هذا المقال الصريح في استحلال ما حرّم الله من الموسيقى، بل والدعوة إليها، وليس هذا فقط، بل وسماها (الموسيقى الإسلاميّة) وعلى وزن (الاشتراكيّة الإسلاميّة) و(الديمقراطيّة الإسلاميّة) ^(١)، وغيرها مما يصدق عليه قوله

(١) قلت: وعلى ما بينهما من تناقض يثني عليها الشيخ الغزالي في كتابه (الإسلام المفتري عليه) (ص١١٢)، وينقم على معاوية رضي الله عنه كان يمهد لتحطيمهما!! انظر كتاب الفاضل سلمان العودة (حوار هاديء) (٢٩٠٣٠).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

عليها قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وقد أشار النبي ﷺ إلى شيء من ذلك بقوله: (ليستحلن طائفة من أمي الخمر باسم يسمونها) وفي رواية: يسمونها بغير اسمها). وهو مخرج في (الصحيحة) (٩٠) وسيأتي (ص ٨٦).

وإني لأخشى أن يزداد الأمر شدة، فينس الناس هذا الحكم، حتى إذا ما قام أحد ببيانه، أنكر ذلك عليه، ونسب إلى التشدد والرجعية، كما جاء في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه:

(كيف أنتم إذا لبستكم فتنة؛ يهرم فيها الكبير، ويربو فيها الصغير، ويتخذها الناس سنة، فإذا غيرت قالوا: غيرت السنة! قيل: متى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟! قال:

(إذا كثرت قراؤكم، وقلّت فقهاؤكم، وكثرت أمراءكم، وقلّت أمناؤكم، والتُمتت الدنيا بعمل الآخرة، [وثُقِّفَ لغير الدين]).

رواه الدارمي (٦٤/١)، والحاكم (٥١٤/٤ - ٥١٥) بسند صحيح، والدارمي أيضاً وابن عبد البر في (جامع العلم وفضله) (١٨٨/١) من طريق أخرى عنه بسند حسن، وفيه الزيادة التي بين المعكوفتين، وهو موقوف في حكم المرفوع؛ لأنه من أمور الغيب التي لا تدرك بالرأي، ولا سيما، وقد وقع كل ما فيه من التنبؤات. والله المستعان.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من أجل ذلك رأيت أنه لا بد من تأليف رسالة أُبَيِّن فيها حكم الشرع في الموسيقى، وأرد على ابن حزم قوله بإباحتها، وأُبيِّن أوهامه في تضعيفه الأحاديث الصحيحة المحرّمة لها، ﴿ وَيَجِيءُ مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [الأنفال: ٤٢] ، وذلك تقوم الحجّة على من لا علم عنده، ويتخذ منها المهتدي برهاناً لإقناع من يريد الهداية، ويخشى ربّه.

دمشق ٢٤ شعبان ١٣٧٥هـ محمد ناصر الدين الألباني

ذلك مما كنت كتبه منذ أكثر من أربعين سنة، ومع الأسف فقد ازداد الأمر شدة - كما كنت ظننت من قبل - وكثر البلاء والافتتان بالأغاني والموسيقى؛ لتيسر وسائل الاستماع كالراديو، والمسجلات ، والتلفاز والإذاعات، وسكوت كثير من العلماء بإباحتها، وتكاثرت وتنوعت المقالات التي تنشر في بعض الجرائد والمجَلَّات، في إباحة الآلات الموسيقية، وإنكار تحريمها، وتضعيف الأحاديث الواردة فيها، ضاربين عرض الحائط بالحفاظ المصحّحين لها، ومذاهب الأئمة القائلين بمدلولاتها، لا يتعرّضون لذكرها، حتّى إن عمّامة القراء يتوهّمون أنّ لا وجود لها، أو كاتبين مغمورين، ليسوا في العبر ولا في النّفي كما يقال، والأمثلة كثيرة جدّاً، فحسبي الآن مثلاً واحداً؛ نشر في جريدة (الرباط) الأردنية عدد (٩-١٥ حزيران ١٩٩٣م)، فقد جاء فيها ثلاث مقالات في إباحتها لثلاثة منهم، أخطرها وأسوأها مقالة المدعو (حسان عبد المنان)، فإنه نصب نفسه محققاً للرد على المحدثين الذين صححوا حديث البخاري الآتي في تحريم المعازف، بطرق ملتوية وادعاء علل كاذبة لم يقل بها حتى ابن حزم الذي يعتبر إمام هؤلاء المقلدين في التضعيف، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وقد مهَّد لهم في الإنكار والتضعيف بعض المشهورين من العلماء المعاصرين، كالشيخ القرضاوي، تقليداً للشيخ محمد أبو زهرة-وقد تقدمت فتواه في ذلك، ولعله من تلامذته الذين تحرَّجوا من مدرسته، ورضعوا من لبانتة-فقد صرَّح في كتابه (الحلال والحرام) بقوله (ص ٢٩١- الطبعة ١٢) تحت عنوان (الغناء والموسيقى):

(ومن اللهو الذي تستريح إليه النفوس، وتطرب له القلوب، وتنعم به الآذان: الغناء.. ولا بأس بأن تصحبه الموسيقى غير المثيرة)!

واستروح في ذلك إلى مذهب ابن حزم، وتضعيفه لأحاديث التحريم، فنقل (ص ٢٩٣) عنه أنه قال:

(كل ما روي فيها باطل موضوع)!

وتجاهل الشيخ-عفا الله عنَّا وعنه-الردود المتتابعة مرَّ السنين على ابن حزم من قبَل أهل الاختصاص في الحديث وحفظه، ومن هو أعلم منه فيه، كابن الصَّلَّاح وابن تيمية وابن حجر وغيرهم ممن يأتي ذكرهم.

كما تجاهل المبالغة الظاهرة في حكم ابن حزم على الأحاديث بالبطلان والوضع، فإنَّه لا يلزم من وجود علٍّ في الحديث الحكم عليه بالوضع، لا سيما إذا كان في (صحيح البخاري)، كما لا يخفى على المبتدئين في هذا العلم، فكيف وهناك أحاديث أُخرى صحيحة أيضاً كما سيأتين فلو كانت ضعيفة لأعطى مجموعها للموضوع قوَّة، فالحكم عليها كلها بالبطلان والوضع-مما لا شك فيه-أنَّه ظاهر البطلان!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولقد سار على هذا المنوال من التجاهل لعلم ذوي الاختصاص صاحبه الكاتب الشهير محمد الغزالي المصري، في كتابه الأخير: (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث) تجلّى فيه ما كان يبدو منه أحياناً في بعض كتبه ومقالاته التي يبيثها هنا وهناك من الانحراف عن الكتاب والسنة، وفقه الأئمة أيضاً، خلافاً لما يوهم قراءه بمثل قوله في مقدمة كتابه المذكور (ص ١١): (وأؤكد أولاً وأخيراً أنني مع القافلة الكبرى للإسلام، هذه القافلة التي يحدوها الخلفاء الراشدون والأئمة المتبوعون والعلماء الموثوقون، خلفاً بعد سلف، ولاحقاً يدعو لسابق).

وهذا كلام جميل، ولكن أجمل منه العمل به وجعله منهج حياة، ولكن - مع الأسف الشديد- هو من الكلام الذي يقال في مثله: (اقرأ تفرح، جرب تحزن) إذا أنّ الرجل قد انكشف مذهبه أخيراً بصورة جليّة جداً، أنّه ليس (مع القافلة الكبرى..). إلخ، بل ولا مع الصغرى!.

وإنّما هو مع أولئك (العقلانيين الشُّدِّذ) الذين لا مذهب لهم إلّا اتباع ما تزينه لهم عقولهم، فيأخذون من كل مذهب ما يجلو لهم؛ ما شدّد وندّد، وقد قال بعض السلف: (من حمل شاذ العلم حمل شراً كبيراً)^(١)، ومع ذلك فهو يحشر نفسه في زمرة الفقهاء الذين

(١) رواه أبو بكر الخلال في (الأمر بالمعروف) (ص ٢٣- القصيم) بسند صحيح عن إبراهيم بن أدهم رحمه الله. ونحوه قول سليمان التيمي: (إنّ أنت أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله) رواه ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله)(٢/٩١-٩٢).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

يستدركون على المحدثين شذوذاً أو علّة خفيت عليهم، والحقيقة أنّ الرجل لا علم عنده بالحديث ولا بالفقه المستنبط منه، وإمّا هي العشوائية العمياء المخالفة لما عليه علماء المسلمين من المحدثين والفقهاء في أصولهم وفروعهم، فهو إذا صادّم رأيه حديث صحيح نسفه بدعوى باطلة من دعاويه الكثير، فيقول مثلاً: ضعفه فلان، وهو يعلم ن غيره ممن هو أعلم منه أو أكثر عدداً صححه، كما هو موقفه من حديث البخاري الآتي في (المعازف)، وتارة يرده بدعوى أنّه حديث آحاد! وهو يعلم أيضاً أن خبر الآحاد حجة في الفقهيات والعمليّات بالاتفاق، وإذا لم يستطع رفضه لسبب أو آخر رد العمل به بقوله: ليس قطعي الدلالة، وهو يعلم أيضاً أنّه لا يشترط ذلك عند العلماء، وإمّا يكفي فيها الظن الراجح عندهم، وإلا قلّبتنا عليه دعواه ورددنا عليه كل مخالفاته لأفهامنا لم تبين - يقيناً - على دليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة، وإلّا لم يكن هناك خلاف! وإن كان الحديث في العمليات والغيبيات رده بقوله: (لا يتصل بعقيدة، ولا يرتبط به عمل)! أو قد يخلط له معنى من فكره هو في نفسه باطل، فيلصقه بالحديث، وهو منه بريء! وأمّا كلام العلماء في الدفاع عن الحديث وتفسيره بعلم، فهو يستعلي عليه ويرفضه طاعناً فيهم بما هو أهل له وأولى به، كمثّل قوله: (ص ٢٩):

(نقول نحن: هذا الدفاع كله خفيف الوزن، وهو دفاع تافه لا يساغ!!).

يعارض به العلماء وهم شرّاح الحديث المازري والقاضي عياض والنووي الذي عنه نقل الكلام المشار إليه ولكنه دلّس على القراء، فإنه ابتداء المنقول بقوله: (قال المازري...).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وجاء في آخر المنقول: (واختاره المازري والقاضي عياض).

وهذا تمام الكلام المنقول. وإنما نقله عن (شرح النووي لمسلم)، والنووي هو الذي قال: (قال المازري.. الخ).

فكان عليه أن يعزوه إليه، ولكنّه لم يفعل لأنّه يعلم منزلة الإمام النووي وشهرته عند المسلمين، فلم ير من سياسته أن ينبه أيضاً إلى (نفاهته)!!

تلك بعض مواقف المذبذبة تجاه الأحاديث الصحيحة المرفوضة عنده.

أمّا إذا كان الحديث ضعيفاً أو لا أصل له فهو يجعله صحيحاً قوياً مسنداً بعقله المشرّع! يبتل به ما صح في الشرع! فيقول ردّاً على من ضعفه أو قد يضعفه:

(لكن معناه متفق مع آية من كتاب الله، أو أثر من سنّة صحيحة..).

انظر كلمته في مقدمة كتابه (فقه السيرة) حول تخريجي لأحاديثه تحت عنوان (حول أحاديث الكتاب) تجد تحته تصريحه بأنّه يصحح الحديث الضعيف عند المحدثين، ويضعّف الصحيح عندهم، بناء على ماذا؟ أعلى الشروط المعروفة عند علماء الحديث وحكاها هو في أوّل كتابه (السنّة) (ص ١٤-١٥) ذرّاً للزّمام في العيون؟ كلاً فهو في قرارة نفسه لا يؤمن بها، -والله أعلم- ولئن آمن بها، فهو لا يحسن تحقيقها، وأما اعتماده مجرد رأيه وزعمه أنّ معناه صحيح! ولا يشعر المسكين بمبلغ الضلال الذي وقع فيه بسبب إعجاب به برأيه

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

واستخفافه بعلم الحديث وبأهله (١) - أنه ألحق نفسه بتلك الطائفة من الكذابين ولوضّاعين الدين كانوا كلما رأوا حكمة أو كلاماً حسناً جعلوه حديثاً نبوياً، فلما ذكروا بقوله ﷺ: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) قالوا: نحن لا نكذب عليه، وإنما نكذب له!! ذلك موقف كل ﴿مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ..﴾ الآية. بل هو قد يزيد عليهم فيبطل بمثله حكماً شرعياً ثابتاً بالأحاديث الصحيحة، وأعني بذلك قوله (١٨):

(وقاعدة التعامل مع مخالفينا في الدين (٢) ومشاركينا في المجتمع أنّ لهم ما لنا وعليهم ما علينا، فكيف دم قتلهم؟).

أقول فيه من المخالفات للشرع والعلم ما يأتي:

(١) لقد قال المأفون فيهم (ص١٩) - ومعدرة من الكاتب الأديب مع الكفار، لا مع أهل الحديث الذين وضّفهم بـ (الوعاظ) كما سيأتي (ص٩٨)!

(وأهل الحديث يجعلون دية المرأة على النصف من دية الرجل، وهذه سوءة فكرية وخلقية رفضها الفقهاء المحققون!) يعني نفسه ومن هو على شاكلته من الآرائيين وأهل الأهواء، وإلا فإن كان يعني فقهاء الأمة، فقد افتري عليهم، فإنهم مع أهل الحديث في هذه الدية، منهم مالك في (الموطأ) (٦١/٣)، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه كما في (مختصر الطحاوي) (ص٢٤٠)، وهو مذهب الشافعية كما في (روضة الطالبين) للنووي (٢٥٧/٩)، وعليه سائر علماء المسلمين، وهذا سبيلهم، فالشيخ سبيل من؟! وما جزاؤه؟

(٢) يعني إخوانه اليهود والنصارى! على حدّ تعبيره هو. انظر الفقرة الآتية: (رابعاً).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أولاً: (لهم ما لنا، وعليهم ما علينا)، يُشير إلى حديث ذكره بعض الفقهاء الحنفيّة ممن لا علم عندهم بالحديث؛ وأنّ النبي ﷺ قاله في أهل الدّمة، وهو لا أصل له في شيء من كتب السنّة كما أضرار إلى ذلك الحافظ الزيلعي الحنفي في (نصب الراية) وهو مخرج المجلّد الخامس من (سلسلة الأحاديث الضعيفة) برقم (٢١٧٦) وهو تحت الطبع.^(١)

ثانياً: هذه الجملة التي صيروها حديثاً مستقلاً هي في الحقيقة قطعة من حديث صحيح، وَرَدَ فيمن أسلم من المشركين، فهم الذين قال فيهم النبي ﷺ: (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) هكذا في (سنن الترمذي) وغيره من حديث سلمان ﷺ، وفي (صحيح مسلم) وأبي عوانه، وابن حبان، وابن الجارود من حديث بريدة بن الخصيب ﷺ، وهما محرّجان في (الإرواء) (١٢٤٧) و(صحيح أبي داود) (٢٣٥١ - ٢٣٥٢).

فأبطل الغزالي هذا الحديث الصحيح برأيه الفج، وجهله الفاضح بالسنّة متوكئاً على الحديث الذي لا أصل له! تالله إنّه لو لم يكن في كتابه إلا هذه المخالفة بل الطامّة لكان كافياً لإهباط قيمة كتابه، وإسقاط مؤلفه من زمرة الفقهاء! أمّا الكتابة فهي له! أمّا العلم والفقّه فله رجال!! فكيف وهناك عشرات بل مئات الطامّات التي توتّلت بيان بعضها (!) إخواننا الأساتذة والمشايخ الذين ردوا عليه، جزاهم الله خيراً.

(١) قلت: طُبعت (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة) كاملةً. رحم الله الإمام محمد ناصر الدين الألباني-. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ثالثاً: لقد اشار بقوله: فكيف بهدر دم قتيلهم؟) إلى إنكاره لقوله ﷺ: (لا يقتل مسلم بكافر) وهو صحيح أيضاً، رواه البخاري وغيره عن علي، والترمذي وغيره عن ابن عمر وغيرهما، وهو مخرّج في (الإرواء) (٢٢٠٨ - ٢٢٠٩)، وبه أخذ جمهور العلماء، ومنهم ابن حزم في (المحلّي) الذي قلّده فيما أخطأ؛ في إبطاله لحديث (المعازف)، ولم يقلده هنا وقد أصاب! فاعتبروا يا أولي الألباب.

وأما الحديث الذي يذكره بعض الكتاب المعاصرين - كالمودودي رحمه الله - تقليداً لمذهبه الحنفي أنّ النبي ﷺ قتل مسلماً بدمي! فهو منكر لا يصح كما قال بعض الأئمة، وقد تكلمت عليه في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) برقم (٤٦٠) مفصلاً.

ثمّ إنني لأتساءل أنا وكل ذي لب منصف: لم أهدر الشيخ الغزالي العمل بهذا الحديث الصحيح وهو موافق لعموم قوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ {٣٥} مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦]؟ وإن كان قد سبق في غير هذا السياق، فإنّ الغزالي نهم في التمسك بعموم القرآن ولو كان مُخصّصاً بالأحاديث النبويّة! والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما تقدم قريباً من إنكاره على كافة العلماء محدّثين وفقهاء - جعلهم دية المرأة على النصف من دية الرجل، ونسبهم إلى مخالفتهم لظاهر الكتاب يعني قوله تعالى: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

رابعاً: تأمّل معي أيّها القارىء الكريم، تلطّف الشيخ الغزالي مع أعداء الله: اليهود والنصارى بقوله: (مخلفينا في الدين) وقد يقول فيهم أحياناً: (إخواننا)! وقابل ذلك بموافقته العديدة تجاه إخوانه في الدين كيف يشتدّ على علمائهم الأموات منهم والأحياء، وبخاصّة طلاب العلم منهم، وقد مرّت بك قريباً بعض الأمثلة مما قاله في أهل الحديث وشراحه، فيا ترى أذلك مما أودعه في كتابه (خلق المسلم)؟! أم هو مخالفة صريحة لمثل قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]!؟

تلك نماذج قليلة، من مواقف الغزالي كثيرة، تجاه الأحاديث النبويّة الصحيحة، والأحاديث الضعيفة، يأخذ منها ما يشاء، ويرفض منها ما خالف هواه، دون أن يستند في ذلك إلى قاعدة تذكر عند أحد من العلماء، بل هي العشوائيّة العمياء، كما تقدم.

ذكرت ذلك ليتبين القراء طريقته في رفضه للأحاديث الصحيحة عند أهل الاختصاص من العلماء، فلا هو منهم علماً حتى يستطيع معرفة الصحيح من الضعيف انطلاقاً من قواعدهم - وكتابه (فقه السيرة) بتخريجي إياه، وما تقدم من الأمثلة دليل قاطع على ذلك - ولا هو معهم كما قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وقال تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] ، ومقدمته لتخريجي المشار إليه وما سبق من الأمثلة أيضاً يؤكد كل ذلك

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فمن لم يكن من أولئك العلماء، ولا هو معهم، فالأحرى به أن يكون لسان حاله-على الأقل- كما قال ذلك الشاعر الجاهلي:

وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويث وإن ترشد غزية أرشد

وختام ذلك موقفه من حديث البخاري في المعازف، واسلوبه في تضعيفه إيّاه، فهذا وحده يكفي للدلالة على أنه لا ينطلق في نقده للأحاديث إلا من الهوى، والظنّ الأعمى! فقد قال (ص ٦٦-٦٧) لأحد علماء الخليج، وهو يناقشه في ليلة نصف من شعبان: (أظنّ الأحاديث التي وردت في ليلة التّصف أقوى من الأحاديث التي وردت في تحريم الغناء)!

وظنّه هذا كاف لإدانتته بالجهل وإلقاء الكلام على عواهنه، مما يدكرني بقوله تعالى في الكفّار الشاكّين في البعث: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ ﴾ [الجاثية: ٣٢]، فإن أحاديث ليلة التّصف إن كان المقصود منها ما يتلق بالأمر بقيام ليلها وصيام نهارها- كما هو الظاهر من مناقشته لذلك العالم- فهو حديث واحد لا يوجد سواه، وإسناده ضعيف جداً- بل هو موضوع في نقدي- كما هو مبين في المجلّد الخامس من (سلسلة الأحاديث الضعيفة) برقم (٢١٣٢) يسّر الله طبعه. وإن كان المقصود حديث المغفرة لجميع الخلق إلا من استثنى فيه، فهو حديث واحد أيضاً جاء من طرق عن جمع من الصّحابة وبألفاظ مختلفة، لا يسلم طيق من علة، ولذلك ضعفها أكثر العلماء كما قال ابن رجب وصحح أحدها ابن حبان، وفيه انقطاع، فمن الممكن تصحيحه أو تحسينه على الأقل لتلك

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الطرق، ومن أجلها خرّجته في (السلسلة الصحيحة) (١١٤٤)، وجعلته من حصة كتابي الجديد (صحيح موارد الظمان) (١٩٨٠/...)، وهو تحت الطبع، فأين هذا من أحاديث تحريم الغناء والموسيقى وكثرتها، وصحّة أسانيد الكثير منها، مع اتفاق ألفاظها على تحريمها، كما سيأتي بيانه؟! فأين هذه الأحاديث من تلك أيّها المتهوِّك، ومعرفة من الكاتب الأديب مع غير إخوانه المسلمين، فهذا الوصف مع كونه بحق، فهو أقل بكثير مما شتمت به سلفنا وعلماءنا، وطُلاب السنّة العاملين بها، بحيث لو أراد أحدهم أن يرد إليك بضاعتك هذه لما استطاع إلا أن يكون سليط اللسان كاتباً مثلك!

ثم ذكر الغزالي رد العالم الخليجي عليه، فقال عنه:

(فأجاب مستنكراً: هذا غير صحيح! إنّ تحريم الغناء وآلاته ثابت في السنّة النبويّة).

قلت: وهذا حق لا يزيغ عنه إلا هالك.

(قلت له: نقرأ سوياً ما قاله ابن حزم في ذلك الموضوع، ثمّ انظر ماذا تفعل... قال ابن حزم...).

كذا قال، ولم يذكر ما جرى فيما بينهما، ولعل ذلك العالم أفهمه بأنّ هذا ليس من أساليب العلماء، وإتّما هو أسلوب الجهلة المقلّدين الذين يحتجّون بأقوال العلماء، ولو كانت مخالفة للكتاب والسنّة، وإتّما العالم الذي يقرع الحجّة بالحجّة، فإذا رضيت لنفسك الاحتجاج بابن حزم فماذا تقول في علماء الإسلام من المحثّين والفقهاء الذين ردّوا على

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ابن حزم تضعيفه لحديث البخاري وغيره، كابن الصّلاح والنووي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم كما يأتي؟ لو قيل له هذا، لأبي واستكبر وقال: عنزة ولو طارت!

والمقصود الآن بيان ما نقل الرجل عن ابن حزم، لقد سوّد ثلاث صفحات ساق فيها عشرة أحاديث آخرها حديث البخاري الذي أعلّه ابن حزم بعلتين:

الانقطاع، وتردد الراوي في اسم الصّحابي كما سيأتي، فلم يذكر هذه، وذكر مكانها قوله:

(ومعلقات البخاري يؤخذ بها لأنّها في الغالب متصلة الأسناد، لكن ابن حزم يقول: إنّ السّند هنا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد راوي الحديث).

وليس غرضي ان الرّد على ابن حزم، فهو إسناد متصل، والرّد عليه آتٍ، بيان جهل هذا الناقل عن ابن حزم فأقول:

أولاً: قوله: (ومعلقات البخاري يؤخذ بها..).

فيه خطأ وتدليس:

أمّا الخطأ، فلأنّ الأخذ ليس على إطلاقه في علم المصطلح الذي لا قيمة له عنده مطلقاً، إلّا إذا وافق الرأي أو الهوى، وإمّا ذلك إذا كان التعليق بصيغة الجزم مثل (رَوَى) و (عن) و(قال) كما في هذا الحديث، وبتفصيل يذكر في محله من هذه الرسالة إن شاء الله (ص ٣٩-٤٠) و(٨٢-٨٥) من الفصل الثالث.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وأما التدليس، فهو قوله: (يؤخذ بها) بالبناء للمجهول أي عند غيره وأما هو فلم يقل: (نأخذ بها) لأنه قد لا يأخذ بها كما فعل هنا، وكيف لا، وهو كثيراً ما لا يقبل ما رواه البخاري موصولاً، ولو كان معه مسلم وبقيّة السنته بل الستين من الأئمة! وقد مضت بعض الأمثلة.

ثانياً: هو يجهل أنّ هشام بن عمّار من شيوخ البخاري، فقوله: (قال هشام بن عمّار..). ليس تعليقاً، بل هو متصل، لأنه لا فرق بالنسبة للبخاري بين قوله: (قال هشام) أو: (حدّثني هشام) كما سيأتي بيانه في (الفصل الثالث) المشار إليه آنفاً، وبكلام قويّ لابن حزم نفسه أيضاً!.

ثالثاً: لم ينتبه-وهو اللائق به - لخطأ ابن حزم في قوله: (لم يتصل ما بين البخاري وصدقة) فإنّ الانقطاع المزعوم إنّما بين البخاري وهشام، فإنّ هشاماً بين البخاري وصدقة كما سيرى القراء ذلك جليّاً في سنده الآتي (ص ٣٩).

رابعاً: ومن باب أولى أنّ لا ينتبه لعلو ابن حزم وشدته في رد ما لا يعلم من حديث نبيّه ﷺ ولا غربة في ذلك- فإنّ الطيور على أشكالها تقع!- فله النّصيب الأوفى مما قيل فيه: (لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان)!

أعني ما قاله ابن حزم في الحديث الثامن نقله الغزالي عنه: (نحى رسول الله ﷺ عن صوتين ملعونين: صوت نائحة، وصوت مغنيّة). فقال فيه ابن حزم:

(لا ندري له طريقاً، وهذا لا شيء)!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وفي نقل الغزالي عنه (ص ٦٩): (وسنده لا شيء)!

فقول ابن حزم: (وهذا لا شيء) من تشدده وتنطعه، فإنَّ العلماء يقولون فيما لم يجدوا له طريقاً أو إسناداً: (لا نعلم له أصلاً) أو مع المبالغة : (ليس له أصل) كما يقول الحفَّاظ المتقدمين كالعقيلي، والأوَّل هو الصواب، وبخاصة لمن لم يكن من حفَّاظ الحديث المتخصصين فيه كابن حزم، ذلك هو الواجب في أمثاله ومقلديه كالغزالي خشية أن يقعوا في تكذيب حديثٍ قاله رسول الله ﷺ، فإنَّه لا يقل إثمًا عن الكذب على رسول الله ﷺ، وقد قال تعالى في المشركين : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ ﴾ ، فإنَّ الحديث المذكور، له إسنادان من حديث عبد الرحمن بن عوف وأنس بن مالك، أخرجهما جمع من الحفَّاظ المشهورين كما يأتي في محلِّه من الرسالة، منهم الطيالسي والبزار وهما من الحفَّاظ المعروفين عند ابن حزم، ومن أشاد بمسنديهما، كما نقله عنه الحافظ الذهبي في (السير) (٢٠٢/١٨)، والحديث في (الترغيب) وغيره كما يأتي، فلم يرجع الغزالي إليه، لا أريد أن أقول: إنه كالنعامة مع الصيَّاد!

خامساً: لم يروِ الغزالي غليله في رد الحديث بقول ابن حزم المتقدم: (وهذا لا شيء) بل حرَّفه فقال: (وسنده لا شيء) كما تقدم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وهذا من بالغ جهله بهذا العلم، أو شدّة غفلته، لسيطرة الهوى عليه، وقديماً قيل: حبك الشيء يعمي ويصم، ذلك لأنّ هذا القول المحرّف لا يلتئم مع قول ابن حزم: (لا ندري له طريقاً)، إذ لا يصح في عقل إنسان أن يجمع بين هذا التّفني المطلق للطريق وهو السّنند، وبين إثباته للسند ولو مع الإشارة لضعفه بقوله: (وسنده لا شيء)!! وذلك في مكان واحد! فاعرف نفسك أيّها الشيخ تعرف ربّك، وتأدّب بتأديب رسول الله ﷺ: (ليس منّا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقّه). (التعليق الرغيب (٦٦/١)). فاعرف أيّها الشيخ-وأنت على حافة قبرك- قدر علماء الحديث والسنة، وفقهاء الأئمة، ولا تشذ عنهم قيد شعرة، مغترباً بجذلك وقلمك وكتابتك، ونبئنا صلوات الله وسلامه عليه يقول: (إنّ أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم) متفق عليه. وأنت تعلم يقيناً أن الحيادة الماديّة-بله الحياة الدنيوية-لا تستقيم في مجتمع إذا لم يعتمد أفرادها في كل علم على ذوي الاختصاص منهم، ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك، فالأمر بدهي جداً فلا يرجع مثلاً من كان يريد معرفة صحة حديث أو فقهه، إلى كتاب أو داعية إسلامي، لا يدري ما الحديث وما الفقه، ولا يدري أصولهما، ولا المصادر التي يجب الرجوع إليها، أو يدري ولا يتمكن من ذلك لسبب أو آخر كما قيل:

وإذا لم تر القمر بازغاً
فسلّم لأناس رأوه بالأبصار

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فلا أنت منهم-وما أظن يبلغ بك الكبر أو المكابرة أن تنكر ذلك، ولا أنت سلّمت لهم، بل نصبت نفسك للردّ عليهم، مع الاستهزاء بأقوالهم والسخرية بهم، كأنك لم تعلم، أو علمت ولم تؤمن بمثل قوله ﷺ: (الكبر بطل الحق وغمص النَّاس) (الصحيحة) (١٣٤) و (١٦٢٦). وقوله: (ثلاث مهلكات: شحّ مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه). (الصحيحة) (١٨٠٢). وقوله: (لو لم تكونا تذنبون خشيت عليكم أكثر من ذلك: العجب). (الصحيحة) (٦٥٨). فاحش ما خشي عليك رسول الله ﷺ، وإلا كنت من الهالكين.

هذه نصيحة أوجهها إليك- والدين النصيحة- وأنت على حافة قبرك - مثلي-، وإلى كل من سلك سبيلك في الخروج على المحدثين، والفقهاء-، وما أكثرهم في هذا الزمان-، وكذلك السقّاف، وظلله المدعو -حسن عبد المتّان) الذي اشتط في تتبع الأحاديث الصحيحة وتضعيفها، مخالفاً لحقّاق الحديث ونقّادها، متظاهراً أنّه مجتهد في ذلك غير مقلد، مموهاً على القرّاء بأمور مخالفة للواقع، وقد تيسر لي الرد عليه في بعض ما ضعّف، وبيّنت أنّه متسلق على هذا العلم، يريد البروز والظهور، ويصدق عليه قول الحافظ الذهبي: (وكيف يطير ولما يريش!) ومن تلك الأحاديث حديث البخاري هذا، وقد تفنن في تضعيفه، وجاء بما لم تأت به الأوائل! حتّى ولا ابن حزم! وقد بينت جهله في ذلك، وإنكاره وقلبه للحقائق مفصّلاً في (الاستدراكات) آخر المجلّد الأوّل من الطبعة الجديدة من (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، ولعله ييسر لي ذكر شيء من ذلك في رسالتي هذه أثناء تبييضها إن شاء الله تعالى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فيا أيها الشيخ! لعل هذا المعتدي على الأحاديث الصحيحة وأمثاله، هم ثمرة من ثمارك المرة، في تهجمك على السنة الصحيحة وأئمتها، وعدم الاعتداد بأقوالهم تصحيحاً وتضعيفاً^(١)، حتى انتشرت الفوضى العلميّة وضربت أطنابها، بين صفوف الأمة وشبابها، وصار الواحد منهم يصحح ويضعّف حسبما يشتهي ويهوى، فتب إلى الله تبارك وتعالى من هذه السنة السيئة وأمثالها، وإلا كان عليك وزرها ووزر من اتبعك عليها، وسله تعالى حسن الخاتمة، فقد قال ﷺ: (إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، [إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ]. متفق عليه، والزِّيَادَةُ لِلْبُخَارِيِّ. (ظلال الجنّة) (١/٩٦-٩٧). ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ وصلى الله تعالى على محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم. وسبحانك اللهم ومحمدكن أشهد أن لا إله إلا أنتن أستغفرك وأتوب إليك.

محمد ناصر الدين الألباني

عمّان شهر محرم سنة (١٤١٥)

هذا آخر ما تيسر لي ذكره في مقدمة الرسالة بعد تبييضها، فلنشرع في تبييض سائرها فأقول:

(١) ثمّ تأكدت من ذلك حين رأيتك وصفت المعتدي على الأحاديث الصحيحة في تقديمك لكتابه في الجزء- الذي سمّاه: (الأسطورة..!) - الذي خالف فيه مذهب أهل السنة، إلى مذهب المعتزلة، وضعّف كعادته جملةً من الأحاديث الصحيحة، وصفته في المقدمة بأنّه (العلامة الشيخ)! مما ذكرني بقول من قال: إنّ الطيور على أشكالها تقع، وإنّ البغاث أرضنا يستنسر!!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- الموجب لتحريم الغناء الأحاديث الثابتة في كتب السنّة.
- ٢- عن الحسن قال: (ليس الدفوف من أمر المسلمين في شيء، واصحاب عبد الله كانوا يشقونها).
- ٣- قال الحليّمي، كما في (شعب الإيمان) (٤/٢٨٣): وهو من كبار علماء الشافعيّة ومن المحدثين. مات سنة (٤٠٣هـ) ترجم له في (السير) وغيره.
(وضرب الدف لا يحل إلا للنساء لأنّه في الأصل من أعمالهن وقد لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء).
- ٤- قال علماء الأصول: لا قياس في مورد النصّ.
- ٥- (صوتان ملعونان: مزمار عند نعمة، ورثة عند مصيبة). صح مرفوعاً عن النبي ﷺ.
- ٦- فقد روى ابن أبي الدنيا (رقم ٥٥) بسند صحيح عن الشعبي: أنّه كره أجر المغنيّة!
- ٧- روى ابن أبي الدنيا أيضاً (برقم ٤٥) بسند صحيح عن القاسم بن سلمان - وثقه ابن حبان - عنه قال: (لعن المغني والمغني له).
- ٨- وروى ابن نصر في (قدر الصلّاة) (ق ١٥١/٢) بسند جيد عنه قال: (إنّ الغناء يثبت التّفاق في القلب كما يثبت الماء الزرع، وإن الذكر يثبت الإيمان في القلب كما يثبت الماء الزرع).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٩- من أسباب انتشار الغناء وآلات الطرب منها: الرسائل والكتابات والفتاوى التي تبيح الموسيقى والغناء في الوسائل الإعلامية كالمجلات والتلفاز والمذياع وغيرها، يرجع لأمرين:

الأول: شهرة ابن حزم العلميّة في العالم الإسلامي، وإنّ كان ظاهري المذهب، لا يأخذ بالقياس، خلافاً للأئمة الأربعة وغيرهم- وهو يذهب إلى إباحة الغناء وآلات الطرب.
والآخر: غلبة الهوى على أكثر النَّاس، فإذا رأوا مثل هذا الإمام يذهب إلى إباحة ما يتفق مه أهوائهم، لم يصددهم بعد ذلك عن اتباع أهوائهم، بل قد يجدون فيما يسمعون من بعض المشايخ ما يسوغ لهم تقليدهم إياه، كقولهم: (من قلّد عالماً لقي الله سالماً!) وبعضهم يتوهم حديثاً، ولا أصل له، وإن كان ابن حزم رحمه الله ينهى عن التقليد، ويجرمه أشدّ التحريم. يضاف إلى ذلك قلة العلماء الناصحين الذين يذكرون النَّاس بالحكم الصحيح في هذه المسألة، والأحاديث الصحيحة الواردة فيها، وكثرة ما يكتب ويذاع مخالفاً لهان فيتوهمون أن ما قاله ابن حزم صحيح، لا سيما وهو يقرؤون لبعض العلماء المعاصرين فتاوى تؤيد مذهبه، وتنشر في بعض المجلات الإسلاميّة السيّارة، أو تذاع بالتلفاز في بعض البلاد العربية.

١٠- إنّ العلماء يقولون فيما لم يجدوا له طريقاً أو إسناداً: (لا نعلم له أصلاً) أو مع المبالغة: (ليس له أصل) كما يقول الحفّاظ المتقدمين كالعقبلي، والأوّل هو الصواب، وبخاصة لمن لم يكن من حفّاظ الحديث المتخصصين.

١١- أن الحياة الماديّة-بله الحياة الدينيّة-لا تستقيم في مجتمع إذا لم يعتمد أفرادها في كل علم على ذوي الاختصاص منهم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[١٩] تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق أبو الحسن علي بن محمد الرّبيعي.

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

مقدمة الطبعة الجديدة

الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين،
ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد ح فقد سبق أن طُبِعَ هذا الكتاب بعد الطبعة الأولى مرات؛ بعضها شرعية، وكلها
طبق الأولى.

أما هذه الطبعة؛ فتميّز عن سابقتها بأنها منقحة ومزودة، وفيها فوائد عديدة، وتحقيقات
جديدة؛ في التصحيح، والتخريج، والاستفادة مما طُبِعَ أو صور حديثاً من الأصول الحديثية،
من أهمها: (تاريخ دمشق الشام) للحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى، فقد نقلت منه بعض
الفوائد العزيزة، التي يندر وجودها عند غيره.

ومن تلك الفوائد الرد على بعض الأحزاب والأشخاص من أهل البدع والأهواء الذين
يردون الأحاديث الصحيحة؛ لمجرد مخالفتها لآرائهم الفاسدة؛ كالشيخ أحمد الغماري،
وغيره.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ومنها التنبيه على وهم لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تصحيحه لحديث ضعيف
إسناده! وعلى عزوه لحديث آخر لـ (الصحيح) وليس فيه! وغير ذلك من الفوائد التي
ستمر بالقراء إن شاء الله تعالى:

أسأل الله تعالى أن ينفع ذلك-وبكل ما أكتب-إخواني المسلمين في مشارق الأرض
ومغاربها، وأن يتقبل ذلك مني قبولاً حسناً، ويدخر لي ثوابه ليوم الحشر: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ
مَالٌ وَلَا بَنُونَ {٨٨} إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩]، إنه هو البر
أرحيم الكريم، والحمد لله رب العالمين.

عمّان ٧ ذي الحجة سنة ١٤٠٨هـ

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى:

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه.

أما بع؛ فهذه أحاديث في فضائل الشام ودمشق، استخرجتها من كتاب الحافظ أبي الحسن الربيعي (ت-٤٤٤) المسمى بـ (فضائل الشام ودمشق) الذي قام بطبعه المجمع العلمي العربي بدمشق سنة (١٣٧٠هـ / ١٩٥٠م)^(١)، مع ملاحق له، أحدها في تخريج أحاديثه المرفوعة إلى النبي ﷺ، بقلمي وتحقيقي، وقد رأينا أن نجد هذه الأحاديث من أصلها في رسالة مع تخريجها المشار إليه محذوفة الأسانيد؛ تسهياً للاطلاع عليها، وتعميماً للاستفادة منها، حتى يعلم الناس أن في فضل الشام أحاديث كثيرة صحيحة؛ خلافاً لظن بعض الكُتَّاب، وحتى يعرف المستوطنون فيه فضل ما أنعم الله به عليهم، فيقوموا بشكره؛ بالعمل الصالح وإخلاص العبادة لوجهه سبحانه وتعالى، وإلا فإن الأمر كما قال سلمان الفارسي لأبي الدرداء رضي الله عنهما: (إن الأرض المقدسة لا تقدر أحداً، وإنما يقدر الإنسان عمله) رواه مالك في (الموطأ) (٢/٢٣٥). نسأل الله تعالى أن ينفع بها المسلمين، ويتقبلها منا قبولاً حسناً، إنه سميع مجيب. دمشق ١٣٧٩/٧/٣ - محمد ناصر الدين الألباني

(١) بتحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجد.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

قال الإمام الألباني - رحمه الله -:

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.
وبعد؛ فقد رأينا أن نقدم بين يدي القراء-قبل الشروع في المقصود- كلمة حول الأخبار الواردة في كتاب (فضائل الشام) زيادة في الفائدة.

بلغت مجموع أخبار الكتاب (١١٩) خبراً، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ١- أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ، وأكثرها صحيح، وبعضها ضعيف، وبعضها موضوع، ومجموعها مع المكرر (٤١) حديثاً.
- ٢- أحاديث موقوفة على بعض الصحابة وغيرهم من التابعين ومن دوتهم، وجلها لا تصح أسانيداً، لأن مدارها على مجاهيل وضعفاء، ومجموعها (٤٧) حديثاً موقوفاً.
- ٣- إسرائيليات، وأكثرها يدور على كعب الأخبار، وكل الأسانيد إليه لا تصح.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

والباقى منها من غيره، وفيهم ثلاثة من الصحابة: عبد الله بن سلام، وعبد الله بن عباس، وعبد الرحمن بن عائش الحضرمي، وفي صحبة هذا خلاف، والأسانيد ثلاثتهم لا تصح، وكذا الأسانيد إلى غيرهم قد تبين لي ضعفها إلا القليل منها، فإن القطع فيها صحةً وضعفاً متوقف على مراجعة تراجم بعض الرواة في (تاريخ ابن عساكر)، وذلك غير متيسر الآن، وإن كنت أشعر بضعفها أيضاً.

ومن غرائب ما في هذه الإسرائيليات أن بعضها ينتهي إسناد إلى رجل يوناني، انظر (٤٠). وقد كان بودي أن أتكلم عليها مفصلاً، ولكن المجال ضيقن فاكتفيت بالإشارة إلى ذلك...)

[٢٠] تصحيح إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر.

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

أما بعد، فإني أقدم إلى القراء الكرام بجرأة طريفة، ومناقشات مفيدة إن شاء الله تعالى، تعرض له لونا جدياً من ألوان التحقق العلمي الحديثي والفقهية معاً، حول مسألة هامة، كثيراً ما يبدو لبعضهم الحاجة إليها، وعرفة الرأي الصائب فيها، ألا وهي (إفطار الصائم في رمضان قبل سفره بعد الفجر).

وإن من الغرائب أن يتوجه بعض الناس اليوم إلى إنكار الحديث فيها، والذي يحدد للمسلم الموقف الذي يجب أن يتخذه منها، مع صحة إسناده، وعدالة روايته، ومطابقة لظاهر القرآن، وشهادة الآثار السلفية له، وموقفته لأصل من أصول الشريعة الغراء ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وعمل جماعة من أئمة الفقه، وعمل به جماعة من أئمة الفقه والحديث ! وما ذلك منه إلا تعصباً لفرعه المذهبي، خلافاً لما صح عن إمامه كأصل من أصوله:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(إذا صح الحديث فهو مذهبي) (١)

وقد كنت نشرت هذه البحوث في مجلة التمدن الإسلامي الزاهرة (عدد ٢٥ - ٣٦ - سنة ١٣٧٩) في ثلاث مقالات متتابعة. فبدأ لي فصلها من المجلة، ونشرها في رسالة مستقلة، كما جاءت في المجلة، رجاء أن يعم النفع بها أكثر، ويكون أجرنا إن شاء الله تعالى أكبر.

أسأل الله عز وجل أن يجعلها خالصة لوجه الكريم، وأن ينفع النفع العميم.

دمشق مساء يوم عرفة ١٣٧٩ هـ

محمد ناصر الدين الألباني.

(١) انظر مقدمة كتابنا (صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم).

قلت: وقد تقدم مقدمة (أصل صفة صلاة النبي ﷺ) برقم (١٤) ، وستأتي مختصر (صلاة النبي

ﷺ) برقم (٤١)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- حرص الإمام الألباني - رحمه الله - على نشر العلم - وحرصه على استفادة عامة الناس من رسائله، لذلك أعاد نشر الرسالة علماً، قد تقدم نشرها في مجلة التمدن الإسلامي.
- ٢- حرص الإمام الألباني - رحمه الله - على نشر السنّة وإحيائها بين المسلمين.
- ٣- صحة حديث أنس الذي رواه الإمام الترمذي وغيره.
- ٤- تأييد القرآن الكريم للأحاديث.
- ٥- تأييد الآثار لها، وبعضها عن عمر الفاروق رضي الله عنه. والأحاديث هي:
الأول: في جامع الترمذي باب فيمن أكل ثم خرج سفيراً.
حدثنا قتيبة حدثنا عبد الله بن جعفر عن زيد بن أسلم عن محمد بن المنكدر عن محمد بن كعب قال: أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفيراً وقد رُحلت راحلته ولبس ثياب السفر فدعا بطعام فأكل فقلت: سنّة قال: سنّة ثم ركب.
الثاني: حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا محمد بن كعب قال: أتيت أنس بن مالك في رمضان فذكر نحوه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

قال أبو عيسى هذا حديث حسن ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير مدني ثقة وهو أخو إسماعيل بن جعفر، وعبد الله بن جعفر هو ابن أبي نجيح والد علي بن المديني وكان يحيى بن معين يضعفه.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث وقال للمسافر أن يفطر في بيته قبل أن يخرج وليس له أن يقصر حتى يخرج من جدار المدينة أو القرية وهو قول إسحاق.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[٢١] تلخيص أحكام الجنائز

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد فقد اقتضت مصلحة تيسير المراجعة لأحكام الجنائز أن أخصها وأقرب أحكامها لمن شاء الرجوع إليها، وأخذ فكرة عامة سريعة عنها، وبخاصة عند حلول المناسبة، مثل وفاة قريب أو حبيب لديه، فإنه مما لا يخفى أن الرجوع إلى كتابي (أحكام الجنائز وبدعها) وقراءته كله، والإحاطة بما فيه من الأحكام اللازمة في مثل هذه الحال مما لا يتيسر إلا لقليل من الناس، لذلك رأيت أن أخصه وأقرب إلى عامة القراء فوائده، وبذلك أكون قد حققت رغبة ذلك الأخ العزيز الذي كان السبب المباشر لتأليف (الأحكام) كما كنت ذكرت ذلك في المقدمة، وهي رغبة يشاركه فيها الكثيرون من محبي السنة النبوية، والحريصين على إحيائها، في مختلف بلاد الدنيا، عرباً وعجماً، حتى أن بعضهم أقدم في (مصر) على اختصار الكتاب، دون إذن مني أو علم، ولعله قصد بذلك الأجر الأخروي فقط، فإن الكثيرين من الناشرين والطابعين، أخذوا يسرقون مؤلفاتي ويطبعوها ليتاجروا بها، ويأكلون ربحها سحتاً، وقد بلغت ببعضهم الوقاحة إلى حد أنه طبع عليها (طبع المكتب الإسلامي)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وهو بذلك مدلس كاذب، ولقد كنا نشكوا-ولا يزال-من سرقة الكتب وطبعها كما هو على طريقة التصوير (الأوفست). وإذا بهذا البعض تصل به الجرأة إلى طبعة على طريقة تنضيد الأحرف والطبع من جديد، ويدلس على الناس بأنها من طبع المكتب الإسلامي بطبع اسم المكتب عليه! ولقد بلغني أن بعضهم أفتى بجواز سرقة الكتب وطبعها والتجارة بها بدون إذن من مؤلفها وناشرها! وهذا ظلم فاضح واستغلال غير شريف لجهود الآخرين من المؤلفين والناشرين، الذين اتخذوا التأليف والنشر وسيلة من أشرف وسائل كسب الرزق الحلال، فكيف يليق بمسلم بل بكافر أن يقطع عن هؤلاء رزقهم، ويأكل هو ربح جهودهم وأتعابهم، بله الإفتاء بجوازه؟ تالله إنها لإحدى الكبر!

ومن العجيب أن يتنبه الكفار الغربيون لمثل هذا الظلم، فيسنون القوانين العادلة لحفظ حقوق المؤلفين والناشرين، والحيلولة بين الساقين وظلمهم، ولا يتنبه له بعض المسلمين، وهم يعلمون أن دينهم تحريم الظلم مطلقاً كمثل قوله تعالى في الحديث القدسي: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا...). رواه مسلم في (صحيحه). وقول النبي ﷺ: (اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة). أخرجه البخاري ومسلم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ولقد سمعت من بعض المغفلين الذين لا فقه عندهم أنه يستجيز مثل هذه السرقة بحجة نشر العلم! والله يعلم أن السارقين ما يهمهم نشر العلم، وإنما همُّهم جمعُ المال بجهود غيرهم، بدليل أنهم قد يطبعون ما لا يروق لهم من الناحية العلمية أو المذهبية من الكتب، وما ذلك إلا لعلمهم برواجها وإقبال الناس عليها، ومع ذلك فهم يقدمون على طبعها وسرقتها عملاً بالقاعدة من لا خلاق لهم: الغاية تبرر الوسيلة فالله تعالى حسيبهم ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧]

واعلم أيها القارئ الكريم! إنني في هذا (التلخيص) قد حذف تخريج الأحاديث اكتفاء بالأصل، ولالتزامنا في الصحة كما هي عادتنا في كل مؤلفاتنا والحمد لله دائماً وأبداً، كما حذف شيئاً من بعض متونه، وكثيراً من التعليقات التي لا صلة قوية لها بموضوع الكتاب، وأضفت إليه قليلاً من الفوائد التي لم تكن في الأصل.

والله تعالى أسأل أن ينفع به المسلمين، ويجعله كأصله وسائر مؤلفاتي عوناً لهم على اتباع الكتاب والسنة، واستئنافهم للحياة الإسلامية التي لا سبيل إليها إلا بالعلم النافع، والعمل الصالح، إنه سميع مجيب.

عمّان-الأردن ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢ هـ

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- إجابة الإمام الألباني - رحمه الله - لكثير من طلب منه تخيص أحكام الجنائز، حتى يكون في متناول عامة الناس وخواصهم.
- ٢- التزم الإمام الألباني - رحمه الله - في جميع مؤلفاته الصحة من الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٣- لا يجوز اختصار كتب المؤلف إلا بإذنه أو بإذن ورثته بعد وفاته، فإن حقوق الطباعة للمؤلف.
- ٤- لا يجوز إعادة طباعة الكتاب إلى بإذن من المؤلف أو بإذن ورثته من بعده.
- ٥- التأليف والنشر ووسيلة من أشرف الوسائل كسب الرزق الحلال.
- ٦- من الظلم من سرقة مؤلفات الآخرين وطباعتها باسمه أو إعادة طباعتها ولتكسب من خلالها.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[٢٢] تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ.

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فقد اقترح عليّ أكثر من أخٍ أو صديق أن أقوم بتلخيص كتابي: (صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها)، واختصاره، وتقريب عباراته إلى عامة الناس.

ولمّا رأيته اقتراحاً مباركاً، وكان موافقاً لما كان يجولُ في نفسي من زمنٍ بعيدٍ، شجّعني ذلك على أن أقتطعَ له قليلاً من وقتي المزدحم بكثير من الأعمال العلمية، فبادرتُ إلى تحقيقه حسب طاقتي وجهدي، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه، وينفع بع إخواني المسلمين.

وقد أوردتُ فيه بعضَ الفوائد الزائدة على (الصفة) تنبّهتُ لها، واستحسنْتُ ذكرها في أثناء التلخيص، كما عُنيْتُ عنايةً خاصةً بشرح بعض الألفاظ الواردة في بعض الجمل الحديثية، أولاً الأذكار.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وجعلتُ له عناوين رئيسة، وأخرى كثيرة جانبية توضيحية، وأوردتُ تحتها مسائل الكتاب بأرقام متسلسلة.

وصرحتُ بجانب كلِّ مسألة بحكميها من ركنٍ أو واجبٍ، وما سكتُ عن بيان حكمه فهو من السنن، وبعضها قد يحتمل القول بالوجوب، والجزم بهذا أو ذاك ينافي التحقيق العلمي. والركن: هو ما يتم به الشيء الذي هو فيه، ويلزم من عدم وجوده بُطلان ما هو ركنٌ فيه، كالركوع مثلاً في الصلاة، فهو ركنٌ فيها، يلزم من عدمه بُطلانها.

والشرط: كالركن إلا أنه يكون خارجاً عمّا هو شرطٌ فيه، كالوضوء مثلاً في الصلاة، فلا تصح بدونه.

والواجب: هو ما ثبت الأمرُ به في الكتاب أو السنة، ولا دليل على ركنيته أو شرطيته، ويُتاب فاعله، ويعاقب تاركه إلا لعذر.

ومثله (الفرض): التفريق بينه وبين الواجب اصطلاحٌ حادث لا دليل عليه.

والسنة: ما واطب النبي عليه من العبادات دائماً، أو غالباً. ولم يأمر به إيجاباً، ويُتاب فاعلها، ولا يعاقب تاركها.

وأما الحديث الذي يذكره بعضُ المقلّدين، معزواً إلى النبي ﷺ: (من ترك سنّتي، لم تنله شفاعتي) فلا أصل له عن رسول الله ﷺ.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وما كان كذلك غلا يجوز نسبته إليه ﷺ؛ خشية التقول عليه.

فقد قال ﷺ: (مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ).

وإن من نافلة القول أن أذكر أنني لم ألتزم فيه-تبعاً لأصله-مذهباً معيناً من المذاهب الأربعة المتبعة. وإنما سلكت فيه مسلك أهل الحديث؛ الذين يلتزمون الأخذ بكل ما ثبت عنه ﷺ من الحديث، ولذلك كان مذهبهم أقوى مذاهب غيرهم، كما شهد بذلك المنصفون من كل مذهبٍ، منهم العَلَمَةُ أبو الحسنات اللكنوي الحنفي القائل: (وكيف لا، وهم ورثة النبي ﷺ حقاً، ونواب شرعه صدقاً، حشرنا الله في زمرة، وأمانتنا على جبههم وسيرتهم).

ورحم الله الإمام أحمد بن حنبل؛ إذا قال:

نعم المطية للفتى آثاؤ

دين النبي محمد أخبار

فالرأي ليل والحديث نهاؤ

لا ترغبن عن الحديث وآله

والشمس بازغة لها أنوار

ولربما جهل الفتى أثر الهدى

دمشق ٢٦ صفر ١٣٩٢

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- حرص الإمام الألباني في تقريب السنة لعموم الأمة.
- ٢- تلبية الإمام الألباني للقراء في تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ.
- ٣- جعل الإمام الألباني السنة الصحيحة هي مذهبه وسلك مسلك أهل الحديث.
- ٤- أهل الحديث مذهبهم أقوى من مذاهب غيرهم.
- ٥- بيان التقسيم الفقهي كما ذهب إليه علماء أصول الفقه.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[٢٣] تمام المنة في التعليق على فقه السنة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، القائل فيما جاء في (الصحيحين): من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) وعلى آله وصحبه الميامين، ومن تبعهم على فقههم وهدْيهم إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة الثانية لكتابي (تمام المنة في التعليق على فقه السنة)، وقد مضى على الطبعة الأولى قرابة ربع قرن من الزمان، لم يتيسر لي إعادة النظر فيها، وإعدادها للطبع مرة أخرى، إلا في الآونة الأخيرة من استقرارني في (عمّان - الأردن)، فقد تيسر لي - والحمد لله - أن أطبع فيها بعض مؤلفاتي تحت إشرافي وتصحيحي مباشرة، مع مساعدة بعض الموظفين في المكتبة الإسلامية، وبذلك أنفادى أن يقع قليل أو أكثر من الأخطاء الفاحشة، أو أن يسقط بعض السطور منها عند تصحيحها أو تصويرها دون إشراف دقيق عليها، وقد تمكنا حتى الآن أن نطبع -تحت إشرافي- بعض المؤلفات، أذكر على سبيل المثال: المجلد الثالث من (سلسلة الأحاديث الضعيفة) والرابع تحت الطبع، والرابع من (سلسلة الأحاديث الصحيحة) والخامس تحت الطبع، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولهذه الطبعة الثانية من (تمام المنة) مزايا مهمة كثيرة، أهمها أنني ضمنت إليها بقية ما كان عندي من التعليق، وهي التعليق على الجزء الثالث من الأجزاء الصغيرة التي كان (فقه السنة) طبع عليها أول الأمر، وهو يبدأ بأول كتاب (الزكاة) وينتهي بآخر كتاب (الصيام)، وبهذه الضميمة نكون قد علقنا على نحو ربع (فقه السنة) بفضل الله تبارك وتعالى، راجياً منه عز وجل أن ييسر لي تمام التعليق عليه، إذا يشاء الله في العمر، وبارك في الوقت، أو على الأقل أن أجرد بقية ما فيه من الأحاديث الضعيفة والمنكرة؛ ليكون القراء على علم بها، ومعرفة بحقيقة قدر المسائل التي أقيمت عليها، كمثل الحديث المذكور في أول كتاب (الجنائز)، وهو يلي (الصيام) - (اللهم إليك أشكو ضعف قوتي)... إلخ، فإنه ضعيف لشهرته في كتب السيرة، ومن هنا أتى المؤلف، وقد خرجته وبينت ضعفه في (تخريج فقه السيرة) (ص ١٣١)، ثم في (الضعيفة) (٢٩٣٣). وكحديث: (العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة)، فإنه ضعيف أيضاً، وبيانه في (تخريج المشكاة) (٢٣٩) و (الإرواء) (١٦٦٤)، و(ضعيف أبي داود) (٤٩٦)، وهو آخر كتاب من كتب (فقه السنة): (الفرائض)، وبين هذا وكتاب (الجنائز) كتب أخرى فيها عشرات - إن لم أقل مئات - الأحاديث الواهية.

هذا، ولعلي لا أفشي سراً إذا ذكرت ما يأتي:

لقد كان أحد إخواننا الجامعيين اقترح عليّ أن أرسل إلى الشيخ السيد سابق -تعاوناً معه على الخير والعلم وتحري الحقائق- مقدمة كتابي هذا، مع الجزء الأول، وهما بخط يدي،

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وقبل الطبع، فاستجبت لاقتراحه، وارسلتهما معه إليه، فبقيا أكثر من سنة، ثم عاد إليّ بواسطة أحد إخواننا المقيمين في القاهرة الجزء المذكور دون المقدمة! وقد كنت استنسخت نسخة منها احتياطاً والحمد لله تعالى.

رجع الجزء إلى دون أن يأتي من فضيلة الشيخ شيء ينبئني عن رأيه فيه وفي المقدمة، ولذلك بادرت إلى طبعهما مع الجزء الثاني في أول فرصة سنحت لي يومئذ على الآلة الكاتبة، ثم السحابة (ستانبل).

وقد تبين لي من مقابلي بعض المسائل في الطبعة القديمة التي وضعت عليها (تمام المنة) ببعض الطبعات الجديدة، وبخاصة منها طبعة دار الكتاب العربي، ذات المجلدات الثلاثة، أن الشيخ لم يستفد من كتابي هذا شيئاً يذكر، لا فرق في ذلك بين ما كنت أرسلته إليه، أو ما طُبع منه بعد معه، فقد لاحظت أن الأخطاء الحديثية والفقهية بقيت كما هي دون أي تعديل أو تغيير، اللهم إلا بعض المسائل المحدودة جداً، فلا أدري أذلك لعدم تفرغه لقراءة ذلك، أم لعدم قناعته بما فيه من النقد العلمي الخالص؟ ولعل الأقرب الأول، فأني في كتابي من القواعد التي يجب على كل عالم التزامها، ومن المسائل والأحاديث ما لا يجوز للعالم أن يمر بها دون أن يحدد موقفه منها، نقداً أو تأييداً، تضعيفاً أو تصحيحاً، فيما لو وقف عليها كما سيرى القراء من ذلك الكثير والكثير جداً.

ولكن يحول بيني وبين الجزم بهذا الاحتمال أنني رأيت قد استفاد من نقدي إياه في عدة

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

مواضع، نبهت على بعضها تعليقاً على الصفحات (٤٤ و٦٢ و١٣٧ و١٤٥)، ومن ذلك موقفه من مسألة الوضوء من لحوم الإبل، فإنه في الطبعة التي وضعت التعليق عليها كان قد أورد على الترجيح الإمام النووي وجوب الوضوء منها؛ إشكالاً يصرف ضعفاء العلم، ومقلده المذاهب، عن العمل بالحديث، فعقب على النووي بقوله:

(إلا أنه يقال: كيف خفي حديث جابر والبراء على الخلفاء الراشدين..). إلخ.

فرددت عليه بما يبطل هذا الإشكال من أصله، كما ستراه في محله، فكان من آثار ذلك المؤلف خضع للحق-جزاه الله خيراً- وحذف الإشكال المزعوم، ولكنه لم ينوّه بمن كان السبب في ذلك!

وثمة مثال آخر، فقد انتقدته في تصديره لحديث: (أحب الدين إلى الله الحنفية السمحة) بصيغة التمريض، الدالة على ضعف الحديث، وبيّنت أنه حسن لغيره، وألزمته أن يقول بذلك كما ستراه في الصفحة (٣٨)؛ فإذا به يقع في خطأ جديد هو أفحش من الذي قبله من جهة، وهو أنه عزاه لمسلم، ولا أصل له عنده! ومع ذلك فهو دليل على أنه وقف على نقدي إياه في هذا الحديث، وأراد أن يصحح موقفه منه، فكان ما رأيت!

والخلاصة: لقد كنت آمل من المؤلف حفظه الله تعالى أن يستجيب لرغبتني، ويحقق رجائي الذي أودعته في مقدمة الطبعة الأولى، وأطلعته عليها قبلها - كما تقدم - وهو أن يعيد النظر فيما كتب حتى الآن، ويصحح الأخطاء التي تبينت له، ويتريث في إصدار أجزاء الكتاب الأخرى).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

كنت أرجو ذلك منه، ولكن خاب الرجاء، ومضى الرجل في إصدار بقية الكتاب على النهج المنتقد الذي جرى عليه في الأجزاء الأولى، دون أن يلتزم تلك القواعد العلمية التي كنت أرسلتها إليه، ودون أي تعديل أو تغيير في منهجه! والعلم- كما هو معروف- في تقدم مستمر لا يعرف للجمود معنى، وفي كل يوم تخرج المطابع مصادر جديدة لم تكن معروفة من قبل، مما يساعد الباحثين المحققين على تحسين مؤلفاتهم وتنقيحها، وتغذيتها بفوائد جديدة، وتحقيقات لم تكن متيسرة للكثيرين من قبل!

من أجل ذلك، فإنني لما رأيت (فقه السنة) جامداً هكذا على مر السنين كما وضعه المؤلف قبل نصف قرن من الزمان، مع تكرار طبعه مرات ومرات، بدا لي أن أعيد النظر فيما عندي من (تمام المنة في التعليق على فقه السنة)، فنقحته، وزدت فيه مسائل عدة، وفوائد جمّة، ذكرت أهمها في مطلع هذه الكلمة، فكان ذلك كله من دواعي إعادة طبعه ونشره على الناس في ثوبه الجديد، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يجعله وسائر مؤلفاتي عملاً صالحاً، ولوجه خالصاً، وأن لا يجعل لأحد فيه شيئاً.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنتن أستغفرك وأتوب إليك.

عمان/ رجب سنة ١٤٠٨ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

مقدمة الطبعة الأولى:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
[آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١}﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] (١)

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه، وكان السلف يفتتحون بها في خطبهم في دروسهم وكتبهم، ولي فيها رسالة لطيفة جمعت فيها طرق حديثها وألفاظها، وذكرت فيها فوائد تتناسب مع موضوعها، وقد طبعت قريباً على نفقة جمعية التمدن الإسلامي بدمشق، ثم طبعها المكتب الإسلامي طبعة ثانية جميلة، مزينة ومنقحة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أما بعد فإن كتاب (فقه السنة) للشيخ سيّد سابق من أحسن الكتب التي وقفت عليها مما أُلّف في موضوعه، في حُسن تبويب، وسلامة أسلوب، مع البعد عن العبارات المعقدة التي قلما يخلو منها كتاب من كتب الفقه، الأمر الذي رَعِبَ الشباب المسلم في الإقبال عليه والتفقه في دين الله به، وفتح أمامهم آفاق البحث في السنة المطهرة، وحفزهم على استخراج ما فيها من الكنوز والعلوم التي لا يستغني عنها مسلم أراد الله به خيراً كما قال ﷺ : (مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ) متفق عليه، وهو مخرج في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (١١٩٤).

ولقد كان صدور هذا الكتاب-فيما أرى-ضرورة من ضرورات العصر الحاضر، حيث تبين فيه الكثير من المسلمين أن لا نجاة مما هم فيه من الانحراف والاختلاف والاضطراب وتغلّب الكفار والفساق عليهم إلا بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، يأخذون منها فقط من القرآن أمور دينهم ومسائل فقههم، فكان لهذا لا بد لعامتهم من مصدر قريب التناول، يمكن الاعتماد عليه، والرجوع إليه حين يقتضيهم الأمر، ويغنيهم عن المراجعات الكثيرة في الموسوعات العديدة من أجل مسائل قليلة أو كثيرة. فكان أن ألهم الله تعالى الأستاذ السيد سابق فأخرج لهم هذا الكتاب (فقه السنة) فقرب لهم الطريق وأثار لهم السبيل جزاه الله خيراً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من أجل ذلك كنت ولا أزال أحض على اقتنائها والاستفادة مما فيه من السنة والحق - ومنذ صدور الجزء الأول منه من الحجم الصغير القديم - كلِّ راغب في السنة وناصر للحق، حتى انتشرت نسخة بين صفوف إخواننا السلفيين وغيرهم في دمشق وغيرها من البلاد السورية وغيرها، فكان من نتيجة ذلك توجَّهت إلي منهم أسئلة كثيرة، عن غير قليل من المسائل والأحاديث الواردة فيه، فكنت أجيبهم عنها بما أعلمه، وكثيراً ما كان الجواب مخالفاً لما في الكتاب، فقد كنت أضعف كثيراً من أحاديثه، وأخطيء عديداً من مسائله، فلما رأى ذلك بعض الغيورين على فقه السنة والحريصين على نشرها صحيحةً بين صفوف الأمة اقتراح عليّ أن أسجّل ما آخذه على الكتاب وأنشره بين الناس، فاعتذرت عن ذلك أول الأمر، ثم تكرر الطلب فيه، وألحَّ به كثير غيره رأيت أنه لا بد من إجابة طلبتهم وتحقيق رغبتهم، لما في ذلك من خدمة الكتاب والسنة، والقضاء على الخلاف وبدعة التعصب للمذاهب..). كما صرح في مقدمته.

وعلاوة على ذلك ففيه تنزيه للكتاب مما وقع فيه من الأخطاء الفقهية والأحاديث الضعيفة التي يتنافى وجودها مع (فقه السنة) وبهذا أكون قد حَقَّقْتُ شيئاً من الرغبة التي كان أباها للطرفين أحد إخواننا لما ذهب إلى مصر، وهي التعاون في سبيل الفكرة المذكورة عن كتب وقرب، ولكن حال دون ذلك عدة أسباب؛ أهمها: بعد الدار، وتعذر اللقاء، فإذا فاتني ذلك، فلا أقلَّ من التعاون فيها بُعد؛ لأنه كما قيل: ما لا يُدرك كُله لا يُترك جُلُّه..

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فلما شرح الله لذلك صدري، وأطمأن له قلبي شرعت في قراءة ما صدر من أجزاء الكتاب قراءة إمعان وتدبر، فكنت كلما تبين لي منه شيء يستحق ذكره والتنبيه عليه سجلته عندي في وريقاتي، فما أن انتهيت من التعليق عليها حتى تأكد لدي ضرورة ما صنعت، ذلك لأنني وقفت فيها بعد هذه الدراسة على أخطاءٍ كثيرة، بعضها مهمة جداً، ما كنت أتصوّر وجودها فيها، ولذلك فإني رأيت أنه لا بد بيانها، وقد وفق الله لذلك وله الحمد والمِنَّة.

ولعل من الفائدة أن أشير إلى نوع تلك الأخطاء بصورة مجملّة، ليأخذ القارئ عنها فكرة عامة، فتبين له أهمية هذا التعليق، فأقول:

يمكن حصر هذه الأخطاء على وجه التقريب فيما يلي:

- ١- أحاديث كثيرة سكت عليها وهي ضعيفة.
- ٢- أحاديث أخرى قوّاها؛ وهي عند التحقيق واهية.
- ٣- أحاديث ضعّفها، وهي صحيحة، أو لها أسانيد أخرى صحيحة.
- ٤- أحاديث ينسبها لغير (الصحيحين) وهي فيهما أو في أحدهما.
- ٥- أحاديث يعزوها لأحد (الصحيحين) وغيرها ولا أصل لها فيهما.
- ٦- أحاديث يوردها ولا وجود لها في شيء من كتب السنّة.
- ٧- سوّق الحديث من طريق صحابي يُسمّيه برواية جماعة من المحدثين، وهو عند بعضهم عن صحابي آخر أو أكثر.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ٨- عزوه الحديث لِمُخَرَّجِهِ ساكتاً عليه، مع أن مُخَرَّجَهُ الذي نسبه إليه عقبه بما يقدرح في صحته.
- ٩- عدم تتبعه أدلة المسائل، فكثيراً ما يسوق المسائل دون دليل يؤيدها، وأحياناً يحتج لها بالقياس، مع أنه يوجد فيها حديث صحيح، وتارة يستدل بالعموم، وفيها دليل خاص.
- ١٠- عدم استقصائه مسائل الفصل مثل (الأغسال المستحبة) ونحوها.
- ١١- إيراده في المسألة الواحدة أقوالاً متعارضة دون أن يُرَجِّح إحداهما على الأخرى.
- ١٢- اضطراب رأيه في بعض المسائل في المكان الواحد، فيختار في أول البحث ما ينقضه في خاتمة.
- ١٣- ترجيحه في الأقوال والآراء المتعارضة ما لا يستحق الترجيح، لضعف دليله، وقوة دليل مخالفه.
- ١٤- مخالفته الحديث الصحيح لا مُعَارِضَ له في الحديث في غير مسألة.

وهذا النوع الأخير من أنكر ما وقع للمؤلف، فإنه لا يتفق في شيء مع توجيه المؤلف في الكتاب الناس إلى الأخذ بالسنة، ولا سيما إذا عرفت أن عذره في المخالفة المشار إليها هو عدم أخذ الجمهور بالحديث في بعض المسائل، أو عدم علمه به في مسألة أخرى، وهذه هي شبهة المقلدين في ردّ السنن ومحاربتها، وسيأتي كلام الإمام الشافعي الذي يبطل هذه الشبهة ويستأصل شأفتها جزاه الله خيراً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وقد يكون من نافلة القول أن أذكر أنني لا أريد بالتعليق على الكتاب وبيان أخطائه أن أخطئ من قدره شيئاً، أو أبخس من حقه، بل إنما أريد الانتصار للحقِّ، وصيانة (فقه السنة) عن الخطأ ما أمكن فإنَّ ذلك أدعى لإقبال الناس عليه والاستفادة منه، وأحرى أن يقطع ألسنة خصوم الفكرة عن التكلم فيه؛ بحق أو بباطل، فلعل المؤلف - زاده الله توفيقاً - يعيد النظر فيما كتب حتى الآن ويصحح الأخطاء التي تبينت له، ويتريث في إصدار أجزاء الكتاب الأخرى^(١)، إلا بعد أن يتبين من صحتها وسلامتها من الأخطاء ويجردها من الأحاديث الضعيفة، فإن في الصحيح ما يغني عن الضعيف.

هذا، وإنني لما بدأت في التعليق على الكتاب ترددت في طريقة نقلي لكلامه أنقله برمته أو بغالبه الذي يدل عليه، أم أكتفي بنقل طرفه الأول الذي يشير إلى تتمته كما هي العادة في التعليقات؟

فأخذت الطريقة الأولى، وهي وإن كانت تستلزم شيئاً من التكرار بالنسبة لمن عنده الأصل (فقه السنة) فإنه أكثر فائدة ووضوحاً لمن ليس عنده الأصل؛ لأنه لا يستطيع أن يفهم الكلام المتقدم، والحديث المضعَّف ونحو ذلك دون أن يرجع إلى الأصل، وقد سميته: (تمام المنة في التعليق على فقه السنة). والله تعالى أسأل أن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفع به النفع العميم؛ إنه سميع مجيب.

(١) كتب هذا قبل صدور الكتاب كاملاً بأجزائه الكبيرة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

مقدمة علمية هامة:

وقبل الشروع في المقصود لا بد من أُقَدِّم بين يدي ذلك بعض القواعد الأساسية التي لا يستغنى عن معرفتها من كان يعنيه أمر التفقه في السنة، ولا سيما أن طريقة التأليف تستلزم ذلك، لكي تتمكن من الإحالة إليها عندما تأتي مناسبتها، وبذلك أوفّر عليّ وعلى القراء وقتاً غير قليل، ونعفي أنفسنا من كثير من الإعادة التي لا ضرورة إليها كما سيرى القارئ الكريم.

القاعدة الأولى

ردّ الحديث الشاذ

اعلم أن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذاً، فإنّ تعريف الحديث الصحيح عند المحدثين:

(هو الحديث المسند الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً، ففي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والشاذ، وما فيه علة قادحة مما في روايته نوع جرح) (١)

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٨).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

والحديث الشاذ ما رواه الثقة المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، على ما هو المعتمد عند الحديثين^(١)، وأوضح ذلك ابن الصلاح في (المقدمة)، فقال ص (٨٦):

(إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ أو أضببط؛ كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد؛ فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه؛ قُبِلَ ما انفرد به، ولم يقدرح الانفراد به، وإن لم يكن ممن يُوثَقُ بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به؛ كانفراده خاماً له مزحزحاً له من حيز الصحيح، ثم بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غيره بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرُّده، استحسناً حديثه ذل ولم نُحْطُهُ إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكّر..).

والشذوذ يكون في السند، ويكون في المتن ولكل منهما أمثلة كثيرة سيأتي التنبيه على بعضها في مواطنها إن شاء اللت تعالى.

(١) (شرح النخبة) لابن حجر، (ص١٣ - ١٤).

القاعدة الثانية

ردّ الحديث المضطرب

عُلِمَ مما سبق أنفاً أن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون معللاً، فاعلم أن من علل الحديث الاضطراب، وقد قالوا في وصف الحديث المضطرب:

(هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجّحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى؛ بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة؛ فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك في راوٍ واحد، وقد يقع من رواة له جماعة، والاضطراب موجب لضعف الحديث، لإشعاره بأنه لم يضبط (١).

ثم ضرب على ذلك مثلاً حديث الخط الذي قواه المؤلف، وسيأتي الرد عليه بإذنه تعالى في فصل السترة.

(١) (المقدمة) (ص ١٠٣ - ١٠٤).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

القاعدة الثالثة:

التدليس ثلاثة أقسام:

- ١- **تدليس الإسناد**، وهو أن يروي عن لقيته ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه، وقد يكون بينهما واحد أو أكثر، ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان، ولا: حدثنا، وما أشبهها، وإنما يقول: قال فلان، أو: عن فلان.. ونحو ذلك من الصيغ الموهمة للسمع.
- ٢- **تدليس الشيوخ**: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف.
- ٣- **تدليس التسوية**، وهو أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يروي عن شيخ ثقة. فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، كالعننة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل، ولذلك كان شرّ أقسام التدليس، ويتلوه الأول ثم الثاني^(١).

(١) انظر (المقدمة) وشرحها للحافظ العراقي، (ص ٧٨ - ٨٢).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أن يُقبل منه إلا ما صرّح فيه التحديث، وبعضهم لا يقبل مطلقاً، والأصحُّ الأول كما قال الحافظ ابن حجر^(١)، على تفصيل لهم في ذلك، فيراجع من شاء كتب (المصطلح).

القاعدة الرابعة

ردّ حديث المجهول

قال الخطيب في (الكفاية)(ص ٨٨):

(المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد).

وأقلُّ ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعم كذلك. قلت: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك. ثم ذكر فساد قولهم في باب خاص عقب هذا فليراجعه من شاء.

قلت: وهذه هي الجاهلة الذي لم يرو عنه إلا واحد هو المعروف بمجهول العين، وهذه هي الجاهلة التي ترتفع برواية اثنين عنه أو أكثر، وهو المجهول الحال والمستور، وقد قَبِلَ روايته جماعة بغير قيدٍ، وردّها الجمهور كما في (شرح النخبة) (ص ٢٤) قال:

(١) شرح النخبة (ص ١٨).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(والتحقيق أنّ رواية المستور ونحوه ممّا فيه الاحتمال لا يُطلَقُ القولُ برديّها ولا بقبولها، بل يُقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم إمام الحرمين).

قلت: وإمّا يمكن أن يتبيّن لنا حاله بأن يُوثِّقَهُ إمام معتمد في توثيقه، وكأنّ الحافظ، أشار إلى هذا بقوله: إنّ مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثَّقْ، وإمّا قلتُ: (معتمد في توثيقه) لأنّ هناك بعض المحدثين لا يُعتمد عليهم في ذلك، لأنهم شدّوا عن الجمهور فوثّقوا المجهول، منهم ابن حبان، وهذا ما بينته في القاعدة التالية.

نعم يمكن أن تقبل روايته إذا روى عنه جمع من الثقات، ولم يتبيّن في حديثه ما يُنكر عليه، وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كابن كثير والعسقلاني وغيرهم.

(وانظر بعض الأمثلة فيما يأتي ٢٠٤ - ٢٠٧).

القاعدة الخامسة

عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان

قد علمت مما سبق آنفاً أنّ المجهول بقسميه لا يُقبَلُ حديثه عند جمهور العلماء، وقد شدَّ عنهم ابن حبان فقبل حديثه، واحتج به وأورده في (صحيحه)، قال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان):

(قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار؛ لكان عدلاً مقبولاً الرواية، إذ الناس أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح [فيجرح بما ظهر منه من الجرح]، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها). (الضعفاء) (١٩٢/٢-١٩٣) والزيادة من ترجمة عائذ بالله المُجاشعي.

ثم قال الحافظ: (قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة بينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابن حبان في (كتاب الثقات) الذي ألفه؛ فإنه يذكر خُلُقاً نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان أنَّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن حُزَيْمَةَ، ولكنَّ جهالة حاله باقية عند غيره) هذا كله كلام الحافظ.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن عجيب أمر ابن حبان أنه يورد في الكتاب المذكور بناء على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يُصَرِّح في ترجمتهم بأنه (لا يعرفهم ولا آباءهم)!

فقال في الطبقة الثالثة: (سهل، يروي عن شَدَّاد بن الهاد، روى عنه أبو يَعْفُور، ولست أعرفه، ولا أدري مَنْ أبوه).

ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع (الصارم المُنْكي) (ص ٩٢-٩٣)، وقد قال بعد أن ساقها:

(وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقاً من هذا النمط، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يُعرف حاله، وينبغي أن يُتَبَّه لهذا ويُعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذلك هـ في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق).

ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يُوثِّقون من تفرَّد بتوثيقه ابن حبان بتوثيقهم من المجهولين.

ومما ينبغي التنبيه له أن قول ابن عبد الهادي: (وإن كان مجهولاً لم يُعرف حاله) ليس دقيقاً: لأنه يُعطي بمفهوم المخالفة أنَّ طريقة ابن حبان في (ثقاته) أن لا يذكر فيه من كان مجهول العين! وليس كذلك، بدليل قوله المتقدم (سهل): لست أعرفه، ولا أدري من أبوه) ومثله ما يأتي قريباً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وكذلك قول الحافظ: (برواية واحد مشهور) يوهم أنّ ابن حبان لا يُوثَّقُ إلاّ مَنْ روى عنه مشهور؛ لأنه إن كان يعني مشهوراً بالثقة كما هو الظاهر؛ فهو مخالف للواقع في كثير من ثقافته، وإن كان يعني غير ذلك فهو مما لا قيمة له، لأنه إما ضعيف أو مجهول، ولكل منهما رواة في (كتاب الثقات) وإليك بعض الأمثلة من طبقة التابعين عنده:

١ - إبراهيم بن عبد الرحمن العُدوي. قال (١٠/٤):

(يروى المراسيل، روى عنه مُعان بن رفاعة).

ثم ذكر له إسناده عنه مرسلاً:

(يَرِثُ هذا العلمَ من كُلِّ حَلَفٍ عُذُولِهِ...) الحديث.

قلت: ومُعان هذا قال الحافظ نفسه فيه:

(لَيِّنِ الحديث).

وقال الذهبي:

(ليس بعمدة، ولا سيما أتى بواحد لا يُدري من هو!)

يعني إبراهيم هذا، فهو مجهول العين، وأشار ابن حبان إلى هذا فقال في ترجمة

مُعان من (الضعفاء) (٣٦/٣):

(منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويُحدِّث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه

حديث الأثبات).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٢- إبراهيم بن إسماعيل قال (٤/١٤-١٥):

(يروى عن أبي هريرة، روى عنه الحجاج بن يسار)

قلت: الحجاج هذا-ويقال فيه: ابن عبيد-قال الحافظ فيه (مجهول).

وكذا قال قبله أبو حاتم وغيره كما في (ميزان) الذهبي، ويَبِّن وجه ذلك فقال:

(روى عنه ليثُ بن أبي سُليم وحده)!

وليث هذا ضعيف مختلط كما هو معروف حتى عند ابن حبان (٢/٢٣١).

٣- إبراهيم الأنصاري. قال ابن حبان (٤/١٥):

(يروى عن مسلمة بن مَخْلَد... روى عنه ابنه إسماعيل بن إبراهيم).

قلت: وإسماعيل هذا مجهول كما قال الحافظ ومن قبله أبو حاتم.

فتبيّن من هذا التحقيق أنّ ابن حبان ترتفع جهالة العين عنده برواية واحد ولو

كان ضعيفاً مجهولاً، خلافاً لظاهر كلام الحافظ المتقدم، وإن كان لم يجزم به، فإنه

قال: (وكأنّ ابن حبان..)، وهو أخذُه من قول ابن حبان الذي نقله عنه آنفاً: (

هذا حُكْمُ المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل...) إلخ، فهو منقوص بالمثال الثاني

كما هو ظاهر.

وبالجملة؛ فالجهالة العينية وحدها ليست جرحاً عند ابن حبان، وقد ازدادت يقيناً

بذلك بعد أن درستُ تراجم كتابه (الضعفاء) وقد بلغ عددهم قرابة ألف

وأربعمائة راوٍ، فلم أر فيهم طعن فيه بالجهالة، اللهم إلا أربعة منهم، لكنّه طعن

فيهم بروايتهم المناكير وليس بالجاهلة، وهاك أسماءهم وكلامه فيهم:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ١- حميد بن علي بن هارون القيسي. ذكر له (٢٦٣/١ - ٢٦٤) بعض المناكير ثم قال:
(فلا يجوز الاحتجاج بعد روايته مثل هذه الأشياء عن هؤلاء الثقات.. وهذا شيخ ليس يعرفه كثير أحد).
- ٢- عبد الله بن أبي ليلي الأنصاري. قال (٥/٢):
(هذا رجلٌ مجهول، ما أعلم له شيئاً يرويه غير هذا الحرف المنكر الذي يشهد إجماع المسلمين قاطبة بطلانه).
- ٣- عبد الله بن زياد بن سليم قال (٧/٢):
(شيخ مجهول، روى عنه بقیة بن الوليد، لست أحفظ له رويًا غير بقیة، وبقية قد ذكرنا ضعفه في أول الكتاب فلا يتهدى لي القدر فيه، على أن ما رواه يجب تركه على الأحوال).
- ٤- أبو زيد. قال (١٥٨/٣):
(أبو زيد. يروي عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه، ليس يُدرى مَنْ هو؟ لا يُعرف أبو ولا بلدُه، والإنسان إذا كان بهذا التَّعْتِ ثم لم يرو إلا خيراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي يستحقَّ مجانبته فيه ولا يُحتجَّ به).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن هنا قال ابنُ عبد الهادي فيما تقدم:

(وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح، وإن كان مجهولاً لم يُعرَف حاله).

لكنَّ الصواب أن يُقال عنه: (لم يُعرَف عينه) للأمثلة المتقدمة. والله أعلم.

والخلاصة أنَّ توثيق ابن حبان يجب أن يُتَلَقَّى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيق للمجهولين. لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بيَّنه العلامة المَعْلَمِي في (التنكيل) (١/٣٤٧-٤٣٨) مع تعليقي عليه.

وراجع لهذا البحث ردِّي على الشيخ الحبشي فإنه كثير الاعتماد على من وثقه ابن حبان من المجهولين (١٨ - ٢١).

وإن مما يجب التنبيه عليه أيضاً؛ أنه ينبغي أن يضم إلى ما ذكره المَعْلَمِي أمر آخر هام، عرفته بالممارسة لهذا العلم، قلَّ من نبه عليه، وغفل عنه جماهير الطلاب، وهو أن من وثقه ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه؛ فهو صدوق يحتج به.

وبناء على ذلك قَوِّيت بعض الأحاديث التي هي من هذا القبيل كحديث العجن في الصلاة، فتوهم بعض الناشئين في هذا العلم أنني ناقضت نفسي، وجاريت ابن حبان في شذوذه، وضعَّف هو حديث العجن، وسيأتي الرد عليه مفصلاً إن شاء الله؛ مع ذكر عشرة أمثلة من الرواة الذين وثقهم ابن حبان فقط، وتبعه الحافظان الذهبي والعسقلاني، فاطلب في ذلك بحث (كيفية الرفع من السجود) (١٩٧-٢٠٧).

القاعدة السادسة

قولهم: رجاله رجال الصحيح، ليس تصحيحاً للحديث. (١)

علمت من القاعدة الأولى تعريف الحديث الصحيح، وأنَّ من شروطه أن يسلم من العلل التي بعضها الشذوذ والاضطراب والتدليس كما تقدّم بيانه، وعليه فقَوْلُ بعض المحدثين في حديث ما: (رجالهم رجال الصحيح) أو: (رجالهم ثقات) أو نحو ذلك لا يساوي قوله: (إسناده صحيح)؛ فإنَّ هذا يُثبت وجود جميع شروط الصحة التي منها سلامة العلل، بخلاف القول الأول؛ فإنَّه لا يُثبتها، وإنما يُثبت شرطاً واحداً فقط وهو عدالة الرجال وثقتهم وبهذا لا تثبت الصحة كما لا يخفى. وثمة ملاحظة أخرى، وهي: أنه قد يسلم الحديث المقول فيه ذلك القول من تلك العلل ومع ذلك فلا يكون صحيحاً، لأنه قد يكون في السند رجل من الرجال الصحيح ولكن لم يَحْتَجَّ به، وإنما أخرج له استشهداً أو مقروناً بغير لضعفٍ إلى ذلك بقوله: (ورجالهم مؤثّقون) إشارة إلى أنّ في توثيق بعضهم ليناً، فهذا كله يمنع من أن تُفهم الصحة من قولهم الذي ذكرنا.

والمؤلف كأنه لم ينتبه لهذا كله، فجرى في كثير من الأحاديث على تصحيحها لمجرد قول البعض فيها لذلك القول؛ وسرى في تضاعيف التعليق التنبيه على ذلك.

ثم زدْتُ هذه القاعدة بياناً في مقدمة كتابي (صحيح الترغيب والترهيب) (ص ٣٩-٤٦)

فراجعهُ فإنه مهم. (٢)

(١) مرت هذه القاعدة في الجزء الأول من مقدمة (الترغيب والترهيب) رقم (٥) (ت).

(٢) قلت: فعلاً مهم؛ فإنه لا تجده في مكان آخر، فاطفر به حفظك الله وركاك (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

القاعدة السابعة:

عدم الاعتماد على سكوت أبي داود.

اشتهر عن أبي داود أنه قال في حَقِّ كتابه (السنن):

(ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صحيح).

فاختلف العلماء في فهم مراده قوله: (صالح) فذهب بعضهم أنه أراد أنه حَسَنٌ يُحْتَجُّ به. وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعمّ من ذلك، فيشمل ما يُحْتَجُّ به، وما يُسْتَشْهَد به، وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه. وهذا هو الصواب بقريضة قوله:

وما فيه وَهْنٌ شديد بينته، فَإِنَّه يدلّ بمفهومه على أنّ ما كان فيه وهن غير شديد لا يُبَيِّن. فدلّ على أنه ليس كُلُّ ما سكت عليه حَسَناً عنده، ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشكّ عالم على ضعفها، وهي مما سكت أبو داود عليها، حتى إنّ النووي يقول في بعضها: وإنما لم يُصَرِّح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر). ومع هذا فقد جرى النووي رحمه الله على الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود في كثير من الأحاديث، ولم يُعَرِّج فيها على مراجعة أسانيدها، فوقع بسبب ذلك في أخطاء كثيرة.

وقد رَجَّحَ هذا الذي فهمناه عن أبي داود العلماء المحقّقون أمثال ابن مندّه ولذهبي وابن عبد الهادي وابن كثير، وقد نقلتُ كلماتهم في مقدمة كتابي (صحيح أبي داود).^(١)

(١) ستأتي المقدمة تحت رقم (٣٨) من هذه السلسلة من المقدمات.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ثم وقفت على كلام الحافظ ابن حجر في هذه المسألة، وقد ذهب فيه إلى هذا الذي ذكرناه وشرحه واحتجَّ له بما لا تراه لغيره، ولولا خشية الإطالة لنقلته هنا، فأكتفي بالإحالة إلى مصدره وهو (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) (١/١٩٦-١٩٩) للإمام الصنعاني.

القاعدة الثامنة:

رموز السيوطي في (الجامع الصغير) لا يوثق بها

اشتهر أيضاً بين كثير من العلماء الاعتماد على رموز السيوطي للحديث بالصحة والحسن أو الضعف، وتبعهم في ذلك الشيخ السيد ساق، ونرى أنه غير سائغ لسببين: -١
طوء التحريف على رموزه من النسخ، فكثيراً ما رأيتُ الحديث فيه رموزاً له بخلاف ما ينقله شارحُه المناوي عن السيوطي نفسه، وهو إنما ينقل عن (الجامع) بخط مؤلفه، كما صرح بذلك في أوائل الشرح، وهو نفسه يقول فيه:

(وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس (صاد وحاء وضاد)، فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النسخ، على أنه وقع له ذلك في بعضٍ دون بعض كما رأيتُه بخطه).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

٢- أن السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف، فالأحاديث التي صححها أو حسنها فيه؛ قسمٌ كبير منها ردّها عليه الشارح المناوي، وهي تبلغ المئات إن لم نُقل أكثر من ذلك، وكذلك وقع فيه أحاديث كثيرة موضوعة، مع أنه قال في مقدمته: (وصنّته عما تفرد به وضاع أو كذاب).

وقد تتبعتها بصورة سريعة، وهي تبلغ الألف، تزيد قليلاً أو تنقص كذلك، وأرجوا أن أفقّ لإعادة النظر فيها وإجراء قلم التحقيق عليها وإخراجها للناس، ومن الغريب أن قسماً غير قليل فيها شهد السيوطي نفسه بوضعها في غير هذا الكتاب، فهذا كلّه يجعل الثقة به ضعيفةً، نسأل الله العِصمة.

ثم يسرّ الله تبارك وتعالى، فجعلتُ (الجامع الصغير وزيادته) المسمى بـ (الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير) قسمين: (صحيح الجامع..) و(ضعيف الجامع..) وعدد أحاديث هذا (٦٤٦٩) حديثاً والموضوع منها (٩٨٠) حديثاً على وجه التقريب، وهو مطبوع كالصحيح، والحمد لله تعالى. (١)

(١) ستأتي المقدمة رقم (٣٦)، (٣٨) (ت).

القاعدة التاسعة

سكوت المنذري على الحديث في (الترغيب) ليس تقوية له

الأصل أنه لا يجوز إيراد الحديث الضعيف إلا ببيان حاله كما سيأتي بيانه، ولذلك يظنُّ بعضهم أنَّ ما سكت عليه المنذري في (الترغيب والترهيب) يدل على أنه غيرُ ضعيف عنده، وعليه جرى الشيخ السيد سابق في غير ما حديث، وهو ذهولٌ عن اصطلاح المنذري الذي صرَّح به في مقدمة الكتاب، حيث قال رحمه الله (ص ٤):

(فإذا كان إسنادُ الحديث صحيحاً أو حسناً أو ما قارَبهما صدَّرته بلفظه (عن)، وكذلك إذا كان مرسلًا، أو منقطعًا، أو مُعضلاً، أو في إسناده راوٍ مبهم، أو ضعيف وثَّث، أو ثقة ضَعِف، وبقي رواة الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضُرُّ، أو زوي مرفوعاً والصحيح وقفه، أو متصلًا والصحيح إرساله، أو انقطاعه، أو عضله، أو ذلك الراوي المختلف فيه، فأقول: رواه فلانٌ من رواية فلان، أو من طريق فلان، أو في إسناده فلان، أو نحو هذه العبارة.

وإذا كان في الإسناد من قيل فيه: كذاب أو وضاع أو متهم، أو مُجمَع على تركه، أو ضعفه، أو ذاهب الحديث، أو هالكٌ، أو ساقطٌ، أو ليس بشيء، أو ضعيفٌ جداً، أو ضعيف فقط، أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدَّرتَه بلفظة (زوي)، ولا أذكر ذلك الراوي ولا ما قيل فيه البتة، فيكون للإسناد الضعيف دالتان: تصديره بلفظ (زوي) وإهمال الكلام عليه في آخره).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وقد فصلت القول على كلامه هذا، وما فيه من الإجمال والغموض والمؤاخذات في مقدمة (صحيح الترغيب) فراجعها فإنها مهمّة جداً. (١)

القاعدة العاشرة

تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه

من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها، ويصير حُجَّةً، وإن كان كلُّ طريق منها على انفراده ضعيفاً، ولكن هذا ليس على إطلاقه، بل هو مقيّد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعفُ رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم، لا من تُهمّةٍ في صدقهم أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه، وهذا ما نقله المحقق المناوي في (فيض القدير) عن العلماء، قالوا:

(وإذا قَوِيَ الضعف لا ينجر بوروده من وجهٍ آخر وإن كثرت طرقه، ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث: (من حفظ على أمتي أربعين حديثاً) (٢) مع كثرة طرقه؛ لقوّة ضعفه، وقصورها عن الجبر، خلاف ما خفَّ ضعفه، ولم يقصر الجابر عن جبره، فإنه ينجر ويعتضد). وراجع لهذا (قواعد التحديث) (ص ٩٠)، (شرح النخبة) (ص ٢٥).

وعلى هذا لا بد لمن يريد أن يُقوّي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كلِّ طريق

(١) تقدم مقدمة (الترغيب والترهيب) رقم (٥) (ت).

(٢) وهو محجّج في (الضعيفة) (٤٥٨٩).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

منها حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها، والمؤسف أن القليل جداً من العلماء من يفعل ذلك، لا سيما المتأخرين منهم، فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث مجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقاتاً دون أن يقفوا عليها، ويعرفوا ماهية ضعفها والأمثلة على ذلك كثيرة، من ابتغاهما وجدها في كتب التخريج، وبخاصة في كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة).

القاعدة الحادية عشرة

لا يجوز ذكر الحديث الضعيف إلا مع بيان ضعفه

لقد جرى كثيرٌ من المؤلفين ولا سيما في العصر الحاضر على اختلاف مذاهبهم واختصاصاته على رواية الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ دون أن يُنبهوا على الضعيفة منها، جهلاً منهم بالسنة، أو رغبةً أو كسلاً منهم عن الرجوع إلى كتب المتخصصين فيها، وبعض هؤلاء - أعني المتخصصين - يتساهلون في ذلك في أحاديث فضائل الأعمال خاصة!

قال أبو شامة^(١)

(وهذا عند المحققين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقهاء خطأ، بل ينبغي أن يُبين أمره إن عُلم، وإلا دخل تحت الوعيد في قوله ﷺ: (من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكذابين)، رواه مسلم.

(١) في (الباعث على إنكار البدع والحوادث) (ص ٤٥)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هذا حُكْمٌ من سَكَتَ عن الأحاديث الضعيفة في الفضائل! فكيف إذا كانت في الأحكام ونحوها؟

١- إِمَّا أن يعرف ضعف تلك الأحاديث ولا يُنْبِئَهُ على ضعفها، فهو غاشٌّ للمسلمين، وداخلٌ حتماً في الوعيد المذكور. قال ابن حَبَّان في كتابه (الضعفاء)(١/٧-٨):

(في هذا الخبر دليلٌ على أن الميحدِّث إذا روى ما لم يَصِحَّ عن النبي ﷺ مما تُقَوَّلُ عليه وهو يعلم ذلك يكون كأحد الكاذِبِينَ، على أن ظاهرَ الخبر ما هو أشدُّ قال ﷺ: (من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب...)) - ولم يقل: إنه تَبَيَّنَ أنه كذب - فكل شاكٍّ فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر الخطاب هذا الخبر).

ونقله ابن عبد الهادي في (الصارم المنكي (ص ١٦٥ - ١٦٦)، وأقره.

٢- وإما أن لا يعرف ضعفها، فهو آثم أيضاً لإقدامه على نسبتها إليه ﷺ دون علم، وقد قال ﷺ: (كفى بالمرء كذباً أن يُحدِّث بكل ما سمع) (١)، فله حظٌّ من إثم الكاذب على رسول الله ﷺ، لأنه قد أشار ﷺ أن من حدَّث بكل ما سمعه - ومثله من كتبه - أنه واقعٌ في الكذب عليه ﷺ لا محالة، فكان بسبب ذلك أحد الكاذِبِينَ.

(١) رواه مسلم (رقم ٥) في مقدمة (صحيحه)، وهو مخرج في (الصحيحه) (٢٠٥)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الأول: الذي افتراه، والآخر: هذا الذي نشره!

قال ابن حبان أيضاً (٩/١):

(في هذا الخبر زجرٌ للمرء ان يُحدِّث بكل ما سمع حتى يعلم علم اليقين صحته).

وقد صرح النووي بأن من لا يعرف ضعف الحديث لا يحلُّ له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحثٍ عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عرفاً^(١). ولراجع (التمهيد) في مقدمة الضعيفة (ص ١٠-١٢).

القاعدة الثانية عشرة:

تترك العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

اشتهر بين كثير من أهل العلم وطُلابه أ الحديث الضعيف يجوز العمل به في فضائل الأعمال. ويظنون أنه لا خلاف في ذلك.

وكيف لا والنووي رحمه الله نقل الاتفاق عليه في أكثر من كتاب واحد من كتبه؟ وفيما نقله نظيراً بيّن؛ لأن الخلاف في ذلك معروف، فإن بعض العلماء المحققين على أنه لا يُعمل به مطلقاً؛ لا في الأحكام ولا في الفضائل.

(١) راجع (قواعد التحديث).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

قال الشيخ القاسمي رحمه الله في (قواعد التحديث) (ص ٩٤):

(حكاه ابن سيّد الناس في (عيون الأثر) عن يحيى بن معين، ونسبه في (فتح المغيـث) لأبي بكر بن العربي، والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً.. وهو مذهب ابن حزم..).

قلت: وهذا هو الحق الذي لا شك فيه عندي لأمر:

الأول: أن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح، ولا يجوز العمل به اتفاقاً، فمن أخرج من ذلك العمل بالحديث الضعيف في الفضائل لا بد أن يأتي بدليل، وهيئات!

الثاني: أنني أفهم من قولهم: (... في فضائل الأعمال)، أي الأعمال التي تَبَتَّتْ مشروعيتها بما تقوم الحجّة به شرعاً، ويكون معه حديثٌ ضعيفٌ، يُسمى أجراً خاصاً لمن عمل به، وإتّما فيه بيان فَضْلِ خاصٍ يُرجى أن يناله العاملُ به.

وعلى المعنى حَمَلَ المذكور بعضُ العلماء كالشيخ علي القاري رحمه الله، فقال في (المرقاة)(٢/٣٨١):

(قوله: إن الحديث الضعيف يُعمل به في الفضائل وإن لم يُعصد إجماعاً كما قاله النووي، محله الفضائلُ الثابتةُ من كتاب أو سنة).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وعلى هذا، فالعمل به جائز إن ثبت مشروعية العمل الذي فيه بغيره مما تقوم به الحجّة، ولكي أعتقد أنّ جمهور القائلين بهذا القول لا يُريدون منه هذا المعنى مع وضوحه، لأننا نراهم يعملون بأحاديث ضعيفة لم يثبت ما تَضَمَّنَتْهُ من العمل في غيره من الأحاديث الثابتة، مثل استحباب النووي وتبعه المؤلف إجابة المقيم في كلمتي الإقامة بقوله: (أقامها الله وأدامها)، مع ن الحديث الوارد في ذلك ضعيفٌ كما سيأتي بيانه، فهذا قولٌ لم يثبت مشروعيته في غير هذا الحديث الضعيف، ومع ذلك فقد استحَبوا ذلك مع أن الاستحباب حكمٌ من الأحكام الخمسة التي لا بُدَّ لإثباتها من دليلٍ تقوم به الحجّة، وكم هناك من أمور عديدة شرعوها للناس واستحبوها لهم إنما شرعوها بأحاديث ضعيفة لا أصل لما تَضَمَّنَتْهُ من العمل في السنة الصحيحة، ولا يتَّسع المقام لضرب الأمثلة على ذلك وحسبنا ما ذكرته من هذا المثال، وفي الكتاب أمثلةٌ كثيرة سيأتي التنبيه عليها في مواطنها إن شاء الله.

على أنّ المهمَّ ههنا أن يعلم المخالفون أن العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ليس على إطلاقه عند القائلين به، فقد قال الحافظُ ابن حجر في (تبيين العجب) (ص ٣-٤):

(اشتهر أن أهل العلم يتساهلون في إيراد الأحاديث في الفضائل وإن كان فيها ضعف ما لم تكن موضوعاً، وينبغي مع ذلك اشتراطُ أن يعتقد العاملُ كونَ ذلك الحديثِ ضعيفاً، وأن لا يُشهر ذلك لئلا يعمل المرءُ بحديثٍ ضعيفٍ فيُشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فين أنه سنة صحيحة، وقد صرح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ) فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل إذ الكل شرع).

فهذه شروط ثلاثة مهمّة لجواز العمل به:

- ١- أن لا يكون موضوعاً.
- ٢- أن يعرف العامل به كونه ضعيفاً.
- ٣- أن يُشهر العمل به.

ومن المؤسف أن نرى كثيراً من العلماء فضلاً عن العامة متساهلين بهذه الشروط، فهم يعملون بالحديث دون أن يعرفوا صحته من ضعفه، وإذا عرفوا ضعفه لم يعرفوا مقداره، وهل يسيرٌ أو شديد يمنع العمل به.

ثم هم يشهرون العمل به كما لو كان حديثاً صحيحاً! ولذلك كثرت العبادات التي لا تسخّ بين المسلمين، وصرفتهم عن العبادات الصحيحة التي وردت بالأسانيد الثابتة.

ثم إن هذه الشروط تُرَجِّحُ إليه ما ذهبنا إليه من أن الجمهور لا يُريد المعنى الذي رجَّحناه آنفاً؛ لأنّ هذا لا يُشترط فيه شيء من هذه الشروط كما لا يخفى.

ويبدو لي أنّ الحافظ رحمه الله يميل إلى عدم العمل بالضعيف بالمعنى المرجوح لقوله ما تقدم: (... ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل، إذ الكل شرع).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وهذا حقٌّ لأن الحديثَ الضعيفَ الذي لا يُوجد ما يعضدهُ يحتتمل أن يكون كذباً، بل هو على الغالب كذب موضوعٌ، وقد جزم بذلك بعض العلماء بهو مَن يشمله قوله ﷺ (...). يُرى أنه كذبٌ، أي يظهر أنه كذلك.

ولذلك عَقَّبَه الحافظ بقوله: (فكيف بمن عمل به؟)، ويؤيِّد هذا ما سبق نقله عن ابن حبان في القاعدة الحادية عشرة.

(فكل شاكُّ فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح، داخل في الخبر).

فنقول كما قال الحافظ: (فكيف بمن عمل به...؟!).

فهذا توضيحُ مرادِ الحافظ بقوله المذكور، وأمَّا حمله على أنه أراد الحديث الموضوع وأنه هو الذي لا فرق في العمل به في الأحكام أو الفضائل كما فعل بعض مشايخ حلب المعاصرين، فبعيداً جداً عن سياقِ كلامِ الحافظ، إذ هو في الحديث الضعيف لا الموضوع كما لا يخفى!

ولا ينافي ما ذكرنا أنَّ الحافظ ذكر الشروط للعملِ بالضعيف كما طرَّق ذلك الشيخُ لأننا نقول: إنما ذكرها الحافظُ لأولئك الذين ذكر عنهم أنهم يتسامحون في إيراد الأحاديث في الفضائل ما لم تكن موضوعةً فإنه يقول لهم: إذا رأيتم ذلك فينبغي أن تتقيّدوا بهذه الشروط، وهذا كما فعلته أنا في هذه القاعدة، والحافظ لم يُصرِّح بأنَّه معهم في الجواز بهذه الشروط، ولا سيما أنه أفاد في آخر كلامه أنه على خلاف ذلك كما بيَّنا.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وخلاصة القول أنّ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لا يجوز القول به على التفسير المرجوح، إذ هو خلاف الأصل ولا دليل عليه، ولا بُدَّ لمن يقول به أن يلاحظ بعين الاعتبار الشروط المذكورة وأن يلتزمها في عمله، والله الموقِّع.

ثم إنّ من مفسد القول المخالف لما رجَّحناه أنه يجزُّ المخالفين إلى تعدي دائرة الفضائل إلى القول به في الأحكام الشرعية، بل والعقائد أيضاً، وعندني أمثلة كثيرة على ذلك، لكنني أكتفي منها بمثال واحد.

فهناك حديث يأمر بأن يُحطَّ المصلي بين يديه خطأ إذا لم يجد سُترة، مع أنّ البيهقي والنووي هما من الذين صرحوا بضعفه فقد أجازا العمل به خلافاً لإمامهما الشافعي، وسيأتي قولهما في ذلك عند الكلام على الحديث المذكور.

ومن شاء زيادة بيان وتفصيل في هذا البحث الهام فليراجع مقدمة (صحيح الترغيب والترهيب) (١/١٦-٣٦).

القاعدة الثالثة عشرة

لا يُقال في الحديث الضعيف: قال ﷺ، أو ورد عنه، ونحو ذلك.

قال النووي في (المجموع شرح المهذب) (٦٣/١):

(قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفاً لا يُقال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو: فعل، أو: أمر، أو: نهي، أو: حكم، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم، وكذا لا يقال فيه: روى أبو هريرة، أو قال، أو ذكر... وما أشبهه، وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفاً، فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم، وإنما يقال في هذا كله: روي عنه، أو: نُقل عنه، أو: حُكي عنه...، أو يُذكر، أو يُحكى ..، أو يُروى، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض وليست من صيغ الجزم.

قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن، وصيغ التمريض لما سواهما. وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه، فلا ينبغي أن يُطلق إلا فيما صح، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه، وهذا الأدب أخلّ به المصنّف (١) وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم، بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ما عدا حُذّاق المحدثين، وذلك تساهل قبيح منهم، فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح: (رُوي عنه) وفي الضعيف: (قال) أو: روى فلان، وهذا حَيْدٌ عن الصواب).

(١) أي (الشيرازي) صاحب (المهذب).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

قلت: مؤلفنا-جزاه الله خيراً- وإن كان قد حاد عن الصواب مع من حاد عنه من الجماهير- كما سيأتي بيان ذلك في موضعه من التعليق عليه فإنَّ لي رأياً خاصاً فيما حكاه النووي عن العلماء لا بد لي من الإدلاء به بهذه المناسبة، فأقول:

إذا كان من المسلم به شرعاً أنه ينبغي مخاطبة الناس بما يفهمون ما أمكن، وكان الاصطلاح المذكور عن المحققين لا يعرفه أكثر الناس فهم لا يُفَرِّقون بين قول القائل: (قال رسول الله ﷺ)؛ لقلة المشتغلين بعلم السنة، فإني أرى أنه لا بد من التصريح بصحة الحديث أو ضعفه دفعاً للإيهام كما يُشير إلى ذلك رسول الله ﷺ بقولك (دع ما يُريبك إلى ما لا يريبك) رواه النسائي والترمذي، وهو مخرج في (إرواء الغليل) (٢٠٧٤) وغيره.

القاعدة الرابعة عشرة

وجوب العمل بالحديث الصحيح وإن لم يعمل به أحد

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في (رسالته) الشهيرة:

(إنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الإيهام بخمس عشرة، فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أن رسول الله ﷺ قال: (وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل) صاروا إليه، قال: ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم- والله أعلم- حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وفي الحديث دالتان: إحداهما قبول الخبر، والأخرى قبول الخبر في الوقت الذي يثبت فيه، وإن لم يمض عمل أحد من لأئمة يمثل الخبر الذي قبلوا، ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عمل من أحد من الأئمة ثم وجد عن النبي ﷺ خيراً يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله، ودلالة على أن حديث رسول الله ﷺ يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده^(١).

القاعدة الخامسة عشرة

أمر الشارع للواحد أمر لجميع أفراد الأمة

إذا خاطب الشارع الحكيم فرداً من الأمة أو حكم عليه بحكم، فهل يكون هذا الحكم عاماً في الأمة إلا إذا قام دليل التخصيص؟ أو يكون خاصاً بذلك المخاطب؟

اختلف في ذلك علماء الأصول، والحقُّ الأوَّل وهو الذي رجَّحه الشوكاني وغيره من المحققين^(٢) قال ابن حزم في (أصول الأحكام) (١٨٩ - ١٨٨/٣):

(وقد أيقنا أنه ﷺ بُعث إلى كُلِّ من كان حياً في عصره في معمر الأرض من إنس أو جن، وإلى من يولد بعده إلى يوم القيامة، وليحكم في كل عين وعرض يخلقها الله إلى يوم القيامة، فلما صح ذلك بإجماع الأمة الممتيِّقن المقطوع به المبلِّغ به إلى النبي ﷺ، وبالنصوص الثابتة بما ذكرنا من بقاء الدين إلى يوم القيامة ولزومه الإنس والجن، وعلمنا

(١) الرسالة (ص ٤٢٢) تحقيق أحمد شاكر.

(٢) راجع أصول الفقه للشيخ محمد الحضري (ص ٢٠٨ - ٢٠٩).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

بضرورة الحس أنه لا سبيل لمشاهدته عليه السلام من يأتي بعده؛ كان أمره ﷺ لواحد من النوع وفي واحد من النوع أمراً في النوع كله، وللتنوع كله، وبين هذا أن ما كان من الشريعة خاصاً لواحد ولقوم فقد بينه عليه السلام نصاً وأعلمه أنه خصوص، كفعله في الجدعة بأبي بردة بن نيار، وأخبره عليه السلام أنه لا تجزيء عن أحد بعده، وكان أمره عليه السلام للمستحاضة أمراً لكل مستحاضة، وإقامة ابن عباس وجابر عن يمينه في الصلاة حكم على كل مسلم ومسلمة يصلي وحده مع إمامه.

ولا خلاف بين أحد في أن أمره لأصحابه رضي الله عنهم وهم حاضرون، أمرٌ لكل من يأتي إلى يوم القيامة.

ثم شرع في الرد على من خالف في ذلك تأصيلاً أو تفريراً فراجع.

وهذا آخر ما اقتضت المصلحة إيرادها الآن من القواعد الحديثية والفقهية، ومن المؤسف أن مؤلف (فقه السنة) لم يتقيد بها، أو -على الأقل- لم يرعها حق رعايتها مع وثيق اتصالها بموضوع الكتاب كما رأيت.

وسياتي بيان هذا كله في مواضعه من هذا التعليق المفيد إن شاء الله تعالى، أسأله تعالى أن يجعل الصواب حليفه، وينفع به إخواني المسلمين في سائر الأقطار إنه سميع مجيب الدعاء.

المؤلف

دمشق ٣ شوال ١٣٧٣هـ

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

١ - ذكر الإمام الألباني - رحمه الله - قواعد مفيدة لطالب العلم وهي خمسة عشر قاعدة. وهي

القاعدة الأولى: ردّ الحديث الشاذ

اعلم أن من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون شاذاً، فإنّ تعريف الحديث الصحيح عند المحدثين:

(هو الحديث المسند الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً، ففي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والشاذ، وما فيه علة قاذحة مما في روايته نوع جرح) والحديث الشاذ ما رواه الثقة المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، على ما هو المعتمد عند المحدثين.

القاعدة الثانية: ردّ الحديث المضطرب

عُلِمَ مما سبق أنّ من شروط الحديث الصحيح أن لا يكون معللاً، فاعلم أن من علل الحديث الاضطراب، وقد قالوا في وصف الحديث المضطرب:

(هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجّحت إحداها بحيث لا تقاومها

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الأخرى؛ بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة؛ فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك في راوٍ واحد، وقد يقع من رواية له جماعة، والاضطراب موجب ضعف الحديث، لإشعاره بأنه لم يضبط).

القاعدة الثالثة: التدليس ثلاثة أقسام:

- ١- **تدليس الإسناد**، وهو أن يروي عن لَقِيَهُ ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه، وقد يكون بينهما واحد أو أكثر، ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان، ولا: حدثنا، وما أشبهها، وإنما يقول: قال فلان، أو: عن فلان.. ونحو ذلك من الصيغ الموهمة للسمع.
- ٢- **تدليس الشيوخ**: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف.
- ٣- **تدليس التسوية**: وهو أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يروي عن شيخ ثقة. فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، كالعننة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل، ولذلك كان شرَّ أقسام التدليس، ويتلوه الأول ثم الثاني.

وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أن يُقبل منه إلا ما صرح فيه التحديث، وبعضهم لا يقبل مطلقاً، والأصحُّ الأول كما قال الحافظ ابن حجر:

القاعدة الرابعة: ردّ حديث المجهول.

المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.

وأقلُّ ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك. قلت: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك. ثم ذكر فساد قولهم في باب خاص عقب هذا فليراجعه من شاء.

قلت: وهذه هي الجاهلة الذي لم يرو عنه إلا واحد هو المعروف بمجهول العين، وهذه هي الجاهلة التي ترتفع برواية اثنين عنه أو أكثر، وهو المجهول الحال والمستور، وقد قِيلَ روايته جماعة بغير قيدٍ، وردّها الجمهور كما في (شرح النخبة) (ص ٢٤) قال: والتحقيق أن رواية المستور ونحوه ممَّا فيه الاحتمال لا يُطلَقُ القولُ بردّها ولا بقبولها، بل يُقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم إمام الحرمين).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

قلت: وإنما يمكن أن يتبين لنا حاله بأن يُوثِّقُه إمام معتمد في توثيقه، وكأنَّ الحافظ، أشار إلى هذا بقوله: إنَّ مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثَّقْ، وإنما قلتُ: (معتمد في توثيقه) لأنَّ هناك بعض المحدثين لا يُعتمد عليهم في ذلك، لأنهم شدوا عن الجمهور فوثِّقوا المجهول، منهم ابن حبان، وهذا ما بينته في القاعدة التالية.

نعم يمكن أن تقبل روايته إذا روى عنه جمع من الثقات، ولم يتبين في حديثه ما يُنكر عليه، وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفاظ كابن كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم.

القاعدة الخامسة: عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان

قد علمت مما سبق آنفاً أنَّ المجهول بقسميه لا يُقبَلُ حديثه عند جمهور العلماء، وقد شدَّ عنهم ابن حبان فقبل حديثه، واحتج به وأورده في (صحيحه)، قال الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان):

(قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السير، ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار؛ لكان عدلاً مقبولاً الرواية، إذ الناس أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح [فيجرح بما ظهر منه من الجرح]، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها). (الضعفاء) (١٩٢/٢-١٩٣) والزيادة من ترجمة عائذ بالله المُجاشعي.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

القاعدة السادسة: قولهم: رجاله رجال الصحيح، ليس تصحيحاً للحديث. فقول بعض المحدثين في حديث ما: (رجالهم رجال الصحيح) أو: (رجالهم ثقات) أو نحو ذلك لا يساوي قوله: (إسناده صحيح)؛ فإن هذا يُثبت وجود جميع شروط الصحة التي منها سلامة العلة، بخلاف القول الأول؛ فإنه لا يُثبتها، وإنما يُثبت شرطاً واحداً فقط وهو عدالة الرجال وثقتهم وبهذا لا تثبت الصحة كما لا يخفى.

وثمة ملاحظة أخرى، وهي: أنه قد يسلم الحديث المقول فيه ذلك القول من تلك العلة ومع ذلك فلا يكون صحيحاً، لأنه قد يكون في السند رجل من الرجال الصحيح ولكن لم يُتَّجَّ به، وإنما أخرج له استشهاداً أو مقروناً بغير لضعفٍ إلى ذلك بقوله: (ورجاله مؤتقون) إشارة إلى أن في توثيق بعضهم لنا، فهذا كله يمنع من أن تُفهم الصحة من قولهم الذي ذكرنا.

القاعدة السابعة: عدم الاعتماد على سكوت أبي داود.

اشتهر عن أبي داود أنه قال في حَقِّ كتابه (السنن): (ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صحيح).

فاختلف العلماء في فهم مراده قوله: (صالح) فذهب بعضهم أنه أراد أنه حسنٌ يُتَّجَّ به. وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعم من ذلك، فيشمل ما يُتَّجَّ به، وما يُستشهد به، وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه. وهذا هو الصواب بقريضة قوله:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وما فيه وَهْنٌ شديد بينته، فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ فِيهِ وَهْنٌ غَيْرٌ شَدِيدٌ لَا يُبَيِّنُ. فَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا سَكَتَ عَلَيْهِ حَسَنًا عِنْدَهُ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا وَجُودَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً عِنْدَهُ لَا يَشْكُ عَالَمٌ عَلَى ضَعْفِهَا، وَهِيَ مِمَّا سَكَتَ أَبُو دَاوُدَ عَلَيْهَا، حَتَّى إِنَّ النَّوَوِيَّ يَقُولُ فِي بَعْضِهَا: وَإِنَّمَا لَمْ يُصَرِّحْ أَبُو دَاوُدَ بِضَعْفِهِ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ).

القاعدة الثامنة: رموز السيوطي في (الجامع الصغير) لا يوثق بها

اشتهر أيضاً بين كثير من العلماء الاعتمادُ على رموز السيوطي للحديث بالصحة والحسن أو الضعف، ونرى أنه غير سائغ لسببين:

طروء التحريف على رموزه من النسخ، فكثيراً ما رأيتُ الحديث فيه رموزاً له بخلاف ما ينقله شارحُه المناوي عن السيوطي نفسه، وهو إنما ينقل عن (الجامع) بخط مؤلفه، كما صرَّح بذلك في أوائل الشرح، وهو نفسه يقول فيه:

(وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرَّمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس (صاد وحاء وضاد)، فلا ينبغي الوثوقُ به لغلبة تحريف النسخ، على أنه وقع له ذلك في بعضٍ دون بعضٍ كما رأيتُه بخطه).

- أن السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف، فالأحاديث التي صححها أو حسَّنَها فيه؛ قسمٌ كبيرٌ منها رَدَّها عليه الشارحُ المناوي، وهي تبلغُ المئاتِ إنْ لم نُقَلِّدْ أكثرَ من ذلك، وكذلك وقع فيه أحاديث كثيرة موضوعة، مع أنه قال في مقدمته: (وصنَّته عما تفرد به وضاع أو كذاب).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

القاعدة التاسعة: سكوت المنذري على الحديث في (الترغيب) ليس تقويةً له

الأصل أنه لا يجوز إيراد الحديث الضعيف إلا ببيان حاله كما سيأتي بيانه، ولذلك يظنُّ بعضهم أنَّ ما سكت عليه المنذري في (الترغيب والترهيب) يدل على أنه غيرٌ ضعيف عنده.

(فإذا كان إسنادُ الحديث صحيحاً أو حسناً أو ما فارتجما صدْرُته بلفظه (عن)، وكذلك إذا كان مرسلًا، أو منقطعًا، أو مُعْضَلًا، أو في إسناده راوٍ مبهم، أو ضعيف وثَّث، أو ثقة ضَعْف، وبقي رِوَاةُ الإسناد ثقات، أو فيهم كلام لا يضُرُّ، أو رُوي مرفوعاً والصحيح وقفه، أو متصلاً والصحيح إرسائه، أو انقطاعه، أو عضله، أو ذلك الراوي المختلف فيه، فأقول: رواه فلانٌ من رواية فلان، أو من طريق فلان، أو في إسناده فلان، أو نحو هذه العبارة.

وإذا كان في الإسناد مَنْ قيل فيه: كَذَّابٌ أو وضَّاعٌ أو متَّهمٌ، أو مُجْمَعٌ على تركه، أو ضعفه، أو ذاهب الحديث، أو هالكٌ، أو ساقطٌ، أو ليس بشيء، أو ضعيفٌ جداً، أو ضعيف فقط، أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدْرته بلفظة (رُوي)، ولا أذكر ذلك الراوي ولا ما قيل فيه البتة، فيكون للإسناد الضعيف دالتان: تصديره بلفظ (رُوي) وإهمال الكلام عليه في آخره).

القاعدة العاشرة: تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه

من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها، وبصير حُجَّة، وإن كان كلُّ طريق منها على انفراده ضعيفاً، ولكن هذا ليس على إطلاقه، بل هو مقيّد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعفُ رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم، لا من تُهمّة في صدقهم أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه، وهذا ما نقله المحقق المناوي في (فيض القدير) عن العلماء، قالوا:

(وإذا قَوِيَ الضعف لا ينجبر بوروده من وجهٍ آخر وإن كثرت طرقه، ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث: (من حفظ على أمتي أربعين حديثاً) مع كثرة طرقه؛ لقوّة ضعفه، وقصورها عن الجبر، خلاف ما خفَّ ضعفه، ولم يقصر الجابر عن جبره، فإنه ينجبر ويعتضد).

وعلى هذا لا بد لمن يريد أن يُقَوِّي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كلِّ طريق منها حتّى يتبيّن له مبلغ الضّعف فيها، والمؤسف أن القليل جداً من العلماء من يفعل ذلك، لا سيما المتأخرين منهم، فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد نقلهم عن غيرهم أنّ له طرقاً دون أن يقفوا عليها، ويعرفوا ماهيّة ضعفها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

القاعدة الحادية عشرة: لا يجوز ذكر الحديث الضعيف إلا مع بيان ضعفه

لقد جرى كثيرٌ من المؤلفين ولا سيما في العصر الحاضر على اختلاف مذاهبهم واختصاصاته على رواية الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ دون أن يُنبِّهوا على الضعيفة منها، جهلاً منهم بالسنة، أو رغبةً أو كسلاً منهم عن الرجوع إلى كتب المتخصصين فيها، وبعض هؤلاء - أعني المتخصصين - يتساهلون في ذلك في أحاديث فضائل الأعمال خاصة! قال أبو شامة: وهذا عند المحققين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقهاء خطأ، بل ينبغي أن يُبيِّن أمره إن عُلِمَ، وإلا دخل تحت الوعيد في قوله ﷺ: (من حدَّث عني بحديثٍ يرى أنه كَذِبٌ فهو أحد الكذابين)، رواه مسلم.

هذا حُكْمٌ من سَكَتَ عن الأحاديث الضعيفة في الفضائل! فكيف إذا كانت في الأحكام ونحوها؟

إمَّا أن يعرف ضعف تلك الأحاديث ولا يُنبِّه على ضعفها، فهو غاشٌّ للمسلمين، وداخلٌ حتماً في الوعيد المذكور. قال ابن حبان في كتابه (الضعفاء) (٧/١-٨):

(في هذا الخبر دليلٌ على أن المحدث إذا روى ما لم يَصِحَّ عن النبي ﷺ مما تُقَوَّلُ عليه وهو يعلم ذلك يكون كأحد الكاذبين، على أن ظاهر الخبر ما هو أشدُّ قال ﷺ: (من روى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب...)) - ولم يقل: إنه تيقن أنه كذب - فكل شك

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر الخطاب هذا الخبر). ونقله ابن عبد الهادي في (الصارم المنكي (ص ١٦٥ - ١٦٦)، وأقره.

القاعدة الثانية عشرة: تَرَكَ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

اشتهر بين كثير من أهل العلم وطُلابه أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في فضائل الأعمال. ويظنُّون أنه لا خلاف في ذلك.

وكيف لا والنووي رحمه الله نقل الاتفاق عليه في أكثر من كتاب واحد من كتبه؟ وفيما نقله نظيرٌ بيّن؛ لأن الخلاف في ذلك معروف، فإن بعض العلماء المحققين على أنه لا يُعمل به مطلقاً؛ لا في الأحكام ولا في الفضائل.

قال الشيخ القاسمي رحمه الله في (قواعد التحديث) (ص ٩٤):

(حكاه ابن سيّد الناس في (عيون الأثر) عن يحيى بن معين، ونسبه في (فتح المغيث) لأبي بكر بن العربي، والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً.. وهو مذهب ابن حزم..). قلت: وهذا هو الحق الذي لا شك فيه عندي لأمر:

الأول: أن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح، ولا يجوز العمل به اتفاقاً، فمن أخرج من ذلك العمل بالحديث الضعيف في الفضائل لا بد أن يأتي بدليل، وهيئات!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الثاني: أني أفهم من قولهم: (... في فضائل الأعمال)، أي الأعمال التي تَبَتَّتْ مشروعيتها بما تقوم الحججة به شرعاً، ويكون معه حديثٌ ضعيفٌ، يُسَمَّى أجزاً خاصاً لمن عمل به، وإمّا فيه بيان فَضْلٍ خاصٍ يُرجى أن يناله العاملُ به.

وعلى المعنى حَمَلَ المذكور بعضُ العلماء كالشيخ علي القاري رحمه الله، فقال في (المرقاة) (٣٨١/٢):

(قوله: إن الحديث الضعيف يُعمل به في الفضائل وإن لم يُعصد إجماعاً كما قاله النووي، محله الفضائلُ الثابتة من كتاب أو سنة).

وعلى هذا، فالعمل به جائز إن ثبت مشروعية العمل الذي فيه بغيره مما تقوم به الحججة، ولكي أعتقد أن جمهور القائلين بهذا القول لا يُريدون منه هذا المعنى مع وضوحه، لأننا نراهم يعملون بأحاديث ضعيفة لم يثبت ما تَصَمَّنَتْهُ من العمل في غيره من الأحاديث الثابتة، مثل استحباب النووي وتبعه المؤلف إجابة المقيم في كلمتي الإقامة بقوله: (أقامها الله وأدامها)، مع أن الحديث الوارد في ذلك ضعيفٌ كما سيأتي بيانه، فهذا قولٌ لم يثبت مشروعيته في غير هذا الحديث الضعيف، ومع ذلك فقد استحَبوا ذلك مع أن الاستحباب حكمٌ من الأحكام الخمسة التي لا بُدَّ لإثباتها من دليلٍ تقوم به الحججة، وكم هناك من أمور عديدة شرعوها للناس واستحبوها لهم إنما شرعوها بأحاديث ضعيفة لا

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أصل لما تَضَمَّنَتْه من العمل في السنة الصحيحة، ولا يَتَّسِعُ المقام لضرب الأمثلة على ذلك وحسبنا ما ذكرته من هذا المثال، وفي الكتاب أمثلة كثيرة سيأتي التنبيه عليها في مواطنها إن شاء الله. على أَنَّ المهمَّ ههنا أن يعلم المخالفون أن العمل بالحديث الضعيف في الفضائل ليس على إطلاقه عند القائلين به، فقد قال الحافظُ ابن حجر في (تبيين العَجَب) (ص ٣-٤):

(اشْتَهَرَ أن أهل العلم يتساهلون في إيراد الأحاديث في الفضائل وإن كان فيها ضعف ما لم تكن موضوعَةً، وينبغي مع ذلك اشتراطُ أن يعتقد العاملُ كَوْنَ ذلك الحديثِ ضعيفاً، وأن لا يُشهر ذلك لئلا يعمل المرءُ بحديثٍ ضعيفٍ فيُشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهَّال فين أنه سنة صحيحة، وقد صرح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ: (مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ) فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل إذ الكل شرع).

فهذه شروطُ ثلاثةٍ مهمَّةٍ لجواز العمل به:

- ٤- أن لا يكون موضوعاً.
- ٥- أن يعرف العاملُ به كونه ضعيفاً.
- ٦- أن يُشهر العمل به.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن المؤسف أن نرى كثيراً من العلماء فضلاً عن العامة متساهلين بهذه الشروط، فهم يعملون بالحديث دون أن يعرفوا صحته من ضعفه، وإذا عرفوا ضعفه لم يعرفوا مقداره، وهل يسيراً أو شديداً يمنع العمل به.

ثم هم يشهرون العمل به كما لو كان حديثاً صحيحاً! ولذلك كثرت العبادات التي لا تسخُّ بين المسلمين، وصرفتهم عن العبادات الصحيحة التي وردت بالأسانيد الثابتة.

ثم إنَّ هذه الشروط تُرَجِّحُ إليه ما ذهبنا إليه من أن الجمهور لا يُريد المعنى الذي رجَّحناه آنفاً؛ لأنَّ هذا لا يُشترط فيه شيءٌ من هذه الشروط كما لا يخفى.

ويبدو لي أنَّ الحافظَ رحمه الله يميل إلى عدم العمل بالضعيف بالمعنى المرجوح لقوله ما تقدم: (... ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل، إذ الكلُّ شرعٌ).

وهذا حقٌّ لأن الحديثَ الضعيفَ الذي لا يُوجد ما يعضدهُ يحتمل أن يكون كذباً، بل هو على الغالب كذب موضوعٌ، وقد جزم بذلك بعض العلماء بهوِّمَن يشمله قوله ﷺ (... يُرى أنه كذبٌ)، أي يظهر أنه كذلك.

ولذلك عقبه الحافظ بقوله: (فكيف بمن عمل به؟)، ويؤيِّد هذا ما سبق نقله عن ابن حبان في القاعدة الحادية عشرة.

(فكلُّ شاكٍّ فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح، داخل في الخبر).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فنقول كما قال الحافظ: (فكيف بمن عمل به..؟!).

وخلاصة القول أنّ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لا يجوز القول به على التفسير المرجوح، إذ هو خلاف الأصل ولا دليل عليه، ولا بُدَّ لمن يقول به أن يلاحظ بعين الاعتبار الشروط المذكورة وأن يلتزمها في عمله، والله الموفق.

القاعدة الثالثة عشرة: لا يُقال في الحديث الضعيف: قال ﷺ، أو ورد عنه، ونحو ذلك.

قال النووي في (المجموع شرح المهذب) (٦٣/١):

(قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفاً لا يُقال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو: فعل، أو: أمر، أو: نهي، أو: حكم، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم، وكذا لا يقال فيه: روى أبو هريرة، أو قال، أو ذكر... وما أشبهه، وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفاً، فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم، وإنما يقال في هذا كله: روي عنه، أو: نُقل عنه، أو: حُكي عنه..، أو يُذكر، أو يُحكى..، أو يُروى، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض وليست من صيغ الجزم.

قالوا: فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن، وصيغ التمريض لما سواهما.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

القاعدة الرابعة عشرة: وجوب العمل بالحديث الصحيح وإن لم يعمل به أحد

قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في (رسالته) الشهيرة:

(إنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الإجماع بخمس عشرة، فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أن رسول الله ﷺ قال: (وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل) صاروا إليه، قال: ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ.

وفي الحديث دالتان: إحداهما قبول الخبر، والأخرى قبول الخبر في الوقت الذي يثبت فيه، وإن لم يمض عمل أحد من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا، ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عمل من أحد من الأئمة ثم وجد عن النبي ﷺ خبراً يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله، ودلالة على أنَّ حديث رسول الله ﷺ يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده).

القاعدة الخامسة عشرة: أمر الشارع للواحد أمر لجميع أفراد الأمة

إذا خاطب الشارع الحكيم فرداً من الأمة أو حكم عليه بحكم، فهل يكون هذا الحكم عاماً في الأمة إلا إذا قام دليل التخصيص؟ أو يكون خاصاً بذلك المخاطب؟

اختلف في ذلك علماء الأصول، والحقُّ الأوَّل وهو الذي رجَّحه الشوكاني وغيره من المحققين قال ابن حزم في (أصول الأحكام) (٣/٨٨ - ٨٩):

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(وقد أيقنا أنه ﷺ بُعث إلى كُلِّ من كان حياً في عصره في معمر الأَرْض من إنس أو جن، وإلى من يولد بعده إلى يوم القيامة، وليحكم في كل عين وعرض يخلقها الله إلى يوم القيامة، فلما صح ذلك بإجماع الأمة المتيقن المقطوع به المبلغ به إلى النبي ﷺ، وبالنصوص الثابتة بما ذكرنا من بقاء الدين إلى يوم القيامة ولزومه الإنس والجن، وعلمنا بضرورة الحس أنه لا سبيل لمشاهدته عليه السلام من يأتي بعده؛ كان أمره ﷺ لواحد من النوع وفي واحد من النوع أمراً في النوع كله، وللنوع كله، وبَيَّن هذا أن ما كان من الشريعة خاصاً لواحد ولقوم فقد بيَّنه عليه السلام نصاً وأعلمه أنه خصوص، كفعله في الجدعة بأبي بردة بن نيار، وأخبره عليه السلام أنه لا بُحْرِيء عن أحد بعده، وكان أمره عليه السلام للمستحاضة أمراً لكل مستحاضة، وإقامة ابن عباس وجابر عن يمينه في الصلاة حكم على كل مسلم ومسلمة يصلي وحده مع إمامه.

ولا خلاف بين أحد في أن أمره لأصحابه رضي الله عنهم وهم حاضرون، أمرٌ لكل من يأتي إلى يوم القيامة.

ثم شرع في الرد على من خالف في ذلك تأصيلاً أو تفريراً.

٢ - حرص الإمام الألباني رحمه الله على إعادة طباعة كتبه، وذلك لأمرين.

أولاً: أن العلم في تقدم مستمر لا يعرف للجمود معنى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ثانياً: نشر السنة الصحيحة وتقريبها بين أيدي المسلمين، وذلك بتحقيق كُتب أهل الإسلام وتصفيتها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

٣- مخاطبة الإمام الألباني رحمه الله للمؤلف وبيان التنبيهات قبل أن يطبع كتابه (تمام المنة) وذلك حرصاً على النصيحة التي أمر النبي ﷺ بها.

٤- حرص الإمام الألباني على نشر السنة الصحيحة وتقريبها بين الأمة، لذلك بيّن خطبة الحاجة وأهميتها وألف فيها رسالة مستقلة؛ وهي مطبوعة وانتشرت هذه السنة بفضل الله تعالى، ثم بجهود هذا الإمام المجدد-رحمه الله تعالى-.

٥- -ثناء الإمام الألباني على كتاب (فقه السنة) حيث قال - رحمه الله -: فإن كتاب (فقه السنة) للشيخ سيّد سابق من أحسن الكتب التي وقفت عليها مما أُلّف في موضوعه، في حُسن تبويب، وسلامة أسلوب، مع البعد عن العبارات المعقدة التي قلما يخلو منها كتاب من كتب الفقه، الأمر الذي رَغِبَ الشباب المسلم في الإقبال عليه والتفقه في دين الله به، وفتح أمامهم آفاق البحث في السنة المطهرة، وحفزهم على استخراج ما فيها من الكنوز والعلوم التي لا يستغني عنها مسلم أراد الله به خيراً كما قال ﷺ : (مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ) متفق عليه.

٦- ولقد كان صدور هذا الكتاب -فيما أرى- ضرورة من ضرورات العصر الحاضر، حيث تبين فيه الكثير من المسلمين أن لا نجاة مما هم فيه من الانحراف والاختلاف والانهيار وتغلّب الكفار والفساق عليهم إلا بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، يأخذون منها فقط من القرآن أمور دينهم ومسائل فقهم، فكان لهذا لا بد لعامتهم من مصدر قريب

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

التناول، يمكن الاعتماد عليه، والرجوع إليه حين يقتضيه الأمر، ويغنيهم عن المراجعات الكثيرة في الموسوعات العديدة من أجل مسائل قليلة أو كثيرة. فكان أن ألهم الله تعالى الأستاذ السيد سابق فأخرج لهم هذا الكتاب (فقه السنة) فقرب لهم الطريق وأثار لهم السبيل جزاه الله خيراً.

٧- قال الإمام الألباني - رحمه الله أذكر أنني لا أريد بالتعليق على الكتاب وبيان أخطائه أن أخطئ من قدره شيئاً، أو أبخس من حقه، بل إنما أريد الانتصار للحق، وصيانة (فقه السنة) عن الخطأ ما أمكن فإن ذلك أدعى لإقبال الناس عليه والاستفادة منه، وأحرى أن يقطع ألسنة خصوم الفكرة عن التكلم فيه؛ بحق أو بباطل.

٨- وقال قبله: ولعل من الفائدة أن أشير إلى نوع تلك الأخطاء بصورة مجملية، ليأخذ القارئ عنها فكرة عامة، فتبين له أهمية هذا التعليق، فأقول:

يمكن حصر هذه الأخطاء على وجه التقريب في (فقه السنة) فيما يلي:

- أحاديث كثيرة سكت عليها وهي ضعيفة.
- أحاديث أخرى قوّاها؛ وهي عند التحقيق واهية.
- أحاديث ضعّفها، وهي صحيحة، أو لها أسانيد أخرى صحيحة.
- أحاديث ينسبها لغير (الصحيحين) وهي فيهما أو في أحدهما.
- أحاديث يعزوها لأحد (الصحيحين) وغيرها ولا أصل لها فيهما.
- أحاديث يوردها ولا وجود لها في شيء من كتب السنّة.
- سؤق الحديث من طريق صحابي يُسمّيه برواية جماعة من المحدثين، وهو عند بعضهم عن صحابي آخر أو أكثر.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- عزوه الحديث لِمُخْرِجِهِ ساكتاً عليه، مع أن مُخْرِجَهُ الذي نسبته إليه عقبه بما يقدر في صحته.
- عدم تتبعه أدلة المسائل، فكثيراً ما يسوق المسائل دون دليل يؤيدها، وأحياناً يحتج لها بالقياس، مع أنه يوجد فيها حديث صحيح، وتارة يستدل بالعموم، وفيها دليل خاص.
- عدم استقصائه مسائل الفصل مثل (الأغسال المستحبة) ونحوها.
- إيراده في المسألة الواحدة أقوالاً متعارضة دون أن يُرَجِّح إحداهما على الأخرى.
- اضطراب رأيه في بعض المسائل في المكان الواحد، فيختار في أول البحث ما ينقضه في خاتمة.
- ترجيحه في الأقوال والآراء المتعارضة ما لا يستحق الترجيح، لضعف دليله، وقوة دليل مخالفه.
- مخالفته الحديث الصحيح لا مُعَارِضَ له في الحديث في غير مسألة.
- وهذا النوع الأخير من أنكر ما وقع للمؤلف، فإنه لا يتفق في شيء مع توجيه المؤلف في الكتاب الناس إلى الأخذ بالسنة، ولا سيما إذا عرفت أن عذره في المخالفة المشار إليها هو عدم أخذ الجمهور بالحديث في بعض المسائل، أو عدم علمه به في مسألة أخرى، وهذه هي شبهة المقلدين في ردّ السنن ومحاربتها.
- ٦- قال ابن حجر في (لسان الميزان): قال ابن حبان: أن الرجل إذا انتفت جهالة فيه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابن حبان في (كتاب الثقات) الذي ألفه؛ فإنه يذكر خَلْقاً نَصَّ عليهم أبو حاتم وغيره

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ٧- عل أنهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان أنَّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن حُزَيْمَةَ، ولكنَّ جهالة حاله باقية عند غيره) هذا كله كلام الحافظ.
- ٨- أن المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يُوثِّقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان بتوثيقهم من المجهولين.
- ٩- فتبيّن من هذا التحقيق أنَّ ابن حبان ترتفع جهالة العين عنده برواية واحد ولو كان ضعيفاً مجهولاً، خلافاً لظاهر كلام الحافظ - أي مشهوراً بالثقة.
- ١٢- قال الإمام الألباني - رحمه الله - في مقدمته المباركة هذه بإذن الله تعالى: فالجهالة العينية وحدها ليست جرحاً عند ابن حبان، وقد ازددت يقيناً بذلك بعد أن درستُ تراجم كتابه (الضعفاء) وقد بلغ عددهم قرابة ألف وأربعمائة راوٍ، فلم أر فيهم طعن فيه بالجهالة، اللهم إلا أربعة منهم، لكنّه طعن فيهم بروايتهم المناكير وليس بالجاهلة.
- والخلاصة أنَّ توثيق ابن حبان يجب أن يُتَلَقَّى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيق للمجهولين. لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بيّنته العلامة المعلمي في (التنكيل) (١/٣٤٧-٤٣٨) مع تعليقي عليه.
- وقال الإمام الألباني - رحمه الله - : أمر آخر هام، عرفته بالممارسة لهذا العلم، قلَّ من نبه عليه، وغفل عنه جماهير الطلاب، وهو أن من وثقه ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه؛ فهو صدوق يحتج به.
- عدم الاعتماد على سكوت أبي داود اشتهر عن أبي داود أنه قال في حَقِّ كتابه (السنن): (ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صحيح).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

لذلك فقد جرى النووي رحمه الله على الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود في كثير من الأحاديث، ولم يُعْرَجَ فيها على مراجعة أسانيدھا، فوقع بسبب ذلك في أخطاء كثيرة.

١٣- رموز السيوطي في (الجامع الصغير) لا يوثق بها.

١٤- أن السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف.

١٥- تقوية الحديث بكثرة الطرق ليس على إطلاقه؛ من المشهور عند أهل العلم أن الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنه يتقوى بها، ويصير حُجَّةً، وإن كان كلُّ طريق منها على انفراده ضعيفاً، ولكن هذا ليس على إطلاقه، بل هو مقيّد عند المحققين منهم بما إذا كان ضعفُ رواته في مختلف طرقه ناشئاً من سوء حفظهم، لا من تُهمّةٍ في صدقهم أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه، وهذا ما نقله المحقق المناوي في (فيض القدير) عن العلماء، قالوا: (وإذا قَوِيَ الضعف لا ينجبر بوروده من وجهٍ آخر وإن كثرت طرقه، ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث: (من حفظ على أمتي حديثاً) مع كثرة طرقه؛ لقوّة ضعفه، وقصورها عن الجبر، خلاف ما خفَّ ضعفه، ولم يقصر الجابر عن جبره، فإنه ينجبر ويعتضد).

١٦- وخلاصة القول أنّ العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لا يجوز القول به على التفسير المرجوح، إذ هو خلاف الأصل ولا دليل عليه، ولا بُدُّ لمن يقول به أن يلاحظ بعين الاعتبار الشروط المذكورة وأن يلتزمها في عمله. والشروط هي ثلاثة مهمّة جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال. ١- أن لا يكون موضوعاً.

٢- أن يعرف العاملُ به كونه ضعيفاً. ٣- أن يُشهر العمل به.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

[٢٤] جلاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الجديدة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة الجديدة لكتابي (حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة)، وهي تختلف عن سابقاتها بزيادات هامة في جوانب عديدة، أهمها تلك الزياد في الأحاديث وآثار السلف الدالة على أن وجه المرأة وكفها ليسا بعورة، فمثلاً هناك زيادة خمسة أحاديث (من صفحة ٧٠ - ٧٢)، حيث أصبح عدد الأدلة ثلاثة عشر دليلاً بدلاً من ثمانية أدلة في الطبعات السابقة، وكذلك أضفنا في هذه الطبعة عدداً من أهم الآثار السلفية الدالة على ذلك، يجدها القارئ (في صفحة ٩٦ - ١٠٣).

وأهم من ذلك كله تلك الصفحات التي ألحقناها ب (ص ٥١ - ٥٣) وبيّنا فيها دقة نظر ابن عباس ومن تبعه من الصحابة والمفسرين في تأويل قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، وأن المراد الوجه والكفان، والمعنى: إلا ما ظهر عادةً بإذن الشارع وأمره. فلا يراد حينئذ

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الاعتراض أو الإشكال الذي كنتُ أوردته على تفسير ابن جرير والقرطبي هناك، فراجعهُ فإنه مهمٌّ جداً، وفيه بيان أن الفضل في التنبُّه يعود إلى الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه الجامع (النَّظَر في أحكام النَّظَر)، وذلك من بركة الاستمرار في البحث وطَلَب العلم للوصول إلى الحقِّ ممَّا اختلف فيه الخلق.

وهناك زيادةٌ تحت عنوان (فائدة هامة) (ص ١١٤-١١٧) حول خطورة استخدام الخاديات الكافرات في بيوت المسلمين.

وكذلك الزيادة من (ص ١٢١-١٢٣) حول بعض ألوان ثوب المرأة، والتي قد تعتقد بعضُ النساء أنها من الزينة، وهي ليست كذلك، والأدلة عليها...

بالإضافة إلى العديد من الزيادات المطوّلة والمختصرة، يجدها القارئ مبثوثة في مواقع مختلفة، حسبما يقتضيه البحث والتدقيق العلميُّ.

ومن ناحية أخرى؛ فإنَّ هناك فقرات كانت في الطبقات السابقة في الهامش، فأينا في هذه الطبعة أن يُنقل إلى المتن؛ لأهميَّتها وضرورة إبرازها؛ كالمادّة الموجودة من صفحة (٧٤-٧٩) تحت عنوان: (إبطال دعوى أن هذه الأدلة كلّها كانت قبل فرضيّة الحجاب)، بالإضافة إلى فقراتٍ متفرّقة نُقلت من الهامش إلى المتن حسبما رأينا أن المصلحة تقتضي ذلك.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هذا، وقد كنتُ شرعتُ منذ مدّة ليست بالقصيرة -ربّما قاربت الستين- بكتابة مقدّمة لهذه الطبعة الجديدة، اضطرّرتُ من خلالها أتعرّض لبعض الين تناولوا كتابي هذا- أو بالأحرى قولِي بأن وجه المرأة وكفّيها ليسا بعورة- تناولوه بالتّقد غير العلميّ، والمصحوب بالتّجريح، كأني أنتصر لهذا الرأْي متّبعاً فيه هواي، ولا سلف لي فيه! فبدأتُ باستعراض أدلّتهم وردودهم، وتتّبع أقوالهم وشبّهاتهم واحدةً غالباً، كما عُنيْتُ بالرّد على الشيخ التّوْجيري عناية خاصّة في كتابه (الصّارم المشهور)؛ لأنّه كبيرهم في ذلك ومن أسبقهم! وأحياناً أرُدُّ عليهم رداً عامّاً، وهذا حينما يكون الدليل واضحاً لا لبس فيه ولا غموض... وهكذا، حتى وجدْتُني قد تجمّع عندي ما يزيد على مائة صفحة بخط يدي من الحجم الكبير، أي أنه لو أتممتُه ونسّقتَه؛ لقارب حجمه حجم هذا الكتاب- الأصل- أو يزيد، ممّا جعل أمر إلحاق هذا الذي تجمّع تحت اسم (مقدّمة الطبعة الجديدة لهذا الكتاب) أمراً غير مناسب من جوانب عديدة، منها أنّ حجمه سيزيد إلى الضعف، ومنها- وهو الأهمّ- تلك البحوث المتخصّصة النادرة التي تناولتها بالبحث، فرأيتُ بعد النظر وتفكير أن أفصل هذا الذي كتبتَه عن هذه المقدمة، وأن أخرجَه كتاباً مستقلاً؛ ليكون بياناً للناس، ولعلّه - إن شاء الله - يكون هكذا أنفع لهم، وأسهل تداولاً، وسمّيته:

(الرّد المُفجّم على مَنْ خالفَ العماء وتشدّد وتعصّب، وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفّيها وأوجب، ولم يقنّع بقولهم: إنّه سنّة ومستحبّ). ولكن يبدو لي أنه لا بدّ هنا من أحصُر أهمّ أخطاء المخالفين المتشدّدين بالقدر المستطاع من الإيجاز، فأقول:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أولاً: فسروا (الإدناء) في آية (الجلابيب) الآتية بتغطية الوجه، وهو خلاف أصل هذه الكلمة في اللغة، وهو التقرب؛ كما في كتب اللغة، وكما أفاده العلامة الراغب الأصبهاني في (المفردات)، ثم قال: (ويقال: دَانَيْتُ بين الأمرين: أَدْنَيْتُ أحدهما من الآخر). ثم ذكر الآية، ويكفي في ذلك حجة أن ابن عباس تَرجمان القرآن فسرها بذلك، فقال: (تُدني الجلباب إلى وجهها، ولا تضرب به)؛ أي: لا تستره. وسيأتي تخرجه قريباً، وأن ما احتجوا به مما يُنافيه؛ لا يصحُّ عنه.

ثانياً: فسروا (الجلباب) بأنه الثوب الذي يغطي الوجه، ولا أصل له في اللغة أيضاً، بل هو يُنافي تفسير العلماء بأنه الثوب الذي تُلقيه المرأة على خمارها، ولم يقولوا: على وجهها، حتى الشيخ التويجري نفسه حكى هذا التفسير عن ابن مسعود رضي الله عنه وغيره من السلف، وهو الذي كنتُ ذكرته في الكتاب كما سيأتي (ص ٨٣).

ثالثاً: أصرُّوا جميعاً على أن الخمار غطاء الرأس والوجه! فزادوا في تفسيره (الوجه) من عند أنفسهم؛ ليجعلوا آية ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ حجة بعم، وهي عليهم: لأن (الخمار) لغة غطاء الرأس فقط، وهو المراد كلما جاء ذكره مطلقاً في السنة؛ كأحاديث المسح على الخمار، وقوله ﷺ: (يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ)^(١).

(١) وسيأتي تخرجه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

بل الحديث يُوَكِّد بطلان تفسيرهم؛ لأن المتشددين أنفسهم -فضلاً عن أهل العلم - لا يستدلون به على شرطية ستر المرأة لوجهها في الصلاة، وإنما الرأس فقط، ﴿فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾!

ويزيده تأكيداً تفسيرهم لقوله تعالى في آية (القواعد): ﴿أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾ بالجلباب، فقالوا: فيجوز للقاعدة أن تظهر أمام الأجنبي بخمارها كاشفةً وجهها، صرح بذلك أحد فضلائهم، أما الشيخ التَّوَجِّيُّ؛ فيشير إلى ذلك ولا يفصح! كما هو مشروح في موضعه من (الردّ المفحّم).

وقد تتبعت أقوال العلماء سلفاً وخلفاً في كل الاختصاصات، فرأيتهم أجمعوا على أنّ (الخمار) غطاء الرأس، وسميت ثمة أكثر من عشرين عالماً، وفيهم بعض الأئمة والحفاظ، ومنهم أبو الوليد الباجي المتوفى (٤٧٤هـ).

وزاد هذا في البيان، فقال جزاه الله خيراً:

(ولا يظهر منها غير دور وجهها).

رابعاً: ادعى الشيخ التَّوَجِّيُّ الإجماع على أن وجه المرأة عورة، وقدّده في ذلك كثير ممن لا علم عنده، وفيهم بعض الدكاترة! وهي دعوى باطلة، لم يسبقه أحد إليها، وكُتِبَ الحنابلة التي تفقه عليها -فضلاً عن غيرها- كافيةً لدلالة على بطلانها، وقد ذكرتُ هناك في (الردّ) كثيراً من عبارتهم؛ مثل عبارة ابن هُبَيْرَةَ الحنبلي في كتابه (الإفصاح)، وفيها أنّ مذهب

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الأئمة الثلاثة أنه ليس بعورة؛ قال:

(وهو رواية عن الإمام أحمد).

وقد رجّح هذه الرواية كثيرٌ من الحنابلة في مصنفاتهم كإبني قدامة وغيرهما، ووجّه ذلك صاحب (المغني) قوله:

(لأنّ الحاجة تدعو إلى كشف الوجه للبيع والشراء، والكفّين للأخذ والإعطاء).

ومنهم العلامة ابن مفلح الحنبلي الذي قال فيه ابن قيم الجوزية:

(ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح).

وقال له شيخه ابن تيمية:

(ما أنت ابن مفلح، بل أنت مفلح).

وهنا أرى لزاماً عليّ أن أبادر إلى نقل هذا المفلح إلى القراء؛ لما فيه من العلم والفوائد العديدة، التي منها تأكيد بطلان دعوى الشيخ التّويجيري، ومنها موافقة كلام ÷ رحمه الله ومن ذكّر معه من العلماء الأعلام لصحة ما اخترته في هذه المسألة سابقاً ولا حقاً.

قال في كتابه القيم (الآداب الشرعة) - وهو من مراجع الشيخ التّويجيري، الأمر الذي يدل على أنه على علم به، ولكنّه بكنهه بكنتم الحقائق العلميّة عن قراء كتابه، ثم يدّعي خلافها! - قال المفلح رحمه الله :

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(هل يسوغ الإنكار على النساء الأجانب إذا كَشَفْنَ وجوههنَّ في الطَّرِيق؟)

يَنْبَنِي [الجواب] على أنَّ المرأة هل يجبُ سترُ وجهها، أو يجبُ غضُّ النَّظر عنها؟

في المسألة قولان:

قال القاضي عياضٌ في حديث جرير رضي الله عنه-قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة؟ فأمرني أن أصرف بصري. رواه مسلم. (١)

قال العلماء رحمهم الله تعالى:

وفي حُجَّة على أنه لا يجبُ على المرأة أن تسترَّ وجهها في طريقها، وإمَّا ذلك سنةً مستحبةً لها، ويجبُ على الرجل غضُّ البصر عنها في جميع الأحوال إلا لغرضٍ شرعي.

ذكره الشيخ محيي الدين النووي ولم يزد عليه).

ثم ذكر المفلح قول ابن تيمية الذي يعتمد عليه التويجري في كتابه (ص ١٧٠) ويتجاهل أقوال جمهور العلماء، وقول القاضي عياض، وموافقة النووي عليه، ثم قال المفلح:

(فعلى هذا؛ هل يُشرع الإنكار؟ يبنني على الإنكار في مسائل الخلاف، وقد تقدّم الخلاف فيه.

(١) وسيأتي في الكتاب مع تخرجه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فأمّا على قولنا وقول جماعة من الشافعيّة وغيرهم: أن النّظر إلى الأجنبيّة جائزٌ من غير شهوة ولا خلوة؛ فلا ينبغي الإنكار).

قلت: وهذا الجواب يلتقي تماماً مع قول الإمام أحمد رحمه الله ورضي عنه:

(لا يَنْبَغِي لِلْفَقِيهِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى مَذْهَبِهِ) ^(١).

قلت: وهذا لو كان الحقُّ معه، فكيف إذا كان مُبْطِلاً مكابراً مضللاً، إن لم نقل: مكفراً؟!!

فقد قال التّوحيدي في كتابه (ص ٢٤٩):

(ومن أباخ السّفور للنساء (يعني به سفورَ الوجه فقط)، واستدلّ على ذلك بمثل ما استدلّ الألباني؛ فقد فتح باب التبرُّج على مصراعيه، وجرأ النساء على ارتكاب الأفعال الدّميمة التي تفعلها السافرات الآن!

وفي مكان آخر (ص ٢٣٣): (إلى الإلحاد في آيات الله!).

كذا أصلحه الله وهداه؛ فماذا يقول في ابن مُفلح والنّووي والقاضي عياض وغيرهم من المقدسيين ومن سبقهم من الجمهور الذين هم سلفي فيما ذهبْتُ إلي؟!!

(١) (الأداب الشرعية) (١/١٨٧).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

خامساً: اتفاق التويجيري ومن معه من المتشددين على تأويل الأحاديث الصحيحة حتى لا تتعارض مع رأيه! كما فعلوا بحديث الخنعمية، وقد تلونوا في إبطال دلالته على وجوه مضحكة مبكية، ردّتها هناك، وأحدها سيأتي في الكتاب (ص ٦٤) مع إبطاله، ومع ذلك فلا تزال طائفة منهم يصرون عليه، وهو زعمهم أنها كانت مُحَرَّمَة! وهم يعلمون أنّ إحرامها لا يمنعها من السدّل على وجهها! والتّويجيري يسلم تارةً بأنها كانت سافرة، ولكنّه يعطل دلالته بقوله:

(ليس فيد دليلٌ على أنها كانت مستديمة لكشفه)!

يريدُ أن الريح كشفت عن وجهها، وفي هذه اللحظة رآه الفضل بن العباس!!

فهل يقول هذا عربيٌّ يقرأ الحديث: (فأخذ الفضلُ ينظر إليها) يلتفت إليها، وفي الرواية الأخرى: (فطَفِقَ ينظر إليها وأعجبهُ حسنُها؟!)

أليست هذه مُكابرةٌ ولها قَرَنان بارزان؟!!

وتارة يؤوِّله بالتّظنّ إلى قَدِّها وقوامها!!

إلى غير ذلك من التّأويلات الباطلة التي بيّنا بطلانها مع ذكر أحاديث أخرى تأوّلوها على هذا النّحو، ردّناها هناك.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

سادساً: تواطؤهم على الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والآثار الواهية؛ كحديث ابن عباس في الكشف عن العين الواحدة، مع علمهم بضعفه المبيّن في الكتاب (ص ٨٨) ضمن الجواب عنه، بل قد ضعّفه أحدّهم.

إلى غير ذلك من الأحاديث التي فصلتُ القول بضعفها هناك، ومن أهمّها حديث:

(أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا؟!).

فقد تتابعوا على تقويتِ ÷ تقليداً للتّوحيدي، وهذا لغيره، وعلى الاحتجاج به على تحريم نظر المرأة إلى الرّجل ولو كان أعمى! مع أنّه ضعيفٌ عند المحقّقين من الحفاظ كالإمام أحمد والبيهقي وابن عبد البرّ، ونقل القرطبيّ أنّه لا يصحُّ عند أهل الحديث، وعلى ذلك جرى كثير من الحنابلة من المقادسة وغيرهم، وهو الذي يقتضيه علم الحديث وأصوله؛ كما هو مبين في (الإرواء) (٦/٢١٠).

ومع ذلك كلّه تجرّأ الشيخ عبد القادر السندي -مسايرةً منه للشيخ التّوحيدي وغيره - فزعم أن إسناده صحيح! ففضح بذلك نفسه، وكشف به عن جهله أو تجاهله - للأسف - لأنّ فيه مجهولان لم يرو عنه غير واحد، مع مخالفته لأوثك الأعلام، وقد جاء في تأييد زعيمه -على خلاف ما عهدناه عنه -العجب العجّاب من التّدليس والتضليل والتقليد وكتم العلم والإعراض عن قواعده ممّا لا يخطر في بال أحد، وهذا كلّه مشروخٌ هناك في نحو أربع صفحاتٍ كبارٍ، ومن ذلك تجاهله أنه معارضٌ لحديث فاطمة بنت قيس، وإذنه

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

بالتزول في دار ابن أمّ مكتوم الأعمى، وهي ستراه حتماً، وعلل ذلك ﷺ بقوله لها:

(فإنك إذا وضعتِ خمارك؛ لم يرك).
وفي رواية للطبراني عنها قالت:

(وأمرني أن أكون عند ابن أمّ مكتوم؛ فإنه مكفوف البصر، لا يراني حين أخلع خماري).

وثمة أحاديث أخرى واهية حشرها التويجري في كتابه، وقد ذكرتُ هناك على سبيل المثال عشرًا منها، وفيها بعض الموضوعات!

سابعاً: تهافُّهم على تضعيف بعض الأحاديث الصحيحة والآثار الثابتة عن الصحابة، وتجاهلهم الطرق المقيّية لها، أو تضعيفها من بعضهم تضعيفاً شديداً؛ كحديث عائشة في المرأة إذا بلغت: (لم يصلح أن يرى منها إلّا وجهها وكفأها)؛ فقد أصروا على الاستمرار في تضعيفه؛ يقلّد الجاهل فيهم من لا علم عنده! مخالفين في ذلك من قوّاه من حفاظ الحديث كالبهقي ذهبي؛ كما كنتُ ذكرتُ ذلك عنهما في الكتاب كما سيأتي (ص ٥٧-٥٩)، وتجاهل أكثرهم طُرُقَه، ومنهم بعض الأفاضل، بل صرّح التويجري (ص ٢٣٦) أنّه لم يأتِ إلّا من حديث عائشة، وقد رأى بعينه في الموضوع المشار إليه من الكتاب طريقتين آخرين: أحدهما: عن أسماء بنت عميس، والآخر: عن قتادة مرسلاً بسند صحيح عنه. وقدّله في ذلك كثير من المقلّدة، وفيهم بعض النّسوة كمؤلّفة ما سمّته: (حجابك أختي المسلمة) (ص ٣٣)، كما تجاهلوا تقوية من ذكرنا من الحفاظ وغيرهم كالمندري والزّيلعي

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

والعسقلاني والشوكاني، وتنطع بعضهم ممن يُظهرُ نفسه أنه من العارفين بهذا العلم الشريف - وفي مقدمتهم الشيخ السِندي - فادَّعوا شدة ضعف بعض رواته؛ لكي يفرُّوا من قاعدة تقوية الضعيف بمتلِّه؛ موهمين ومدلِّسين على القراء أنه لا موثِّق لهم، ولا يُستشهدُ بهم، ومنهم عبد الله بن لهيعة؛ مخالفين في ذلك طريقة علماء الحديث في الاستشهاد به، ومنهم الإمام أحمد وابن تيمية رحمة الله عليهما، كمت تجاهلوا جميعاً أنَّ العلماء - ومنهم الإمام الشافعي - يقوُّون الحديث المرسل إذا عمل به أكثر العلماء، وقد عملوا بهذا الحديث كما تقدَّم، ويأتي في الكتاب، يُضاف إلى ذلك مقوِّيات أخرى:

الأول: أنه زُوِيَ عن قتادة بسنده عن عائشة.

الثاني: أنه جاء من طريق أخرى عن أسماء.

الثالث: أنه عمل به هؤلاء الرواة الثلاثة.

أ- أما قادة؛ فقد قال في تفسير آية (الإدناء): (أخذ الله عليهنَّ أن يُقنَّعنَ على

الحواجب)؛ يعني: وليس على وجوههنَّ كما قال الطَّبَّري.

ب- وأما عائشة؛ فقالت في المحرمة:

(تُسدِّل الثوبَ على وجهها إن شاءت).

رواه البيهقيُّ بسند صحيح.

قلت: فتخييرُ عائشة المحرمة في السدِّل دليل واضح على أنَّ الوجه عندها ليس

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

بعورة، وإلا لأوجبت ذلك عليها كما يقول المخالفون، ولذلك كتم قولها هذا عن قرائهم جمهور هؤلاء المؤلفين المتشددين وفي مقدمتهم التويجري، وتعمد حذفها من رواية البيهقي هذا مؤلف (فصل الخطاب)! وله أشياء أخرى من هذا القبيل بيئتها هناك. ولشاهد أن هذا الأثر صحيح عنها ما يقوي حديثها المرفوع، وهذا مما جهله القوم أو تجاهلوه، وأحلاهما مرًا!

ج-وأما أسماء؛ فقد صحَّ أن قيس بن أبي حازم رآها امرأةً بيضاءً موشومة اليدين كما سيأتي في الكتاب مخترجاً، وذلك من فوائد هذه الطبعة.

الرابع: أثر ابن عباس المتقدم (ص ٦):

(تذني الجلباب إلى وجهها، ولا تضرب به).

ومثله تفسيره لآية (الزينة) ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ بالوجه والكفين كما تقدّم أيضاً، ويأتي في الكتاب (ص ٥٩).

ومعه أثر ابن عمر أيضاً مثله.

ولا بد لي بهذه المناسبة من التنبيه على حقيقة مرّة للعبارة والتعريف والتذكير بالحكمة القائلة: (الحق لا يُعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف الرجال). ذلك أن الشيخ التويجري في الوقت الذي يصرُّ فيه على رفض حديث عائشة هذا مع ما له من الشواهد منها حديث قتادة المرسل؛ فإنه يقبل حديثاً آخر لها فيه: أنها انتقبت... وفيه أنها قالت في صفة ونساء الأنصار: (يهودية بين يهوديات)! وسنده ضعيف أيضاً، ومتمنه منكرٌ جداً كما ترى، ومع ذلك فإن الشيخ يقويه بقوله (ص ١٨١):

(وله شاهد مرسل)، ثم ذكره من مرسل عطاء!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وفي إسناده كذاب!

فليتأمل القراء الفرق الكبير بين هذا الشاهد الموضوع وبين الشاهد الصحيح للحديث الأول عن قتادة مع الشواهد الأخرى، ثم ليقل: لماذا قَبِل التَّوْجِيْري حديث عائشة هذا ورفض ذلك؟!

الجواب: لأن المقبول فيه الانتقاب - مع أنه لا يفيد الإيجاب - والمرفوض ينفيه! فإذاً الشيخ لا ينطلق فيما يذهب إليه - هنا - من القواعد العلمية الإسلامية، وإنما من - مثل - القاعدة اليهودية: الغاية تبرّر الوسيلة! والله المستعان.

ثامناً وأخيراً: من عجائب بعض المتأخّرين من الحنفية المقلّدين وغيرهم أنّهم - تقليداً منهم لأئمتهم - يتفقون معنا على المخالفين المتشدّدين، ولكنهم سرعان ما يتفقون معهم على أئمتهم! وذلك أنّهم اجتهدوا - وهم المقلّدون - فقيّدوا مذهب الأئمة فقالوا: (بشرط أمن الفتنة)، يعنون: فتنة الرجال بالنساء، ثم غلا أحد الجهلة من المقلّدة المعاصرين فنسب هذا الشرط إلى أئمة أنفسهم! فنتج من ذلك عند بعض من لا علم عنده إلاّ التحطيط والتّحوّيش: أنّ لا خلاف بين الأئمة والمخالفين!

وليس يخفى على الفقيه حقّاً أنّ الشرط المذكور باطلٌ يقيناً؛ لأنّه يعني الاستدراك على ربّ العالمين، ذلك لأنّ الفتنة بالنساء لم تحدّث فيما بعد حتى نوجد لها حكماً خاصّاً لم يكن من قبل، إنّها كانت في عهد التشريع، وما قصّة افتتان الفضل بن العباس بالمرأة الخنعمية وتكراره النظر إليها ببعيدة عن ذاكرة القراء الكرام.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ومن المعلوم أنّ الله تعالى لمّا أمر الرجال والنساء بغضّ الأبصار، وأمر النساء بالحجاب والتستّر أما الرجال؛ إنّما جعل ذلك سدّاً للذريعة ودرءاً للفتنة، ومع ذلك لم يأمرهنّ عزّاً وجلّاً بأن يسترنّ وجوههنّ وأيديهنّ أمامهنّ، وأكّد ذلك النبي ﷺ في القصّة المشار إليها بعدم أمره المرأة تستر وجهها، وصدق الله القائل: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً﴾.

والحقيقة أنّ الشرط المذكور إنّما ذكره العلماء-ومنهم مؤلّف (الفقه على المذاهب الأربعة) (ص ١٢)- في نظر الرجل إلى وجه المرأة، فقالوا:

(يجوز ذلك بشرط أمن الفتنة) وهذا حقٌّ؛ بخلاف ما فعله المقلّدة، فأثمّ استلزموا منه أن تستر المرأة وجهها وجوباً، ولا تلتزم؛ فإنهم يعلمون أن الشرط المذكور-بحق-لازمٌ أيضاً على النساء، فلا يجوز لهنّ النظر إلى وجه الرجال إلّا إذا أمنت الفتنة؛ فهل يستلزمون منه أن يستر الرجال أيضاً وجوههم عن النساء درءاً للفتنة كما كانت تفعل بعض القبائل المعروفين بـ (الملثمين)؟!!

ولو أنّهم قالوا: يجب على المرأة المتسترة بالجلباب الواجب عليها إذا خشيت أن تُصاب بأذى من بعض الفسّاق لإسفارها عن وجهها: أنّه يجب عليها في هذه الحالة أن تسترّه دفعاً للأذى والفتنة؛ لكان له وجهٌ في فقه الكتاب والسنة، بل قد يُقال: أنه يجب عليها أن لا تخرّج من دارها إذا خشيت أن يُخلّع الجلباب من رأسها من قبل بعض المتسلّطين الأشرار المدعّمين من رئيسٍ لا يحكم بما أنزل الله كما وقع في بعض البلاد العربيّة من بضع سنين مع الأسف الشديد.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أَمَا أَنْ يُجْعَلَ هَذَا الْوَاجِبُ شَرْعاً لَازِماً عَلَى كُلِّ نِسَاءٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يُوْذِي الْمُتَجَلِّبَاتِ؛ فَكُلًّا ثُمَّ كُلًّا، وَصَدَقَ اللَّهُ الَّذِي قَالَ: ﴿أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾.

هذه هي أمُّ أخطاء المخالفين المتشددين التي رأيتُ أنه لا بدَّ من ذكرها هنا مع الاختصار قدر الاستطاعة؛ لصلتها القويّة بالكتاب كما هو ظاهر.

ثم ختمتُ (الردَّ المُفْجِم) بالتذكير بأنَّ التشدُّد في الدين - مع نهي الشارع الحكيم عنه - لا يأتي بخير، ولا يمكن أن يُجْرَحَ لنا جيلاً من الفتيات المسلمات يَحْمِلْنَ الإسلامَ علماً وتطبيقاً بتوسُّطٍ واعتدالٍ، لا إفراط فيه ولا تفريط، لا كما بلغني عن بعض الفتيات الملتزمات في بعض البلاد العربيّة، أَهَّجْنَ لَمَّا سَمِعْنَ بِقَوْلِهِ ﷺ: (لَا تَنْتَقِبِ الْحَرَمَةُ وَلَا تَلْبَسِ الْفُقَّازِينَ)؛ لم يتجاوبن معه، وقلن: ننتقب ونفدي!! وما كان هذا منهنَّ إلا لما يقرع مسامعهنَّ من التشديد في وجوههنَّ!

إنني لا أستطيع أن أتصوّر أنّ مثل هذا التشديد - وهذا مثلاً واحداً من أمثلة لديّ - يمكن أن يُجْرَحَ لنا نساء سلفيات بإمكانهنَّ أن يُقْمَنَ بكلِّ ما تطلبه حياتهنَّ الاجتماعية المشروعة، على نمط ما كان عليه نساء السلف الصالح، ولا بأس من ذكر نماذج صالحةٍ منهنَّ، مع تلخيص الروايات؛ اكتفاءً بسوقها بألفاظها محرّجة هناك، فمنهنَّ:

أمُّ شريك الأنصاريّة التي كان ينزل عليها الضيفان؛ كما في الحديث الآتي في الكتاب (ص ٦٦).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وامرأة أبي أسيد التي صنعت الطعام للنبي ﷺ ومن معه يوم دعاهم زوجها أبو أسيد يوم بنى بها، فكانت هي خادمهم وهي العروس.

وأسماء بنت أبي بكر التي كانت تخدم الزبير زوجها: تعلق فرسه، وتكفيه مؤنته، وتسوسه، وتنقل التوى على رأسها من أرض الزبير، وهي على بعد ثلثي فرسخ (أكثر من ثلاث كيلو مترات) وتدق التوى.

والمرأة الأنصارية التي استقبلت النبي ﷺ، وبسطت له تحت النخيل، ورشّت حوله، وذبحت شاة، وصنعت له طعاماً، فأكل هو وأصحابه.

وعائشة وأمّ سليم اللتان كانتا تحملان القرب وتسقيان القوم؛ كما سيأتي (ص ٤٠)

والزبيّ بنت مَعُوذ التي كانت تنفر مع نساء من الأنصار، فيسقين القوم، ويخدمونهم، ويداوين الجرحى، ويحملن القتلى إلى المدينة.

وفي حديث آخر نحوه، وفيه: أَهْنُ كُنَّ يُعْطَيْنَ من الغنيمة.

وأمّ سليم أيضاً التي اتخذت يوم حنين خنجراً، فقال أبو طلحة: يا رسول الله! هذه أمّ سليم معها خنجر، فلما سأها ﷺ؟ قالت: اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت به بطنه! فجعل ﷺ يضحك.

وجرى الأمر على هذا المنوال بعد النبي ﷺ.

فهذه أسماء بنت يزيد الأنصارية قتلت يوم اليرموك سبعة من الروم بعمود فسطاطها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ومثلها نساء خالد بن الوليد؛ فقد رآهنَّ عبد الله بن قُرْطٍ في غزوة الروم مشمَّراتٍ يحمِلنَّ الماءَ للمُهَاجِرِينَ.

وهذه سمراء بنت نخبك الصحابيَّة رآها أبو بلج عليها دِرْعٌ^(١) غليظٌ وخمارٌ غليظٌ، بيدها سوطٌ، تؤدِّي الناس، وتأمُرُ بالمعروف، وتنهى عن المنكر.

إلى غير ذلك من النماذج الرائعة الموثوقة في كُتُب السِّيَر والتاريخ، ولكنني التزمتُ الصَّحَّةَ فيما ذكرتُ، وهي كُلُّها واضحة الدلالة على أنَّ هذه الخدمات والبطولات ما كانت لتصدُرَ من هذه النَّسوة الفاضلات لو كنَّ متزومتات يرينَّ أنَّ الوجه والكفين من العورة؛ كتلك الفتيات! ذلك أمرٌ بدَّهني فيما أرى؛ لأنَّ النبي ﷺ ربَّاهنَّ على الحنيفيَّة السَّمحة السهلة.

وهذا هو الذي نريده من إخواننا المشايخ ولِّ داعيةٍ إلى الإسلام: أن يكونا مصداقَ قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...﴾، وقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾، حَدِّرين من الوقوع في الغلو المنهبيِّ عنه في قوله ﷺ: (إِيَّاكُمْ وَالْغُلُو فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُو فِي الدِّينِ)^(٢)

(١) الدِرْعُ هنا فيما يبدو لي هو الجلباب؛ ففي كتب اللغة: دِرْعُ المرأة: قميصها) وذكروا من معاني القميص:

الجلباب. انظر مادة (الجلباب) و(الدرع) و(القميص) في (النهاية) و(القاموس) و(المعجم الوسيط).

(٢) انظر تحريجه في (الصحيحه) (١٢٨٣).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وقوله ﷺ: (لا تشددوا على أنفسكم؛ فإنما هلك من قبلكم بتشديدهم على أنفسهم،
وستجدون بقاياهم في الصوامع والديارات)^(١)

مذكراً-والذكرى تنفع المؤمنين-أن تحقيق ذلك لا يمكن إلا بنيد التعصب المذهبي، ودراسة
السنة والسيرة النبوية الصحيحة من قول وفعل وتقرير، مع الاهتمام بمعرفة ما كان السلف
من أمور دينهم وصح عنهم، وبذل: نكون حقاً هداةً مهديين، ونرجوا أن يصدق علينا-
كما صدق عليهم- وقول رب العالمين: ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا
الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

هذا، وقد بدا لي وأنا في صدد تحضير مادة (الرد المّفحّم) أن أستدل استبدال اسم الكتاب
(حجاب المرأة المسلمة...) بـ (جلباب المرأة المسلمة...)؛ لهما بينهما من الفرق في الدلالة
والمعنى؛ كما كنتُ استظهرتُ ذلك في الكتاب كما سيأتي (ص ٨٣)، ولأن موضوع الكتاب
ألصق بهذا الاسم دون ذلك، فبينهما عمومٌ وخصوصٌ، فكلُّ جلبابٍ حجابٌ (٢)، وليس
كل حجابٍ جلباباً كما هو ظاهر، وشجّعني على ذلك أنني رأيت المخالفين خلطوا بينهما
كما بيّنته في البحث الثاني من (الرد المّفحّم) واستشهدتُ على ذلك بقول ابن تيمية رحمه
الله تعالى:

(فآية الجلابيب عند البروز من المساكن، وآية الحجاب عند المخاطبة في المساكن).

(١) وقد وصلت أخيراً إلى أنه صحيح، وخرجه في (الصحيححة) (٣٦٩٤).

(٢) وهذا كان المسوّغ للتعبير به عن (الجلباب) أحياناً، ثم رجعتُ عنه دفعاً للالتباس، وقد وقع فيه صاحب

عودة الحجاب!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ولذلك فقد انشرح صدري لنشره الآن بهذا العنوان:

(جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة).

سائلين الله تبارك وتعالى التوفيق لما يحبُّه ويرضاه.

وقد قام بنشره صهري الكريم نظام سَكَّجا صاحب المكتبة الإسلامية جزاه الله خيراً، وللتاريخ أقول: إنَّه وحده يملك حقَّ طبعه ونشره على هذه الحلَّة الجميلة التي تحلَّى بها لأول مرة.

وسابقاً كنت أعطيتُ حقَّ طبعه الطبعة الثانية لصاحب المكتب الإسلامي زُهَير الشاويش، واستمرَّ في طبعه على الأوفست عدَّة طبعاتٍ، وقفتُ على السادسة منها، وقد سقط منها السطر الأول من الصفحة (٤٩)، ولا أدري إذا كان مستمراً في طبعه، رغمَ أيِّ أنذرتُه بأنَّ لا يعيدَ طبعَ شيءٍ من كُتبي، لا صفّاً جديداً، ولا تصويراً؛ لما ظهر لي بعد هجريّتي إلى عمَّان من إخلاله بالأمانة العلمية والماديَّة وحقِّ الصحبة - ولا أقول: حقِّ المشيخة التي يدَّعيها لي - ممَّا لا مجال لذكره في هذه المقدمة، وحسبُ القراء الكرام مثالاً واحداً على ذلك: أنَّه قرن اسمه مع اسمي في تحقيقي كتاب (التنكيل)، وليس له فيه ولا حرفٌ واحد من التحقيق، ثم طبعه - دون علمي طبعاً - بهذا التزوير ونشره على الناس! ولقد كان أحدَ المشهورين بطبع الكتب سرقةً في مصر قد سطا على الكتاب، وزوَّر فيه اسماً آخر لعالم معاصر متوفى قرنه مُحققاً معي! فغار منه صاحبنا القديم (!) فقرن اسمه

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الكريم معه ومعني، كلُّ ذلك (تغيير شكل من أجل الأكل)! فليُنظر القارئ الكريم أيُّهما شرٌّ؟

وقد فصَّلت القول في صنيعهما هذا في مقدمة الطبعة الجديدة لـ (تنكيل) نشر مكتبة المعارف في الرياض^(١)، وله من مثل هذا الشيء الكثير والكثير جداً مما هو مبسوط في مقدمات الكتب التالية: (صحيح الكلم الطيب) الطبعة الجديدة / مكتبة المعارف^(٢)، (صفة صلاة) الطبعة الجديدة / للمكتبة نفسها^(٣) (مختصر صحيح مسلم للمُنذري) (الطبعة الجديدة / للمكتبة الإسلامية،^(٤) (مختصر صحيح البخاري) المجلد الثاني، وقد صدر حديثاً بجمَّة دار ابن القَيِّم-الدمام.^(٥)

(١) تقدم في الجزء الأول برقم (٨) من هذه السلسلة المباركة بإذن الله من المقدمات النافعة. (ت)

(٢) تقدم في الجزء الأول برقم (١١) من هذه السلسلة المباركة بإذن الله من المقدمات النافعة. (ت)

(٣) ستأتي برقم (٤٠) إن شاء الله تعالى.

(٤) ستأتي مقدمته برقم (٥٣) إن شاء الله تعالى. (ت)

(٥) ستأتي مقدمته برقم (٥٤) إن شاء الله تعالى. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

خاتمة:

ثم إنني عزمْتُ على وضع هذه المقدمة؛ كان الإخوة الذين نضدوا حروف الكتاب في (مركز دار الحسن لصف الكمبيوتر) قد قَدَموه إلينا مَحْرَجاً، منظرين منَّا أن نقَدِّم إليهم المقدمة لينضدوها أيضاً ويضمُّوها إلى الكتاب، ولكِنِّي بسبب الاضطراب المذكور في أوَّل المقدمة تبَيَّن لي أنَّ الكتاب سيتأخَّر نشره، ولذلك وجدتُ نفسي ألحِقُ بالكتاب المنضد والمخرَج فوائده جديدة أخرى غير التي كانت نُضِدت من قبل، كنتُ أعثرُ عليها في أثناء تحضير (الردِّ) ولا تسمح نفسي إلا أن أُطَلع القراء عليها، أفعل هذا وأنا ذاكِرٌ أنَّ مثل هذا الإلحاق - والكتاب مخرَج - ممَّا لا يستسيغُه المنضدون، من أجل ذلك فإِنِّي أقَدِّم اعتذارِي إلى الأخوة الأفاضل القائمين على (المركز) مرَّتين: لهذا الإلحاق أولاً، ولا سيَّما وقد بُلوا منَّا بنحوه سابقاً فتحَمَّلونا جزاهم الله خيراً، ولهذا التأخير الذي لا عهدَ لنا ولا لهم بمثله ثانياً، ولكنَّه مشيئة الله وقدره، فنعتذر إليهم، والعذرُ عند كرام الناس مقبول.

وآخر دعوانا ﴿أَنِ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

محمد ناصر الدين الألباني

عمَّان ٥ محرم ١٤١٢هـ

□□□□

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية:

الحمد لله رب العالمين، وصلاة الله وسلامه على أفضل رسله، وخاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه، وإخوانه^(١)؛ المتمسكين بسنته، والمهتدين بهديه، إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة الثانية لكتابنا (حجاب المرأة المسلمة)، يُصدرها المكتب الإسلامي - جزى الله صاحبه خيراً - بعد أن مضى على الطبعة الأولى منه عشر سنوات؛ ازددنا فيها إيماناً بضرورة نشره وإذاعته بين المسلمين، وخصوصاً النساء اللاتي اغترن بالمدينة الأوروبية الزائفة، وانجرفن وراء بهارجها ومفانئها، فترجن تبرج الجاهلية الأولى، وكشفن من أبدانهن أمام الرجال الأجانب؛ ما كانت إحداهن من قبل لا تتجرأ أن تظهره أمام أبيها ومحارمها!

(١) قال ﷺ: (وددت أننا قد رأينا إخواننا، قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد). رواه مسلم عن أبي هريرة، ولغيره بلفظ: (إخواني الذين آمنوا بي ولم يروني)، وهو مخَّجٌ في (الصحيححة) (٢٩٢٧).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولقد علمت أن كتابنا هذا كان له الأثر الطيب-والحمد لله-عند الفتيات المؤمنات، والزوجات المحصنات، فقد استجاب لما تضمَّنه من الشروط الواجب توفُّرها في جلباب المرأة المسلمة الكثيرات منهن، وفيهن من بادرت إلى ستر وجهها أيضاً، حين علمت منه أن ذلك من محاسن الأمور، ومكارم الأخلاق، مقتدياتٍ فيه بالنساء الفضليات من السلف الصالح، وفيهن أمهات المؤمنين رضي الله عنهن.

ومع ذلك، فإن بعض أهل العلم وطلابه، ولا سيما المقلدين منهم-فإنهم مع إعجابهم بالكتاب وأسلوبه العلمي، وقوة حجته، ونصاعة برهانه-لم يُرْفُفْهُم ما جاء فيه من التصريح بأن وجه المرأة ليس بعورة، وقد كتب إليّ بذلك أحد الأساتذة في المدارس الثانوية، وشافهني به آخرون هنا في سورية، وفي الحجاز، وهؤلاء فريقان:

الأول: من لا يزال يرى أن الوجه عورة، وليس ذلك عن دراسة الأدلة الشرعية، وتتبعها من مصادرها الأصلية، وإنما تقليداً لمذهبه الذي نشأ عليه، أو البيئة التي عاش فيها، وفيها بعض المتحمسين لذلك أشد الحماسة بحسن نية، وعاطفة إسلامية، وغيره دينية. وقد جلست إلى أحد هؤلاء الفضلاء جلسة دامت ساعات، تباحثنا فيها حول المسألة، وكان ذلك بطلب مني، لعي أجد عنده، ما يؤيد رأيه، فلم أحظ بشيء من ذلك، وكل الذي سمعته منه، إنما هي شبّهات عرضت له على بعض أدلة الكتاب، صدته عن الاقتناع بها، وتبني لازمها، فأجبتُه لِيَلْتَنِدَ عن شُبّهاته بما يسر الله، ثم فكرت بعد ذلك في المسألة مرة

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أخرى، وأجلت النظر في أدلتها، وما وردني من شبهات حولها، فازددت بذلك اقتناعاً بصواب رأيي، وخطأ الرأي المخالف له، كيف لا، ورأينا هو ما ذهب إليه جماهير العلماء من المفسرين والفقهاء؛ كما هو مشروح في هذا الكتاب، وقد أوردت تلك الشبهات، وما فتح الله عليّ من الجواب في هذه الطبعة منه.

الثاني: مَنْ يذهب معنا إلى أن الوجه ليس بعورة، ولكنه يرى مع ذلك أنه لا يجوز إشاعة هذا المذهب نظراً لفساد الزمان للذريعة، فيلى هؤلاء أقول:

إن الحكم الشرعي الثابت في الكتاب والسنة لا يجوز كتماننا وطيه عن الناس؛ بعلّة فساد الزمان أو غيره، لعموم الأدلة القاضية بتحريم كتمان العلم، مثل قوله تعالى:

﴿إِنَّ الدِّينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]

وقوله ﷺ: (من كتم علماً أجمه الله يوم القيامة بلجامٍ من نار)

رواه ابن حبان في (صحيحه)، والحاكم، وصححه هو والذهبي، وغير ذلك من النصوص الرادعة عن كتم العلم.

فإذا كان القول بأن وجه المرأة ليس بعورة حكماً ثابتاً في الشرع كما نعتقد، فكيف يجوز القول لكتماننا، وترك تعريف الناس به؟! اللهم غُفراً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

نعم؛ من كان يرى أن مع ذلك لا يجوز العمل به سداً للذريعة، فعليه هو بدوره أن يبين ذلك الذي يراه للناس ولا يكتمه ÷ ويأتي بالأدلة التي تؤيد رأيه، وهيئات هيئات! فهذا رسول الله ﷺ يرى الفضل بن العباس رضي الله عنه يلتفت إلى المرأة الخثعمية، وكانت امرأة حسناء ينظر إليها، وتنظر إليه، وهي مُحْرمة - كما سأبينه - ثم لا يكون منه عليه الصلاة والسلام أكثر من أن يصرف وجه الفضل عنها، ولا يأمرها أن تستر وجهها عنه، فأبي ذريعة ووسيلة أوضح من هذه، وهو ﷺ القائل بهذه المناسبة:

(رأيت شاباً وشابة، فلم آمن الشيطان عليهما) (١). فهذا الحديث الصحيح، يقرر أن كشف المرأة عن وجهها - ولو كانت جميلة - حق لها، إن شاءت أن تأخذ به فعلت، وليس لأحد أن يمنعها من ذلك، بزعم خشية الافتتان بها، فمثلُ هذا الحديث مَنَعْنَا من أن نقول برأي الفريق المذكور، وأوجب علينا إشاعة الرأي والصواب في المسألة.

على أنه لم يفتنا أن يفتنا نظر النساء المؤمنات إلى أن كشف الوجه وإن كان جائزاً، فستره أفضل، وقد عقدنا لذلك فصلاً خاصاً في الكتاب الصفحة (١٠٤).

وبذلك أدبنا الأمانة العلمية حق الأداء، فبيّنا ما يجب على المرأة، وما يحسن بها، فمن التزم الواجب فيها ونعمت، ومن أخذ بالأحسن فهو أفضل.

(١) راجع ص(٦٢)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وهذا الذي التزمته عملياً مع زوجي، وأرجو الله تعالى أن يوفقني لمثله مع بناتي حين يبلغن أو قبيل ذلك.

ومن الغريب ما جاء في كتاب الأستاذ الذي سبقت الإشارة إليه:

(وقد يلحظ أحدهم، أو يسمع حرصك الحسن على ستر أهلك الستر المطلوب دون السماح بإظهار الوجه، معاذ الله!!)، فإذا قرأ ما كتبت، قال: خالفت فتواه تقواه، ورمائك بما لا يجمل!

وقد كنت أرسلت إليه جواب كتابه بتاريخ (٣٢/٩/٧٤هـ)^(١)، ومما فيه جواباً على هذه الفقرة؛ قولي:

(إن رماني أحدهم ظلماً-بما لا يجمل)، فإن لي أسوة حسنة بالأنبياء والصالحين صلوات الله عليهم أجمعين، الذين لم يرمهم أعداؤهم (بما لا يجمل) فقط، بل وبما يقبح، ومما لا شك عندي؛ أن الرمي بما أشار إليه حضرة الكاتب، معتد ظالم، أو جاهل ينبغي أن يُعلم، وذلك لأمرين:

الأول: أن غاية ما قررته في (الكتاب) أن وجه المرأة ليس بعورة، وأنه يجوز أن تظهر بالشرط المذكور فيه، وهذا ليس معناه أن يلزم القائل به أن يكشف وجه زوجته ولا بد،

(١) أرسل الجواب المذكور إلى مجلة التمدن الإسلامي لينشر فيها يومئذ، فأبى المردود عليه ذلك، وقنع بالاطلاع

عليه نفسه فقط!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

لأن هذا ليس من شأن الأمر الجائز، بل هو من لوازم الأمر الواجب، إذ إن كل واحد يعلم أن الجائز هو ما يجوز فعله، كما يجوز تركه، فإذا أنا أخذت بالترك أو أخذت بالفعل؛ فعلى الحالتين لم أخرج عما أفتيت به من الجواز. فتبين من ذلك أن منا قال في: (خالفت فتواه تقواه...); كان بعيداً جداً عن الفهم السليم، أو العدل.

والآخر: أنني بجانب تقريري أن الوجه ليس بعورة... قد قررت أيضاً أن الستر هو الأفضل، ورددت فيه (ص ١٠٤) على من رغم أن الستر بدعة وتنطع في الدين؛ بأحاديث وآثار كثيرة أوردتها، ثم ختمتها بما نصه (ص ١١٤):

(فيستفاد مما ذكرنا أن ستر المرأة لوجهها ببرقع أو نحوه مما هو معروف اليوم عند النساء المحصنات، أمر مشروع محمود، وإن كان لا يجب ذلك عليها، بل من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج).

فهذا مني نص صريح في تفضيل الستر، ورد على الطائفتين المتشددتين: القائلين منهم بجوبه، والقائلين منهم ببدعيته، و(خير الأمور أوساطها) (١).

وحقيقة الأمر عندي؛ أنه وإن كان قلبي ليكاد يتفطر أسى وحنناً من هذا السفور المزري والتبرج المخزي، الذي تهافتت عليه النساء في هذا العصر، تهافتت الفراش على النار، فإنني

(١) حديث ضعيف الإسناد، ولذلك لم استجز عزوه إلى النبي ﷺ، لا سيما وقد رواه أبو يعلى من قول بن

منبه بنحوه، وسنده جيد.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

لا أرى أبداً أن معالجة ذلك يكون بتحريم ما أباح الله لهن من الكشف عن الوجه، وأن نوجب عليهن ستره بدون أمر من الله ورسوله. بل حكمة التشريع، والتدرج فيه، وبعض أصوله التي منها قوله ﷺ (يسروا ولا تعسروا) ^(١)، وأصول التربية الصحيحة، كل ذلك ليوجب على فقهاء الأمة ومربيها ومرشديها، أن يتلطفوا بالنساء، ويأخذوهن بالرفق لا بالشدّة، ويتساهلوا معهن فيما يسر الله فيه، ولا سيما ونحن في زمن قل فيه من يأخذ بالعزائم من الأمور والفرائض، فضلاً عن المستحبات والنوافل!

فإذا كان بعض العلماء اليوم يرون أن في كشف المرأة عن وجهها مع سترها لما سواه من بدنها مما أمرها الله به خطراً عليها-زعموا-فترى أنه لا يليق بهم أن يَكْنُفُوا من المسألة بإظهار الإنكار الشديد على من يخالفهم في الرأي، واتخاذ القرار بمنع دخول الكتاب إلى بلادهم، بل إن عليهم أمرين اثنين لا بد لهم من القيام بهما:

أن يبيّنوا للناس حكم الله فيها، مستدلين عليه بالكتاب والسنة، لا تقليداً للمذهب، أو اتباعاً للتقاليد، وبذلك فقط؛ يظهر للناس الصواب من الخطأ، بل الحق من الباطل: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

إنهم إن فعلوا ذلك استجاب لهم النساء المؤمنات، فهل يفعلون!؟

(١) أخرجه الشيخان.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

والآخر: أن يُعَنُوا بتربية الفتيات المسلمات تربية إسلامية صحيحة، وخصوصاً في المدارس والمساجد والجامعات، بتعليمهن وتثقيفهن الثقافة الشرعية النافعة، ومنع المجالات الخليعة أن تتسرب إليهن، وتفسد عليهن أخلاقهن، ونحو ذلك من الوسائل المبذولة في العصر الحاضر، مما يمكن استعماله في الشر والخير، ﴿وَنَبَلُوكُمْ بِالْأَشْرِّ وَالْأَخْيَرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] يمثل هذا وذاك يمكن أن يوجد جيل من النساء المؤمنات اللاتي إذا سمعن مثل قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]؛ بادرن إلى امتثال أمره كما فعلت نساء الأنصار رضي الله عنهن حين نزل قوله عز وجل: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، بادرن فاخترن بما تيسر لهن من الأزر كما هو مذكور في موضعه من الكتاب (الصفحة ٧٨).

فمثل هذه النسوة يمكن أن تؤمر بستر الوجه إذا كان واجباً، وأما أمر السواد الأعظم من النساء بذلك، في مثل بلادنا السورية، وغيرها كمصر ونحوها من البلدان الأخرى التي انتشر، أو بدأ ينشر فيها التبرج والخلاعة بأبشع صورته، مما لم تنتج منه مع الأسف حتى بلاد التوحيد التي كنا نأمل أن تكون الحصن الحصين للمسلمين من هذا التبرج، فأمر هذا الجنس من النساء بستر الوجه الذي لم يأمر الله به، وهن لا استعداد عندهن أن يسترن نحورهن وصدورهن وما هو أكثر من ذلك؛ مما لا يذهب إليه من كان عنده ذرة من راحة فقه الكتاب والسنة.

فمن الحكمة إذاً، أن يقنع العلماء في هذا العصر بأن يستجيب النساء لما أمر الله به من حجب البدن كله؛ حشا الوجه والكفين، فمن حجبهما أيضاً منهن، فذلك ما نستحبه

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

لهن، وندعوا إليه. وأما إيجاب ذلك عليهن، فهو عندي تشدد في الدين، وتنطع لا يحبه الله، وخصوصاً على النساء اللاتي وصّانا بهن رسول الله ﷺ خيراً، في أحاديث كثيرة، منها قوله عليه الصلاة والسلام:

(رفقاً بالقوارير) ^(١).

ويوم يستجيب النساء المسلمات لأمر الله؛ إلا من شذ منهن، وتكون غريبة مهينة بين المستجيبات، فيومئذ يعود إلى المسلمين عزهم ومجدهم، وتقوم لهم دولتهم، وينصرهم الله على عودهم ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ {٤} بنصر الله {٥} ﴿[الروم: ٤-٥]، ولن يكون ذلك إلا استجاب لأمره تعالى الرجال قبل النساء، وعسى أن يكون ذلك قريباً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤]

دمشق ٢٥/٧/١٣٨٥هـ

محمد ناصر الدين الألباني

□ □ □ □ □

(١) أخرجه البخاري بمعناه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى:

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه الكريم: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وصلى الله على محمد المبعوث رحمة للناس أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذه رسالة لطيفة، وبحوث مفيدة إن شاء الله تعالى، جمعتها لبيان لباس الذي يجب على المرأة المسلمة أن تدثر به إذا خرجت من دارها، والشروط الواجب تحققها فيه حتى يكون لباساً إسلامياً، واستندت في ذلك على الكتاب والسنة، مسترشداً بما ورد فيه من الآثار والأقوال عن الصحابة والأئمة، فإن أصبت فمن الله تعالى وله الفضل والمنة، وإن كانت الأخرى؛ فذلك مني، وأسأله العفو والمغفرة لذني، إنه عفو كريم، غفور رحيم. وقد كان ذلك بطلب بعض الإخوان الأحبة، الذين نظرُ فيهم الصلاح والاستقامة، والحرص على العمل بما يدل عليه الكتاب والسنة.

وقد دنا يوم زفافه، جعله الله مباركاً عليه وعلى أهله وذريته، فرأيت من الواجب أن أبادر إلى إجابة طلبه، وتحقيق رغبته، على رغم من ضيق وقتي، وانصرافي إلى العمل في مشروعني الذي سميته (تقريب السنة بين يدي الأمة)، الذي شرعت فيه منذ سنتين وزيادة، مبتدئاً

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ب(سنن أبي داود)، ثم توقفت عنه منذ شهر لعارض طراً على عيني اليمنى، الذي أرجو الله تعالى أن يذهبه عني بفضلله وكرمه. على الرغم من هذا فقد بادرت إلى تحرير هذه الرسالة، القيمة، ثم قدمتها إليه هدية، عسى أن تكون له ولغيره-من عسى أن يقف عليها-عوناً على طاعة الله ورسوله في هذه المسألة، التي تهاون بها في هذا العصر أكثر الناس، وفيهم كثير من أهل العلم المفروض فيهم أن يكونوا قدوة لغيرهم في كل أمر من أمور الشريعة، فما بالك بغيرهم، حتى نَدَرَ أن ترى في هذه البلاد من وقف عند ما حدّده الشارع فيها كما سترى.

ولكننا نحمد الله تعالى على أنه لا تزال طائفة من أُمَّته ﷺ قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر الله يظاهرون على النَّاس^(١).
أسأل الله تعالى أن يجعلنا من هذه الطائفة، وأن يجعل هذه الرسالة وكل ما كتبتُ وأكتب خالصاً لوجهه، وسبباً لنيل مرضاته، والفوز بجناته، إنه خير مسؤول.

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق ١٣٧٠/٥/٧ هـ

(١) متفق عليه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- فسروا (الإدناء) في آية (الجلابيب) الآتية بتغطية الوجه، وهو خلاف أصل هذه الكلمة في اللغة، وهو التقرب؛ كما في كتب اللغة، وكما أفاده العلامة الراغب الأصبهاني في (المفردات)، ثم قال: (ويقال: دانئتُ بين الأمرين: أذئتُ أحدهما من الآخر).
- ثم ذكر الآية، ويكفي في ذلك حجة أن ابن عباس تَرجمان القرآن فسرها بذلك، فقال: (تُدني الجلباب إلى وجهها، ولا تضرب به)؛ أي: لا تسترُه.
- ٢- فسروا (الجلباب) بأنه الثوب الذي يغطي الوجه، ولا أصل له في اللغة أيضاً، بل هو يُنافي تفسير العلماء بأنه الثوب الذي تُلقيه المرأة على خمارها، ولم يقولوا: على وجهها.
- ٣- قال ابن قدامة في حكم كشف الوجه: صاحب (المغني) قوله:
(لأنَّ الحاجة تدعو إلى كشف الوجه للبيع والشراء، والكفَّين للأخذ والإعطاء).
- ٤- قال ابن المُفلح رحمه الله:
(هل يسوغُ الإنكارُ على النساءِ الأجانبِ إذا كَشَفْنَ وجوهَهُنَّ في الطَّرِيقِ؟
يُنَبِّئني [الجواب] على أنَّ المرأةَ هل يجبُ سترُ وجهها، أو يجبُ غضُّ النَّظرِ عنها؟

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

في المسألة قولان:

قال القاضي عياضٌ في حديث جرير رضي الله عنه-قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة؟ فأمرني أن أصرف بصري. رواه مسلم.

قال العلماء رحمهم الله تعالى:

وفي حُجَّة على أنه لا يجبُ على المرأة أن تسترَّ وجهها في طريقتها، وإنما ذلك سنةٌ مستحبةٌ لها، ويجب على الرجل غضُّ البصر عنها في جميع الأحوال إلا لغرضٍ شرعيٍّ. ذكره الشيخ محيي الدين النووي ولم يزد عليه).

٥- لم يكن الإمام الألباني وحده الذي يذهب بجواز كشف المرأة وجهها أمام الأجنب، وإنما سبقه جمعٌ من العلماء، منهم: القاضي عياض والنووي، وابن قدامة وابن مفلح، وغيرهم.

٦- قال الأمام الألباني رحمه الله: أن وجه المرأة ليس بعورة، وأنه يجوز أن تظهر بالشرط المذكور فيه، وهذا ليس معناه أن يلزم القائل به أن يكشف وجهه ولا بد، لأن هذا ليس من شأن الأمر الجائز، بل هو من لوازم الأمر الواجب، إذ إن كل واحد يعلم أن الجائز هو ما يجوز فعله، كما يجوز تركه، فإذا أنا أخذت بالترك أو أخذت بالفعل؛ فعلى الحالتين لم أخرج عما أفتيت به من الجواز. فتبين من ذلك أن منا قال في: (خالفت فتواه تقواه...)؛ كان بعيداً جداً عن الفهم السليم، أو العدل.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أنني بجانب تقريري أن الوجه ليس بعورة... قد قررت أيضاً أن الستر هو الأفضل، ورددت فيه، على من زعم أن الستر بدعة وتنطع في الدين؛ بأحاديث وآثار كثيرة أوردتها.

٧- (فيستفاد مما ذكرنا أن ستر المرأة لوجهها ببرقع أو نحوه مما هو معروف اليوم عند النساء المحصنات، أمر مشروع محمود، وإن كان لا يجب ذلك عليها، بل من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج).

فهذا مني نص صريح في تفضيل الستر، ورد على الطائفتين المتشددتين: القائلين منهم بوجوبه، والقائلين منهم ببدعيته، و(خير الأمور أوساطها).

٨- مناسبة الرسالة هي كما يقول الإمام الألباني رحمه الله: وقد كان ذلك بطلب بعض الإخوان الأحبة، الذين نظنُّ فيهم الصلاح والاستقامة، والحرص على العمل بما يدل عليه الكتاب والسنة.

وقد دنا يوم زفافه، جعله الله مباركاً عليه وعلى أهله وذريته، فرأيت من الواجب أن أبادر إلى إجابة طلبه، وتحقيق رغبته...



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[٢٥] حجاب المرأة ولباسها في الصلاة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فهذه هي الطبعة الثانية لرسالة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في (اللباس في الصلاة)، يقوم بإعادة طبعها الأستاذ الفاضل الأخ زهير الشاويش الدائب على نشر الكتب النافعة التي ملؤها الثقافة الإسلامية الصافية، وبخاصة منها كتب الحديث وتأليفات شيوخ الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية، ومن تخطى بخطاهما، وسار بسيرهما مثل مجدد دعوة التوحيد في بلاد نجد وما حولها الشيخ محمد بن عبد الوهاب وغيره رحمهم الله تعالى.

رسالة شيخ الإسلام هذه هي من رسائله العظيمة حقاً، فإنها على لطافة حجمها، قد جمعت علماً جماً محققاً من علوم الشيخ رحمه الله تعالى، قد لا يجد الطالب الكثير منه في الموسوعات الفقهية، وموضوعها في اللباس الواجب على كل من الرجل والمرأة في الصلاة، فقد ثبت فيها بالأدلة القاطعة أن هذا اللباس ليس هو اللباس الذي يستر به الرجل عورته خارج الصرة فقط، بل إنه يجب عليه شيء آخر وهو ستر المنكبين أيضاً، وهذا هو الحق

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الصلاة وحرمتها، لا لأتھما من العورة، واستدل لذلك بقوله ﷺ : (لا يصلينَّ أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء) وبأحاديث أخرى (ص ١٢-١٣-١٥).

وهذه مسألة هامة طالما غفل عنها جماهير المصلين الذين يصلون في قميص (الشيال) الذي لا يستر المنكبين إلا خطأً دقيقاً منهما! غافلين عن قول الله تعالى ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١].

وما أحسن ما أحسن ما ذكر المؤلف (ص ١٧) (أن ابن عمر رضي الله عنه قال لغلّامه نافع لما رآه يصلي حاسر الرأس: رأيت لو خرجت إلى الناس كنت تخرج هكذا؟ قال: لا، قال: فالله أحق من يتجمل له)، والجملة الأخيرة قد جاءت مرفوعة في بعض الطرق عن ابن عمر، ولفظها في رواية للبيهقي (إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبه، فإن الله أحق من تُزِين له)^(١).

وسبب الغفلة المذكورة عن هذا الأدب الواجب في الصلاة يعود في رأي إلى أمرين:
الأول: ظن الكثيرين أن الواجب من اللباس في الصلاة إنما هو ما ستر العورة فقط.
وهذا الحصر مع أنه مما لا دليل عليه مطلقاً، فهو مخالف مخالفة صريحة للنصوص المتقدمة، ولا سيما الحديث الأول فإنه يدل بطلان الصلاة إذا لم يكن على عاتقيه من ثوبه شيء.
وهو مذهب الحنابلة^(٢) وهو الحق الذي لا ريب فيه.

(١) انظر (صحيح أبي داود) (٦٤٥).

(٢) انظر (منار السبيل) (٧٤/١-٧٤/١) طبع المكتب الإسلامي، وحاشية الشيخ سليمان رحمه الله على (المقنع) (١١٦/١).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

والآخر: جمودهم على التقليد الأعمى، فقد يقرؤون أو يسمعون تلك النصوص، ولكنهم يتأثرون بها، ولا يتخذونها لهم مذهباً، لأن المذهب الذي نشأوا عليه يحول بينهم وبين الاهتداء بها، ولذلك فالسنة في جانب، وهم في جانب، كما هو شأنهم في هذه المسألة، إلا من عصم الله وقليل ما هم في جانب، كما هو شأنهم هذه المسألة، إلا من عصم الله وقليل ما هم فجزى الله شيخ الإسلام خيراً الذي مهد له السبيل في هذه الرسالة المباركة ليتعرفوا على كثير من الحقائق التي غفلوا عنها، ومنها هذه. ومن ذلك أنه إذا كان لا يجوز له أن يصلي مشوف المنكبين. فالأولى أن لا يجوز له الصلاة مكشوف الفخذين سواء قبل: هما عرة أو لا؟ (ص ١٦) وهذا فقهه الدقيق رحمه الله تعالى.

وهذا لباس الرجل في الصلاة، وأما المرأة، فقد بينَّ الشيخ رحمه الله أنها وإن كان يجب عليها الجلباب إذا خرجت من بيتها، فإنه لا يجب عليها الجلباب إذا وصلت بيتها، وإنما يجب عليها الخمار والقميص الذي يستر ظاهر القدمين، فهي، إذا سجدت قد يبدو باطن قدميها. وكذلك يجوز لها أن تكشف عن وجهها وكفيها مع كونها من العورة خارج الصلاة في اختياره. (انظر ص ١٣-١٥) (١). وعلى العكس من ذلك، فإن المرأة لو وصلت وحدها كانت مأمورة

(١) واختار جمهور العلماء أبو حنيفة ومالك والشافعي، وكذا أحمد في رواية ذكرها المصنف نفسه (ص ٢٤) أن وجهها وكفيها ليس بعورة، وهو الذي نصرته في كتابي حجاب المرأة المسلمة، واستدللت له بالكتاب والسنة والآثار عن نساء السلف بما قد لا يوجد عموماً في كتاب آخر، وليس معنى ذلك، أنه لا يشرع سترها، كلاب ذلك هو الأفضل، كما فصلته في فصل خاص قدته في الكتاب المذكور تحت عنوان (مشروع ستر الوجه) (ص ٤٧-٥٣) من الطبعة الثالثة، فمن نسب إلي ممن حاول الرد عليّ في هذه المسألة فلم يفلح - أنني قلت أو قال كدت أقول: بوجوب كشف المرأة لوجهها، فقد كذب وافتري، كما يشهد بذلك الفصل المشار إليه آنفاً.

قلت: تقدم مقدمة (جلباب المرأة) قبل هذه المقدمة، الإمام الألباني - استبدل اسم الكتاب بـجلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة - حيث ذكر أسباب تغيير الكتاب، فارجع إليها فهي مقدمة تحتوي فوائد جمّة وتأصيلات فقهية هامة. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

بالاختمار، بينما هي في غير الصلاة يجوز لها كشف رأسها في بيتها وعند ذوي محارمها وحينئذ فقد يستر المصلي في الصلاة ما يجوز ابدائه في غير الصلاة، وقد يبدي في الصلاة ما يستره عن الرجال (ص ١٢ و ١٣). وهذا أيضاً من دقائق المسائل التي تولى شيخ الإسلام رحمه الله شرحها وبيانها، جزاه الله عن الإسلام خيراً.

الإمام، وأن الأمة يظهر رأسها وشعرها (ص ٢٦) فإنه يعود ليناقد المسألة على ضوء بعض القواعد الإسلامية العامة التي منها (درء المفسد، قبل جلب المصالح) فلا يدع المسألة على اطلاقها المستلزم جواز بروز الحسنة أيضاً بشعرها! فيقول بعد توطئة مفيدة: (وكذلك الأمة إذا كان يخاف منها الفتنة كان عليها أن تحتجب... (ص ٢٧) ثم يؤكد ذلك فيقول:

(فلو أراد الرجل أن يترك الإمام التركيبات الحسان يمشين بين الناس في مثل هذه البلاد والأوقات كما كان أولئك الإمام يمشين كاه هذا من باب الفساد).

أقول: وعلى هذا فمذهب ابن تيمية وسط بين الجمهور الذين لا يوجبون الحمار على الأمة مطلقاً، وبين ابن حزم وغيره الذين يوجبون ذلك عليها مطلقاً، ومن الواضح أنه إنما ذهب ابن تيمية إلى ذلك توفيقاً بين بعض الآثار التي تدل لمذهب الجمهور (انظر ص ٢٦، ٣٣) وبين القاعدة المشار إليها آنفاً. وهذا المذهب وإن كان أقرب إلى الصواب من مذهب الجمهور الذي كنا استدللنا على رده في كتاب (حجاب المرأة المسلمة) (ص ٤٢-٤٦)، فلا يزال في النفس منه شيء، لأن تقدير الجمال المترتب عليه خوف الفساد أمر نسبي، وكم من أمة سوداء تكون جميلة الأعضاء والتكوين بحيث يفتنن بها البيض، ثم إنها قد لا تكون كذلك عند هؤلاء، ولكنها جميلة عند بني جنسها من السود. فالأمر غير منضبط. والله أعلم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن ذلك أنه رجح مذهب الشافعي وأحمد أن النظر إلى وجه الأجنبية من غير حاجة لا يجوز، وإن كانت الشهوة منتفية، لأنه يخاف ثورتها، وقال (ص ٣٤):
(ولهذا حرم الخلوة بالأجنبية لأنها مظنة الفتنة. والأصل أن ما كان سبباً للفتنة فإنه لا يجوز، فإن الذريعة إلى الفساد يجب سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة، ولهذا كان النظر الذي قد يفضي إلى الفتنة محرماً).

أقول: ولو أن العلماء قديماً والكتّاب حديثاً راعوا هذا الأصل الذي ذكره: (ما كان سبباً للفتنة فإنه لا يجوز) وجعله دليلاً مرجحاً لتحريم النظر المذكور، لما تورطوا في إصدار بعض الفتاوى التي لا يشك المتفقه في أصول الشريعة وفروعها أنها تؤدي إلى مفسد ظاهرة كقول بعض الحنفية:

(يجوز للأجنبي النظر إلى شعر الأمة وذراعها وساقها وصدرها وتدييها^(١)).
وقول بعض المذاهب:

(يجوز النظر إلى المرأة الأجنبية وعورتها من المرأة)!

وعلّل ذلك بعضهم بأنه إنما ينظر إلى خيال! وتبنى ذلك اليوم-مع الأسف-أحد الأحزاب الإسلامية الذي يأخذ من كل مذهب ما يناسب المصلحة بزعمه! ولم يقف عند هذا فحسب، بل إنه جعله كالنص المعصوم، فرتّب عليه ما هو أشد إفساداً من الأول، لأنه أمسّ بحياة شبابنا اليوم وواقعهم، وهو جواز النظر إلى الصور الخليعة في التلفزيون والسينما والمجلات معللاً ذلك بما تقدم أنه إنما ينظر إلى خيال!! وكل ذي عقل

(١) انظر: (أحكام القرآن) لأبي بكر الجصاص حنفي (٣/٣٩٠)، وكتّابي (حجاب المرأة) (ص ٤٤)، فإن فيه رداً على القل المذكور، ومع ذلك لم ننج من أن يتهمنا بعض الحنفية أنفسهم، بأني أبيع النظر إلى وجه المرأة! وأخشى ما أخشاه أن يكون لك على حد قول المثل المشهور: رميتي بدائها وانسلت!.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وُلِب حتى ولو كان غير مسلم يعلم يقيناً أن هذه الصور من أشد الأنواع المثيرة لشهوة الشباب وغرائزهم، بحيث أنهم لا يجدون بعد ذلك سبيلاً إلى إطفائها إلا بارتكاب المحرم [نصاً]^(١)، ولو كان تحريمه من باب سد الذريعة كالنظر والسمع ونحوهما مما ذكره رسول الله ﷺ في قوله (... وزنا العينين النظر وزنا اللسان النطق، والنفس تمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه)، أخرج الشيخان وغيرهما^(٢).

وليس هذا فقط، فقد أصدر نشرة منذ عهد بعيد، ذهب فيها إلى التصريح بجواز تقبيل الأجنبية عند السلام عليها، ولكن بدون شهوة!! وقد قلنا وقال غيرنا لبعض أولئك الحزبيين: افترض أن يفعل ذلك بأختك وزوجتك؟ فوجم!

ولهم من مثل هذه المسائل البعيدة عن الكتاب والسنة، بل والعقل السليم الشيء الكثير، لا مجال الآن للتوسّع فيه، وإنما استطرّدنا إلى ما ذكرنا من شواذهم وانحرافهم عن العلم الصحيح لنقول: يجب على هؤلاء وغيرهم ممن يهتمهم أن يكونوا على معرفة بالعلم الصحيح المستنبط من الكتاب والسنة استنباطاً قائماً على العلم بالقواعد الأصولية وحسن تطبيق لها على الفروع، أن يجعلوا ديدنهم - بعد دراسة الكتاب والسنة - مطالعة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، ومنها هذه الرسالة المباركة - وبذلك يتمنون على الاستنباط الصحيح، والتفريع الرجيح، وينجون من الإتيان باجتهادات وآراء لا يقول بها أحد ممن يعقل ما ينطق به لسانه، أو يجري به قلمه، من مثل ما تقدم بيانه!

تلك هي بعض المسائل التي جاءت في طي هذه الرسالة القيّمة، وفيها مسائل وفوائد أخرى ستمر بالقارئ إن شاء الله تعالى وبمجموعها كانت الرسالة فريدة في بابها، لا مثل لها بين

(١) الكلمة غير ظاهرة لعل ما أثبتته هو الصحيح - والله أعلم - . (ت)

(٢) وقد خرجته في (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ ابن ضويان) (١٧٨٧).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أتراهما، فإن غالبها ما تفردت به مثيلاتها، ككتاب (الحجاب) للعلامة المودودي، وكتابي (حجاب المرأة المسلمة) وغيرهما، فيعض عليها بالتواجذ، وليحمد الله تعالى أن جعله من قراء كتب ابن تيمية، المستفيدين منها، فإنه هو (العارف بالله) حقاً ومن نحاً نحوه.

ونحن إذ نشهد له بهذا لا ندعي له العصمة، كيف وقد أيدنا بعض الملاحظات على مواطن معدودة قليلة من الرسالة، مصداقاً لقول الإمام مالك رحمه الله تعالى: (ما منا إلا وردّ عليه إلا النبي ﷺ، وقد روي عن غيره أيضاً^(١))، وذلك مما لا يحطّ من قدره أو قدر رسالته بلا ريب، بل إن ذلك ليرفع من قيمتها، للقلة المشار إليها على حد قول الشاعر:

كفى المرء نبلاً أن نعدّ معايه

بل لا عيب عليه في ذلك مطلقاً، فإنه مجتهد مأجور، إما أجرب، وهو الأكثر بفضل الله أو أجراً واحداً. هذا وقد كانت الرسالة طبعت سابقاً تحت عنوان (حجاب المرأة ولباسها في الصلاة وغيرها) ولو لا أن ثمة بعض الموانع، منها إشتهاؤها بالإسم المذكور لرأيت أن نجعل عنوانها: لباس الرجل والمرأة في الصلاة لأنه هو الموضوع الذي اختصت به الرسالة، ودندن المؤلف حوله، وجاء بما يعز وجوده من الفوائد والفقهاء الصحيح. وقد زدت في التعليق عليها بعض الفوائد العلمية والحديثية مما كان فاتني في الطبعة السابقة، وبذلك ازدادت الفائدة بهذه الطبعة على سابقاتها، فالحمد لله الذي يسر لنا ذلك ووفق الأستاذ الأخ أبو بكر زهير الشاويش لطبعها من جديد، في الثوب القشيب.

نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه، وأن ينفع به المسلمين. وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين. - والحمد لله رب العالمين.

دمشق في ٧ رمضان سنة ١٣٩٣.

وكتب محمد ناصر الدين الألباني

(١) أنظر: (صفة صلاة النبي) (ص ٢٨- الطبعة السابعة).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- نقل الإمام الألباني - رحمه الله عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن ستر المرأة: فقال: أئما وإن كان يجب عليها الجلباب إذا خرجت من بيتها، فإنه لا يجب عليها الجلباب إذا وصلت بيتها، وإنما يجب عليها الخمار والقميص الذي يستر ظاهر القدمين، فهي، إذا سجدت قد يبدو باطن قدميها. وكذلك يجوز لها أن تكشف عن وجهها وكفيها مع كونها من العورة خارج الصلاة في اختياره. وعلى العكس من ذلك، فإن المرأة لو صلت وحدها كانت مأمورة.
- ٢- ثم ذكر الإمام الألباني - رحمه الله - قول الأمة في ذلك بعدم الوجوب على ستر الوجه وإن كان تغطيته أفضل؛ فقال الإمام الألباني - رحمه الله -: واختار جمهور العلماء أبو حنيفة ومالك والشافعي، وكذا أحمد في رواية ذكرها المصنف أن وجهها وكفيها ليس بعورة، وهو الذي نصرته في كتابي حجاب المرأة المسلمة، واستدللت له بالكتاب والسنة والآثار عن نساء السلف بما قد لا يوجد عموماً في كتاب آخر، وليس معنى ذلك، أنه لا يشرع سترهما، كلا بل ذلك هو الأفضل، كما فصلته في فصل خاص قدته في الكتاب المذكور تحت عنوان (مشروعية ستر الوجه)، فمن نسب إلي ممن حاول الرد عليّ في هذه المسألة فلم يفلح - أنني قلت أو قال كدت أقول: بوجوب كشف المرأة لوجهها، فقد كذب وافترى، كما يشهد بذلك الفصل المشار إليه آنفاً.
- ٣- تخصيص الخمار للإماء الحسان البيض دون السود، فهذا أمر لا ينضبط؛ قال الإمام الألباني - رحمه الله -:
- ٤- فلا يزال في النفس منه شيء، لأن تقدير الجمال المترتب عليه خوف الفساد أمر نسبي، وكم من أمة سوداء تكون جميلة الأعضاء والتكوين بحيث يفتتنن بها البيض، ثم إنها قد لا تكون كذلك عند هؤلاء، ولكنها جميلة عند بني جنسها من السود. فالأمر غير منضبط. والله أعلم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

[٢٦] حجة النبي صلى الله عليه وسلم كما رواها جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية لكتابنا (حجة النبي ﷺ كما رواها جابر رضي الله عنه) عز منا إعادة طبعه بعد أن عزت نسخه، وكثر الطلب عليه من كثير من البلاد الإسلامية، فأعدت النظر فيه، وزدت في متنه بعض الجمل التي استدركتها من بعض المصادر الحديثة، التي لم تكن قد طبعت من قبل، أو كانت نسخها عزيزة مثل (موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان) و(المنتقى) لابن الجارود، و(طبقات ابن سعد) وبعض المخطوطات بيد أي أضفت إليه تعليقات كثيرة، تضمنت فوائد جمة، أغلبها في بيان بعض المناسك كانت قد فاتتني، أو لم يتيسر لي جمعها في طبعته السابقة.

ثم ذيلته بذيل ذكرت فيه قسماً كبيراً من البدع التي يقع فيها بعض الحجاج منذ عزمهم السفر، حتى رجوعهم إلى أهلهم، وأدخلت فيه بدع زيارة المسجد النبوي، وبيت المقدس، لأن كثيراً من الحجاج يجمعون بين الحجر والسفر إلى المسجد النبوي والمسجد الأقصى، وذلك أمر مشروع مرغوب فيه، وإن كان مطلقاً غير مقيد بالحج، فيشرع مع الحج قبله أو بعده، وبدونه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وعندي بعض النصائح أريد أن أقدمها إلى القراء الكرام، والحجاج إلى بيت الله الحرام، عسى الله تبارك وتعالى أن ينفعهم بها، ويكتب لي أجر الدال على الخير بإذنه، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

ومما لا ريب فيه أن باب النصيحة واسع جداً، ولذلك فإني سأنتقي منه، ما أعلم أن كثيراً من الحجاج في جهل به، أو إهمال له.

أسأل الله تعالى أن يعلمنا ما ينفعنا ويوفقنا للعمل به، فإنه خير مسؤل.
أولاً: إن كثيراً من الحجاج إذا أحرموا بالحج، لا يشعرون أبداً أنهم تلبسوا بعبادة تفرض عليهم الابتعاد عما حرم الله تعالى من المحرمات عليهم خاصة وعلى كل مسلم عامة، وكذا تراهم يحجون، ويفرغون منه، ولم يتغير شيء من سوكهم المنحرف قبل الحج، وذلك دليل عملي منهم على أن حجهم ليس كاملاً، إن لم نقل: ليس مقبولاً، ولذلك فإن على كل حاج أن يتذكر هذا، وأن يحرص جهد طاقته أن لا يقع فيما حرم الله عليه من الفسق والمعاصي، فإن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحُجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحُجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] (١)

وقال رسول الله ﷺ (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه) أخرجه الشيخان. والرفث: هو الجماع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

(وليس في المحظورات ما يفسد الحج إلا جنس الرفث، فلهذا ميز الله بينه وبين الفسوق. وأما سائر المحظورات، كاللباس والطيب، فإنه وإن كان يأتى بها، فلا تفسد الحج، عند أحد من الأئمة المشهورين).

(١) في المقدمة [البقرة: ١٩٦]، والصحيح ما أثبتته.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وهو يشير في آخر كلامه إلى أن هناك من العلماء من يقول بفساد الحج بأي معصية يرتكبها الحاج، فمن هؤلاء الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى، فإنه يقول: (وكل من تعمد معصية-ي معصية-كانت-وهو ذاكر لحجه، منذ يحرم إلى أن يتم طوافه بالبيت للفاضة، ويرمي الجمرة، فقد بطل حجه...) واحتج بالآية السابقة فراجعه في كتابه (المحلى) (١٨٦/٧) فإنه مهم.

ومما سبق يتبين أن المعصية من الحاج، إما أن تفسد عليه حجه على قول ابن حزم، وإما أن يأنم بها، ولكن هذا الإثم ليس كما لو صدر من غير الحاج، بل هو أخطر بكثير، فإن من آثاره أن لا يرجع من ذنوبه كما ولدته أمه، كما صرح بذلك الحديث المتقدم. فبذلك يكون كما لو خسر حجته. لأنه لم يحصل على الثمرة منها، وهي مغفرة الله تعالى، فالله المستعان.

وإذا تبين هذا، فلا بد لي من أن أحذر من بعض المعاصي التي يكثر ابتلاء الناس بها، ويحرمون بالحج ولا يشعرون إطلاقاً بأن عليهم الإقلاع عنها، ذلك لجهلهم، وغلبة الغفلة عليهم، وتقليدهم لآبائهم.

١ - الشرك بالله عز وجل:

فإن من أكبر المصائب التي أصيب بها بعض المسلمين جهلهم بحقيقة الشرك الذي هو أكبر الكبائر، ومن صفته أنه يجبط الأعمال: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]^(١)

(١) في الأصل: محمد: ٦٥. وما أثبتته هو الصحيح. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فقد رأينا كثيراً من الحجاج يقعون في الشرك وهم في بيت الله الحرام، وفي مسجد النبي عليه الصلاة والسلام، يتركون دعاء الله والاستغاثة به، إلى الاستعانة بالأنبياء والصالحين ويحلفون بهم، ويدعونهم من دون الله عز وجل، والله عز وجل يقول: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤] والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً، وفي هذه كفاية لمن فتح قلبه للهداية. إذ ليس الغرض الآن البحث العلمي في هذه المسألة، وإنما هو التذكير فقط.

فليت شعري ماذا يستفيد هؤلاء من حجهم إلى بيت الله الحرام، إذا كان يصرون على مثل هذا الشرك، ويغيرون اسمه، فيسمونه: توسلاً، وتشفعاً، وواسطة! أليست هذه الوساطة هي التي ادعاها المشركون من قبل يبررون بها شركهم وعبادتهم لغيره تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]

فيا أيها الحاج، قبل أن تعزم على الحج، يجب عليك وجوباً عينياً أن تبادر إلى معرفة التوحيد الخالص وما ينافيه من الشرك، وذلك بدراسة كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فإن من تمسك بهما نجاً، ومن حاد عنهما ضل. والله المستعان.

٢- التزین بحلق اللحية:

وهذه المعصية من أكثر المعاصي شيوعاً بين المسلمين في هذا العصر، بسبب استيلاء الكفار على أكثر بلادهم، ونقلهم هذه المعصية إليها، وتقليد المسلمين لهم فيها مع نهيهم ﷺ عن ذلك صراحة في قوله عليه الصلاة والسلام: (خالفوا المشركين، احفوا الشوارب، وأوفوا اللحى) رواه الشيخان، وفي حديث آخر: (خالفوا أهل الكتاب).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وفي هذه القبيحة عدة مخالفات:

الأولى: مخالفة أمره ﷺ الصريح بالإعفاء.

الثانية: التشبه بالكفار.

الثالثة: تغيير خلق الله فيه طاعة الشيطان في قوله كما حكى الله تعالى ذلك عنه:

﴿وَلَا مَرْمَرَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]

الرابعة: التشبه بالنساء، وقد لعن رسول الله ﷺ من فعل ذلك. وانظر تفصيل هذا الإجمال

في كتابنا (آداب الرفاف في السنة المطهرة) (ص ١٢٦-١٣١).

وإن من المشاهدات التي يراها الحريص على دينه أن جماهير من الحجاج يكونون قد وفروا

لحاهم بسبب إحرامهم، فإذا تحلوا منه، فبدل أن يخلقوا رؤوسهم كما ندب إليه رسول

الله ﷺ حلقوا لحاهم التي أمرهم ﷺ بإعفائها! فإننا لله وإنا إليه راجعون.

٣ - تختم الرجال بالذهب:

لقد رأينا كثيراً من الحجاج قد تزينا بخاتم الذهب، ولدى البحث معهم في ذلك تبين أنهم

على ثلاثة أنواع:

بعضهم لا يعلم تحريمه، ولذلك كان يسارع إلى نزعها بعد أن نذكر له شيئاً من النصوص

المحرمة كحديث: (نهى ﷺ عن خاتم الذهب) متفقٌ عليه، وقوله ﷺ: (يعمد أحدكم إلى

جمرة من نار فيجعلها في يده؟! رواه مسلم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وبعضهم على علم بالتحريم، ولكنه متبع لهواه، فهذا لا حيلة لنا فيه إلا أن يهديه الله. وبعضهم يعترف بالتحريم، ولكن يعتذر بعذر هو كما يقال أقبح من ذنب - فيقول: إنه خاتم الخطبة! ولا يدري المسكين أنه يجمع بين معصيتين: مخالفة نهيه ﷺ الصريح كما تقدم، وتشبهه بالكفار، لأن خاتم الخطبة لم يكن معروفاً عند المسلمين إلى ما قبل هذا العصر، ثم سرت هذه العادة إليهم من تقاليد النصارى. وقد فصلت القول في هذه المسألة في (آداب الزفاف) أيضاً (ص ١٣١-١٣٨) وبينت فيه أن النهي المذكور يشمل النساء أيضاً خلافاً للجمهور، فراجع (ص ١٣٩-١٦٨) فإنه مهم جداً.^(١)

ثانياً: ننصح لكل من أراد الحج أن يدرس مناسك الحج على ضوء الكتاب والسنة، قبل أن يباشر أعمال الحج، ليكون تاماً مقبولاً عند الله تبارك وتعالى. وإنما قلت: على ضوء الكتاب والسنة، لأن المناسك قد وقع فيها من الخلاف-مع الأسف- ما وقع في سائر العبادات، من ذلك مثلاً، هل الأفضل أن ينوي في حجه التمتع أم القران أم الأفراد؟ على ثلاثة مذاهب، والذي نراه من ذلك إنما هو التمتع فقط، كما هو مذهب الإمام أحمد وغيره، بل ذهب بعض العلماء المحققين إلى وجوبه إذا لم يسق معه الهدى، منهم ابن حزم، وابن القيم، تبعاً لابن عباس وغيره من السلف. وتجد تفصيل القول في ذلك في كتاب (المحلى)، و(زاد المعاد). وغيرهما.

(١) قلت: تقدم في مقدمة (آداب الزفاف) رقم (١٥).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولست أريد الآن الخوض في هذه المسألة بتفصيل، وإنما أريد أن أذكر بكلمة قصيرة تنفع إن شاء الله تعالى من كان مخلصاً وغايته اتباع الحق، وليس تقليداً الآباء أو المذهب، فأقول:

لا شك أن الحج كان في أول استئنافه ﷺ إياه جائزاً بأنواعه الثلاثة المتقدمة، وكذلك كان أصحابه ﷺ منهم المتمتع، ومنهم القار، ومن أراد أن يهمل بحج فليهمل، ومن أراد أن يهمل بعمرة فليهمل... الحديث رواه مسلم.

وكان هذا التخيير في أول إحرامهم عند الشجرة^(١) كما في رواية لأحمد (٢٤٥/٦) ولكن النبي ﷺ لم يستمر على هذا التخيير، بل نقلهم إلى ما هو أفضل وهو التمتع، دون أن يعزم بذلك عليهم أو يأمرهم به وذلك، في مناسبات شتى في طريقهم إلى مكة، فمن ذلك حينما وصلوا إلى (سرف) وهو موضع قريب من التنعيم، وهو من مكة على نحو عشرة أميال، فقالت عائشة في رواية عنها: (... فنزلنا سرف، قالت: فخرج إلى أصحابه فقال: من لم يكن منكم أهدي، فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل، ومن كان معه هدي فلا، قالت: فالأخذ بها والتارك لها من أصحابه [ممن لم يكن مه هدي]...) الحديث متفق عليه، والزيادة لمسلم. ومن ذلك لما وصل ﷺ إلى (ذي طوى) وهو موضع قريب من مكة وبات بها، فلما صلى الصبح قال لهم: (من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة) أخرجه الشيخان من حديث

(١) أي عند ذي الحليفة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ابن عباس، ولكننا رأينا ﷺ لما دخل مكة وطاف هو وأصحابه طواف القدوم لم يدعهم على الحكم السابق وهو الأفضلية بل نقلهم إلى حكم جديد وهو الوجوب، فإنه أمر من كان لم يسق الهدى منهم أن يفسخ الحج إلى عمرة ويتحلل، فقالت عائشة رضي الله عنها: (خرجنا مع رسول الله ﷺ، ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قدمنا مكة تطوفنا بالبيت، فأمر رسول الله ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل، قالت: فحل من لم يكن ساق الهدى أن يحل، قالت: فحل من لم يكن ساق الهدى، ونساؤه لم يسقن الهدى. فأحللن..) الحديث متفق عليه.

وعن ابن عباس نحوه بلفظ:

(فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فتعاضم ذلك عندهم، فقالوا: يا رسول الله أي الحل؟ قال: الحل كله) متفق عليه. وفي حديث جابر نحوه وأوضح منه كما يأتي فقرة (٣٣-٤٥).

قلت: فمن تأمل في هذه الأحاديث، تبين له بياناً لا يشوبه ريب، أن التخيير فيها إنما كان منه ﷺ لإعداد النفوس وتهيئتها لتقبل حكم جديد قد يصعب ولو على البعض تقبله بسهولة لأول وهلة، ألا وهو الأمر بفسخ الحج إلى العمرة، لا سيما وقد كانوا في الجاهلية - كما هو ثابت في (الصحيحين) - يرون أن العمرة لا تجوز في أشهر الحج. وهذا الرأي وإن كان رسول الله ﷺ قد أبطله باعتباره ﷺ ثلاث مرات في ثلاث سنوات كلها في أشهر ذي القعدة، فهذا وحده وإن كان كافياً في إبطال تلك البدعة الجاهلية، فإنه ولا قرينة هنا، بل لا يكفي - والله أعلم - لإعداد النفوس لتقبل الحكم الجديد، فلذلك مهّد له ﷺ بتخييرهم بين الحج والعمرة مع بيان ما هو الأفضل له، ثم أتبع ذلك بالأمر الجازم بفسخ الحج إلى العمرة كما تقدم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فإذا عرفنا ذلك، فهذا الأمر للوجوب قطعاً، ويدل على ذلك الأمور الآتية:

الأول: أن الأصل فيه الوجوب إلا لقرينة، ولا قرينة هنا، بل القرينة هنا تؤكد، وهي الأمر التالي وهو:

الثاني: أنه ﷺ لما أمرهم تعاضم ذلك عندهم، كما تقدم آنفاً ولو لم يكن للوجوب لم يتعاضموه، ألم تر أنه ﷺ قد أمرهم من قبل ثلاث مرات أمر تخيير، ومع ذلك لم يتعاضموه، فدل على أنهم فهموا من الأمر الوجوب، وهو المقصود.

الثالث: أن في رواية في حديث عائشة رضي الله عنها قالت:

(... فدخل عليّ وهو غضبان، فقلت: من أغضبك يا رسول الله أدخله الله النار! قال: أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر، فإذا هم يترددون، ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت، ما سقت الهدي معي، حتى أشتره، ثم أحل كما حلوا) رواه مسلم، والبيهقي، وأحمد (١٧٥/٦).

ففي غضبه ﷺ دليل واضح على أن أمره كان للوجوب، لا سيما وأن غضبه ﷺ إنما لترددهم، لا من أجل امتناعهم من تنفيذ الأمر، وحاشاهم من ذلك، ولذلك حلوا جميعاً، إلا من كان معه هدي كما يأتي في الفقرة (٤٤).

الرابع: قوله ﷺ: لما سأله عن الفسخ الذي أمرهم به:

(ألعاننا هذا، أم لأبد الأبد؟ فشبك ﷺ أصابعه واحدة في أخرى وقال: (دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة، لا بل لأبد أبدأ، لا بل لأبد أبدأ) كما يأتي في الفقرة (٢٤).

فهذا نص صريح على أن العمرة أصبحت جزءاً من الحج لا يتجزأ، وأن هذا الحكم ليس

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

خاصاً بالصحابة كما يظن البعض، بل هو مستمر إلى الأبد. (١)

خامساً: أن الأمر لو لم يكن للوجوب، لكفى أن ينفذه بعض الصحابة، فكيف وقد رأينا رسول الله ﷺ لا يكتفي بأمر الناس بالفسخ أمراً عامة، فهو تارة يأمر بذلك ابنته فاطمة رضي الله عنها كما يأتي (فقرة ٤٨)، وتارة يأمر به أزواجه، كما في (الصحيحين) عن ابن عمر أن النبي ﷺ أمر أزواجه أن يجلن عام حجة الوداع، قالت حفصة: فقلت: ما يمنعك أن تحل؟ قال: (إني لبدت رأسي...). الحديث. ولما جاءه أبو موسى من اليمن حاجاً، قال له ﷺ: (م أهللت؟) قال: أهللت بإهلال النبي ﷺ، قال: هل سقت من هدي؟ قال: لا. قال: (فطف بالبيت وبالصفا والمرة ثم حل...). الحديث.

فهل هذا الحرص الشديد من النبي ﷺ على تبليغ أمره بالفسخ إلى كل مكلف لا يدل على الوجوب؟ اللهم إن الوجوب ليثبت بأدنى من هذا!

ولوضوح هذه الأدلة الدالة على وجوب الفسخ به التمتع، لم يسع المخالفين لها إلا التسليم بدلالاتها، ثم اختلفوا في الإجابة عنها فبعضهم ادعى خصوصية ذلك بالصحابة، وقد عرفت بطلان ذلك مما سبق.

وبعضهم ادعى نسخها، ولكنهم لم يستطيعوا أن يذكروا ولو دليلاً واحداً يحسن ذكره والرد عليه، اللهم إلا نهي عمر ﷺ، وكذا عثمان وابن الزبير كما في (الصحيحين) وغيرها.

(١) وقد رددنا على القائلين بالخصوصية في التعليق على الفقرة المشار إليها من الكتاب الصفحة (٦٣).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

والجواب من وجوه:

الأول: أن الذين يحتجون بهذا النهي عن المتعة لا يقولون به، لأن من مذهبهم جوازها، فما كان جوابهم عنه، فهو جوابنا.

الثاني: أن هذا النهي قد أنكره جماعة من أصحاب النبي ﷺ منهم علي، وعمران بن حصين، وابن عباس، وغيرهم.

الثالث: أنه رأي مخالف للكتاب، فضلاً عن السنة، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقد أشار إلى هذا المعنى عمران بن حصين رضي الله عنه بقوله:

(تمتعنا مع رسول الله ﷺ، ولم ينزل فيه القرآن، (وفي رواية: نزلت آية المتعة في كتاب الله - يعني متعة الحج- وأمرنا بها رسول الله ﷺ. ثم لم ينزل آية تنسخ آية متعة الحج، ولم ينه عنها رسول الله ﷺ حتى مات) قال رجل برأيه بعد ما شاء). رواه مسلم.

وقد صرح عمر رضي الله عنه بمشروعية التمتع، وأنَّ نهيته عنه، أو كراهته له، إنما هو رأي لعله بدت له فقال: (قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن^(١) في الأراك^(٢)) ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم) رواه مسلم وأحمد.

(١) أي ملمين بنسائهم.

(٢) أي في شجر الأراك، كناية عن التستر به، وهو شجر من الحمض يستاك به وهو أيضاً موضع بعرفة، وليس مراداً هنا خلافاً لبعض المعلقين على مسلم، فإن الحجاج في هذا الموضع يكونون محرمين لا يجوز له وطأ نسائهم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن الأمور التي تستلفت نظر الباحث أن هذه العلة التي اعتمدها عمر رضي الله عنه في كراهته التمتع هي عينها التي تذرع بها الصحابة الذين لم يبادروا إلى تنفيذ أمره رضي الله عنه بالفسخ في ترك المبادرة فقالوا:

(خرجنا حجاجاً لا نريد إلا الحج. حتى إذا لم يكن بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال، أمرنا أن نفضي إلى نسائنا، فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المني من النساء...) انظر الفقرة (٤٠)، وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم عليهم بقوله: (أبالله تعلموني أيها الناس؟! قد علمتم أني أتقاكم لله، وأصدقكم، وأبركم، افعلوا ما أمركم به، فإني لولا هديي لحللت كما تحلون) (فقرة ٤٢).

فهذا يبين لنا أن عمر رضي الله عنه لو استحضر حين كره للناس التمتع قول الصحابة هذا الذي هو مثل قوله، وتذكر معه رد النبي صلى الله عليه وسلم عليهم لما كره ونهى الناس عنه.

وفي هذا دليل على أن الصحابي الجليل قد تحفى عليه سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قول من أقواله، فيجتهد برأيه فيخطيء، وهو مع ذلك مأجور غير مأزور. والعصمة لله وحده، ثم لرسوله. (١)

وقد يقول قائل: إن ما ذكرته من الأدلة على وجوب التمتع وعلى رد ما يخالفه واضح ومقبول، لكن يشكل عليه ما يذكره البعض أن الخلفاء الراشدين جميعاً كانوا يقردون الحج، فكيف التوفيق بين هذا وبين ما ذكرت؟

والجواب: أنه سبق أن بينا أن التمتع إنما يجب على من يسق الهدى، وأما منا ساق الهدى، فلا يجب عليه ذلك بل لا يجوز له وإنما عليه أن يقرن وهو الأفضل، أو يفرد، فيحتمل أن ما ذكر عن الخلفاء من الأفراد إنما هو لأنهم كانوا ساقوا الهدى. وحينئذ فلا منافاة، والحمد لله.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وخلاصة القول: أن كل من أراد الحج، أن يلبي عند إحرامه بالعمرة، ثم يتحلل منها بعد فراغه من السعي بين الصفا والمروة، بقص شعره. وفي اليوم الثامن من ذي الحجة، يحرم بالحج، فمن كان لبي بالقران، أو الحج المفرد، فعليه أن يفسخ ذلك بالعمرة إطاعة لنبيه ﷺ والله عز وجل يقول: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وعلى المتمتع بعد ذلك أن يقدم هدياً يوم النحر، أو أيام التشريق، وهو من تمام النسك، وهو دم شكران وليس دم جبران، وهو - كما قال ابن القيم - بمنزلة الأضحية للمقيم، وهو من تمام عبادة هذا اليوم، فالنسك المشتمل على الدم بمنزلة العيد المشتمل على الأضحية، وهو أفضل الأعمال، فقد جاء من طرق أن النبي ﷺ سئل: أي الأعمال أفضل؟ فقال: (العج)، (والثج) وصححه ابن خزيمة، والحاكم والذهبي، وحسن الترمذي. و(العج) رفع الصوت بالتلبية، و(الثج) إراقة دم الهدى. وعليه أن يأكل من هديه، كما فعل رسول الله ﷺ على ما يأتي بيانه (فقرة ٩٠) ولقوله عز وجل فيما يذبح من الهدى في منى

﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعمُوا الْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨]

وقد اتصلنا بكثير من الحجاج فعرفنا منهم أنهم مع كونهم يعلمون أن التمتع أفضل من الإفراد، فكانوا يفردون، ثم يأتون بالعمرة بعد الحج من التنعيم، وذلك لا يلزمهم الهدى! وفي هذا من المخالفة للشارع الحكيم والاحتياط على شرعه ما لا يخفى فساد، فإن الله بحكمته شرع العمرة قبل الحج، وهم يعكسون ذلك، وأوجب على المتمتع هدياً، وهو يفرون منه! وليس

(١) قلت: انظر رسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية بعنوان (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) وهي ضمن مجموع فتاويه

- رحمه الله تعالى - (٣٦١/٢٠ - ٣٩١) والرسالة مفردة. حيث ذكر فيها أمثلة كثيرة في هذا الباب (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ذلك من عمل المتقين، ثم هم يطمعون أن يتقبل الله حجهم، وأن يغفر ذنبهم، هيهنا هيهات، ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]. وليس من البخلاء المحتالين! فكن أيها الحاج متقياً لربك، متبعاً لسنة نبيك في مناسكك، عسى أن ترجع من ذنوبك كيوم ولدتك أمك.

ثالثاً: واحذر يا أخي أن تدع البيات في منى ليلة عرفة، وكذا البيات في المزدلفة ليلة النحر، فذلك من هدي نبيك ﷺ، لا سيما والبيات في المزدلفة حتى الصباح ركن من أركان الحج على الراجح من أقوال أهل العلم. ولا يزخرفه لك من القول بعض من يسمون بـ (المطوفين) فإنهم لا هم لهم إلا قبض الفلوس، وتقليل العمل الذي أخذوا عليه الأجر كافياً وافياً على أدائه بتمامه، وسواء عليهم بعد-ذلك أتم حجك أم نقص، أتبعته سنة نبيك أم خالفت؟! **رابعاً:** واحذر أيضاً يا أخي من أن تمر بين يدي أحد من المصلين في المسجد الحرام وفي غيره من المساجد، لقوله ﷺ: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين خيراً له أن يمر بين يديه) قال الراوي: لا أدري قال: أربعين يوماً، أو شهراً، أو سنة. رواه الشيخان في (صحيحهما).

وكما لا يجوز لك هذا، فلا يجوز لك أيضاً أن تصلي إلى غير سترة بل عليه أن تصلي إلى أي شيء يمنع الناس من المرور بين يديك. فإن أراد أحد أن يجتاز بينك وبين سترتك، فعليك أن تمنعه. وفي ذلك أحاديث

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وآثار أذكر بعضها:

- ١- إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي من مر من وراء ذلك).
 - ٢- (إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره، وليدراً ما استطاع فإن أبي فليقاتله، فإمّا هو شيطان).^(١)
 - ٣- قال يحيى بن أبي كثير:
(رأيت أنس بن مالك دخل المسجد الحرام فركز شيئاً أو هياً شيئاً يصلي إليه). رواه ابن سعد (١٨/٧) بسند صحيح.
 - ٤- عن صالح بن كيسان قال:
(رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة ولا يدع أحداً يمر بين يديه) رواه أبو زرعة الرازي في (تاريخ دمشق) (١/٩١)^(١) وكذا ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (٢/١٠٦/٨) بسند صحيح.
ففي الحديث الأول إيجاب اتخاذ السترة، وأنه إذا فعل ذلك فلا يضره من وراءها.
وفي الحديث الثاني: إيجاب دفع المار بين يدي المصلي إذا كان يصلي إلى سترة، وتحريم المرور عمداً وأن فاعل ذلك شيطان.
وليت شعري ما هو الكسب الذي يعود به الحاج إذا رجع وقد استحق هذا الاسم: (الشيطان)؟!.
- والحديثان وما في معناهما مطلقان لا يختصان بمسجد دون مسجد، ولا بمكان دون مكان، فهما يشملان المسجد الحرام والمسجد النبوي من باب أولى، لأن هذه الأحاديث إنما قالها ﷺ في مسجده، فهو المراد بها أصالة، والمساجد الأخرى تبعاً.

(١) حديثان صحيحان مخرجان في (صفة الصلاة) لنا (ص ٥١-٥٣ الطبعة الثالثة).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

والأثران المذكوران نضان صريحان على أن المسجد الحرام داخل في تلك الأحاديث، فما يقال من بعض المطوفين وغيرهم أن المسجد المكي والمسجد النبوي مستثنيان من النهي، لا أصل له في السنة، ولا عن أحد من الصحابة، اللهم سوى حديث واحد، روي في المسجد المكي لا يصح إسناده، ولا دلالة فيه على الدعوى كم سيأتي في (بدع الحج) (الفقرة ١٢٤).

خامساً: وعلى أهل العلم والفضل، أن يغتنموا فرصة التقائهم بالحجاج في المسجد الحرام وغيره من المواطن المقدسة، فيعلموهم ما يلزم من مناسك الحج وأحكامه على وفق الكتاب والسنة، وأن لا يشغلهم ذلك عن الدعوة إلى أصل الإسلام الذي من أجله بُعثت الرسل، وأنزلت الكتب، أولاً وهو التوحيد، فإن أكثر من لقيناهم حتى ممن ينتمي إلى العلم، وجدناهم في جهل بالغ بحقيقة التوحيد وما ينافيه من الشراكيات والوثنيات، كما أنهم في غفلة تامة عن ضرورة رجوع المسلمين على اختلاف مذاهبهم، وكثرة أحزابهم إلى العمل بالثابت في الكتاب والسنة، في العقائد والأحكام، والمعاملات والأخلاق، والسياسة والاقتصاد، وغير ذلك من شؤون الحياة، وأن أي صوت يرتفع، وأي إصلاح يزعم على غير هذا الأصل القويم والصراط المستقيم فسوف لا يجي المسلمون منه إلا ذلاً وضعفاً، والواقع أكبر شاهد، والله المستعان.

وقد تتطلب الدعوة إلى ما سبق شيئاً قليلاً أو كثيراً من الجدل بالتي هي أحسن،

كما قال الله عز وجل: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِهِمْ بِالَّتِي

هِيَ أَحْسَنُ ﴿ [النحل: ١٢٥]

(١) وهو تحت الطبع في مطابع المكتب الإسلامي.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فلا يصدنك عن ذلك معارضة لجهلة قوله تعالى: ﴿...فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] ^(١) فإن الجدال المنهي عنه في الحج هو كالفسق المنهي عنه في غير الحج أيضاً، وهو الجدال بالباطل وهو غير الجدال المأمور به في آية الدعوة، قال ابن حزم رحمه الله (١٩٦/٧):

(والجدال قسمان: قسم واجب وحق، وقسم في باطل، فالذي في الحق واجب في الإحرام وغير الإحرام، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ...﴾ ومن جادل في طلب حق له، فقد دعا إلى سبيل ربه تعالى، وسعى في إظهار الحق والمنع من الباطل، وهكذا كل من جادل في حق لغيره أو لله تعالى، والجدال بالباطل وفي الباطل عمداً ذاكراً لإحرامه، مبطل للإحرام وللحج، بقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]

وهذا كله عن أن (الجدال) في الآية بمعنى المخاصمة والملاحاة حتى تغضب صاحبك. وقد ذهب إلى هذا المعنى جماعة من السلف، وعزاه ابن قدامة في (المغني) (٢٩٦/٣) إلى الجمهور ورجحه. وهناك في تفسيره قول آخر: وهو المجادلة في وقت الحج ومناسكه، واختاره ابن جرير، ثم ابن تيمية في (مجموعه الرسائل الكبرى) (٣٦١/٢)، وعلى هذا فالآية غير واردة فيما نحن فيه أصلاً. والله أعلم. ومع ذلك، فإنه ينبغي أن يلاحظ الداعية أنه إذا تبين له أنه لا جدوى من المجادلة مع المخالف له لتعصبه لرأيه، وأنه إذا صابره على الجدل فلربما ترتب عليه ما لا يجوز، فمن الخير له حينئذ أن يدع الجدال معه لقوله ﷺ (أنا زعيم ببيت في ربض الجنة، لمن ترك المراءى وإن كان محققاً) رواه أبو داود بسند حسن عن أبي أمامة، وللتزمذي نحوه، من حديث أنس وحسنه..

(١) في الأصل: [البقرة: ١٩٦] والصحيح ما أثبتته. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وفقنا الله والمسلمين لمعرفة سنة نبيه ﷺ واتباع هديه.

لا حرج:

وهذه أمور يتحرج منها بعض الحجاج، وهي جائزة:

١ - الاغتسال لغير احتلام، وذلك الرأس، ففي (الصحيحين) وغيرهما، عن عبد الله بن حنين، عن عبد الله بن عباس، والمسور بن مخرمة أنهما اختلفا بالأبواء، فقال عبد الله ابن عباس: يغسل المحرم رأسه. وقال المسور: لا يغسل المحرم رأسه، فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصار أسأله عن ذلك، فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب، قال: فسلمت عليه. فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين، أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب ﷺ يده على الثوب فطأه حتى بد لي رأسه. ثم قال لإنسان يصب: اصب، فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدير ثم قال: هكذا رأيته ﷺ يفعل. زاد مسلم: (فقال المسور لابن عباس: لا أماريك أبداً).

وروى البيهقي بسند صحيح، عن ابن عباس قال:

(ربما قال لي عمر بن الخطاب ﷺ: تعال أباقيك في الماء أينما أطول نفساً، ونحن محرمون).

وعن عبد الله بن عمر (أن عاصم بن عمر، وعبد الرحمن بن زيد وقعا في البحر يتمالقان (يتغاطسان) يغيب أحدهما رأس صاحبه، وعمر ينظر إليهما، فلم ينكر ذلك عليهما).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٢- حك الرأس، ولو سقط منه بعض الشعر، وحديث أبي أيوب المتقدم آنفاً دليل عليه، وروى مالك (١/٣٥٨/٩٢) عن أم علقمة بن أبي علقمة أنها قالت: سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تسأل عن المحرم: أيجك جسده؟ فقالت: نعم فليحكه وليسُد، ولو ربطت يداي، ولم أجد إلا رجلي لحككت. وسنده حسن في الشواهد. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (المجموعة الكبرى) (٢/٣٦٨):

(وله أن يحك بدنه إذا حكه، وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره).

٣- الاحتجام ولو بخلق الشعر مكان الحجم، لحديث ابن بحنة رضي الله عنه قال:

(احتجم النبي ﷺ وهو محرم بـ (الحي جمل) موضع بطريق مكة- في وسط رأسه) متفق عليه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (مناسكه) (٢/٣٣٨):

(وله أن يحك بدنه إذا حكه، ويحتجم في رأسه وغير رأسه، وإن احتاج أن يخلق شعر الذكر جاز، فإنه قد ثبت في الصحيح (ثم ساف هذت الحديث، ثم قال) ولا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر، وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره، وإن تيقن أنه انقطع بالغسل). وهذا مذهب الحنابلة كما في (المغني) (٣/٣٠٦) ولكنه قال: (وعليه الفدية). وبه قال مالك وغيره. ورده ابن حزم بقوله: (٧/٢٥٧) عقب الحديث: (ولم يخبر عليه السلام أن في ذلك غرامة ولا فدية ولو وجبت لما أغفل ذلك، وكان عليه السلام كثير الشعر أفرع^(١) وإنما نهيينا عن حلق الرأس في الإحرام).

(١) الأفرع: التام الشعر.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٤- شم الريحان وطرح الظفر إذا انكسر. قال ابن عباس رضي الله عنه:

(المحرم يدخل الحمام، وينزع ضرسه، ويشم الريحان، وإذا انكسر ظفره طرحه، ويقول: أميطوا عنكم الأذى، فإن الله عز وجل لا يصنع بأذاكم شيئاً). رواه البيهقي (٦٢/٥) - (٦٣) بسند صحيح. وإلى هذا ذهب ابن حزم (٢٤٦/٧) وروى مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم أنه سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر وهو محرم؟ فقال: سعيد: اقطعه.

٥- الاستئصال بالخيمة أو المظلة (الشمسية) وفي السيارة، ورفع سقفها من بعض الطوائف تشدد، وتنطع في الدين، لم يأذن به رب العالمين.

فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بنصب القبة له بـ (نمرة) ثم نزل بها، كما سيأتي في الكتاب فقرة (٥٧-٥٨)، وعن أم الحصين رضي الله عنها قالت: (حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلال رضي الله عنهما، وأحدهما أخذ بخظام ناقته، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر، حتى رمى جمرة العقبة) رواه مسلم والبيهقي (٦٩/٥). وأما ما روى البيهقي عن نافع قال: (أبصر ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس، فقل له: ضح لم أحرمت له). وفي رواية من طريق أخرى أنه رأى عبد الله بن أبي ربيعة جعل على وسط راحلته عوداً، وجعل ثوباً يستظل به من الشمس وهو محرم، فلقبه ابن عمر، فنهاه).

قلت: فلعل ابن عمر رضي الله عنه لم يبلغه حديث أم الحصين المذكور، وإلا فما أنكره هو عين ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولذلك قال البيهقي: (هذا موقوف، وحديث أم الحصين

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

صحيح) يعني، فهو أولى بالأخذ به، وترجمه له بقوله: (باب المحرم يستظل بما شاء ما لم يمس رأسه) (١)

٦- وله أن يشد المنطقة والحزام على إزاره، وله أن يعقده عند الحاجة، وأن يتختم، وأن يلبس ساعة اليد، ويضع النظارة، لعدم النهي عن ذلك، وورد بعض الآثار شيء من ذلك. فعن عائشة رضي الله عنها أنها سُئلت عن الهيمان للمحرم؟ فقالت: وما بأس؟ ليستوثق من نفقته. وسنده صحيح. وعن عطاء: يتختم - يعني المحرم. ويلب الهيمان. رواه البخاري تعليقاً.

قلت: ولا يخفى أن الساعة والنظارة في معنى الخاتم والمنطقة مع عدم ورود ما ينهي عنهما،

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤] ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]

دمشق في ١٥ شوال ١٣٨٤ هـ

محمد ناصر الدين الألباني

(١) قلت: فقول شيخ الإسلام: (والأفضل للمحرم أن يضحى لم أحرم له كما كان النبي ﷺ وأصحابه يحجون)

فيه نظر بين لا يخفى على القارىء.



مُقدِّمة الطبعَة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم كتابه الكريم ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، والصلاة والسلام على نبينا محمد القائل فيما صح عنه: (خذوا عني مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد عامي هذا). وعلى آله الأطهار، واصحابه الأخيار، ومن تلاهم وتبعهم بإحسان.

أما بعد، فإني بعد أن ألفت كتاب (صفة صلاة النبي ﷺ) ^(١) ونشرته على الناس، وجد - والحمد لله على توفيقه - رواجاً فوق ما كنت أترقب، حيث أن نسخة البالغة ألفين، نفذت أو كادت في ظرف سنتين، بدون أن يتخذ له شيء من وسائل الدعاية المعروفة، أو أن يتعهد أحد أصحاب المكتبات بنشره وما ذلك إلا لما لمسّه الناس من سهولة أسلوبه في عرضه لصلاته ﷺ مع استقصائه لها وتحرير ما صح منها، الأمر الذي حمل كثيرين على أن يطلبوا مني أن أضع لهم كتاباً آخر في صفة حجة النبي ﷺ على الأسلوب ذاته، فكننت أحبذ ما طلبوا، ولكنني أعتذر لهم على الاستعجال بتحقيق ما رغبوا، بأني في صدد وضع كتب أخرى، تفيد المسلمين إن شاء الله تعالى، منها كتاب أستقصي فيه قد الإمكان، البدع التي وقع المسلمون فيها منذ قدم الزمان، لعله يكون باعثاً لهم على اجتنابها، وحاملاً لهم على التمسك بالسنة المحمدية وحدها، يضاف إلى ذلك ما لا بد منه من الاشتغال بمسائل

(١) ثم طبع بعد ذلك مرتين، والثالثة مزيدة ومنقحة طبعت في مطابع المكتب الإسلامي بدمشق سنة ١٣٨١هـ.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فرعية دينية أخرى مما يأخذ من وقتي الشيء الكثير، هذا عد انصرافي إلى تحصيل قوتي من مهنتي وكسب يدي، كل هذا يصدفني عن المبادرة إلى تحقيق رغبتهم ورغبتني، لا سيما وهو يتطلب سعة من الوقت، وجهداً كثيراً لتتبع السنة المطهرة، واستخراج ما يتعلق بهذا الموضوع منها.

فبينما أنا على هذه الحال، إذ ألقى في البال، بمناسبة قراءتي مع بعض الإخوان، كتاب الحج من (الروضة الندية) لصديق حسن خان ملك بهوبال، أن أخرج للناس حجة النبي ﷺ كما رواه مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه، فإنه يوفر علي وقتاً كثيراً وجهداً كبيراً، ويحقق للراغبين بغيتهم كلها أو جلها، وما لا يدرك كله لا يترك جله.

فلما تمكن مني هذا الخاطر، وجدتني منصرفاً إليه عن كل شاغل، فاستخرجت من صحيح مسلم الرواية المشار إليها وراجعت متنها مراراً، فتبين لي أنها ينقصها بعض المناسك، فأعدت استخراجها من كتب السنة الأخرى الآتي بياها، فوجدت فيها بعض الزيادات المفيدة، ولكنها عن القيام بواجب الاستدراك بعيدة، فحملني ذلك على أن أتبع كل رواية لجابر يتحدث فيها عن حجته رضي الله عنه خلاف روايته السابقة، فاجتمع عندي من ذلك فوائد وزوائد من المناسك، فأضفتها كلها إلى الرواية الأولى، وجعلت كل منها في موطنها اللائق بها، فتم بذلك استدراك غير قليل من النقص، وبقيت أشياء أخرى كثيرة، لا يمكن استدراكها إلا بتغيير هذا المنهاج الذي عمت السير عليه، وبالتوسع في البحث والتنقيب عن جميع روايات سائر الأصحاب حول هذه الحجة العظيمة، وهذا ما أجلته إلى وقت آخر أوسع، فإن النية قد اتجهت بعد الفراغ من مسودة هذا المنسك إلى وضع كتاب بعنوان: (صفة حجة النبي ﷺ منذ خروجه من المدينة إلى رجوعه إليها، كأنك تصحبه فيها) أتتبع فيه مناسكها كلها ووقائعها، خطبها وحوادثها، وأجوبة النبي رضي الله عنه عن أسئلة السائلين

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

له في طرقها ومنازلها، وغير ذلك من الفوائد المفيدة، والنكت الطريفة، أسردها متنقلاً من منزل إلى آخر، مع التقيد بالصحيح من ذلك كما هو دأبي في كل كتاباتي وتأليفي، وقد جمعت حتى الآن ل مادته، فأرجو أن يوفقي الله تعالى لتصنيفه وتأليفه، ثم لطبعه ونشره، هو حسبي لا إله إلا هو.

ثناء العلماء على حديث جابر

هذا وإنما آثرت حديث جابر رضي الله عنه لأنه كما قال النووي:
(هو أحسن الصحابة سياقه لرواية حديث حجة الوداع، فإنه ذكرها من حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى آخرها، فهو أضبط لها من غيره) وقال:
(وهو حديث عظيم مشتمل على جمل من الفوائد، ومهمات من مهمات القواعد.
قال القاضي (عياض):
وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً،
وخرج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً، ولو تقصى لزيد على هذا القدر قريب منه).
قلت: وبوب له مسلم: (باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم)^(١) وأبو داود (باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم)
ونوّه الحافظ الذهبي في ترجمة جابر فقال: (وله منسك صغير أخرجه مسلم). وعقد له
الحافظ ابن كثير في الجزء الخامس من (البداية والنهاية) فصلاً خاصاً فقال فيه:
(وهو وحده منسك مستقل) ثم ساقه (١٤٦-١٤٩).

(١) وأما قول الشيخ عبد الحي الكتاني في (التراتب الإدارية) (١٥٦/٢):
(فبوب صحيح مسلم بقوله: حديث جابر الطويل) فهو وهم منه، وإنما بوب مسلم بهذا الحديث آخر طويل لجابر،
انظر (ج٨ ص٢٣١-٢٣٦).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وهذا الشئ من هؤلاء الأئمة إنما هو على حديثه من الرواية الأولى. فإذا علمت ما ضمنا إليها من فوائد الروايات الأخرى كما سبقت الإشارة إليه، يتبين لك، أن منسكنا هذا على أسلوبه المبتكر أكثر فائدة وأتم من منسكه على الرواية الأولى، كما هو بيّن لا يخفى.

روايات المنسك وتخرجها

وأعلم أن مدار هذا المنسك من رواية جابر، على سبعة من ثقات أصحابه الأكابر:

١- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر.

٢- أبو الزبير محمد بن مسلم المكي.

٣- عطاء بن أبي رباح المكي.

٤- مجاهد بن جبر المكي.

٥- محمد بن المنكدر المدني.

٦- أبو صالح ذكوان السمان المدني.

٧- أبو سفيان طلحة بن نافع الواسطي نزيل مكة.

الأصل الذي اعتمدنا عليه في هذا المنسك إنما هو من رواية الأول منهم في صحيح مسلم، والآخرين إنما لهم منه الشيء اليسير، وبعضهم أكثر من بعض على ترتيبهم المذكور. وقد استخرجت فوائدهم الزائدة على الأول وجعلتها بين قوسين مربعين [] وكذلك فعلت بالزوائد من الطريق الأولى، ثم أشرت إلى من أخرج زوائد الأولين بوضع الرموز الآتي بيانها (١)

(١) كان كذلك في الطبعة الأولى، وأما في هذه الطبعة فقد رأينا جعل الرموز مباشرة، لأنه أجمل في النظر.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

مكتفياً بذلك عن الإطالة بالتخريج لكل زيادة، ومستغنياً عنه بهذا التخريج الإجمالي فأقول:

١- أما رواية الأول، فأخرجها مسلم (٤:٣٨-٤٣) وأبو نعيم في (المستخرج على صحيح مسلم) (١٤٩:١٧-١٥٠:١) وأبو داود (١:٢٩٨-٣٠٠) والدارمي (٢:٤٥-٤٩) وابن ماجه (٢:٢٥٢-٢٥٨) وابن الجارود في (المنتقى) رقم (٤٦٥ و ٤٦٩) والبيهقي (٥:٧-٩) من طريق جعفر بن محمد الصادق بتمامه والسياق لمسلم كما سبقت الإشارة إليه، وأخرج القسم الأكبر منه الطيالسي في مسنده (رقم ١٦٦٨) وأحمد (٣:٣٢٠-٣٢١). وروى قطعاً متفرقة منه مسلم (٤:٢٧ و ٤٣ و ٦٤) وأبو داود (١:٣٠٥) والنسائي (٢:١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٢، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٨، ٤٩) والترمذي (٢:٨٠، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٤:٧١) والدارمي (٢:٢٣) وابن ماجه (٢:٢١٤، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٨٠) ومالك في موطأه (١:٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٩) ومن طريقه محمد في موطأه (ص ٢٢٠، ٢١٣) والشافعي (١:٣٠٤، ٣٠٣، ٢:٤، ٩، ٣٩، ٤٠، ٦٥) والطحاوي في (شرح المعاني) (١:٣٦١، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٨١، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤١١) وفي (مشكل الآثار) (١:٣٤٦، ٢:٧٢، ٣:١٦٠) الطبراني في (المعجم الصغير) (ص ١٦، ٢٤٥، ٢٥١) والدارقطني في (سنن) (ص ٢٦٩، ٢٧٠) والحاكم في (المستدرک) (١:٤٥٥) وابن خزيمة في (صحيحه) على ما في (الترغيب والترهيب) والبيهقي في (سننه الكبرى) (٥:٦، ٣٢، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٧٤، ٨٣، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ١٠١، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩،

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

١٣٤، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٧٠) وأحمد في مسنده (٣: ٣٣١، ٣٤٠، ٣٣٣، ٣٨٨، ٣٩٤، ٣٩٧) وابن سعد في (الطبقات الكبرى) (٢: ١: ١٢٧) وأبو نعيم في (حلية الأولياء) (٣: ١٨٩، ١٩٩، ٢٠٠، ٥: ٦٥، ٧: ٢٣٣، ٢٣٤، ٩: ٢٢٩).

٢- أما رواية أبي الزبير، فأخرجها مسلم (٤: ٧، ٣٥، ٣٦، ٦٧، ٧٠، ٧٩، ٨٠، ٨٨) وأبو نعيم في (المستخرج على صحيح مسلم) (١٩: ١: ١٤٧-٢ و ١٧٠: ١) وأبو داود (١: ٢٨٢، ٢٩٥، ٣٠٩) والنسائي (٢: ٤٢، ٤٦، ٤٩، ٥٠) والترمذي (٢: ٢٢٨، ٢٤٧) والشافعي (٢: ١٢، ٤٤، ٥٣، ٦٤) والطحاوي في (شرح المعاني) (١: ٣٦٠، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٤) وفي (مشكل الآثار) (٣: ٢٤٧) والدارقطني (ص ٢٦٢) والحاكم (١: ٤٨٠) والبيهقي (٤: ٣٤٧، ٣٥٣، ٥: ٢٧، ٣١، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧، ١١٦، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٤٩، ١٥٦) والطيالسي (رقم ١٧٢٧) وأحمد (٣: ٢٩٢، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٩) وابن سعد (١: ٢: ١٣٠).

٣- وأما رواية عطاء فأخرجها البخاري (٣: ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٦) ومسلم (٤: ٣٦-٣٨) وأبو نعيم (١٧، ٢٣، ٣٠، ٤٣) والدارمي (٢: ٥٧) وابن ماجه (٢: ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٤٧) والشافعي (٢: ٣) والطحاوي في (الشرح) (١: ٢٦١، ٣٩٩، ٤٢٣، ٤٤٢) وفي (المشكل)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

- (٢: ٧٣، ٣: ١٦٠ - ١٦١) وابن حبان في (صحيحه) (رقم ١٠١٢ - موارد
الظمان) والحاكم (١: ٤٦٠، ٤٧٣، ٤٧٧) والبيهقي (٤: ٣٢٦، ٣٣٨، ٣: ٥،
٤، ١٨، ٢٣، ٣٨، ٤١، ٩٥، ١٢٢، ١٤٣، ١٧٠) والطيالسي رقم (١٦٧٦)،
١٦٨٤، ١٦٨٥) وأحمد (٣: ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٦،
٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٨٩) وابن سعد (٢: ١، ١٢٦ و ١٣٤).
٤- وأما رواية مجاهد فأخرجها البخاري (٣: ٣٣٨) ومسلم (٤: ٣٨) والحاكم (١:
٤٧٣) والبيهقي (٥: ٢٣، ٤٠) وأحمد (٣: ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٥).
٥- وأما رواية محمد بن المنكدر فأخرجها الترمذي (٢: ١١٢) وابن ماجه (٢:
٢١٤) والبيهقي (٥: ١٥٦) وأحمد (٣: ٣٠٤).
٦ و٧- وأما رواية أبي صالح وأبي سفيان ففي المسند (٣: ٣١٣، ٣٧١، ٣٦٤).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وإليك الآن الرموز التي وعدنا بها

فلبخاري... .. خ

ومسلم... .. م

وأبو داود... .. د

والنسائي... .. ن

والترمذي... .. ت

والدارمي... .. مي

وبن ماجه... .. مج

ومالك في (الموطأ)... .. ما

والشافعي في مسنده وفي سننه بواسطة (بدائع المتن)... .. شا

وابن سعد... .. سع

والطحاوي في (شرح المعاني)... .. طح

وفي (مشكل الآثار)... .. طش

والطبراني في (الصغير)... .. طص

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وابن خزيمة في صحيحه... .. . خز

والدارقطني... .. . قط

وابن حبان... .. . حب

وابن الجارود... .. . جا

والحاكم... .. . حا

والبيهقي... .. . هق

والطيالسي... .. . طي

وأحمد... .. . حم

وأبو نعيم في (المستخرج... .. . تخ

وقد وضعت على الكتاب تعاليق مفيدة كشفت فيها معاني بعض الألفاظ، وبينت وفسرت ما جاء فيه من الأماكن، ونبهت فيها على بعض الفوائد الفقهية، ولم أتوسع في ذلك طلباً للاختصار.

واستدركت أيضاً بعض المناسك التي لم ترد فيه، فتمت بذلك فائدة الكتاب كمنسك،

وسميته: (حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر، ورواها عنه ثقات أحابه الأكابر).

أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به المسلمين، إنه سميع مجيب.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- أورد الإمام الألباني - رحمه الله - في كتابه أصح روايات مناسك الحج، والآثار الصحيحة الثابتة.
- ٢- لقد ذيل كتابه بيان قسماً كبيراً من البدع التي قع فيها بعض الحجاج من عزمهم السفر حتى رجوعهم.
- ٣- خطأ من يظن الجمع بين الحج وزيارة المسجد النبوي والمسجد الأقصى، وأن لا يكتمل الحج إلا بهما؛ فيجعله مع الحج قبله أو بعده وبدونه.
- ٤- وضع المؤلف - رحمه الله بعض النصائح الهامة، التي جهل بها بعض الحجاج أو أهملوها، منها:

أولاً: إن كثيراً من الحجاج إذا أحرموا بالحج، لا يشعرون أبداً أنهم تلبّسوا بعبادة تفرض عليهم الابتعاد عما حرم الله تعالى من المحرمات عليهم خاصة وعلى كل مسلم عامة، وكذا تراهم يحجون، ويفرغون منه، ولم يتغير شيء من سوكتهم المنحرف قبل الحج، وذلك دليل عملي منهم على أن حجهم ليس كاملاً، إن لم نقل: ليس مقبولاً، ولذلك فإن على كل حاج أن يتذكر هذا، وأن يحرص جهد طاقته أن لا يقع فيما حرم الله عليه من الفسق والمعاصي، فإن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحُجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحُجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]

وقال رسول الله ﷺ (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه) أخرجه الشيخان. والرفث: هو الجماع.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وهو يشير في آخر كلامه إلى أن هناك من العلماء من يقول بفساد الحج بأي معصية يرتكبها الحاج، فمن هؤلاء الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى، فإنه يقول: (وكل من تعمد معصية-ي معصية- كانت- وهو ذاك لحجه، منذ يحرم إلى أن يتم طوافه بالبيت للفاضة، ويرمي الجمرة، فقد بطل حجه...) واحتج بالآية السابقة فراجعه في كتابه (المحلى) (١٨٦/٧) فإنه مهم.

ومما سبق يتبين أن المعصية من الحاج، إما أن تفسد عليه حجه على قول ابن حزم، وإما أن يأتى بها، ولكن هذا الإثم ليس كما لو صدر من غير الحاج، بل هو أخطر بكثير، فإن من آثاره أن لا يرجع من ذنوبه كما ولدته أمه، كما صرح بذلك الحديث المتقدم. فبذلك يكون كما لو خسر حجته. لأنه لم يحصل على الثمرة منها، وهي مغفرة الله تعالى، فالله المستعان.

وإذا تبين هذا، فلا بد لي من أن أحذر من بعض المعاصي التي يكثر ابتلاء الناس بها، ويحرمون بالحج ولا يشعرون إطلاقاً بأن عليهم الإقلاع عنها، ذلك لجهلهم، وغلبة الغفلة عليهم، وتقليدهم لأبائهم.

١ - الشرك بالله عز وجل:

فإن من أكبر المصائب التي أصيب بها بعض المسلمين جهلهم بحقيقة الشرك الذي هو أكبر الكبائر، ومن صفته أنه يجبط الأعمال: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٢- التزين بخلق اللحية:

وهذه المعصية من أكثر المعاصي شيوعاً بين المسلمين في هذا العصر، بسبب استيلاء الكفار على أكثر بلادهم، ونقلهم هذه المعصية إليها، وتقليد المسلمين لهم فيها مع نهي ﷺ إياهم عن ذلك صراحة في قوله عليه الصلاة والسلام: (خالفوا المشركين، احفوا الشوارب، وأوفوا اللحى) رواه الشيخان، وفي حديث آخر: (خالفوا أهل الكتاب).

وفي هذه القبيحة عدة مخالفات:

الأولى: مخالفة أمره ﷺ الصريح بالإعفاء.

الثانية: التشبه بالكفار.

الثالثة: تغيير خلق الله فيه طاعة الشيطان في قوله كما حكى الله تعالى ذلك عنه:

﴿وَلَا مَرْئِيَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩]

الرابعة: التشبه بالنساء، وقد لعن رسول الله ﷺ من فعل ذلك.

٣- تختم الرجال بالذهب:

(نهي ﷺ عن خاتم الذهب) متفقٌ عليه، وقوله ﷺ: (يعمد أحدكم إلى جمرة من نار

فيجعلها في يده؟! رواه مسلم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ثانياً: دراسة مناسك الحج على ضوء الكتاب والسنة، قبل أن يباشر أعمال الحج، ليكون تاماً مقبولاً عند الله تبارك وتعالى.

ثالثاً: نسك الحج ثلاثة. مفرد، وقارن، ومتمتع.

من ساق الهدى فله القران. ومن لم يسق الهدى فيجب عليه التمتع، وهو أفضل، لأن رسول الله ﷺ أمر به.

قال الإمام الألباني - رحمه الله -:

فإذا عرفنا ذلك، فهذا الأمر للوجوب قطعاً، ويدل على ذلك الأمور الآتية:

الأول: أن الأصل فيه الوجوب إلا لقرينة، ولا قرينة هنا، بل القرينة هنا تؤكد، وهي الأمر التالي وهو:

الثاني: أنه ﷺ لما أمرهم تعاضم ذلك عندهم، كما تقدم آنفاً ولو لم يكن للوجوب لم يتعاضموه، ألم تر أنه ﷺ قد أمرهم من قبل ثلاث مرات أمر تخير، ومع ذلك لم يتعاضموه، فدل على أنهم فهموا من الأمر الوجوب، وهو المقصود.

الثالث: أن في رواية في حديث عائشة رضي الله عنها قالت:

(... فدخل عليّ وهو غضبان، فقلت: من أغضبك يا رسول الله أدخله الله النار! قال: أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر، فإذا هم يترددون، ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت، ما سقت الهدى معي، حتى أشتريه، ثم أحل كما حلوا) رواه مسلم، والبيهقي، وأحمد.

ففي غضبه ﷺ دليل واضح على أن أمره كان للوجوب، لا سيما وأن غضبه ﷺ إنما

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

لترددهم، لا من أجل امتناعهم من تنفيذ الأمر، وحاشاهم من ذلك، ولذلك حلوا جميعاً، إلا من كان معه هدي.

الرابع: قوله ﷺ: لما سأله عن الفسخ الذي أمرهم به: (ألعاننا هذا، أم لأبد الأبد؟ فشبك ﷺ أصابعه واحدة في أخرى وقال: (دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة، لا بل لأبد أبدأ، لا بل لأبد أبدأ).

فهذا نص صريح على أن العمرة أصبحت جزءاً من الحج لا يتجزأ، وأن هذا الحكم ليس خاصاً بالصحابة كما يظن البعض، بل هو مستمر إلى الأبد.

خامساً: أن الأمر لو لم يكن للوجوب، لكفى أن ينفذه بعض الصحابة، فكيف وقد رأينا رسول الله ﷺ لا يكتفي بأمر الناس بالفسخ أمراً عاماً، فهو تارة يأمر بذلك ابنته فاطمة رضي الله عنها، وتارة يأمر به أزواجه، كما في (الصحيحين) عن ابن عمر أن النبي ﷺ أمر أزواجه أن يحلن عام حجة الوداع، قالت حفصة: فقلت: ما يمنعك أن تحل؟ قال: (إني لبدت رأسي...). الحديث. ولما جاءه أبو موسى من اليمن حاجاً، قال له ﷺ: (بم أهلت؟) قال: أهلت بإهلال النبي ﷺ، قال: هل سقت من هدي؟ قال: لا. قال: (فطف بالبيت وبالصفا والمرة ثم حل...). الحديث.

فهل هذا الحرص الشديد من النبي ﷺ على تبليغ أمره بالفسخ إلى كل مكلف لا يدل على الوجوب؟ اللهم إن الوجوب ليثبت بأدنى من هذا!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولوضوح هذه الأدلة الدالة على وجوب الفسخ به التمتع، لم يسع المخالفين لها إلا التسليم بدلالاتها، ثم اختلفوا في الإجابة عنها فبعضهم ادعى خصوصية ذلك بالصحابة، وقد عرفت بطلان ذلك مما سبق.

الثالث: أنه رأي مخالف للكتاب، فضلاً عن السنة، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقد أشار إلى هذا المعنى عمران بن حصين رضي الله عنه بقوله:

(تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم ينزل فيه القرآن، (وفي رواية: نزلت آية المتعة في كتاب الله - يعني متعة الحج - وأمرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم لم ينزل آية تنسخ آية متعة الحج، ولم ينه عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات) قال رجل برأيه بعد ما شاء). رواه مسلم.

وقد صرح عمر رضي الله عنه بمشروعية التمتع، وأنَّ نهيته عنه، أو كراهته له، إنما هو رأي لعله بدت له فقال: (قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم) رواه مسلم وأحمد.

ومن الأمور التي تستلفت نظر الباحث أن هذه العلة التي اعتمدها عمر رضي الله عنه في كراهته التمتع هي عينها التي تذرعه بها الصحابة الذين لم يبادروا إلى تنفيذ أمره صلى الله عليه وسلم بالفسخ في ترك المبادرة فقالوا:

(خرجنا حجاجاً لا نريد إلا الحج. حتى إذا لم يكن بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال، أمرنا أن نفضي إلى نسائنا، فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المني من النساء...)، وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم عليهم بقوله: (أبالله تعلموني أيها الناس؟! قد علمتم أني أتقاكم لله، وأصدقكم، وأبركم، افعلوا ما أمركم به، فإني لولا هديي لحللت كما تحلون).

فهذا يبين لنا أن عمر رضي الله عنه لو استحضر حين كره للناس التمتع قول الصحابة هذا الذي هو

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

مثل قوله، وتذكّر معه رد النبي ﷺ عليهم لما كره ونهى الناس عنه. وفي هذا دليل على أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه سنة من سنن رسول الله ﷺ، أو قول من أقواله، فيجتهد برأيه فيخطيء، وهو مع ذلك مأجور غير مأزور. والعصمة لله وحده، ثم لرسوله.

٥- خلاصة القول: أن كل من أراد الحج، أن يلي عند إحرامه بالعمرة، ثم يتحلل منها بعد فراغه من السعي بين الصفا والمروة، بقص شعره. وفي اليوم الثامن من ذي الحجة، يجرم بالحج، فمن كان لبي بالقران، أو الحج المفرد، فعليه أن يفسخ ذلك بالعمرة إطاعة لنبيه ﷺ والله عز وجل يقول: ﴿من يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وعلى

المتمتع بعد ذلك أن يقدم هدياً يوم النحر، أو أيام التشريق، وهو من تمام النسك، وهو دم شكران وليس دم جبران، وهو- كما قال ابن القيم- بمنزلة الأضحية للمقيم، وهو من تمام عبادة هذا اليوم، فالنسك المشتمل على الدم بمنزلة العيد المشتمل على الأضحية، وهو أفضل الأعمال، فقد جاء من طرق أن النبي ﷺ سئل: أي الأعمال أفضل؟ فقال: (العج)، (والثج) وصححه ابن خزيمة، والحاكم والذهبي، وحسن الترمذي.

و(العج) رفع الصوت بالتلبية، و(الثج) إراقة دم الهدى. وعليه أن يأكل من هديه، كما فعل رسول الله ﷺ على ما يأتي بيانه (فقرة ٩٠) ولقوله عز وجل فيما يذبح من الهدى في منى

﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨]

وقد اتصلنا بكثير من الحجاج فعرفنا منهم أنهم مع كونهم يعلمون أن التمتع أفضل من الإفراد، فكانوا يفردون، ثم يأتون بالعمرة بعد الحج من التنعيم، وذلك لا يلزمهم الهدى! وفي هذا من المخالفة للشارع الحكيم والاحتياط على شرعه ما لا يخفى فساده، فإن الله بحكمته شرع العمرة قبل الحج، وهم يعكسون ذلك، وأوجب على المتمتع هدياً، وهو يفرون منه! وليس

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ذلك من عمل المتقين، ثم هم يطمعون أن يتقبل الله حجهم، وأن يغفر ذنبهم، هيهنا هيهات، ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]. وليس من البخلاء المحتالين! فكن أيها الحاج متقياً لربك، متبعاً لسنة نبيك في مناسكك، عسى أن ترجع من ذنوبك كيوم ولدتك أمك.

ثالثاً: واحذر يا أخي أن تدع البيات في منى ليلة عرفة، وكذا البيات في المزدلفة ليلة النحر، فذلك من هدي نبيك ﷺ، لا سيما والبيات في المزدلفة حتى الصباح ركن من أركان الحج على الراجح من أقوال أهل العلم. ولا يزخرفه لك من القول بعض من يسمون بـ (المطوفين) فإنهم لا هم لهم إلا قبض الفلوس، وتقليل العمل الذي أخذوا عليه الأجر كافياً وافياً على أدائه بتمامه، وسواء عليهم بعد-ذلك أتم حجك أم نقص، أتبعنت سنة نبيك أم خالفت؟!

رابعاً: واحذر أيضاً يا أخي من أن تمر بين يدي المصلين في المسجد الحرام وفي غيره من المساجد، لقوله ﷺ: (لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه، لكان أن يقف أربعين خيراً له أن يمر بين يديه) قال الراوي: لا أدري قال: أربعين يوماً، أو شهراً، أو سنة. رواه الشيخان في (صحيحهما).

وكما لا يجوز لك هذا، فلا يجوز لك أيضاً أن تصلي إلى غير سترة بل عليه أن تصلي إلى أي شيء يمنع الناس من المرور بين يديك.

فإن أراد أحد أن يجتاز بينك وبين سترتك، فعليك أن تمنعه. وفي ذلك أحاديث وآثار أذكر بعضها:

- ٥- إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي من مر من وراء ذلك).
- ٦- (إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره، وليدراً ما استطاع فإن أبي فليقاتله، فأتما هو شيطان).
- ٧- قال يحيى بن أبي كثير:

(رأيت أنس بن مالك دخل المسجد الحرام فركز شيئاً أو هياً شيئاً يصلي إليه). رواه ابن سعد بسند صحيح.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٨- عن صالح بن كيسان قال:

(رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة ولا يدع أحداً يمر بين يديه) رواه أبو زرعة الرازي وابن عساكر بسند صحيح.

ففي الحديث الأول إيجاب اتخاذ السترة، وأنه إذا فعل ذلك فلا يضره من وراءها. وفي الحديث الثاني: إيجاب دفع المار بين يدي المصلي إذا كان يصلي إلى سترة، وتحريم المرور عمداً وأن فاعل ذلك شيطان. وليت شعري ما هو الكسب الذي يعود به الحاج إذا رجع وقد استحق هذا الاسم: (الشيطان)؟!.

والحديثان وما في معناهما مطلقان لا يختصان بمسجد دون مسجد، ولا بمكان دون مكان، فهما يشملان المسجد الحرام والمسجد النبوي من باب أولى، لأن هذه الأحاديث إنما قالها ﷺ في مسجده، فهو المراد بها أصالة، والمساجد الأخرى تبعاً. والأثران المذكوران نصابان صريحان على أن المسجد الحرام داخل في تلك الأحاديث، فما يقال من بعض المطوفين وغيرهم أن المسجد المكّي والمسجد النبوي مستثنيان من النهي، لا أصل له في السنة، ولا عن أحد من الصحابة، اللهم سوى حديث واحد، روي في المسجد المكّي لا يصح إسناده، ولا دلالة فيه على الدعوى.

خامساً: وعلى أهل العلم والفضل، أن يغتنموا فرصة التقائهم بالحجاج في المسجد الحرام وغيره من المواطن المقدسة، فيعلموهم ما يلزم من مناسك الحج وأحكامه على وفق الكتاب والسنة، وأن لا يشغلهم ذلك عن الدعوة إلى أصل الإسلام الذي من أجله بُعثت الرسل، وأنزلت الكتب، أولاً وهو التوحيد، فإن أكثر من لقيناهم حتى ممن ينتمي إلى العلم، وجدناهم في جهل

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

بالغ بحقيقة التوحيد وما ينافيه من الشر كيات والوثنيات، كما أنهم في غفلة تامة عن ضرورة رجوع المسلمين على اختلاف مذاهبهم، وكثرة أحزابهم إلى العمل بالثابت في الكتاب والسنة، في العقائد والأحكام، والمعاملات والأخلاق، والسياسة والاقتصاد، وغير ذلك من شؤون الحياة، وأن أي صوت يرتفع، وأي إصلاح يزعم على غير هذا الأصل القويم والصراط المستقيم فسوف لا يجي المسلمون منه إلا ذلاً وضعفاً، والواقع أكبر شاهد، والله المستعان.

وقد تتطلب الدعوة إلى ما سبق شيئاً قليلاً أو كثيراً من الجدل بالتي هي أحسن، كما قال الله عز وجل: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]

فلا يصدنك عن ذلك معارضة لجهلة قوله تعالى: ﴿...فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحُجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإن الجدل المنهي عنه في الحج هو كالفسق المنهي عنه في غير الحج أيضاً، وهو الجدل بالباطل وهو غير الجدل المأمور به في آية الدعوة، قال ابن حزم رحمه الله (١٩٦/٧):

(والجدال قسمان: قسم واجب وحق، وقسم في باطل، فالذي في الحق واجب في الإحرام وغير الإحرام، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ...﴾ ومن جادل في طلب حق له، فقد دعا إلى سبيل ربه تعالى، وسعى في إظهار الحق والمنع من الباطل، وهكذا كل من جادل في حق لغيره أو لله تعالى، والجدال بالباطل وفي الباطل عمداً ذاكراً لإحرامه، مبطل للإحرام وللحج، بقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحُجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]

٦- لا حرج في هذه الأعمال:

وهذه أمور يتحرج منها بعض الحجاج، وهي جائزة:

- ١- الاغتسال لغير احتلام، وذلك الرأس، ففي (الصحيحين) وغيرهما، عن عبد الله بن حنين، عن عبد الله بن عباس، والمسور بن محزمة أنهما اختلفا بالأبواء، فقال عبد الله ابن عباس: يغسل المحرم رأسه. وقال المسور: لا يغسل المحرم رأسه، فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصار أسأله عن ذلك، فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستتر بثوب، قال: فسلمت عليه. فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنين، أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب ﷺ يده على الثوب فطأطأه حتى بد لي رأسه. ثم قال لإنسان يصب: اصب، فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر ثم قال: هكذا رأيته ﷺ يفعل. زاد مسلم: (فقال المسور لابن عباس: لا أماريك أبداً).

وروى البيهقي بسند صحيح، عن ابن عباس قال:

(ربما قال لي عمر بن الخطاب ﷺ: تعال أباقيك في الماء أينما أطول نفساً، ونحن محرمون).

وعن عبد الله بن عمر (أن عاصم بن عمر، وعبد الرحمن بن زيد وقعا في البحر يتمالقان يتغطسان) يغيب أحدهما رأس صاحبه، وعمر ينظر إليهما، فلم ينكر ذلك عليهما).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٢- حك الرأس، ولو سقط منه بعض الشعر، وحديث أبي أيوب المتقدم آنفاً دليل عليه، وروى مالك (٩٢/٣٥٨/١) عن أم علقمة بن أبي علقمة أنها قالت: سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تسأل عن المحرم: أيحك جسده؟ فقالت: نعم فليحكه وليسدّد، ولو ربطت يداي، ولم أجد إلا رجلي لحككت. وسنده حسن في الشواهد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

(وله أن يحك بدنه إذا حكه، وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره).

٣- الاحتجام ولو بخلق الشعر مكان الحجم، لحديث ابن بحنة ؓ قال:

(احتجم النبي ﷺ وهو محرم بـ (لحي جمل) موضع بطريق مكة- في وسط رأسه) متفقٌ عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

(وله أن يحك بدنه إذا حكه، ويحتجم في رأسه وغير رأسه، وإن احتاج أن يخلق شعر الذكر جاز، فإنه قد ثبت في الصحيح (ثم ساق هذا الحديث، ثم قال) ولا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر، وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره، وإن تيقن أنه انقطع بالغسل.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ٤ - شم الريحان وطرح الظفر إذا انكسر. قال ابن عباس رضي الله عنه:
- (المحرم يدخل الحمام، وينزع ضرسه، ويشم الريحان، وإذا انكسر ظفره طرحه، ويقول: أميطوا عنكم الأذى، فإن الله عز وجل لا يصنع بأذاكم شيئاً). رواه البيهقي بسند صحيح. وإلى هذا ذهب ابن حزم وروى مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم أنه سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر وهو محرم؟ فقال: سعيد: اقطعه.
- ٥ - الاستئلال بالخيمة أو المظلة (الشمسية) وفي السيارة، ورفع سقفها من بعض الطوائف تشدد، وتنطع في الدين، لم يأذن به رب العالمين.
- فقد صح أن النبي ﷺ أمر بنصب القبة له بـ (نمرة) ثم نزل بها، وعن أم الحصين رضي الله عنها قالت:
- (حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلال رضي الله عنهما، وأحدهما أخذ بخطام ناقته، والآخر رافع ثوبه يستتره من الحر، حتى رمى جمرة العقبة) رواه مسلم والبيهقي.
- وأما ما روى البيهقي عن نافع قال:
- (أبصر ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس، فقل له: ضح لم أحرمت له). وفي رواية من طريق أخرى أنه رأى عبد الله بن أبي ربيعة جعل على وسط راحلته عوداً، وجعل ثوباً يستظل به من الشمس وهو محرم، فلقبه ابن عمر، فنهاه).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

قلت: فعل ابن عمر رضي الله عنه لم يبلغه حديث أم الحصين المذكور، وإلا فما أنكره هو عين ما فعله رسول الله ﷺ.

ولذلك قال البيهقي:

(هذا موقوف، وحديث أم الحصين صحيح) يعني، فهو أولى بالأخذ به، وترجمه له بقوله:

(باب الحرم يستظل بما شاء ما لم يمس رأسه)

-٦- وله أن يشد المنطقة والحزام على إزاره، وله أن يعقده عند الحاجة، وأن يتختم، وأن يلبس ساعة اليد، ويضع النظارة، لعدم النهي عن ذلك، وورد بعض الآثار شيء من ذلك. فعن عائشة رضي الله عنها أنها سُئلت عن الهيمان للمحرم؟ فقالت: وما بأس؟ ليستوثق من نفقته. وسنده صحيح. وعن عطاء: يتختم - يعني المحرم - ويلب الهيمان. رواه البخاري تعليقا.

قال الإمام الألباني - رحمه الله -: ولا يخفى أن الساعة والنظارة في معنى الخاتم والمنطقة مع

عدم ورود ما ينهي عنهما، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ

وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٧- روايات المنسك وتخريجها

وأعلم أن مدار هذا المنسك من رواية جابر، على سبعة من ثقات أصحابه الأكاابر:

١- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر.

٢- أبو الزبير محمد بن مسلم المكي.

٣- عطاء بن أبي رباح المكي.

٤- مجاهد بن جبر المكي.

٥- محمد بن المنكدر المدني.

٦- أبو صالح ذكوان السمان المدني.

٧- أبو سفيان طلحة بن نافع الواسطي نزيل مكة.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

[٢٧] حكم تارك الصلاة-تقديم الشيخ علي حسن بتوصية^(١) من الشيخ الألباني - رحمه الله-.

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على نبيِّه وعبدِه، وعلى آله وصحبه ووقده.
أمَّا بعد:

فلقد كانت الطبعة الأولى من هذه الرسالة النافعة-إن شاء الله- في حياة شيخنا العلامة
الإمام أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني-رحمه الله-، وعلى عينه، والآن... هذه
الطبعة الثانية هَيَّأَ للطبع، ثم تُنشر.. ولكن؛ بَعْدَ فَقْدِهِ وموتِه-تغمَّده الله برحمته-.
وإنَّ من نافلة القولِ التوكيد على أنَّ هذه السالمة المباركة-ولله الحمد-قد نَفَعَ اللهُ بطبعتها
السابقة نفعاً عظيماً، وذلك من جهتين:

(١) قال الإمام الألباني في (مقدمة الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م) الناشر دار الجلالين - السعودية-الرياض
(ص٢٥): فَدَفَعْتُ صُورَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِنَا وَتَلْمِيزِنَا الشَّابِّ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ الْحَلَبِيِّ لِيَقُومَ بِتَهْيِئَتِهِ لِلنَّشْرِ، وَإِعْدَادِهِ
لِلطَّبْعِ، مَعَ كِتَابَةِ مُقَدِّمَةٍ عِلْمِيَّةٍ لَهُ، تُقَرِّبُ فَوَائِدَهُ لِلْقُرَّاءِ الْأَفَاضِلِ.

قلت: رحم الله شيخنا علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الأثري الحلبي-رحمه الله - توفي هذا اليوم بتاريخ
٢٩ ربيع الأول ١٤٤٢هـ الموافق ١٥ من شهر نوفمبر ٢٠٢٠م بمرض كورونا المستجد، حيث كان وعدني رحمه الله
أن يضع لكتابي تقديماً، لكن هذا أجل الله إذا جاء لا يؤخر. والحمد لله رب العالمين. علماً استشرت الشيخ علي
قبل وفاته -رحمه الله - بأسبوع تقريباً لكي أضع مقدمته لكتاب حكم تارك الصلاة للإمام الألباني؛ فقال-رحمه
الله-: ممكن ذلك. وأضفت تاريخ وفاته وأنا أقوم بمراجعة الكتاب قبل دفعه للمطبعة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الأولى: إرجاع كثيرٍ من تاركي الصلاة، الشاردين الضالّين، والفَجْرَةَ الفاسقين؛ إلى جادة الحقّ، وصراط الله المستقيم؛ لِمَا حَوَّنُهُ من قوارِعٍ شرعية، وترهيبات دينيّة، وترغيبات علميّة، أحييت موات قلوبهم، وأصلَحَتْ فسادَ جوارحهم...

الثانية: ضبط المسألة العلمية-من حيثُ التكفيرُ وعدمه-ضبطاً جيّداً، بحيث يكون القول فيها هو القول الوَسَط؛ من غيرِ وَكْسٍ ولا شَطَط، بعيداً عن العُلُو، ومُجانِباً للتقصير، ووَفُقَ مذاهبِ أهلِ السُّنِّيَّة.

... وكما ذكرتُ في مقدمة الطبعة الأولى (٤١)، فإنَّ أصلَ هذا البحثِ تخرِيجِ علميٍّ من شيخنا-رحمه الله-لروايةٍ من مروياتِ أحاديثِ الشفاعةِ الصحيحةِ الثابتة، الّتي خالف تأصيلها طوائفَ من أهل البدع- قديماً وحديثاً-؛ وذلك في كتابه النافع المِعْطَار (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (٣٠٥٤). وَعَقِبَ طَبَعِ هذه الرسالة- مفردةً- أضاف شيخنا على كلامه في (السلسلة) كلاماً آخَرَ ذا صِلَةٍ حثيثةٍ به، بعد أن عَنَوَنُهُ بقوله: (حديث الشفاعة، وأنها تشمل تاركي الصلاة من المسلمين)؛ فقال رحمه الله :-

(... ثُمَّ طَبَعْتُ هذا البحث في رسالةٍ خاصةٍ بعنوان (حكم تارك الصلاة) ^(١)، فَنَفَعَ اللهُ بها من شاء من عبادِهِ، واستنكرَ بعضُ المؤلفين ما فيه من الحُكْم: أن تارك الصلاة كَسَلاً-مع إيمانه بها- ليس بكافر-لمخالفته إياه عقيدةً؛ فهو بهذا الاعتبار مخالفٌ له-، وهو ^(٢) عملٌ

(١) ومع ذلك يشكك (د. سفر الحوالي) -غفر الله له- بما في كتابه (الظاهرة...) (٧٥٩/٢)؛ وذلك بوضفه إياها

بقوله: (المنسوبة للشيخ الألباني)!! -ضمن شبهان واهية واهنة متهافنة!!

(٢) أي: إيمانُ التارك للصلاة بها؛ فَمَنْ هذا حاله؛ (لم يترك الواجب كله؛ كما قال شيخ الإسلام في مجموع

الفتاوى) (٩٠/٢٠-٩١).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

قلبي، والله-عز وجل-ضَمِنَ أن لا يُضَيِّعَهُ؛ كما قال أبو سعيد [الخدريُّ] في الحديث- هذا:- (فَمَنْ لم يَصِدِّقْ بهذا الحديث؛ فليقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾.. [النساء: ٤٠] وبالنظر إلى تَرْكِهِ الصلاةَ فهو مشابهٌ للكفار عملاً^(١)؛ الذين يتحسرون

(١) ثم طُبع-قريباً-كتاب (الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب) لشيخنا الألباني-رحمه الله- وكان قد أُلِّفَ منذ أكثر من خمسين عاماً؛ فإذا فيه (٥٢/١): (وتارك الصلاة يُخشى عليه الكفر...); في كلام حسن جميل؛ فليراجع. قلت: ولتمام الفائدة سوف أورد كلام الإمام الألباني من كتابه الماتع (الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب) (٥٢/١) غراس للنشر والتوزيع-الطبعة الرابعة (١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م) قال الإمام الألباني رحمه الله- : ٥-وتاركها يُخشى عليه الكفر؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة) م. زاد هبة الله الطبري (فإذا تركها فقد أشرك) قال المنذري: (إسناده صحيح). وقال ﷺ: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة؛ فمن تركها فقد كفر) (حم، ن، ت، مس، صح) وراجع (نقد التاج) ولذلك، كان أصحاب محمد ﷺ لا يرونا شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة. عن عبد الله بن شقيق العقيلي التابعي به. ووصله الحاكم بذكر أبي هريرة فيه. وهو صحيح الإسناد، ولذا يحشر يوم القيامة مع كبار المشركين، قال عليه الصلاة والسلام: (من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة، ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة، وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف (مي، حم، طب، حب في (صحيحه). ولكن كفره ليس من النوع الذي لا يمكن أن يغفره الله وأن يدخله الجنة، بل ذلك جائز، قال ﷺ: (خمس صلوات كتبهن الله على العباد؛ فمن جاء بهن ولم يضع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عدَّبه وإنشاء أدخله الجنة). (مالك، د، ن، مي، مج، حم بسند صحيح). واعلم أنه قد جاءت أحاديث كثيرة فيها نسبة الكفر إلى من أتى ذنباً من الذنوب الكبار، بل في بعضها أنه كفر؛ فقال ﷺ: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)، وقال: (ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر)، و(اثنان في الناس هما بجم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت)، و(لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)، و(أما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم) و(من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال وإلا رجعت عليه). وكل هذه الأحاديث في (الصحيح). فإذا علمنا أن الكفر درجات، وأن منه ما لا يخلد صاحبه في النار، فلا مُلجئ حينئذٍ إلا التأويل، من سماه رسول الله ﷺ كافراً سميناه كافراً ولا نزيد على المقدار. وراجع لهذا الشوكاني (٢٥٤/١-٢٦٠). انتهى كلام الإمام الألباني - رحمه الله تعالى - (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

يوم القيامة، فيقولون وهم في سَقَرٍ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ { ٤٢ } قَالُوا لَمْ نَكُ مِنْ الْمُصَلِّينَ { ٤٣ } ﴾ [المدثر: ٤٢-٤٣]، فَكُفِّرُهُ كَفْرًا عَمَلِيًّا؛ لأنه عَمِلَ عَمَلَ الكفار، فهو كالتارك للزكاة؛ وقد صحَّ الحديث-أيضاً- أَنَّ مانع الزكاة يعدَّب يوم القيامة بماله كان منَعَهُ، ثم يُساق إما إلى الجنة وإما إلى النار. ولكنَّ المؤلف المشار إليه-هدانا الله وإياه- تأوَّل هذا الحديث- كما تأوَّل حديث المانع للزكاة- تأويلاً عطَّلَ دلالة الصريحة على ما ذهبنا إليه من الفَرْق بين الكفر الاعتقادي والكفر العملي؛ مع أنه قد صحَّ هذا عن ابن عباس وبعض تلامذته^(١)، وجرى عليهم مَنْ بعدهم من أتباع السلف؛ كابن القيم وشيخه^(٢)- كما تقدَّم في هذا البحث-؛ ومع ذلك لم يُعْرَج عليه المومى إليه مطلقاً، ولو لِرَدِّهِ، ولا سبيل له إليه! والله-عز وجل- يقول: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]

وكذلك صرَّف المؤلف المذكور نظره عن حديث: (إِنَّ للإسلام صُوءًا...) الصريح في التفريق بين: (من ترك سَهْمًا؛ فهو سَهْمٌ من الإسلام تركه) وبين: (من ترك الأسهم كلِّها؛ فقد نبذ الإسلام كلَّهُ)^(٣)، فلم يتعرَّض له بجواب!! ولا أستبعد أن يحاول تأويله أو تضعيفه؛ كما فعل بغيره من الأحاديث الصحيحة!!

(١) وهو قوله: (كفرٌ دون كفر)-وله ألفاظ أخرى-، وهذا (قاصمة ظهر جماعة التكفير، وأمثالهم من الغلاة)- كما قال

شيخنا في (الصحيحة) (١٣٥/٧). والمشكك فيه-رواية أو دراية- كما بشكك بنفسه!!

(٢) انظر (تنوير الأرجاء..) (ص ٩١-٩٢ / الأصلة).

(٣) هو كخرَج في (الصحيحة) (رقم: ٣٣٣).

وقد علَّق شيخنا-رحمه الله- في (الاستدراك) الملحق بـ (السلسلة الصحيحة) (مجلد ١/قسم ٢/٩٣٥-الطبعة الجديدة) بقوله: أقول: فهذا نصٌّ صريحٌ في أن (المسلم) لا يخرج من الإسلام بترك شيء من أسهمه-ومنها الصلاة-، فحسبُ التارك أنه فاسقٌ لا تُقبل له شهادة، ويُخشى عليه سوء الخاتمة).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وبالجمل؛ فمجال الردّ عليه واسعٌ جداً، ولا أدري متى تسنح لي الفرصة للردّ عليه^(١)!
وبيان ما يؤخذ عليه فقهاً وحديثاً!! وإن كنتُ أشكر له أدبه ولطفه وتبجيله لكتاب هذه
الأحرف؛ ودفاعه عن عقيدة أهل الحديث في أنّ الإيمان يزيد وينقص، وإن كان قد اقترن
به - أحياناً - شيءٌ من العُلُوِّ، والمخالفة، والاتهام بالإرجاء، مع أنّه يعلم أنني أخالفهم
مخالفةً جذريةً، فأقول: الإيمان يزيد وينقص، وإنّ الأعمال الصالحة من الإيمان، وإنه يجوزُ
الاستثناء فيه؛ خلافاً للمرجئة، ومع ذلك رماني أكثر من مرة بالإرجاء! فقلّبتُ بذلك
وصية النبي ﷺ: (وَاتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَّحُهَا...!!!)

فقلت: ما أشبه اليوم بالبارحة! فقد قال رجلٌ لابن المبارك:

(ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر؟ أمؤمن هو؟ قال: لا أخرجُه من الإيمان؛ فقال
الرجل: على كِبَر السنِّ صرتَ مرجئاً؟! فقال له ابن المبارك: إنّ المرجئة لا تقبلني! أنا
أقول: الإيمان يزيد وينقص، والمرجئة لا تقول ذلك، والمرجئة تقول: حسناتنا متقبّلة،
وأنا لا أعلم تُقبِّلُتُ مني حسنة! وما أحوجك إلى أن تأخذ سُبوْرَةً فتُجالس العلماء)
رواه ابن راهويّ في (مسنده) (٣/١٧٠-٦٧١). قلت: ووجه المشابهة بين الاتهامين
الظالمين هو الاشتراك بالقول مع المرجئة في بعض ما يقوله المرجئة، أنا بقولي بعدم تكفير
تارك الصلاة كسلاً، وابن المبارك في عدم تكفيره مرتكب الكبيرة!

(١) ثم يسرّ الله - تعالى - لشيخنا - رحمه الله - قراءة هذا الكتاب المشار إليه - الظاهرة... جملةً -، وعلّق عليه تعليقاتٍ
مختصرةً؛ لكنها - بحمد الله - قوية...

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولو أردتُ أن أقابلهُ بالمثل لرميتُهُ بالخروج (١)؛ لأنَّ الخوارج يكفِّرون تارك الصلاة وبقيّة الأركان الأربعة!

﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]

(١) أي: في المسألة تارك الصلاة...

ولا يُعارضُ كلامُ شيخنا - رحمه الله - هنا - ما أجاب به شيخنا - رحمه الله - سؤال في ليلة السابع من ذي الحجة (١٤١٨هـ) - كما في شريط بعنوان (خارجيةٌ عصرية) -: عن كتاب (ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي) - لسفر الحوالي - يقوله: هل رأيتُهُ؟ فقبل له: الحواشي - يا شيخنا! - خاصةً الموجودة في المجلد الثاني؟!

فقال الشيخ: (كان عندي - أنا - رأيٌ صدّر مني يوماً - منذ أكثر من ثلاثين سنة - حينما كنت في الجامعة الإسلامية، وسئلتُ في مجلس حافل عن رأيي في جماعة التبليغ؟ فقلت يومئذ: صوفية عصرية؛ فالآن خطُر في بالي أن أقول بالنسبة لهؤلاء - هنا - تجاوباً مع كلمة خرجوا في العصر الحاضر؛ وخالفوا السلف في كثير من مناهجهم، فبدا لي أن أسميهم: (خارجية عصرية)؛ فهذا يُشبهُ الخروج الآن، حين نقرأ من كلامهم؛ فإنَّ كلامهم - في الواقع - ينحو منحى الخوارج في تكفير مرتكب الكبائر؛ ولعلَّ هذا - ما أدري أن قول! - غفلةٌ منهم، أو مكْرٌ منهم!

وهذا أقوله - أيضاً - من باب قوله تعالى ﴿يَجْرِمُنْكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا غَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] ! ما أدري! لا يُصْرِّحون بأنَّ كلَّ كبيرة مُكْفرةٌ؛ لكنهم يدندنون حول بعض الكبائر،

ويسكتون - أو يَمْزُون - على بعض الجوانب؛ وهذا من العدل الذي أمان به)

قلت: ولأستاذنا الفاضل الشيخ ربيع بن هادي - ردَّ الله عنه كيد الأعداء - تعليقٌ لطيفٌ على كلمة شيخنا - هذه - نقلناه عنه في رسالتنا (الأصالة) (عدد: ٢٤/ص ٨٨-٨٩)، ثمَّ في كتابي (التعريف والتنبيه) (١٢٩-١٤١). وانظر ردوداً أُخرى لفضيلة الشيخ ربيع بن هادي - نفع الله به - على (د. سفر الحوالي) المذكور - في رسالتنا (الأصالة) (عدد: ٣٤/١٥-٢١)، و(عدد: ٣٥/٥٥-٦٢).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أقول: هذا بطوله - كلام شيخنا الألباني - رحمه الله -، وقد أوردتهُ بتمامه - في كتابي (التعريف والتنبئة بتأصيلات (العلامة الألباني) في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة) (ص ١٣٣ - ١٣٦) تحت عنوان: (مَنْ لم يَدْر مسائل العلم؛ فليَتَعَلَّمها!!)، ثم قلتُ:
(هذا كلامُ شيخنا - رحمه الله عليه - على وجه الإنصاف، وهو كاف، ولأهل الحق شاف!!).

وأقول - الآن -:

ونعودُ بالله من التعصُّب والاعتساف...

وإني أختمُّ مقدّمتي - هذه - بذكر أمرٍ مهمٍّ، متعلِّق بمسألة (حكم تارك الصلاة)؛ وهو: أنّه نجّم قول، واخترع حُكْمًا؛ لا وَجْهَ له، ولا قائلَ به؛ وهو قولٌ من كَفَّر تارك الصلاة في الدنيا - مرتباً عليه أحكام الردّة والتكفير - كلّها - حتى مفارقة الزوجة! ومنع الإرث! وعدم الدفن في مقابر المسلمين! - ثم قوله - في الآن نفسه - : فإذا عَلِمَ اللهُ أنّ قائلًا: لا إله إلا الله؛ مخلصٌ بها، فهو الذي يؤولُ بعلم الله إلى يوم القيامة؛ نائلاً من رحمته - بإخلاصه (١) - النجاة من الخلود في النار! هذا كلامه - غفر الله له - بحرفه!
فأين هو من كلام (جميع العلماء) المختلفين في هذه المسألة الجلييلة - سلفاً وخلفاً - مكفّرين وغير مكفّرين؟!

(١) يقول شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين - تغمّده الله برحمته - في الجواب على الأسئلة القطرية - وهو من المرجّحين تكفير تارك الصلاة بالكليّة: لو كان [تارك الصلاة] صادقاً بقول: (لا إله إلا الله) مخلصاً لها؛ والله لن يترك الصلاة... وليس داخلاً تحت المشيئة...).

فقارن ، وتأمل...

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هذا جمعٌ بين الصِّدِّين، وتسويةٌ بين النقيضين!!
و(من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌ) - بلا مِين - .
وفي (تنوير الأرجاء..) (ص ٢٥-٧٧ / الأصالة) ردُّ مفصَّلٌ عليه.
وأمرٌ آخرٌ؛ مهمٌّ-مثله-، وهو أنَّ (تَعْصَبَ) بعض المنتسبين إلى العلم ممن ينزعون إلى تكفير
تارك الصلاة؛ جعلهم يبنزون مخالفتهم بالإرجاء! أو يستلزمون من عدم تكفيره أنَّه (يهوون)
من شأن الصلاة!! وهذا-الأخير-باطلٌ لا يحتاج إلى كبير تعليق^(١)!! وأما الأول-وهو
الرمي بالإرجاء-؛ فقد أغنانا بالجواب عنه، وكفانا بالرد عليه: سماحة أستاذنا أبي عبد الله
محمد بن صالح العثيمين-تغمده الله برحمته-؛ وذلك لما سُئل-رحمه الله -:
يقول البعض: إن الشيخ الألباني-رحمه الله-(قوله في مسائل الإيمان قول المرجئة)، فما
قَوْلُ فضيلتكم في هذا؟!
فكان جوابُ فضيلة أستاذنا الشيخ ابن عثيمين-تغمده الله برحمته- ما نصَّه:
(أقول كما قال الأوَّل:
أَقْبَلًا عَلَيْهِمْ لَا أَبَا لِأَبِيكُمْ مِنْ اللُّومِ أَوْ سُدُّوا الْمَكَانَ الَّذِي سَدُّوا
الألباني-رحمه الله-عالمٌ، محدِّثٌ، فقيهٌ-وإن كان محدِّثاً أقوى منه فقيهاً^(٢)-.

(١) وقد رددت هذه الشبهة (الفاغرة) في تعليق (صغير) لي في كتابي (التعريف والتنبيه..) (ص ٩٠)؛ فينظر.

(٢) لا يُشعَّب جاهلٌ-أو حاقِد-بِهذه الجملة الاعتراضية-من فضيلة أستاذنا الشيخ ابن عثيمين-على فقه شيخنا-
الألباني-رحمه الله-؛ كما لا يُشعَّب-بمثلها-كذلك-على غيره من أهل العلم؛ ممن كانوا فقهاء أقوى من محدِّثين!
فالعلم-من جهة-؛ -أبوابٌ وشُعَب، ومن جهة أخرى: درجاتٌ ورُتَب...

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولا أعلمُ له كلاماً يُدُلُّ على الإرجاء-أبداً-.

لكنَّ الذين يريدون أن يُكفِّروا الناس يقولون عنه، وعن أمثاله: إنهم مرجئة! فهو من باب التلقيب بألقاب السُّوء.

وأنا أشهدُ للشيخ الألباني-رحمه الله-بالاستقامة وسلامة الاعتقاد، وحسن المقصد، ولكن مع ذلك؛ لا نقول: إنه لا يخطيء؛ لأنه لا أحد معصومٌ إلا الرسول -عليه الصلاة والسلام...^(١)

وقال-أيضاً-رحمة الله عليه-ردّاً من وَصَفَ الشيخَ بأنه (مُرجيء)^(٢)

(مَنْ رَمَى الشيخَ الألبانيَّ بالإرجاء: فقد أخطأ؛ إما أنه لا يعرف الألبانيَّ، وإما أنه لا يعرف الإرجاء.^(٣)

الألبانيُّ رجلٌ من أهل السنّة-رحمه الله-، مدافعٌ عنها، إمام في الحديث، لا نعلمُ أحداً يباريه في عصرنا، لكنَّ بعضَ الناس-نسأل الله العافية-يكون في قلبه حقد؛ إذا

(١) من لقاء إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر مع فضيلته، بتاريخ ٧/٥/٢٠٠٠م، وجزى

الله الجميع خيراً.

(٢) تأمّل التهمة-هنا: (مُرجيء)!-وهناك-: (قولُ المرجئة)! لتعلم أنّ ما يتلاعب فيه-بالألفاظ-هؤلاء: لا ينظلي على

أساتذتنا العلماء وأئمتنا الكبراء.

(٣) أقول: أو أنه لا يعرف الاثنين! وهذا هو وقع هؤلاء (!) بلا لبسٍ، ولا مَيّن...

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

رأى قَبُولَ الشخص ذَهَبَ يلمزُه بشيءٍ ^(١) كفعل المنافقين الذين يلمزون المطَّوعين من المؤمنين في الصدقات، والذين لا يجدون إلا جهدهم؛ يلمزون المتصدقَ المُكثِرَ من الصدقة، والمتصدق الفقير! الرجل-رحمه الله-نعرفُه من كتبه، وأعرفُه-بمجالسته أحياناً-: سلفي العقيدة، سليم المنهج؛ لكنَّ بعض الناس يريد أن يكفِّرَ عباد الله بما لم يكفِّرهم الله به، ثم يدَّعي أن مَنْ خالفه في هذا التكفير فهو مرجيء-كذباً وزوراً وبهتاناً-؛ لذلك لا تسمعوا لهذا القول من أيِّ إنسان صدَرَ...^(٢)

هذا كلام العِلْمِ في أهل العلم، فدونكُه-يا طالب العلم-؛ نُهَجاً سديداً، وطريقاً رشيداً؛ لا ترضى بسواهُ، ولا ينبغي عنه حِوَالاً^(٣)

(١) قلت: وهذا الأسلوب الرديء ما زال قائماً بعد الإمام الألباني -رحمه الله-نقموا على بعض طلابه الذين لهم نشاط دعوي ظاهر في دروسهم ومؤلفاتهم وتحقيقاتهم التي انتفع بها المسلمون عامة وطلبة العلم خاصة كالشيخ أبو عبيدة مشهور والشيخ علي حسن وغيرهم؛ فأصبحت مجالس المفلسون منهم مملؤة بالظعن فيهم بغير وجه حق-لأنه ليس لهم أي دور في الحياة إلا هذا؛ وهي تجارة خسارة لا محالة، فكأنهم لم يستطيعوا القيام بتلك التأليفات والتحقيقات، زرعو في قلوبهم الحقد السيء ولا يحيق مكر السيء إلا بأهله. (ت).

(٢) كما في شريط (مكالمات هاتفية مع مشايخ الدعوة السلفية) (رقم: ٤) -إصدار: مجالس الهدى للإنتاج والتوزيع- الجزائر، وكان ذلك بتاريخ: ١٢/٦/٢٠٠٠م.

(٣) ومن عَجَبٍ أنَّ بعضَ (المتعلمين) الذين كانوا (يربطون) أنفسهم بسماحة الشيخ ابن عثيمين، بل يعدُّونه (الواسطة) بينهم وبين الله(!): لَمَّا عاينَ هذا الكلامَ و(غيره) مما يخالفُ هواهُ، ويناقضُ مَبْتغاهُ؛ بدأ يطعن في سماحة الشيخ، وبغمزه، بل ادَّعى في بعض (عنكبوتياته) أنَّ كلام الشيخ ابن عثيمين-في (مسألة ما)- قد فرَّق المسلمين في العالم!!
[فإنَّ أنكرَ نِسْبَةَ هذا القول إليه! فهل هو موافقٌ له-واقِعاً-أم مُخالفٌ حُكماً-!!!؟]

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وإيّاك- ثم إيّاك- أخي المحبُّ للحق- وزخارف أقوال الجهلة المجهولين^(١) - الجبناء المرجفين،
المتقولين المدبّدين؛ الذين لا يعرفون عدلاً، ولا يُميّزون علماً- قائلين مُؤهين-: هو
مرجىء!

(١) وقد كان سؤال الإخوة الجزائريين- المذكور هنا، وجوابه -حول (رسالة لأحد المجهولين، وهو أبو رحيم) !! فابتدأ
فضيلة الشيخ- رحمه الله- جوابه بقوله: (لا أعرفه...).

وهذا من فضيلة شيخنا أبي عبد الله -رحمه الله- جرحُ مُسقط لهذا المدعي- فوق سقوطه الذي هو غارق فيه !!-
أما جرحُ شيخنا أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني- رحمه الله- لهذا المدعي؛ فقد أوردته في كتابي (مع شيخنا
ناصر السنة والدين.. (ص ٣٣-٣٤) ردّاً على تسويده الذي ردّ به عليّ (!)، وهو قوله- رحمه الله-:
(كلامه حقّ وحسدٌ مقيتٌ؛ منذ قرأته أنه جاهل متحامل...)

إلى آخر ما قال- تغتمده الله برحمته-. فكيف إذا عرفنا -مع ذلك شبيئين-:
الأول: أنه في الطبعة الثانية- وكذا الثالثة! -من كتابه هذا- وقد غيّر اسمه من (تحذير الأمة..) إلى (حقيقة
الخلافة..)!- قد طعن في شيخنا طعناً صريحاً ومرّات ومرّات، متّهماً إيّاه بتهمه لا يدري كُنْهها، ولا يعلم حقيقتها؛
وهي الإرجاء!!

الثاني: أن بعض من (لا يزال) ينتسب إلى السلفية-عموماً-، وشيخنا-خصوصاً- زكّي (!) هذا الكتاب، وأثنى عليه
(!)، بل قال فيه: (فهو- بحقّ- كتاب يُقرأ، وحرّي أن يُقرأ؛ إنّه كتاب أساس في واحدة من مسائل الإيمان) !!
إلى آخر ما قال- غفر الله له...

مع أنه- والله وتالله وبالله- كتابٌ فارغٌ، مبني على الجهل، وقائم على التناول...
وقد كتب أخونا الفاضل الأستاذ عزمي الجوابرة- مع آخرين له- شهادة مُوثقة نقلاً عن شيخنا- رحمه الله- تكشف هذا
العُمر- أكثر ولأكثر- وهي سائرة مشهورة متداولة...

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أو

وافق المرجئة!!

أو:

عنده إرجاء!!!

وجعلتموها سبباً لتنفروا عنهم كفعل الساحر الشيطان

ما ذنبهم والله إلا أنهم أخذوا بوحى الله والفرقان

وختاماً:

فإنّ مقدمتي-هذه، وإضافاتي المتعدّدة-على الكتاب-والمنثورة في مواضعها من حواشيه-
جاءت كتابتها مني على وجه كنت أرغب بأحسن منه؛ إطالةً، وتحريراً، ونقداً، وتقريراً...

ولكنّي أقول- الآن- ما كان شيخنا-رحمه الله- يُكرّره-منذ أزمان-:

(ما لا يُدرك كلُّه: لا يُترك جلُّه)...

فَنَظَرْتُ إلى ميسرة؛ سائلين الله-تعالى-عقيدةً من المحدثات محرّرة، وبالأدلة السلفيّة
مقرّرة...

والقلب-من قبل ومن بعد-مفتوح لكلّ نقدٍ علميٍّ أخويٍّ، ولكلّ توجيهٍ شرعيٍّ سنيٍّ، من
غير مكابرة، ومن دون تعصّب..

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فالحقُّ أحقُّ ما تدلُّ الرقابُ له، وتخضعُ العقولُ لهيئته... .

أما (الاثِّام)، و(التَّقُول)، و(الحَرَص): فيستطيعه كُلُّ أحدٍ، الصغير والكبير، بل قدرةُ الصغير (عليه) أكبرُ من الكبير؛ لِخِفَّتِهِ، وطَيْشِهِ... .

... رحم الله مشايخنا الأئمة الكبراء، الذين انْفَرَطَ عِقْدُهُم،

وَحَلَّ أَجْلُهُم، وَتَمَّ فَقْدُهُم... . والمصيبةُ بموتهم عَظِيمَةٌ عَظِيمَةٌ:

الشيخ ابن باز... .

الشيخ الألباني... .

الشيخ ابن عُثيمين... .

تَعَمَّدَهُم اللهُ بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُمْ فِسِيحَ جَنَّتِهِ... .

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وعزاًؤنا الأوحُد-بعد الصبر، وتوفيق الله-بقاءً مناهجهم عاليةً، واستمرار طريقتهم موصولةً، والوقوفُ-بحزمٍ، وعزم-أمام كلِّ من يريد أن يُعَيَّرَ، أو يُبَدِّلَ، أو (يَفَرِّ) (١) فهو القوم لا يشقى جليستهم، ولا الثمَّبع سبيلهم..
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

وكتب

علي بن حسن الحلبي الأثري

-عفا الله عنه-

الزرقاء الأردنية، في:

٥ ذي القعدة ١٤٢١ هـ / ١/٢٩ / ٢٠٠١ م

(١) وقد قال شيخنا-رحمه الله-في رسالته (الذب الأحمَد عن مسند الإمام أحمد) (ص ٣٢-٣٣) وقد ألفه قبل نحو رُبع قرن من الزمن)-بعد تقريره عقيدة السلف وأهل السنة في مسائل الإيمان- والدَّ على الفرق المخالفة للحقِّ؛ كالمرجئة-، وقال:

(...) ثم يأتي-اليوم-بعض الجهلة الأعمار، والناشئة الصِّغار: فيرموننا بالإرجاء!! فيألى الله المشتكى من سوء ما هم عليه من جهالةٍ، وضلالةٍ، وعُتاء).

قلت: وتقدم مقدمة (الذب الأحمَد) برقم (٩). (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

١- مرتكب الكبيرة؛ ليس بكافر، وفعله لا يخرج من الإيمان؛ فقد قال رجل لابن المبارك:

(ما تقول فيمن يزي ويشرّب الخمر؟ أمؤمن هو؟ قال: لا أخرج من الإيمان؛ فقال الرجل: على كبر السن صرت مرجئاً؟! فقال له ابن المبارك: إنَّ المرجئة لا تقبلني! أنا أقول: الإيمان يزيد وينقص، والمرجئة لا تقول ذلك، والمرجئة تقول: حسناتنا متقبلة، وأنا لا أعلم تُقبِلت مني حسنة! وما أحوجك إلى أن تأخذ سُورَةَ فَتُجَالِسَ العلماء)

٢- جماعة التبليغ؛ صوفية عصرية.

٣- قال فقيه الزمان العلامة محمد بن صالح العثيمين-رحمه الله- في عقيدة وعلم الإمام الألباني:

الألباني-رحمه الله- عالم، محدث، فقيه- وإن كان محدثاً أقوى منه فقيهاً.

ولا أعلم له كلاماً يدُلُّ على الإرجاء-أبداً-.

- لكنَّ الذين يريدون أن يكفروا الناس يقولون عنه، وعن أمثاله: إنهم مرجئة! فهو من باب التلقب بألقاب السوء.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٥ - وأنا أشهدُ للشيخ الألباني - رحمه الله - بالاستقامة وسلامة المعتقد، وحسن المقصد، ولكن مع ذلك؛ لا نقول: إنه لا يخطيء؛ لأنه لا أحد معصومٌ إلا الرسول - عليه الصلاة والسلام...)

٦ - وقال - أيضاً - رحمة الله عليه - ردّاً من وَصَفَ الشيخ بأنه (مُرْجِيٌّ)

(مَنْ رَمَى الشيخ الألباني بالإرجاء: فقد أخطأ؛ إما أنه لا يعرف الألباني، وإما أنه لا يعرف الإرجاء.

٧ - الألبانيُّ رجلٌ من أهل السنّة - رحمه الله -، مدافعٌ عنها، إمامٌ في الحديث، لا نعلمُ أحداً يباريه في عصرنا، لكنَّ بعضَ الناس - نسأل الله العافية - يكون في قلبه حقد؛ إذا رأى قبولَ الشخص ذهبَ يلمزُه بشيءٍ كفعل المنافقين الذين يلمزون المطّوعين من المؤمنين في الصدقات، والذين لا يجدون إلا جهدهم؛ يلمزون المتصدق المكثر من الصدقة، والمتصدق الفقير!

٨ - الرجل - رحمه الله - نعرفُه من كتبه، وأعرفُه - بمجالسته أحياناً - : سلفيُّ العقيدة، سليم المنهج؛ لكنَّ بعضَ الناس يريد أن يكفّر عباد الله بما لم يكفّرهم الله به، ثم يدّعي أنّ مَنْ خالفه في هذا التكفير فهو مرجيٌّ - كذباً وزوراً ومهتاناً -؛ لذلك لا تسمعوا لهذا القول من أيِّ إنسان صدَرَ...)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[٢٨] خطبة الحاجة التي كان رسولُ الله ﷺ يُعَلِّمُهَا أَصْحَابَهُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خُطْبَةُ الْحَاجَةِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره. ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران: ١٠٢]

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ

رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١} ﴾

أما بعد: ثم يذكر حاجته.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه.
وبعد: فإنه لما كان يوم عقد نكاحي على زوجتي الثانية، بعد بضعة أشهر من وفاة الأولى -
(أم عبد الرحمن) رَحِمَهَا اللهُ -تعالى- عرض عليّ بعض الإخوان أن يُلقيني هو حُطبة النكاح،
وذكر أنه لمس غير مرة فائدتها وأثرها حين يُلقِيها.
فقلت: لا مانع عندي، ولكن أريد أن ألقى عليها نظري، فاعرضها عليّ، فرأيته لا بأس بها!
بيد أنني أدخلت عليها بعض التحسينات؛ مثل حذف بعض الأحاديث الضعيفة، وإقامة
أخرى صحيحة مقامها، وكان أهم ذلك عندي، أن قدّمته بخطبة الحاجة، التي كان رسول الله
ﷺ يعلمها أصحابه، بعد أن تتبعت طرقها وألفاظها من مختلف كتب السنة المطهرة.
هذه الخطبة التي كان السلف الصالح يقدمونها بين يدي دروسهم، وكتبهم، ومختلف شؤونهم،
كما سيأتي بيانه في (الخاتمة) إن شاء الله تعالى.
ثم بد لي أن أجمع ذلك في هذه الرسالة؛ تذكراً لي، ولعلّ فيها فائدة لغيري، وقد جعلتها على
فصلين وخاتمة.
والله تعالى حسبي، ونعم الوكيل.

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- اتباع سنة النبي ﷺ فيه دليلاً لمحبتة وتحقيقاً بالإيمان برسالته ونبوته.
- ٢- حرص النبي ﷺ على تعليم أصحابه سنن الهدى، ومنها خطبة الحاجة.
- ٣- بفضل الله تعالى، ثم بدعوة الإمام الألباني - رحمه الله - أصبحت خطبة الحاجة مستفيضة بين المسلمين لا سيما طلبة العلم. (١)
- ٤- خطبة الحاجة كان السلف الصالح يقدمونها بين يدي دروسهم، وكتبهم، ومختلف شؤونهم.

(١) قلت: خطبة الحاجة كانت قبل عشرين سنة غير معلومة عندنا، وبفضل الله تعالى ثم ما قمنا به من التعريف بمؤلفات الإمام الألباني، ونشر هذه السنة في دروسنا ومؤلفاتنا، وكذا إذ قمت بعقد النكاح على بعض المتزوجين، انتشرت هذه السنة المطهرة؛ والفضل يرجع لله تعالى وهو الموفق إلى طريق الرشاد، ثم مؤلفات هذا الإمام المجدد محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله وأسكنه فسيح جناته وألحقنا به مع النبيين والصديقين والشهداء. آمين.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[٢٩] دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه (فقه السيرة).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كلمة بين يدي الرسالة

الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإني أيدك أيها القارئ الكريم بحوث علمية حديثة، في نقد كتاب (فقه السيرة) للدكتور محمد سعيد البوطي الأستاذ في كلية الشريعة في جامعة دمشق، كان وضعه لطلاب السنة الثانية في الكلية، وكنت نشرت هذا النقد في مجلة التمدن الإسلامي الغراء بحثاً متتابعة، رجون منها أن يجد الطلاب وغيرهم فيها (نموذجاً صالحاً للنقد العلمي النزيه) القائم على البحث والالتزام للقواعد العلمية الصحيحة، عسى أن يزيدهم ذلك عناية بدراسة الحديث الشريف دراسة علمية، وبذلك يحيون ما كاد يندرس من هذا العلم العظيم، بسبب اقتصار المدرسين والأساتذة على تدريسه دراسة نظرية محضة، وإصدارهم على أساسها تأليفاتهم التي يؤلفونها لطلابهم أو لغيرهم، غير مراعين فيها أبسط تلك القواعد العلمية، من اختيار النصوص الصحيحة، والأحاديث الثابتة، من المصادر الموثوقة والمراجع

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

المعتمدة، مع العزو إليها، وتخريجها تخريجاً علمياً دقيقاً، ترى أحدهم-وهو أستاذ هذه المادة: الحديث-يورد حديثاً نبوياً، أو خبراً متعلقاً بسيرته عليه الصلاة والسلام أو أخلاقه؛ يقول في تخريجه: (رواه أبو داود) أو رواه ابن هشام في (السيرة)!! وهو يظن أنه بذلك قد أدى الأمانة العلمية المطوقة في عنقه، وأنه نصح لطلابه! هيهات هيهات! فإن التزام المنهج العلمي المشار إليه في الدراسة الحديثية يوجب عليه قبل التخريج المقتضب أن يدرس إسناد ذلك الحديث أو الخبر، ويتتبع رجاله، ويتعرف عله، وأقوال أهل الاختصاص فيه، ثم يحكم عليه ما تقتضيه هذه الدراسة من صحة أو ضعف، ثم يقدم خلاصتها إلى طلابه مع التخريج المذكور، وإلا فمثل هذا التخريج المبتور الذي جرى عليه الأستاذ المشار إليه؛ مما لا يعجز عنه أحد الطلاب أنفسهم إن شاء الله تعالى.

ذلك ما كنت كتبت في مقدمة رسالتي (نقد نصوص حديثة في الثقافة العامة)^(١) للشيخ محمد المنتصر الكتاني، وهو ينطبق على الدكتور البوطي تمام الانطباق، بل إن هذا زاد على الشيخ فادعى لكتابه (فقه السيرة) من الصحة ما ليس له كما كنت أشرت إلى ذلك في التعليق على المقدمة المذكورة فقلت ما نصه:

(١) نشرت أولاً في مجلة التمدن الإسلامي الغراء (مجلد ٣٢ و ٣٤) ثم أفردت في رسالة، وذلك قبل عشر سنين.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(ثم وقفت على كتاب (فقه السيرة) للأستاذ الفاضل الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، فرأيتُه نحا فيه نحو الأستاذ الكتاني، فأورد فيه كثيراً من الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل ولا أصل له البتة، ولكنه زاد عليه فنص في المقدمة أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث من الأحاديث والأخبار! ولكن دراستي للكتاب بينت أنها دعوى مجردة، وأن جل اعتماده كن على كتاب فضيلة الشيخ محمد الغزالي - فقه السيرة) الذي لم يقتصر الدكتور على أن يأخذ اسمه فقط، بل زاد عليه فاستفاد منه كثيراً من بحوثه ونصوه، بل وعناوينه! كما استفاد من تخريجي إياه المطبوع معه، مع اختصار له محل، ليستر بذلك ما قد فعل، وقد انتقدني في ثلاث مواطن منه تمنيت - يشهد الله - أن يكون مصيباً ولو في واحد منها، ولكنه على العكس من ذلك، فقد كشف بذلك كله أن هذه الشهادات العالية، وما يسمونه بـ (الدكتوراه) لا تعطي لصاحبها علماً وتحقيقاً وأدباً، وإني لأرجو أن تتاح لي الفرصة، لأتمكن من بيان هذا الإجمال والله المستعان).

ثم أتاحت لي الفرصة، فبينت الإجمال المشار إليه في هذه الرسالة، التي يعود الفضل الأول في نشرها للسادة القائمين على مجلة التمدن الإسلامي الغراء.

وبخاصة منهم الأستاذ أحمد مظهر العظمة شفاه الله وقواه، فقد نشرت فيها اتباعاً في مقالات متسلسلة من العدد (٧-٢٢-٤٢ - ٢٢-٤٤)، ثم أفردتها في هذه الرسالة ليعم النفع بهما، وبطلع عليها من لم يتمكن من متابعتها في المجلة الغراء.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وهذا، وقد نمي إليّ أن بعض الأساتذة رأى في ردي هذا على الدكتور شيئاً من الشدة والقسوة في بعض الأحيان، مما لا يعهدون مثله في سائر كتاباتي وردودي العلمية، وتمنوا أنه لو كان ردّاً علمياً محضاً.

فأقول: إنني أعتقد جازماً أنني لم أفعل إلا ما يجوز لي شرعاً، وأنه لا سبيل لمنتصف إلى انتقادنا، كيف والله عز وجل يقول في كتابه الكريم في وصف عباده المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ { ٣٩ } وَجَزَاءَ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ } { ٤٠ } وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّنْ سَبِيلٍ } { ٤١ } إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } { ٤٢ } وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ } { ٤٣ } ﴿ [الشورى: ٣٩-٤٣]. فإن كل من يتتبع ما يكتبه الدكتور البوطي في كتبه ورسائله ويتحدث به في خطبه ومجالسه يجده لا يفتأ يتجهم فيها على السلفيين عامة، وعلى من دوتهم خاصة، ويشهر بهم بين العامة والغوغاء، ويرميهم بالجهل والضلال، وبالتبله والجنون، ويلقبهم بـ (السفليين) و(السخفيين)!!

وليس هذا فقط، بل هو يحاول أن يثير الحكام ضدهم برميهم إياهم بأنهم عملاء للاستعمار: إلى غير ذلك من الأكاذيب والترهات التي سجلها عليه الأستاذ محمد عيد عباسي في كتابه القيم (بدعة التعصب المذهبي) (ص ٢٧٤-٣٠٠) وغيرها، داعماً ذلك بذكر الكتاب والصفحة التي جاءت فيها هذه الأكاذيب.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن طاماته وافتراءاته قوله في (فقه السيرة) (ص ٣٥٤- الطبعة الثالثة) بعد أن نبههم بلقب الوهابية: (ضل أقوام لم تشعر أفئدتهم بمحبة رسول الله ﷺ وراحوا يستنكرون التوسل بذاته ﷺ بعد وفاته). وهذا كأنه اجترار من الدكتور لفرية ذلك المتعصب الجائر: (إن هؤلاء الوهابيين تتفزز نفوسهم أو تشمئز حينما يذكر اسم محمد ﷺ). (١)

والدكتور حين يلفظ هذه الفرية يتذكر أن الواقع-الذي هو على علم به-يكذبها فإن السلفيين وأمثالهم بفضل الله تعالى-من بين المسلمين جميعاً-شعارهم اتباعهم للنبي ﷺ وحده دوان سواه؛ وهو الدليل القاطع على حبه الخالص له الذي لازمه حبه لله عز وجل، كما قال ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]. ولعلم الدكتور بهذا الفضل الإلهي على السلفيين حمله حقه عليهم على أن يحاول إبطال دلالة الآية المذكورة على ما سلف، بل وعلى تضليل السلفيين مجدداً لفهمهم إياها هذا الفهم الواضح وأنها تعني أن الاتباع دليل المحبة وأنها لا تنفك عنه فقال (ص ١٩٥- الطبعة الثالثة): (ولقد ضل قوم حسبوا أن محبة رسول الله ﷺ ليس لها من معنى إلا الاتباع والافتداء، وفاتهم أن الاقتداء لا يأتي إلا بوازع ودافع، ولن تجد من وازع يحمل على الاتباع إلا المحبة القلبية...).

وأقول: إن الذي (ضل) إنما هو الذي يناقض نفسه بنفسه من جهة، فأول كلامه ينقض آخره لأنه إذا كان لا يحمل على الاتباع إلا المحبة القلبية، وهو كذلك وهو الذي نعتقه

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ونعمل به، فكيف يتفق هذا مع أول كلامه الصريح في أن المحبة لها معنى غير الاتباع؟! ولو كان الأمر كذلك وثبت الدكتور عليه لأبطل دلالة الآية والعياذ بالله تعالى.

ومن جهة أخرى فقد افتري علينا بقوله: (وفاتحم أن الاقتداء... الخ). فلم يفتنا ذلك مطلقاً بحمد الله بل نعلم علم اليقين أنه كلما ازداد المسلم اتباعاً للنبي ﷺ ازداد حباً له، وأنه كلما ازداد حباً له ازداد اتباعاً له ﷺ، فَهُمَا أمران متلازمان كالإيمان والعمل الصالح تمامً.

فهذا الحب الصادق المقرون بالاتباع الخالص للنبي ﷺ، هو الذي أراد الدكتور أن ينفيه عن السلفيين بفريته السابقة، فالله تعالى حسيبه ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٦] ذلك قليل من كثير من افتراءات الدكتور البوطي وترهاته، الذي أشفق عليه ذلك البعض، أن قسوناً عليه أحياناً في الرد، ولعله قد تبين له أننا كنا معذورين في ذلك، وأننا لم نستوف حقنا منه بعد، ﴿وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] لكن لن نستطيع الاستيفاء، لأن الافتراء لا يجوز مقابلته بمثله؛ وكل الذي صنعه أنني بينت جهله في هذا

(١) انظر مقدمتي لشرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٤-٤٤- الطبعة الرابعة).

قلت: فيها فوائد جمّة وستأتي خلال هذه السلسلة المباركة بإذن الله برقم (٣٥). (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

العلم وتطفله عليه ومخالفته للعلماء، وافترائه عليهم وعلى الأبرياء، بصورة رهيبة لا تكاد تصدق، فمن شاء أن يأخذ فكرة سريعة عن ذلك، فيرجع إلى فهرس الرسالة هذه يرى العجب العجيب.

هذا، وهناك سبب أقوى استجب القسوة المذكورة في الرد ينبغي على ذلك البعض المشفق على الدكتور أن يدركه، ألا وهو جلاله الموضوع وخطورته الذي خاض فيه الدكتور بغير علم، مع التبجح والادعاء الفارغ الذي لم يسبق إليه، فصحح أحاديث وأخباراً كثيرة لم يقل بصحتها أحد، وضعف أحاديث أخرى تعصباً للمذهب، وهي ثابتة عند أهل العلم بهذا الفن والمشرب، مع جهله التام بمصطلح الحديث وتراجم رواته، وإعراضه عن الاستفادة من أهل العلم العارفين به، ففتح بذلك باباً خطيراً أمام الجهال وأهل الأهواء أن يصححوا من الأحاديث ما شاروا، ويضعفوا ما أرادوا، (ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة). وسبحان الله العظيم، إن الدكتور ما يفتأ يتهم السلفيين في جملة ما يتهمهم به بأنهم يجتهدون في الفقه وإن لم يكونوا أهلاً لذلك، فإذا به يقع فيما هو شر مما اتهمهم به تحقيقاً منه للأثر السائر: (من حفر بئراً لأخيه وقع فيه)! أم أن الدكتور يرى أن الاجتهاد في علم الحديث من غير المجتهد بل من جاهل يجوز، وإن كان هذا العلم يقوم عليه الفقه كله أو جله!!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من أجل ذلك فإني أرى من الواجب على أولئك المشفقين على الدكتور أن ينصحوه (والدين النصيحة) بأن يتراجع عن كل جهالاته وافتراءاته، وأن يمسك قلمه ولسانه عن الخوض في مثلها مرة أخرى، عملاً بقول نبينا محمد ﷺ (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً). قيل: كيف أنصره ظالماً؟ قال: تحجزه عن الظلم فإن ذلك نصره). أخرجه البخاري من حديث أنس، ومسلم من حديث جابر، وهو مخرج في (الإرواء) (٢٥١٥).

فإن استجاب الدكتور فذلك ما نرجوه، و﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وإن كانت الأخرى فلا يلومن إلا نفسه، والعاقبة للمتقين، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ {٥١} يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْدِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ {٥٢}﴾ [غافر: ٥١-٥٢]

وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

دمشق في ٢٧ جمادي الآخرة سنة ١٣٩٧هـ.

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- حرص الإمام الألباني على دراسة الحديث رواية ودراية؛ حيث اقتصر المدرسين والأساتذة على تدريسه دراسة نظرية محضة، وإصدارهم على أساسها تأليفاتهم التي يؤلفونها لطلابهم أو لغيرهم، غير مراعين فيها أبسط تلك القواعد العلمية، من اختيار النصوص الصحيحة، والأحاديث الثابتة، من المصادر الموثوقة والمراجع المعتمدة، مع العزو إليها، وتخريجها تخريجاً علمياً دقيقاً.
- ٢- الشهادات العالية، وما يسمونه بـ (الدكتوراه) لا تعطي لصاحبها علماً وتحقيقاً وأدباً.
- ٣- إن التزام المنهج العلمي في الدراسة الحديثية يوجب عليه قبل التخريج المقتضب أن يدرس إسناد ذلك الحديث أو الخبر، ويتتبع رجاله، ويتعرف علله، وأقوال أهل الاختصاص فيه، ثم يحكم عليه ما تقتضيه هذه الدراسة من صحة أو ضعف، ثم يقدم خلاصتها إلى طلابه مع التخريج المذكور؛ وهو رواه أبو داود أو الترمذي أو غيرهما.
- ٤- من أراد التجهم على المنهج السلفي الذي منبعه ومرجعه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين، ينبغي أن يكون الرد مناسباً لفعله وقوله؛ كما فعل الإمام الألباني بالرد على البوطي.
- ٥- محبة الرسول ﷺ تكمن في اتباع أوامره واجتناب نواهيه المتمثلة في سنته القولية والفعلية والتقريبية.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[٣٠] رفع الأستار لإبطال القائلين بفناء الجنة والنار.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن الله تبارك وتعالى قد جعل بحكمته لكل شيء سبباً، ولكل أمر سمى أجلاً، وقدر كل شيء تقديراً حسناً، وكان من ذلك أنني هاجرت بنفسي وأهلي من دمشق الشام إلى عمان، في أول شهر رمضان سنة (١٤٠٠)، فبادرت إلى بناء لي فيها أوي إليها ما دمت حياً، فيسر الله لي ذلك بمنه وفضله وسكنتها بعد كثير من التعب والمرض أصابني من جراء ما بذلت من جهد في البناء والتأسيس، ولا زلت أشكو منه شيئاً قليلاً، والحمد لله على كل حال، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ولقد كان أمراً طبيعياً أن يصرفني ذلك عما كنت اعتدته في دمشق من الانكباب على العلم دراسة وتدریساً، وتأليفاً وتحقيقاً، لا سيما وكتبتي الخاصة لا تزال في دمشق، لم أتمكن من ترحيلها إلى عمان؛ الصعوبات وعراقيل معروفة، فكنت أعلل نفسي كل يوم وأمنيتها، بأن المياه عما قريب ستعود إلى مجاريها، ولكن الرياح كثيراً ما تجري بخلاف ما يشتهي الملاح، فإنه ما كاد بعض إخواننا في الأردن يشعرون بأنني استقررت في الدار، حتى بدؤوا يطلبون مني أن أستأنف إلقاء الدروس التي كنت ألقياها عليهم ففي السنين الماضية قبل هجرتي إلى عمان، حيث كنت أسافر إليها في كل شهر أو شهرين، فألقي عليهم درساً أو

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

درسني في كل سفرة، وألحوا عليّ في الطلب، وعلى الرغم من أنني ما كنت عازماً على شيء من الإلقاء، لأوفر ما بقي لي من نشاط وعمر لإتمام بعض مشاريعي العلمية - وما أكثرها - رأيت أنه لا بد من أن أحقق طلبتهم ورغبتهم الطيبة، فوعدتهم خيراً، وأعلنت له أنني سألقي عليهم درساً كل يوم خميس بعد صلاة المغرب في دار أحد إخواننا الطيبين هناك قريباً من داري. وتحقق ذلك بإذن الله تعالى، فألقيت الدرس الأول ثم الثاني، من كتاب (رياض الصالحين) ^(١) للإمام النووي بتحقيقي، وأجبتهم بعد الدرس عن بعض أسئلتهم الكثيرة المتوفرة لديهم، والتي تدل على تعطشهم ورغبتهم البالغة في العلم ومعرفة السنة.

وبينما أنا أستعد لإلقاء الدرس الثالث إذا بي أفاجأ بما يضطريني اضطراراً لا خيار لي فيه مطلقاً إلى الرجوع إلى دمشق حيث لم يبق لي فيها سكن، وذلك أصيل نهار الأربعاء في ١٩ شوال سنة ١٤٠١ هـ فوصلتها ليلاً، وفي حالة كئيبة جداً، وأنا أضرع إلى الله تعالى في أن يصرف عني شر القضاء، وكيد الأعداء. فلبثت فيها ليلتين، وفي الثالثة سافرت بعد الاستشارة والاستخارة إلى بيروت، كع كثير من الحذر والخوف، لما هو معروف من كثرة الفتن والهرج والمرج القائم فيها، فوصلت إلى بيروت محفوف بالخطر، ولكن الله تبارك وتعالى سلّم ويسّر، فوصلت بيروت في الثلث الأول من الليل، قاصداً دار أخ لي قديم، وصديق وفي حميم، فاستقبلني بلطفه وأدبه وكرمه المعروف، وأنزلي عنده ضيفاً معزواً مكرماً. جزاه الله خيراً.

فلما استقر في منزله قراري، وارتاح من وعثاء السفر بالي، كان من الطبيعي جداً أن أهتبل

(١) هذه طبعته الأولى التي صدرت بظروف القاهرة، غير أننا أعدنا صفة وطبعه مجدداً في طبعة منقحة م فهرسة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات - زهير - .

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فرصة الغربة الطارئة، فأتوجه بكليتي إلى الدراسة والمطالعة في مكتبته، العامرة الزاخرة، بالكتب المطبوعة منها والمخطوطة النادرة، فرغبت منه أن يطلعني على فهرست المخطوطات والمصورات، التي في حوزته مسجلة على البطاقات، فاستجاب لذلك بكل نفس طيبة، وأريحة إسلامية منه معروفة، أحسن الله إليه وجزاه خيراً.

فأخذت في البطاقات نظراً وتقليباً، عما يكون فيها من الكنوز بحثاً وتفتيشاً، حتى وقعت عيني على رسالة للإمام الصنعائي، تحت رقم الرسالة (٢٦١٩)، فطلبتة، فإذا فيه عدة رسائل، هذه الثالثة منها. فدرستها دراسة دقيقة واعية، لأن مؤلفها الإمام الصنعائي رحمه الله تعالى رد فيها على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ميلهما إلى القول بفناء النار، بأسلوب علمي رصين دقيق، (من غير عصبية مذهبية. ولا متابعة أشعرية ولا معتزلة) كما قال هو نفسه رحمه الله تعالى في آخرها. وقد كنت تعرضت لرد قولهما هذا منذ أكثر من عشرين سنة بإيجاز في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) في المجلد الثاني منه (ص ٧١ - ٧٥) بمناسبة تحريجي فيه بعض الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة التي احتجنا ببعضها، وأن لابن القيم قولاً آخر، وهو أن النار لا تفتنى أبداً، وأن لابن تيمية قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار، وكنت توهمت يومئذ أنه يلتقي فيها مع ابن القيم في قوله الآخر، فإذا المؤلف الصنعائي يبين بما نقله عن ابن القيم، أن الرد المشار إليه، إنما يعني الرد على من قال بفناء الجنة فقط من الجهمية دون من قال بفناء النار! وأنه هو نفسه . أعني ابن تيمية-يقول بفنائها، وليس فذا فقط بل وأن أهلها يدخلون بعد ذلك

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

جنات تجري من تحتها الأنهار! وذلك واضح كل الوضوح في الفصول الثلاثة التي عقدها ابن القيم لهذه المسألة الخطيرة في كتابه (حادي الأرواح إلى بلا الأفراح) (١٦٧/٢ - ٢٢٨)، وقد حشد فيها (من خيل الأدلة ورجلها، وكثيرها وقلها، ودقها وجلها، وأجرى فيها قلمه، ونشر فيها علمه، وأتى بكل ما قد عليه من قالٍ وقيل، واستنفر كل قبيل وجبيل) كما قال المؤلف رحمه الله، ولكنه أضفى بهذا الوصف على ابن تيمية، وابن القيم أولى به وأحرى، لأننا من طريقه عرفنا رأي ابن تيمية في هذه المسألة، وبعض أقواله فيها، وأما حشد الأدلة المزعومة وتكثيرها، فهي من ابن القيم وصياغته، وإن كان ذلك لا ينفي أنه تلقى ذلك كله أو جله من شيخه في بعض مجالسه، فما عزا إليه صراحة فهو الأصل في ذلك، وما لم يعزه فلا، ولذلك جريت فيما يأتي على التنبيه على ما لم يعزه إليه صراحة، لأن من بركة العم أن يعزى كل قول لقائله. وليس العكس كما هو معروف عند العلماء. وإن مما يؤيد هذا أن ابن القيم رحمه الله تعرض لهذا البحث مطولاً أيضاً في كتابه (الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة) بنحو ما في (الحادي) كما تراه في (مختصر الصواعق) للشيخ محمد بن الموصلي (ص ٢١٨-٢٢٩)، فلم يذكر فيه ابن تيمية مطلقاً، وكذلك رأيت في (شفاء العليل) (ص ٢٥٢-٢٦٤)، إلا أنه قال في آخرها:

وكنت سألت عنها شيخ الإسلام قدس الله روحه، فقال لي: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ولم يجب فيها بشيء. ومضى على ذلك زمن حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد الكشي بعض تلك الآثار (يعني أثر عمر الآتي في أول الكتاب) فأرسلت إليه الكتاب وهو في

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

مجلسه الأخير، وعلمت على ذلك الوضع، وقلت للرسول: قل له هذا الموضوع يشكل عليه، ولا يدري ما هو؟ فكتب فيها مصنفه المشهور رحمة الله عليه) فهذا مما يدل على أنه من الممكن أن يكون تلقاه كله عنه، ولكن لا نقول به إلا في حدود ما نص هو عليه أنه من كلام ابن تيمية نفسه رحمهما الله تعالى في (الحادي) أو في غيره إن وجد.

وقد وقفت في مخطوطات المكتب الإسلامي على ثلاث صفحات في ورقتين، بخط لعله من خطوط القرن الحادي عشر نقلها كاتبها الذي لم يكشف عن هويته من رسالة ابن تيمية رحمه الله في الرد على من قال بفناء الجنة والنار.

قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية-رحمه الله تعالى-في رسالة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار ما نصه:

(وأما القول بفناء النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين ومن بعدهم، وهذا أحد المأخذين في دوام عذاب من يدخلها.

فإن الذين يقولون: إن عذابهم له حد ينتهي إليه، ليس بدائم كدوام بنعيم الجنة: قد يقولون: إنها قد تفتى، وقد يقولون: إنهم يخرجون منها فلا يبقى فيها أحد.

لكن قد يقال: إنهم لم يريدوا بذلك أنهم يخرجون مع بقاء العذاب فيها على غير أحد، بل يفنى عذابها، وهذا هو معنى فنائها. وقد نُقل هذا القول عن عمر، وابن مسعود، وأبي

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هريرة، وأبي سعيد الخدري وغيرهم رضي الله عنهم. وروى عبد بن حميد-وهو من أجلّ علماء الحديث- في تفسيره المشهور قال:

(أخبرنا سليمان بن حرب، أخبرنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن البصري قال: قال عمر: (لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج^(١)) لكان لهم على ذلك يوم يخرجون فيه). وقال: أخبرنا حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن: أن عمر بن الخطاب قال: (لو لبث أهل النار في النار عدد، رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه). ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى ﴿لَا يَثِينَنَّ فِيهَا﴾ [النبأ: ٢٣]

وهذا يبين أن مثل هذا الشيخ الكبير من علماء الحديث والسنة، يروي عن مثل هؤلاء الأئمة في الحديث، ومثل حجاج بن منهال، كلاهما عن حماد بن سلمة- مع جلالته في العلم والسنة والدين- يروي من وجهين من طريق ثابت، ومن طريق حميد هذا عن الحسن البصري- الذي يقال: أنه أعلم من بقي من التابعين في زمانه-، يروي عن عمر بن الخطاب، وإنما سمعه الحسن من بعض التابعين، سواء كان هذا قد حفظ هذا عن عمر أو لم يحفظه كان مثل الحديث متداولاً بين هؤلاء العلماء الأئمة لا ينكرونه، وهؤلاء كانوا ينكرون على من خرج عن السنة من الخوارج والمعتزلة والمرجئة والجهمية، وكان أحمد بن حنبل يقول: أحاديث حماد بن سلمة هي الشجاء^(٢) في حلوق المبتدعة.

(١) هو رمل كثير جداً مسيرة أربع ليال، بين فيد والثريات.

(٢) الشجاء: كل ما اعترض في حلق الإنسان والدابة من عظم أو عود أو غيرها. وأراد هنا أنه يمنعهم عن نشر كلامهم الباطل. وكثيراً ما أثنى الإمام أحمد وغيره على حماد، فقد كان من الأعلام.

وقال عنه القطان: إذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتمه على الإسلام، انظر مسائل الإمام أحمد لابن هانئ (١٩٧/٢) و

(٢٠٧) بتحقيقي. -زهير-

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فهؤلاء من أعظم أعلام أهل السنة، الذين ينكرون من البدع ما هو دون هذا لو كان هذا القول عندهم من البدع المخالفة للكتاب والسنة والإجماع، كما يظنه طائفة من الناس، وعبد بن حميد ذكر هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣] ليبين قول من قال: إن الأحقاب لها أمد تنفذ ليست كالرزق الذي ما له نفاذ. ولا ريب أن من قال هذا القول: عمر ومن نقله عنه، إنما أراد بذلك جنس أهل النار، الذين هم أهلها.

فأما قوم أصيبوا بذنوب فأولئك قد علم هؤلاء وغيرهم يخرجوهم منها، وأنهم لا يلبثون فيها قدر عدد رمل عاجل، ولا قريباً من ذلك، والحسن كان يروي حديث الشفاعة في أهل التوحيد وقد ذكره البخاري ومسلم عنه، وكذلك حماد بن سلمة كان يجمعه ويحدث الناس بها، وكذلك سليمان بن حرب وأمثاله، فهذا عندهم لا يقال فيه مثل هذا، ولفظ أهل النار لا يختص بالموحدين، بل يختص بمن عداهم، كما قال النبي ﷺ: (أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون)^(١)

وقوله: (يخرجون فيه) أي يخرجون من جهنم، بعد أن يفنى عذابها وينفذ وينقطع، فهم لا يخرجون منها بل هم خالدون في جهنم كما أخبر الله، ولكن انقضى أجلها وفنيت كما

(١) أخرجه مسلم وغيره، وهم مخرج في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (١٥٥١). وأنظر (مختصر صحيح مسلم) رقم (٧٨).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

تفنى الدنيا فلم يبق فيها عذاب، وذلك أن العالم لا يعدم، وجهنم في الأرض، والأرض لا تعدم بالكيفية، لكن فناؤها بتغير حالها، واستحالتها من حال إلى حال، قال تعالى: ﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] وهم لا يعدمون بل يموتون ويهلكون، وكما قال تعالى:

﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل: ٩٦] فإذا أنفده الرجل فقد نفذ ما عنده وإن كان لم يعدم، بل انتقل من حال إلى حال) انتهى.

وقال فيها أيضاً:

(والفرق بين بقاء الجنة والنار عقلاً وشرعاً؛ أما شرعاً فمن وجوه:

أحدها: أن الله أخبر ببقاء نعيم الجنة ودوامه، وأنه لا نفاذ له ولا انقطاع، في غير موضع من كتابه؛ كما أخبر أن أهل الجنة لا يخرجون منها، وأما أهل النار وعذابها فلم يخبر ببقاء ذلك، بل أخبر أن أهلها لا يخرجون منها.

الثاني: أنه أخبر بما يدل على أنه ليس بمؤبد في عدة آيات.

الثالث: أن النار لم يذكر فيها شيء مما يدل على الدوام.

الرابع: أن النار قيدها بقوله^(١): ﴿ لا يثبت فيها أحقاباً ﴾ [النبا: ٢٣]، وقوله ﴿ خالدين فيها إلا ما شاء الله ﴾ [الأنعام: ١٢٨] وقوله: ﴿ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك ﴾ [هود: ١٠٧]، فهذه ثلاث آيات تقتضي قضية مؤقتة أو معلقة على شرط، وذاك دائم مطلق ليس بمؤقت ولا معلق.

(١) في الأصل: بقولها؛ والصحيح ما أثبتته وهو موافق للسياق. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الخامس: قد ثبت أنه يدخل الجنة من يُنشئه الله لها، ويدخلها من دخل النار أولاً، ويدخلها الأولاد بعمل الآباء. فثبت أن الجنة يدخلها من لم يعمل خيراً، وأما النار فلا يعذب أحد إلا بذنوبه، فلا يقاس هذه بهذه.

السادس: أن الجنة من مقتضى رحمته ومغفرته، والنار من عذابه، وقد قال: ﴿نَبِيٌّ عِبَادِي أَيُّ أَنَا الْعُفُورُ الرَّحِيمُ { ٤٩ } وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ { ٥٠ }﴾ وقال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨] فالنعيم من موجب أسمائه التي هي من لوازم ذاته، فيجب دوامه بدوام معاني أسمائه وصفاته. وأما العذاب، فإنما هو من مخلوقاته، والمخلوق قد يكون له انتهاء، مثل الدنيا وغيرها، لا سيما مخلوق خُلق لحكمة يتعلق بغيره.

الوجه السابع: أنه قد أخبر أن رحمته وسعت كل شيء، وأنه (كتب على نفسه الرحمة)^(١) وقال: (سبقت رحمتي غضبي)^(٢)

وهذا عموم وإطلاق، فإذا قدر عذاب لا آخِرَ له لم يكن هناك رحمة البتة.

الثامن: أنه قد ثبت مع رحمته الواسعة، أنه حكيم إنما يخلق لحكمة، كما ذكر حكمته في غير موضع، فإذا قُدِّرَ أنه يعذب من يعذب لحكمة كان هذا ممكناً، كما يوجد في الدنيا العقوبات الشرعية فيها حكمة، وكذلك ما يقدره من المصائب فيه حكمة عظيمة، فيها تطهير من الذنوب، وتركية للنفوس، وزجر لها في المستقبل للفاعل ولغيره يجنبها غيره، والجنة طيبة لا يدخلها إلا طيب، ولهذا قال في الحديث الصحيح: (إِنَّهُمْ يُحْسِبُونَ بَعْدَ خُلُوصِهِمْ مِنَ الصَّرَاطِ عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَإِذَا هُدِّبُوا وَنُقُوا أُذُنُ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ)^(٣)

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وسعت رحمتي كل شيء﴾، الأعراف الآية: (١٥٦).

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وسعت رحمتي كل شيء﴾، الأعراف الآية: (١٥٦).

(٣) وانظر (صحيح الجامع الصغير) (٤١٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر (السنة) لابن أبي عاصم بتحقيق الألباني (٦٠٨)، (٦٠٩) وهما من طبع المكتب الإسلامي.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أما خلق النفوس تعمل الشر في الدنيا والآخرة لا يكون إلا العذاب؛ فهذا تناقض يظهر فيه من مناقضة الحكمة والرحمة ما لا يظهر من غيره، ولهذا كان الجهم^(١) لما رأى ذلك ينكر أن يكون الله أرحم الرحمين، وقال: بل يفعل ما يشاء.

والذين سلكوا طريقته كالأشعري وغيره ليس عندهم الحقيقة له حكمة ورحمة، لكن له علم وقدرة وإرادة لا تُرَجح أحد الجانبين. ولهذا لما طلب منهم أن يقرّوا بكونه حكيماً، فردّه بأنه عليم، إذا قد يراد: يريد، وليس من الثلاثة ما يقتضي الحكمة، وإذا ثبت أنه حكيم رحيم، وعلم بطلان قول الجهم نعين إثبات ما تقتضيه الحكمة والرحمة.

وما قاله المعتزلة أيضاً باطل، فقول القدرية المجبرة والنفاة في حكمته ورحمته باطل، ومن أعظم ما غلّطهم اعتقادهم تأييد جهم فإن ذلك يستلزم ما قالوه، وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم. انتهى.)^(١)

وأنت ترى في هذه الصفحات المنقولة عن رسالة ابن تيمية شبيهاً كبيراً فيما جاء فيها من الأمور بكلام ابن القيم في (الحادي) الذي نقل المؤلف خلاصات منه ورد عليها-مع

(١) في الأصل في صف الكتاب وجد اختلاف بين المصدر الثالث والرابع، فالصحيح المصدر الثالث للرابع والعكس.

فهنا نقول: أخرجه البخاري وغيره، وهو مخرج في (ظلال الجنة لابن أبي عاصم ٨٥٧ - ٨٥٨) طبع المكتب

الإسلامي - هو الجهم بن صفوان المقتول سنة (١٢٤هـ). (ت)

(٢) هنا انتهت الصفحات الثلاثة المخطوطة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فارق من حيث الإيجاز والبسط من جهة. وعدم تعرضه لكثير من المسائل والأحاديث والأدلة من جهة أخرى. وإن كان من الممكن أن يقال: إن من الجائر أن يكون ابن تيمية قد تعرض لذلك أيضاً في (رسالته)، ولكن كاتب تلك الصفحات اختصرها، كما يدل عليه قوله في أولها عن ابن تيمية: (وأما القول بفناء النار). وقول الكاتب في آخر ثلث الصفحة الثانية من الثلاث: (انتهى)، وكذا قال في آخر الثالثة أيضاً. والله أعلم.

ولقد كان أمني كبيراً في أن أجد رسالة ابن تيمية هذه محفوظة في (مجموع الفتاوى) التي جمعها الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم في خمس وثلاثين مجلداً، ولكني - مع الأسف - لم أجد لها أثراً في شيء منها، بعد تقليبي لها كلها، والاستعانة على ذلك بالفهارس التفصيلية الموضوعية لها، وكان أقوى ظني أن يوردها تحت عنوان (التخليد) الموضوع في (الفهرس) (١٣٩/١)، ولكن دو جدوى، أو في (تفسير سورة هود) في آيتي الاستثناء فيها، لكني لم أراها، مع أنه أشار إليهما في فهرس السورة (٢٩١/١)، فلما رجعت إلى المكان الذي أشار إليه (١٠٤/١٥) لم أجد فيه سوى إشارة ابن تيمية إلى الآيتين بقوله: (ثم ذكر حال الذين سعدوا والذين شقوا ثم قال...!) أو في آية (الأنعام: ١٢٨) من تفسير هذه السورة، ولكنها مما لا وجود له فيه مطلقاً. أو في تفسير (النبا) آية ﴿ لا بئس فيها أحقاباً ﴾، والقول فيه كالقول في الذي قبله، إلا أنه قد أشار في (الفهرس) (٣٤٥/١) أنها في موضعين في (المجموع)؛ الأول في (١٩٤/١٦ - ١٩٧)، والآخر في (٣٠٧/١٨)، ومع ذلك فليس للآية ذكر فيهما مطلقاً! نعم في الموضوع الأول

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(ص ١٩٧) ما يدل ظاهر كلامه أنه يقول بخلود الكفار في النار. ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى في (سورة الأعلى): ﴿لا يموت فيها ولا يحيى﴾، ولكنه لا يناهني قوله بفناء النار، لأن أن يقيده بقوله: ما لم تفن! كما فعل بكثير من الآيات الصريحة بالخلو، بل الخلود الأبدي، كما سترى ذلك مع رد المؤلف عليه في الرسالة إن شاء الله تعالى.

لكنه في الموضوع الآخر قد صرح بخلاف ذلك وأن النار لا تفتنى صراحة، فقد جاء في الصفحة المشار إليها منه ما نصه:

(وسئل عن حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: (سبعة لا تموت ولا تفتنى، ولا تذوق الفناء: النار وسكانها، واللوح، والقلم، والكرسي، والعرش). فهل هذا الحديث صحيح أم لا؟

فأجاب: هذا الخبر بهذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام بعض العلماء. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات مما لا يعدم ولا يفنى بالكلية، كالجنة والنار، والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات، إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين...).

قلت: والظن بمن دون ابن تيمية علماً ودينياً أن لا يخالف سلف الأمة وأئمتها، ولم لا وهو حامل راية الدعوة إلى أتباعهم، والسير على منهجهم، والتحذير من مخالفتهم والخروج عن سبيلهم، كما لا يخفى ذلك على كل من اطلع على شيء من كتبه، وتغذى بطرف من

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

علمه، لا سيما والنص في معنى ما ذكره محفوظ عن الإمام أحمد إمام السنة، فقد ذكر في آخر كتابه (الرد على الزنادقة) ^(١) وقد حكى عن الجهمية قولهم بفناء الجنة والنار، فرده عليهم بشطريه، وذكر آيات كثيرة في بقاء الجنة والنار ودوامها، ثم قال في رد قولهم بفناء النار:

(وذكر الله تعالى أهل النار فقال:

﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِنَا ﴾ [فاطر: ٣٦]

وقال: ﴿ أُولَٰئِكَ يَتَسَوَّأْنَ مِنْ رَحْمَتِي ﴾ [العنكبوت: ٢٣]

وقال: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رِبُّكَ قَالِ إِنَّكُمْ مَّا كُنْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٧٧]

وقال: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ ﴾ [إبراهيم: ٢١]

وقال: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَٰئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٦]

وقال: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾

[النساء: ٥٦]

وقال: ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ [السجدة: ٢٠]

وقال: ﴿ إِنَّمَا عَلَيْهِمْ مُّؤَصَّدَةٌ ﴾ [الهمزة: ٨]

هذا كله مما احتج به الإمام أحمد رحمه الله تعالى على القائلين بفناء النار وعدم دوامها،

(١) وهو من المراجع المعتمدة عند ابن تيمية وغيره، فانظر مثلاً (مجموع الفتاوى) (٣/٦٦، ٤/٦٩-٧٠، ٢١٧،

٦/١٥٣، ٨/٣٨٥، ٩/٤٠٩، ١٣/١٤٤، ١٠/٣١٠، ١٥/٢٨٤، ١٦/٣١٣، ٤٠٨، ٤٧٢، ١٧/٣٩١،

٤١٤).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وقد نقل عنه شارح قصيدة الإمام ابن القيم: (الكافية الشافية) ^(١) (٩٧/١) أنه قال:
(والجنة والنار خلقتا للبقاء لا للفناء، ولم يكتب عليهن الموت، فمن قال خلاف ذلك فهو مبتدع).

ونحوه قول ابن حزم في (الملل والنحل) (٨٣/٤):
(اتفقت فرق الأمة كلها على: أنه لا فناء للجنة ولا لنعيمها، ولا للنار ولا لعذابها، إلا جهنم بن صفوان...).

وفي (العقيدة الطحاوية) (ص ٤٢٠ - بشرحها طبع المكتب الإسلامي):
(والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان).
ثم رأيت ابن حزم قد أورد المسألة في كتابه (مراتب الإجماع) فقال (ص ١٧٣):
(... وأن النار حق، وأنها دار عذاب أبداً لا تفنى، ولا يفنى أهلها أبداً بلا نهاية).
وأقره شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، خلافاً لغيرها من المسائل التي تعقبه فيها.
ومن العجب أن هذا القول بعدم فنائها هو مما ذهب إليه ابن القيم رحمه الله كما يدل عليه ظاهر كلامه في كتاب (الروح) (ص ٣٤ - طبعة صبيح)، بل ذلك ما صرح به في بعض كتبه.

١ - قال في (الكافية الشافية):

ثمانية حكم البقاء يعمها من الخلق والباقون في حيز العدم
هي: العرش والكرسي ونار وجنة وعجب وأرواح كذا اللوح والقلم ^(٢)

(١) هي القصيدة الطويلة في العقيدة للإمام ابن القيم، وقد شرحها الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى في كتاب (توضيح

المقاصد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم) طبع المكتب الإسلامي - زهير -.

(٢) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم (٩٦/١).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

- ٢- وأصرح منه ما كنت نقلته عنه في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) في كتابه (الوابل الصيب) (ص٢٦) قال ما نصه:
- (وأما النار فإنها دار الخبث في الأقوال والأعمال، والمآكل والمشرب، ودار الخبيثين، فالله تعالى يجمع الخبيث بعضه إلى بعض فيركمه كما يركم الشيء لتراكب بعضه على بعض ثم يجعله في جهنم مع أهله، فليس فيها إلا خبيث. ولما كان الناس على ثلاث طبقات: طيب لا يشوبه خبث. وخبث لا طيب فيه. وآخرون فيهم خبث وطيب. كانت دورهم ثلاثة:
- دار الطيب المحض.
- دار الخبث المحض.
- وهاتان الداران لا تفتيان.
- ودار لمن معه خبث وطيب، وهي الدار التي تفتى، وهي دار العصاة؛ فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد؛ فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض.

- ٣- تصريحه في مقدمة كتابه العظيم: (زاد المعاد في هدي خير العباد) بأن المشرك لا تطهره النار، ولو أخرج منها عاد خبيثاً كما كان، وقد حرم الله عليه الجنة. وسيدكر المؤلف رحمه الله نص كلامه في ذلك في أول الرسالة (ص٦٣). فإن قيل: إن بعض الآيات التي احتج بها الإمام أحمد رحمه الله هي على الأقل قطعية الدلالة في ديمومة عذاب الكفار وعدم فناء النار كقوله تعالى:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

: ﴿ لا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ عَذَابَهَا ﴾ وقوله: ﴿ إِنَّكُمْ مَا كَثُونَ ﴾ وقوله: ﴿ مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ ﴾، وغير ذلك من الآيات التي تأولها ابن القيم، وأخرجها عن دلالتها على عدم الفناء مما سيأتي ذكره في الرسالة ورد المصنف عليه. وكذلك بعض الأحاديث الصحيحة تدل دلالة قاطعة على ذلك، ولا بأس من أن أذكر الآن بعضها:

الأول: حديث أنس الطويل في شفاعة النبي ﷺ، وفيه:
(فأخرجهم فأدخلهم الجنة، فما يبقى في النار إلا من حبسه القرآن. أي وجب عليه الخلود). رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في (ظلال الجنة في تخريج السنة) لابن أبي عاصم (٨٠٤ - ٨١٠) (١)

الثاني: حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:
(أما أهل النار الذين هم أهلها؛ فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس (٢) أصابتهم النار بذنوبهم أو قال: بخطاياهم، فأما تم الله تعالى إمامته، حتى إذا كانوا فحمًا أذن بالشفاعة...) الحديث.

أخرجه مسلم (١١٨/١) وغيره، وهو مخرج في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (١٥٥١). وفي رواية عنه أن رسول الله ﷺ خطب فأتى على هذه الآية: ﴿ لا يموت فيها ولا يحيى ﴾، فقال النبي ﷺ: فذكره، نحوه إلا أنه قال: (وأما الذين ليسوا من أهل النار، فإن النار تميتهم...). ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية من رواية ابن أبي حاتم كما في (مجموع الفتاوى) (١٩٥/١٦).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ووجه الدلالة الحديث أنه صرح تبعاً للقرآن أن الكافر لا يموت في النار ولا يحيى، فإذا قيل: بأن النار تفتنى، فإما أن يقال: تفتنى بمن فيها، كما هو المتبادر، إن قيل بفنائها، أو تفتنى لوحدها دون من فيها، وكلاهما باطل، لأن معنى الآية كما في (تفسير ابن كثير): (أن الكافر لا يموت فيستريح، ويحيى حياة تنفعه بل هي مضرة عليه).
فإن في الكافر فقد مات واستراح. وإن حيي دونها فقد استراح منها أيضاً. وكل هذا بطل بداهة، فإذا انضم إلى ذلك القول بأنه يدخل الجنة، فهو أبطل.
الثالث: حديث ذبح الموت بين الجنة والنار، وقد جاء عن جمع من الصحابة كابن عمر، وبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم في (الصحيحين) وغيرهما، فلندكر حديثين منهما:
أحدهما: عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال:
(يدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقوم مؤذن بينهم فيقول: يا أهل الجنة لا موت، ويا أهل النار لا موت، كل خالد فيما هو فيه).
والآخر: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:
(يؤتى بالموت يوم القيامة، فيوقف على الصراط فيقال: يا أهل الجنة! فيطلعون خائفين وجلين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، ثم يقال: يا أهل النار فيطلعون مستبشرين فرحين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه، فيقال: هل تعرفون هذا؟ قالوا: نعم هذا الموت، قال: فيؤمر به فيذبح على الصراط، ثم يقال للفريقين كلاهما: خلود فيما تجدون، لا موت فيها أبداً).

(١) مع كتاب (السنة) لأستاذنا الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أخرجه ابن ماجه بإسناد جيد كما قال المنذري، وصححه ابن حبان (٢٦١٤)، وأحمد (٢٦١/٢).

قلت: ففي الحديث دلالة قاطعة على بطلان دعوى فناء النار، لأنه جعلها كالجنة في حيث خلود أهلها فيما هم فيه من العذاب إلى الأبد، فكما أن الجنة لا تفتنى أبداً، فكذلك النار لا تفتنى أبداً. وكل ذلك واضح بيّن إن شاء الله تعالى.

بعد هذا أعود فأقول: إن ما تقدم من الآيات والأحاديث صريحة في الدلالة على بطلان القول بفناء النار، فكيف ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وانتصر له تلميذه ابن قيم الجوزية.

فأقول: إن أحسن ما أجد في نفسي من الجواب عنهما: إنما هو أنه لما توهم أن بعض الصحابة ذهبوا إلى ذلك، وهم قدوتنا جميعاً لو صح ذلك عنهم رواية ودراية، ولم يصح كما سيأتي بيانه عند المؤلف الصنعاني رحمه الله، واقترن مع ذلك غلبة الخوف عليهما من الله ﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾ [الرحمن: ٤٦]، والشفاعة على عباده تعالى وعذابه، وغمرهما الشعور بسعة رحمته وشمولها حتى للكفار منهم، وساعدهما على ذلك ظواهر بعض النصوص ومفاهيمها، فأذهلهما ذلك الدلالة القاطعة، وقالوا ما لا يقل أحد قبلهما! وما أدري لهما شبيهاً في هذا إلا ذلك المؤمن الذي أوصى أهله أن يحرقوه بالنار ليضل عن ربه، فلا يقدر على تعذيبه، زعم كما قال ﷺ:

(قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله: إذا مات فحرقوه، ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبته عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين، فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم به، فأمر الله فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه، ثم قال: لم فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب! وأنت أعلم فغفر الله له).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أخرجه الشيخان وغيرهما، عن جمع من الصحابة منهم أبو هريرة، وهذا لفظه عند مسلم (٩٧/٨)، وسيأتي عن ابن تيمية وغيره أنه متواتر في (التعليق)(٩٧).

فهذا الرجل أنساه خوفه من ربه، قدرته تعالى على إعادة خلقه، وهي معلومة يقيناً ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ {٧٨} قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ {٧٩} ﴾ [يس:٧٨-٧٩].

فما أشبه ابن تيمية به من حيث أنه غفل يقيناً، وهو أن النار باقية لا تفتنى، إلا الحامل له على ذلك إنما كان ثقته البالغة في رحمة ربه وعفوه، وإنما وسعت كل شيء دون ما استثناء، ووافق ذلك منه خلقنا كريماً، وطبع رحيماً جبَّله الله عليه عرف به بين أصحابه ولا أدل على ذلك مما كتب به إليهم من سجنه الظالم في مصر:

(فلا أحب أن ينتصر من أحد سبب كذبه عليّ أو ظلمه وعدوانه، فإني قد أحللت كل مسلم، وأنا أحب الخير لكل مسلم، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسه، والذين كذبوا وظلموا فهم في حل من جهتي... أسأل الله أن يتوب عليهم، وأنتم تعلمون هذا من خلقي...) انظر (مجموع الفتاوى) (٥٦-٥٥/٢٨).

وساعده في ذلك ظواهر بعض الآيات والأحاديث التي يعمن النظر فيها، فلم يتبين له خطأ استدلاله بها، حتى استقر ذلك القول في نفسه، وأخذ بمجامع لِّبِّه، فصار يدافع عنه، ويحتج له بكل دليل يتوهمه، ويتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفاً ظاهراً خلاف عنه، وتبعه في ذلك وزاد عليه تلميذه وماشطة كتبه- كما يقول البعض- ابن الجوزية.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

حتى ل يبدو للباحث المتجرد المنصف إنهما قد سقطا فيما ينكرانه على أهل البدع والأهواء من الغلو في التأويل، والابتعاد بالنصوص عد دلالتها الصريحة، وحملها على ما يؤيد ويتفق مع أهوائهم! كما سترى ذلك مفصلاً في (الرسالة) هذه (ص ١١٦ - ١٢٢)، حتى بلغ الأمر بهما إلى تحكيم العقل فيما لا مجال له فيه، كما فعل المعتزلة، وقد تعلمنا من ابن تيمية وابن القيم -جزاهما الله خيراً- الرد عليهم في مثله، فرعما (أن عذاب النار سبب لإزالة آثار الخبث والنجاسة من الكفار، فإذا تمروا منها عادوا إلى فطرتهم الأولى، فيزول العذاب ويبقى مقتضى الرحمة)! كما سيأتي (ص ١٢٢).

نقلًا عن ابن القيم، ومضى نحوه من كلام ابن تيمية. فتأمل معي في ذلك تجده كلاماً خطاياً خيالياً لا حقيقة تحته، فإنه يفترض ذهاب تلك الخبائث وتلاشيها وزوال العذاب عن الكفار وهم في دار الآخرة حيث لا تكليف فيها! فإن من المعلوم يقيناً أننا لو تخيلنا كافرًا تاب إلى ربه وأتاب إليه حينما رأى العذاب بأم عينيه أنه لا يُفئده ذلك بالإجماع فكيف ينفعه شيء وهو لم يتب وهو في العذاب محترق؟! تالله إنهما لإحدى الكبرى، أن يخفى مثل هذا على أحد من المسلمين فكيف بشيخ الإسلام وتلميذه في إزالة الشكوك والأوهام في كثير مما اختلف فيه الناس قديماً وحديثاً، وعلى سبيل المثال المناسب للحال، أذكر هنا ملخصاً فتوى لابن تيمية جاءت في (مجموع الفتاوى) (٤/٣٢٤):

(سئل الشيخ رحمه الله تعالى: هل صح عن النبي ﷺ أن الله تعالى أحيأ له أبويه حتى أسلما على يديه ثم ماتا بعد ذلك؟

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فأجاب:

(لم يصح ذلك عن أحد من أهل الحديث، بل أهل الحديث متفقون على أن ذلك كذب مختلق، وإن كان قد روي بإسناد فيه مجاهيل، وأمثال هذه المواضع فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذباً كما نص عليه أهل العلم، فإن مثل هذا لو وقع لكان مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله، فإنه من أعظم الأمور خرقاً للعادة من وجهين:

١- من جهة إحياء الموتى.

٢- ومن جهة الإيمان بعد الموت.

ثم هذا خلاف الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا {١٧} وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ {١٨}﴾ [النساء: ١٧-١٨] فبين الله تعالى أنه لا توبة لمن مات كافراً. وقال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَوْبَةٌ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ٨٥]، فأخبر أن سنته في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس، فكيف بعد الموت؟!).

قلت: فمن يفتي بهذا كيف يعقل أن يقول بنقيضه لولا الدهول، الذي نوهت عنه بل إنه زاد على ذلك فقال ابن تيمية فيما تقدم من رسالته (ص ١٣).

(ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة)!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ويا سبحان الله أين هو من مثل قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقوله ﷺ: (إن لله مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس، والبهائم والهوام، فيها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخر تسعاً وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة) أخرجاه الشيخان وكذا أحمد والحاكم وصححه من طرق عن أبي هريرة بلفظ (فيكملها مائة رحمة لأوليائه يوم القيامة).

وله بعض الشواهد حرجتها معه في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) رقم (١٦٣٤). فالآية الكريمة والحديث الشريف صريحان في أن الرحمة إنما هي للذين يستحقونها من المؤمنين، فكلما كان المؤمن لله أتقى، كلما كان بها أحظى، وليس الأمر كما يرجو بعض المهايل من الذين يترغون بقول شاعرهم البوصيري:

لعل رحمة ربي حين يقسمها تأتي على حب العصيان في القسم!

كيف هذا وربنا يقول: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١]، ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]، ولذلك كان من دعاء الملائكة الذين يحملون العرش ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فكل من وقاه الله تبارك وتعالى عذاب الجحيم، فهو منغمس في رحمة الله يومئذ، كما صرح قوله عز وجل ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ { ١٠٦ } وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ { ١٠٧ }﴾ [آل عمران: ١٠٦-١٠٧]

فكيف يقول ابن تيمية:

(ولو قد عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة! فكأن الرحمة عنده لا تتحقق إلا بشمولها للكفار المعاندين الطاغين! أليس هذا من أكبر الأدلة على خطأ ابن تيمية وبعده ومن تبعه عن الصواب في هذه المسألة الخطيرة؟ فغفرانك اللهم!

ولعل ذلك كان منه إبان طلبه للعلم، وقبل توسعه في دراسة الكتاب والسنة، وتضلعه بمعرفة الأدلة الشرعية، في الوقت الذي كان يحسن الظن بابن عربي الصوفي القائل بأن عذاب الكفار في النار لا يستمر، بل ينقلب عليهم إلى عذوبته يتلذذون بها كما في (حادي الأرواح) (١٦٨/٢)، فلما تبين له حاله رجع عنه كما تحدث بذلك هو نفسه كما في (مجموع الفتاوى) (٤٦٤/٢ - ٤٦٥):

(وإنما كنت قديماً ممن يحسن الظن بابن عربي ويعظمه لما رأيت في كتبه من الفوائد، مثل كلامه في كثير (الفتوحات) و(الدرة الفاخرة) و(مطالع النجوم) ونحو ذلك، ولم نكن بعد أطلعنا على حقيقة مقصوده، ولم نطالع (الفصوص) ونحوه...)

ومثله جزم بحياة الخضر عليه السلام مع إبطاله لحديث (لو كان الخضر حياً لزارني) وقوله: بل المروي في (مسند الشافعي وغيره أنه اجتمع بالنبي ﷺ، ومن قال إنه يجتمع بالنبي ﷺ فقد قال ما لا علم له به. (١) ذكر له ذلك في فتوى تجد نصها في (المجموع) (٣٣٨/٤ - ٣٤٠) انظر (٤٦/١٠).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فإن المعروف عنه رحمه الله أنه يقول بموت الخضر عليه السلام، كما هو قول كثير من الأئمة كالإمام البخاري، وقد صرح بذلك في كثير من رسائله وفتاويه، فقال في (زيارة بين المقدس) (١٨/٢٧):

(وكذلك الذين يرون الخضر أحياناً هو جني لبس على المسلمين الذين رأوه، وإلا فالخضر الذي كان مع موسى عليه السلام مات، ولو كان حياً على عهد رسول الله ﷺ لوجب عليه أن يأتي إلى النبي ﷺ ويؤمن به ويجاهد معه... ولم يذكر أحد من الصحابة أنه رأى الخضر، ولا أنه أتى إلى النبي ﷺ، فإن الصحابة كانوا أعلم وأجل قدراً من أن يلبس الشيطان عليهم، ولكن لبس على كثير ممن بعدهم... وقال في موضع آخر (١٠٠/٢٧).
(والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت، وأنه لم يدرك الإسلام، ولو كان موجوداً في زمن النبي ﷺ لوجب أن يؤمن به ويجاهد معه... وإذا كان الخضر حياً دائماً، فكيف لم يذكر النبي ﷺ ذلك قط، ولا أخبر به أمته، ولا خلفاؤه الراشدون؟!).

قلت: ولا ذكر ذلك لأمين سره حذيفة بن اليمان ﷺ، فمن ذا الذي يدعي بعد ذلك أنه علمه ما لم يعلم هؤلاء الأجلة العظماء رضي الله عنهم.
وقد صرح ابن تيمية بموت الخضر في مواطن كثيرة فانظر مثلاً (٢٤٩/١) من (المجموع).
أليس في ذلك دليل واضح على أن فتواه الأولى بحياة الخضر كانت أول أمره، ولا سيما وقد احتج لها بحديث الشافعي وهو موشوع كما هو مبين في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) (٥٢٠٤)، فيه القاسم بن عبد الله العمري، قال أحمد: (كان يكذب ويضع الحديث)!.

(١) يُشير إلى حديث وفاة النبي ﷺ، واجتماع الصحابة حوله، ومجيء الخضر عليه السلام وتعزية إياهم، وهو حديث موضوع، خرجته في (الضعيفة) (٥٢٠٤).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن ذلك أنه كان يفتي بنجاسة الزيت ونحوه، إذا وقعت فيه نجاسة مثل الفأرة الميتة، كما هو مذهب الشافعي وغيره، اعتماداً منه على حديث أبي داود: (إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وكلوا سمنكم، وإن كان مائعاً فلا تقربوه).

فلما تبين له قوله فيه: (وإن كان مائعاً فلا تقربوه) ضعيف رجع عنه إلى القول: بعدم التفريق بين المائع والجامد، وأن العبرة في كل ذلك إنما هو التغير، فقال في فتوى له: (وهذا الذي تبين لنا ولغيرنا، ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي ﷺ، فلذلك رجعنا عن الإفتاء بها، بعد أن كنا نفتي بها أولاً؛ فإن الرجوع إلى الحق خير من التماسي في الباطل (مجموع الفتاوى) (٥١٥/٢١ - ٥١٦) (١))

ونحو رجوعه عن بعض أحكام المناسك التي كان قلدها من قبله من العلماء، كما قال في (منسكه) (المجموع ٩٨/٢٦).

ولا غرابة في أن يكون لمثله أكثر من قول واحد في بعض المسائل، وأن يخطيء في بعض آخر، فإن ذلك من الأمور الطبيعية التي لا يخلو منها أحد من العلماء بعد رسول الله ﷺ. فإن من المعلوم أن أحدهم كلما طال به الزمن في طلب العلم، وتقدم به في ذلك العمر، كلما ازداد به معرفة ونضجاً، وهذا هو السبب في كثرة الأقوال التي تروى في المسألة الواحدة عن بعض الأئمة المتبوعين، وبخاصة منهم الإمامين أحمد، وأبا حنيفة، وتميز الإمام الشافعي من بينهم بمذهبه القديم والجديد.

(١) وانظر (المسائل الماردينية) لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق زهير الشاويش ص ٢٧ طبع المكتب الإسلامي.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وهذا أبو الحسن الأشعري-إمام الأشاعرة في العقيدة-نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك، وصرح بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (المجموع) (٧٢/٤).
وقد صرح بهذه الحقيقة الإمام أبو حنيفة رحمه الله حين نهي أبا يوسف عن تقليده فقال له:

(ويحك يا يعقوب! لا تكتب كل ما تسمع مني؛ فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد).

ولذلك تتابعت أقوال الأئمة الأربعة وغيرهم في النهي عن تقليدهم، وجرى في ذلك على سننهم كل من جاء بعدهم من العلماء المحققين، من أمثال ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وجريت أنا على هذا الذي خططوه لنا في كل ما تبين من العلم، كما تراه موضحاً في مقدمة (صفة صلاة النبي ﷺ)^(١)

وهذا هو السبب الذي يحملني على أن لا أحابي في ذات الله أباً، أو أداري في دين الله أحداً، فترانا هنا نرد على شيخ الإسلام ابن تيمية قوله بفناء النار، ولا نداريه، مع عظمته في نفوسنا، وجلالته في قلوبنا، فضلاً عن اننا لا نقلده في ديننا، خلافاً لما عليه عامة المقلدة الذين يحملهم إجلالهم لإمامهم على تقليده، ونبذ قول كل من خالفه، حتى ولو كان النبي محمد ﷺ، بديل أن يتخذوه وحده قدوة، ولا يشركوا معه في ذلك أحد، كما

(١) تقدم مقدمة (أصل صفة صلاة النبي ﷺ) برقم (١٤). (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هو الواجب^(١)، بل إنهم ليصرحون بخلاف ذلك كما قال أحدهم اليوم في كتيب له:
(أفلا يحق لنا أن نعتبر من واقع غيرنا (يعني السلفيين) فنثبت عند أقوال الإمام الذي يسر
الله تعالى لنا الاقتداء به منذ أو نشأتنا)^(٢)

ونحن نقول بقول رب العالمين في القرآن الكريم ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ
خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١] فأين أنت يا هذا من قوله تبارك وتعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾؟! [الأحزاب: ٢١] وغير ذلك من
النصوص التي توجب على كل مسلم اتباعه ﷺ دون سواه ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ
فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] ولكن ﴿وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ
نُورٍ﴾ [النور: ٤٠]

وإذا كان هذا موقف المقلدة من رسول الله ﷺ، فماذا يكون موقفهم من المحبين له،
المخلصين في الاقتداء به، لا سيما إذا كان العلماء العاملين المعروفين بالرد على كل من
خالف شرعة رب العالمين، كابن عربي وابن الفارض القائلين بوحدة الوجود، وأن الخالق هو
عين المخلوق! وغيرهم من علماء الكلام والمتصوفة والمقلدة وسائر الهالكين من الأنام، ألا
وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فإننا نرى المقلدة في كل عصر ومصر، يعادونه أشد

(١) انظر كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي في (صفة الصلاة) (٣٢-٣٣) الطبعة العاشرة - نشر المكتب الإسلامي.

(٢) انظر مقدمتي للطبعة الثالثة لكتاب (الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات) للشيخ نعمان

الألوسي بتحقيقي ونشر المكتب الإسلامي.

قلت: تقدم برقم (٣) الطبعة الأولى الشرعية الوحيدة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م) مكتبة المعارف للنشر والتوزيع -

لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد - رحمه الله - الرياض - (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

العداء، لا سيما إذا عشروا له على قول خالف العلماء، كمسألتنا هذه، فهناك تراهم يصلون ويجولون، ومن عرضه ينالون، وفي دينه يطعنون، بل وبالكفر والضلال يصرحون، كما فعل الكوثري والحبشي، وغيرهما اليوم وهم-مع الأسف كثيرون، ولكنهم غثاء كغثاء السيل! لأنهم بالقرآن لا يعملون، بل هم عنه يعدلون إلى تحكيم أهوائهم. وإلا فأين هم من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]

فهل من العدل في شيء أن يتخذوا شيخ الإسلام رحمه الله غرضاً للتكفير والتضليل، لقوله هذا ونحوه من الأقاويل، ولا ينسبون ببنت شفة في حق ابن عربي مثلاً الذي ملأ الدنيا بالكفریات والأضاليل، وهلك بسببه الألوף المؤلفقة من خاصة المسلمين فضلاً عن عامتهم المهاييل، فضلوا جميعاً عن سواء السبيل، مع البون الشايع والفرق اللامع بين الرجلين، فإن عربي ليس له ذكر ولا أثر في العلوم الإسلامية كالتفسير والحديث والفقه، كما لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليه، الذي شهد بفضله، وغزارة علمه القريب والبعيد، والحبيب والبعيظ، فهم جميعاً يغترفون من بحر علومه بأوفي نصيب فهو بحق كما قال السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى:

(رحم الله شيخ الإسلام وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، فو الله إنه ما وصل إلينا علم أحد منهم ما وصل إلينا من علمه: في بيان حقيقة هذا الدين وحقيقة عقائده، وموافقة العقل السليم وعلومه للنقل الصحيح؛ من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، بل لا نعرف أحداً منهم أوتي مثل ما أوتي من الحجج بين علوم النقل، بأنواعها مع الاستدلال والتحقيق، دون محاكاة أو تقليد)^(١).

(١) من مقدمة (مجموع الفتاوى).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وما لنا نذهب بعيداً فهناك بعض الأئمة المتقدمين ممن يقلدهم اليوم جماهير المسلمين ممن ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، مع مخالفة ذلك لأدلة الكتاب والسنة الصريحة وأقوال سلف الأمة، مما هو معروف ومبسوط في محله، فلماذا مع ذلك يعتذر عنه بعض المقلدين، وجمهورهم له يقلدون، وعن ابن تيمية يَزُورُونَ، بل وله يعادون، والحكم واحد فهلا ساقوهما مساقاً واحداً، واعتذروا عنهما كليهما معاً بجامع كونهما من أفاضل العلماء الأتقياء، أم الأمر كما قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة
ولكن عين السخط تبدي المساويا
ولست بالذي يتبع عثرات العلماء، وإنما هي الأمثال نضربها للناس لعلمهم يتذكرون، فينصفون ابن تيمية ولا يظلمون، وإلا فإن من فضائل ابن تيمية التي حُرِّمَها المقلدة علماً وعملاً تحذيره من تتبع زلات العلماء، وعن التكلم فيهم، لأن الله عفا عما أخطؤوا فيه، فقال في آخر رسالته في تحريم الشطرنج في (المجموع) (٢٣٩/٣٢) ما نصه:

(وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل، فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطؤوا كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال الله: قد فعلت^(١).

وأمرنا أن نتبع ما أنل إلينا ولا نتبع من دونه أولياء، وأمرنا أن لا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق، ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان فنقول: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] ^(٢)

(١) رواه مسلم.

(٢) في الأصل، سورة الأحزاب.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور، ونعظم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله، ونرعى حقوق المسلمين، لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله، ومن عدل عن هذه الطريقة فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد، وآذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا، فهو من الظالمين ومن عظم حرمات الله وأحسن إلى عباد الله كان من أولياء الله المتقين). ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]

وإن مما يمنع توجهه الطعن في ابن تيمية لقوله بفناء النار علاوة على ما ذكرنا آنفاً، أن له قولاً آخر في المسألة، وهو عدم فنائها كما سبق بيانه بالنقل عنه. وإذا كنا لا نعلم أي القولين هو المتأخر، فمن البدهي أن الطاعن لا بد له من الجزم بأنه هو الأول، ودون هذا خرط القتاد، وأما نحن فإن حسن الظن الذي أمرنا به يقتضي بأن نقول: لعله الآخر، لأنه موافق للإجماع الذي نقله هو نفسه فضلاً عن غيره كما سبق في قصيدته (الكافية الشافية)، فالظاهر أنه مات على ذلك لأنها قرئت عليه في آخر حياته، فقد ترجمه الحافظ ابن رجب الحنبلي في (طبقاته) وذكر في آخرها ما يشعرنا بذلك فقال (٤٤٨/٢): (ولازمت مجالسه قبل موته أزيد من سنة، وسمعت عليه قصيدته النونية الطويلة في السنة، وأشياء من تصانيفه وغيرها).

أقول: فإذا صح ظننا هذا فالحمد لله، وإلا فأسوأ ما يمكن أن يقال: إنه خطأ مغفور لهما بإذن الله تعالى، لأنه صدر عن اجتهاد صادق منهما، ومعلوم أن المجتهد مأجور ولو أخطأ، كما جاء في الحديث الصحيح: (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد). متفق عليه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وقد تقرر في الأصول، إن الخطأ مغفور ولو في المسائل العلمية، كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه وفتاويه^(١). هذا بالإضافة إلى ما لهما من الجهاد والبلاء الحسن في الدعوة إلى العمل بالكتاب والسنة، والرد على المبتدعة والفرق الضالة، وتقديم الإسلام إلى المسلمين صافياً نقياً على منهج السلف الصالح، وإن ما نراه اليم في العالم الإسلامي من نهضة فكرية وعلمية، ودعوة سنّية سلفية، فهو ثمرة من ثمار جهادهما وصبرهما، جزاهما الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيراً. ولذلك رأينا المنصف رحمه الله تعالى، مع أنه لم يقصّر في الرد عليهما، فإنه لا يذكرهما إلا مقروناً بالإجلال والاكبار، وبخاصة الشيخ ابن تيمية، فإنه وصفه في أو الكتاب بـ (العلامة شيخ الإسلام)، ويذكره بهذا اللقب كثيراً، ووصفه في مكان آخر (ص ١٢٠) بتبحره في العلوم وسعة اطلاعه على أقوال السلف والخلف، وصدق من قال: (إنما يعرف الفضل لذوي الفضل أهل الفضل)^(٢)

(١) انظر (مجموع الفتاوى) (١٩/٤٠٣-٤٢٧ و ٢٠/١٩-٣٦).

(٢) وقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ولا يصح، بل هو موضوع، كما هو مبين عندي في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) (٣٢٢٧).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أقول هذا لأن كثيراً من المقلدة المتعصبة تقزز نفوسهم من إطلاق لقب (شيخ الإسلام) على ابن تيمية رحمه الله تعالى، حتى أن العلاء البخاري الحنفي المتعصب كَفَّر من يلقبه به! وقد رد عليه أحسن الرد الحافظ ابن ناصر الدين دمشقي الشافعي في كتابه القيم (الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية (شيخ الإسلام) (كافر) ذكر فيه نحو المائة من كبار العلماء المشهورين من مختلف المذاهب، وكلهم يلقب ابن تيمية يلقبه: (شيخ الإسلام). وقد قام بتحقيقه والتعليق عليه أخونا الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي جزاه الله خير الجزاء على جهده القيم.

أقول هذا بياناً للحقيقة، وإلا فأنا أعلم أن هذا اللقب وغير مما هو مستعمل اليوم لم يكن معروفاً عند السلف، فالخير كله في الاتباع، ولا سيما وقد صار مبتدلاً في العصور المتأخرة، بحيث إنهم يطلقونه نفاقاً ورياءً على من لا علم عنده، بل هو ممن يصدق عليه المثل الشهير: لا في العير، ولا في النفير!

ولعل من أطفاف الله تعالى بالشيخين رحمهما الله تعالى اننا لم نر أحداً-فيما أطلعنا- تبعهما على ذلك القول بالفناء، فهذا شارح العقيدة الطحاوية مثلاً، فإنه مع كونه لا يكاد يخرج فيه عما ذهب إليه ابن تيمية رحمه الله تعالى، فإنه ههنا ذكر أدلة هذا القول، ثم ذكر أدلة القول الآخر وهي ملخصة من كلام ابن القيم، ولم يرجح شيئاً منهما، ذكر ذلك تحت قول الطحاوي المتقدم: (الجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان).

وأما العلامة السقاريني، فقد رأيت تعرض للموضوع في كتابه (شرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية)، ونقل فيه طرفاً من بحث ابن القيم، ولكنه صرح بمخالفته، فإنه ذكر بعض الآيات المستلزمة لدوام العذاب وحديث ذبح الموت المتقدم، ثم قال (٢/٢٣٤-٢٣٥):

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(ثبت بما ذكرنا من الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة خلود أهل الدارين خلواً مؤبداً، كل بما فيه من نعيم، وعذاب أليم، وعلى هذا إجماع أهل السنة والجماعة، فأجمعوا أن عذاب الكفار لا ينقطع، كما أن نعيم أهل الجنة لا ينقطع، وقد ألف العلامة مرعي بن يوسف الكرعي الحنبلي رسالة سماها (توقيف الفريقين على خلود أهل الدارين).

وهذا ما ذهب إليه الشيخ نعمان الألوسي، فإنه تعرض للمسألة في كتابه (جلاء العينين في محاكمة الأحمدين) (ص ٤٢٠-٤٢٤) نقل فيه الأقوال السبعة في عذاب أهل النار، وقال: (وأما أبدية النار، ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والأصح عدم فنائها أيضاً). ثم قال في قول ابن تيمية:

(واعلم أن الإمام ابن القيم قدس الله تعالى روحه، انتصر لهذا القول انتصاراً عظيماً، ومال إليه ميلاً جسيماً، وذكر خمسة وعشرين دليلاً، ثم رجع القهقري، وقال:

إن قيل: إلى أين انتهى قدمك في هذه المسألة العظيمة؟ قيل: إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] وإلى هنا انتهى قدم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(١)

فيها حيث ذكر دخول أهل الجنة وأهل النار ما يلقاه هؤلاء وهؤلاء قال: ثم يفعل لك بعد ذلك ما يشاء. ثم قال: وما ذكرناه في هذه المسألة من صواب فمن الله سبحانه وهو المنان، وما كان من خطأ فهو مني ومن الشيطان والله ورسوله بريهان منه).

(١) الأصل: كرم الله تعالى وجهه. والتصويب من (حادي الأرواح) (٢/٢٢٨)، وقد ذكر ابن القيم نحو هذه الخاتمة وأطول في (شفاء العليل) (ص ٢٦٤).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

قلت: وقوله في ابن القم: (ثم رجع القهقري وقال...) نظر عندي، لأنه ليس صريحاً في ذلك، وغاية ما يمكن أن يؤخذ منه أنه لم يجزم بما دندن حوله من الانتصار للقول بفناء النار ومناقشة أدلة المخالفين وردة عليها، مما سترى الرد عليه فيها في الكتاب إن شاء تعالى، ولكن ذلك لا ينفي ميله إلى ترجيحه إياه، وإلا كانت دندنته ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزَاهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا ﴾ [النحل: ٩٢] وهذا مما لا يليق أن يقال في مثله كما لا يخفى، ويؤيد هذا أن خاتمه للبحث في (شفاء العليل) التي أشرت إليها آنفاً أقوى الدلالة على ما ذكرت فإنه قال ما خلاصته (ص ٢٦٤):

(وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فإنه ذكر دخول أهل الجنة... والقول بأن النار وعذابها دائم بدوام الله خبر عن الله بما يفعله، فإن لم يكن مطابقاً لخبره عن نفسه بذلك وإلا كان قولاً عليه بغير علم، والنصوص لا تفهم ذلك. والله أعلم.)

قلت: فقول: (والنصوص لا تفهم ذلك) صريح منه بأنه لا يختار القول ببقاء النار، فهو إذن يميل إلى القول بفنائها، غير أنه لا يقطع بذلك، لأنه يشعر أنه ليس لديه دليل قاطع فيه، وإنما هو فهمه واستنباطه، ولذلك ترك فيها مجالاً للأخذ والرد، كما هو شأن العلماء المنصفين، الذين لا يفرضون رأيهم على الآخرين، لا سيما في مثل هذا الفهم الذي أجمع العلماء على خلافه، ومما يؤكد ذلك قوله في خاتمة بحثه في (الصواعق):

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(... فتأمل هذا الوجه حق التأمل، وأعطه حقه من النظر، وأجمع بين ذلك وبين معاني أسمائه وصفاته، وما دل عليه كلام الله وكلام رسوله، وما قاله الصحابة ومن بعدهم، ولا تبادر إلى القول بلا علم ولا إلى الإنكار، فإن أسفر لك صبح الصواب، وإلا فرد الحكم إلى ما رده الله إليه بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] ، وتمسك بقول علي بن أبي طالب عليه السلام وقد ذكر دخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ووصف حالهما ثم قال: ويفعل الله بعد ذلك ما يشاء).

ولكنني لاحظ في هذا النص أنه يأمر فيه من لم يتبين الصواب أن ينهي إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقول علي المذكور، وذلك ما انتهى هو إليه في خاتمة (الحادي).

فهل يعني ذلك أن ابن القيم نفسه بعد تلك المناقشة الطويلة، لم يتبين له الصواب فأنتهى إلى ما أمر به من لم يتبين له الصواب، أم هو التردد في مثل هذه المسألة الخطيرة التي كان الأولى به أن يقف فيها حيث وقف العلماء، ولا يدخل نفسه في مضايق لا قبل للعقل البشري أن يدخلها؟

ويؤسفني والله جداً قول المتقدم: (والنصوص لا تفهم ذلك) كيف يتجرأ على مثل هذا القول، والنصوص قاطعة في ذلك من الكتاب والسنة كما تقدم، فلا جرم أجمعت على مدلولها الأمة.

فالحق والحق أقول: لقد أصيب ابن القيم في هذه المسألة – مع الأسف الشديد) بأفة التأويل التي ابتلي بها أهل البدع والأهواء، في مقالاتهم التي خرجوا بها عن نصوص الكتاب والسنة، فرد عليهم ذلك هو وشيخه ابن تيمية أحسن الرد في كتبهما المعروفة، فما باله وقع في مثل ما وقعوا من التأويل.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ولقد كان أوله في تأويلهما قول عمر على انقطاعه: (لو لبث أهل النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه) فاستدلا به على الفناء المزعوم وهو صريح في الخروج من النار، وهما لا يقولان به، وهكذا تأولوا كثيراً من الآثار بالفناء وهي في الخروج كما ستراه مفصلاً في الكتاب بإذن الله تعالى.

ثم قال الشيخ نعمان الألوسي في (محاكمة الأحمدين) (ص ٤٢٤):
(ونقل الوالد قدس الله تعالى روحه في (تفسيره) عن الفهامة ابن الجوزي: أنه ضعف بعض الآثار الواردة في ذلك. (ثم ذكر خبر ابن عمرو الآتي (ص ٨١) ثم قال: وأول البعض أيضاً بعضها، قال:

(وأنت تعلم أن خلود الكفار مما أجمع عليه المسلمون، ولا عبرة بالمخالف، والقواطع أكثر من أن تحصى، ولا يقاوم واحداً منها كثير من هذه الأخبار).

قلت: ولو كان العلم بالتمني لتمنيت أن يكون ما عزاه العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي لابن القيم صحيحاً، ولكنها من أوهام العلماء، فقد قال في تفسيره (محاسن التأويل) (٦/٢٥٠-٢٥٠٤):

(وقد بسط البحث وجود الإمام ابن القيم في كتابه (حادي الأرواح) ومع كونه انتصر لهذا القول انتصاراً عظيماً، وذكر له خمسة وعشرين دليلاً لم يصححه حيث قال: وأما أبدية النار ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والأصح عدم فنائها. أيضاً انتهى).

فقوله: (وأما أبدية النار...) الخ. إنما هو من كلام الشيخ نعمان الألوسي، كما تقدم نقله عنه، توهمه الشيخ القاسمي -على ما كان عليه من الوعي- أنه من كلام ابن القيم! وبناء عليه قال: (لم يصححه)! فهو وهم آخر نشأ من الوهم الأول، فسبحان الله من لا يسهو ولا يهمل.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هذا- ثم إن ابن القيم- عفا الله عنا وعنه، لم يقنع بميله إلى القول بفناء نار الكفار، وتخلصهم به من العذاب الأبدي في تلك الدار، حتى طمع له رحمة الله، أن ينزله منازل الأبرار، جنات تجري من تحتها الأنهار! ذلك ما يظهر لنا من بعض الأدلة التي ساقها تأييداً للقول بفناء النار، وهو مما تبّه عليه المؤلف رحمه الله معقّباً على قول ابن القيم (ثم نفى ويزول عذابها) فقال (ص ٦٤):

(يريد: ويدخل الله من كان فيها من الكفار الجنة كما ستعرفه من الأدلة التي ذكرها).

وأعاد هذا المعنى في مكان آخر (ص ١٢٠).

وإن مما لا شك فيه أن هذا الذي استظهرناه هو في الخطورة والإعراق كقوله بالفناء، إن لم يكن أخطر منه، لأنه كالثمرة له، ولأنه لا قائل به مطلقاً من المسلمين، بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة، للأدلة القاطعة بأن الجنة محرمة على الكفار، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [المائدة: ٧٢] ، وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ [الأعراف: ٤٠]

(وهذا أبلغ ما يكون في الإخبار عن استحالة دخولهم الجنة).

وحينئذ كيف يصح ما سبق من استظهارنا أن ابن القيم يميل إلى القول بأن الكفار يدخلون الجنة بعد العذاب؟

والذي يدور في ذهني من الجواب على وجهين:

الأول: إما أن يقال: إن صريح كلامه، يناهني ما وصل إليه باستنباط، فهو الذي ينبغي الاعتماد عليه وسنته إليه، وهو الأحب إليّ.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

والآخر: أن يجمع بين الصريح والمستنبط فيقال: الصريح يريد به دخول الكافر الجنة بعد خروجه من النار، فهذا هو المستحيل، وأما المستنبط فإنما يريد به دخول الجنة بعد فناء النار!

وهذا الجمع وإن كان غريباً، فليس بأغرب من تفريقه بين انتهاء عذاب الكفار بخروجهم من النار، فهذا مستحيل أيضاً، وفقاً لجميع العلماء، وبين انتهاء عذابهم بفناء النار، فهذا أمر جائز بل واقع عنده ويجادل فيه ويصوب ويجول، ويتأول النصوص الصريحة المخالفة له، مما لا نعرفه عنه، وإنما عن أهل البدع والأهواء الذين قضى حياته هو شيخه في الرد عليهم والكشف عن ضلالهم.

وبغير هذا الجمع لا يمكن أن يفهم كلامه في رده على مخالفه، فانظر إلى قوله في (الحادي) (١٨٥/٢):

(وأما الطريق الثاني، وهو دلالة القرآن على بقاء النار وعدم فنائها فإن في القرآن دليل واحد يدل على ذلك؟! نعم الذي دل عليه القرآن: أن الكفار خالدون في النار أبداً، وأنهم غير خارجين منها ... و... و... وليس هذا مورد النزاع، وإنما النزاع في أمر آخر، وهو أنه هل النار أبدية أو مما كتب عليه الفناء.

قال: (وأما كون الكفار لا يخرجون منها و﴿لَا يُفْتَرُّ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٧٥] من عذابها و﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيموتوا﴾ و﴿لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلْبِغَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠] فلم يختلف في ذلك الصحابة والتابعون ولا أهل السنة...

فهذه النصوص وأمثالها تقتضي خلودهم في دار العذاب، ما دامت باقية ولا يخرجون منها مع بقائها البتة^(١)!.

(١) وقد لخص المؤلف رحمه الله هذا الكلام وردَّ عليه في مواطن منها (ص ١١٨).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فتأمل نقله اتفاق الصحابة ومن بعدهم، على أنهم لا يدخلون الجنة كما في الآية الكريمة، فإنه لا يتفق مع ميله إلى أنهم يدخلون الجنة يوماً ما، إلا يحمل الدخول المنفي على دخول مقرون بخروجهم من النار، والدخول المثبت على دخولهم بعد فناء النار كما ذكرنا! وهذا المعنى يكاد يكون صريحاً في سياق كلامه على هذه الطريق في كتابه (شفاء العليل) فإنه بعد الآيات النافية المتقدمة بما فيها الآية النافية لدخولهم الجنة، قال (ص ٢٦٠):
(وهذه الطريق لا تدل على ما ذكره، وإنما يدل على أنها ما دامت باقية فهم فيها، فأين فيها ما يدل على عدم فنائها؟).

قلت: فأكنه يريد أن يقول: وأين الدليل أيضاً في الآية المذكورة على نفي دخولهم الجنة بعد فناء النار؟

فيا سبحان الله ما يفعل التأويل بأهله، وإلى أي حضيض سحيق يهوون به فيه، وإلا فقل لي بربك: كيف يمكن لابن القيم أن ينكر أبدة النار ببقاء أهلها فيها، وعدم دخولهم الجنة مطلقاً، لو لا تشبثه بذاك التأويل البشع، وهو المعروف بمحاربتة لعلماء الكلام من المعتزلة والأشاعرة، لتأولهم كثيراً من آيات وأحاديث الصفات، كاستواء الله على عرشه، ونزوله إلى السماء، ومجيئه يوم القيامة، وغير ذلك من التأويل الذي هو أيسر من تأويله، فقد قال به كثير من المتأخرين خلافاً للسلف، وأما تأويله فلم يقل به أحد منهم، لا من السلف ولا من الخلف إلا تقليداً لشيخه، ولقد كان من الواجب عليه أن يلتزم بقول إمامه الذي قال ناصحاً لكل سلفي:

(إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام) (*).

وكان في المحنة يقول:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(كيف أقول ما لم يُقُل؟) (١)

وإن مما يتنبه له الباحث المتأمل أن يرى موقفين متباينين أشد التباين لابين تيمية رحمه الله تعالى، فإنه في الوقت الذي مال إلى القول بفناء النار وانتصر له ابن القيم ذاك الانتصار الغريب المتكلف، نرى ابن القيم نفسه قد عقد في (الحادي) ستة أبواب في مسألة أخرى هي أهون من هذه بكثير من حيث موضوعها ومن حيث اختلاف العلماء فيها ألا وهي: جنة آدم عليه السلام التي أهبط منها؛ هل هي جنة الخلد التي وعد بها المتقون أم غيرها؟ على قولين للعلماء، أطال النفس فيها جداً (ص ٤٣ - ٨٠) وذكر حجة كل منهما، وما له وما عليه، وعلى الرغم من أن من القائلين بأنها ليست جنة الخلد أبا حنيفة وأصحابه، وابن عينية كما حكاها ابن القيم، ومال إليه هو في آخر الباب الرابع (ص ٦٨ - ٦٩): على الرغم من ذلك نرى شيخ الإسلام ابن تيمية يرد بكل صراحة وشدة فيقول في بعض فتاويه:

(والجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة، هي جنة الخلد، ومن قال: إنها في الأرض بأرض الهند، أو بأرض جدة، أو غير ذلك فهو من المتفلسفة والملحدين، أو من إخوانهم المبتدعين، فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة). فأقول: أليس كان الأحق هذا الرد الأشد، من قال بفناء النار أياً كان القائل لأنه لم يقل به أحد، حتى ولا المعتزلة، ولأن أدلته وهمية لا حقيقة لها، كما سيفصل المؤلف القول في ذلك تفصيلاً، ويبين بطلانها تبياناً بحيث لا يدع شبهة إلا أطاح بها، ولا متأثراً بها إلا أعاده إلى الصراط المستقيم يمشي عليه سوياً.

غير أن هناك شبهة أخرى أوردها ابن القيم رحمه الله، لم أر المؤلف جزاه الله خيراً تعرض لها، فلا بد لي أن أذكرها لأرد عليها بما يبدو لي، راجياً منه تعالى أن يلهمني الصواب،

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ويعصمني من الخطأ.

قال في (الحادي) (٢٢١/٢):

(لو جاء الخبر منه سبحانه صريحاً بأن عذاب النار لا انتهاء له، وأنه أبدي لا انقطاع له لكان ذلك وعيداً منه سبحانه، والله تعالى لا يخلف وعده، وأما الوعيد فمذهب أهل السنة كلهم: أن إخلافه كرم وعفو وتجاوز بمدح الرب تبارك وتعالى عليه، فإنه حق له، إن شاء تركه، وإن شاء استوفاه، والكريم لا يستوفي حقه، فكيف بأكرم الأكرمين، وقد صرح سبحانه في كتابه في غير موضع بأنه لا يخلف وعده، ولم يقل في موضع واحد لا يخلف وعيده، وقد روى أبو يعلى... عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه، ومن أوعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار).

وأقول وبالله المستعان:

أولاً: قد جاءت الأخبار كتاباً وسنة بأبديية النار وعذابها كما تقدم، فلا داعي للإعادة، وما تشبث به ابن القيم رحمه الله في خلاف ذلك مردود، بل باطل كما يأتي شرحه من المؤلف رحمه الله تعالى.

ثانياً: ما ذكره: أن مذهب أهل السنة كلهم، جواز إخلاف الله لوعيده، لا أعلمه بهذا الإطلاق، وقد بحث شيخ الإسلام الخلف المعروف بين المرجئة والمعتزلة في الوعد والوعيد في مناسبات شتى فلم يذكر هذا ^(١)، بل صرح بخلافه في بعض المواطن، فإنه بعد أن ذكر

(١) انظر (فهرس مجموع الفتاوى) (أحكام عصاة الموحدين-الوعد والوعيد) (١٣٧/١-١٣٨).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

حديث الشفاعة، وغيره في دخول بعض الموحدين النار وخروجهم منها قال
(١٩٦/١٦):

(وفيه رد على من يقول: (يجوز أن لا يدخل الله من أهل التوحيد أحداً النار) كما يقوله
طائفة من المرجئة والشيعة..).

فإذا لم يجز هذا خلاف في حق الموحدين، فكيف يجوز الإخلاف الأكبر الذي هو في
حق المشركين!؟

ثانياً: قوله: (ولم يقل في موضع واحد: لا يخلف وعيده).

فأقول: قد فاته -عفا الله عنا وعنه- قوله تعالى في (ق/٢٧-٢٩):

﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْعَيْتُهُ وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ {٢٧} قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ
وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ {٢٩} مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عقبه (٤٩٨/١٤):

(وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده، وأن وعيده لا يبدل. وهذا مما احتج به القائلون بأن
فساق الملة لا يخرجون من النار، وقد تكلمنا عليهم في غير هذا الموضع، لكن الآية
يضعف جواب من يقول: إن إخلاف الوعيد جائز؛ فإن قوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾
بعد قوله: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ دليل على أن وعيده لا يبدل، كم لا يبدل
وعده).

رابعاً: حديث أنس المذكور إسناده ضعيف كما كنت بنيت في (الأحاديث الصحيحة)

(٢٤٦٣)، وعلى فرض ثبوته، فهو بمعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ

وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وما في معناها من الأحاديث، أن الحديث في الموحدين وليس في المشركين، فهؤلاء مستثنون من المغفرة بهذه الآية وغيرها.

وإلى هذا أشار العلامة المرتضى اليماني بقوله في (إيثار الحف على الخلق) (ص ٣٨٩):
(والحق أن الله لا يخلف الوعيد، إلا أن يستثنى فيه). وهذا مما يشعر به قول ابن تيمية نفسه في (مجموع الفتاوى) (٣٧٥/٢٤) فإنه قال:

(وأحاديث الوعيد يذكر فيها السبب، وقد يتخلف موجه لموانع تدفع ذلك؛ إما بتوبة مقبولة، وإما بحسناتٍ ماحية، وإما بمصائب مكفرة، وإما بشفاعة شفيع مطاع، وإما بفضل الله ورحمه ومغفرته، فإنه ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]

فهذا منه رحمه الله كالتفصيل لكلام ابن تيمية، وهو يقيده، ويبين أن الإخلاف للوعيد إنما يكون لموانع من تلك الموانع، وليس منها الشرك بداهة فإن الله لا يغفره.
فتأمل في هذا يتبين لك خطأ ابن القيم في بعض مما يدعيه ويعزوه لأهل السنة دون قيد أو شرط، فيكون ذلك مثار شبهة عنده تحمله على أن يتأول النصوص القاطعة الدلالة، فيخرج بذلك عما عليه أهل السنة والجماعة، فيقطع في الخطأ من حيث لا يدري أو يشعر.

وإن من العجب حقاً، أن يتفرد بالاغترار بكلامه في هذه المسألة الخطيرة العلامة السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى؛ لم تعلم عنه من استقلاله في الفهم، وبعده عن الجمود والتقليد، فإنه مع ذلك تابعه عليه دون كل من وقفنا على كلامه من المحققين الذين وقفوا ولم يتابعوه، أمثال الألوسي أباً وابناً وغيرهما ممن سبق ذكره، فقد نقل السيد رشيد كلام

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ابن القيم على طوله من (حادي الأرواح) في تفسير سورة (الأنعام) (ج ٨ ص ٦٩-٩٩) تحت (فصل في الخلاف في أبدية النار وعذابها)، وختمه مفصلاً عن اعجابه به، بقوله: (وإنما أوردناه بنصه على طوله لما تضمنه من الحقائق التي نوهنا بها، ولأمر آخر أهم، وهو اننا نعلم أن أقوى شبهات الناس من جميع الأمم على الدين قول أهل كل دين من الأديان المشهورة إنهم الناجون وحدهم، وأكثر البشر يعذبون عذاباً شديداً دائماً لا ينتهي أبداً، بل تمر ألوف الألوف المكررة من الأحقاب والقرون ولا يزداد إلا شدة، مع قولهم ولا سيما المسلمين منهم: إن الله تعالى أرحم الرحمين، وإن رحمة الأم العطوف الرؤوم بولدها الوحيد ليست إلا جزءاً صغيراً من رحمة الله التي وسعت كل شيء. وهذا البحث جدير بأن يزيل شبهة هؤلاء فيرجع المستعدون منهم إلى دين الله تعالى مدعنين لأمره ونهيه، راجين رحمته خائفين عقابه الذي تقتضيه حكمته لأنهم لا يعلمون قدره).^(١)

قلت: هذا الكلام خيال لا حقيقة له في الواقع، لأن الأصل في هذه المسألة وغيرها من المسائل الاعتقادية الغيبية، إنما هو الإيمان بما جاءنا عن الرحمن الرحيم، العليم الحكيم، كما قال في القرآن الكريم: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ {٢} {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ} {٣} ﴿ [البقرة: ٢، ٣]

(١) وقد أشرنا إلى الصواب في التعليق على (مختصر تفسير المنار) (ج ٢/٥٤١)، مع أن السيد رشيد رضا- رحمه الله- لم يسترسل فيه، وهذا يدل على فوائد مختصر المنار، وتعليقات الشيخ محمد كنعان، وقد قمت بمراجعته وهو من مطبوعات المكتب الإسلامي.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وهو الإيمان بكل ما غاب عن عقلك، فمن لم يؤمن بما أخبر به تعالى من خلود الكافرين في النار أبد الأبدین^(١)، لأن عقله لم يقبه، فن يؤمن بعقاب يبلغ مئات السنين، أخبر رب العالمين في مثل آية: ﴿لَا يَبِئْنَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣]، ولو على افتراض أن له منتهياً (لا يعلمون قدره)! إذا لبثهم هذه المدة الطويلة التي تزيد على مدة عمرهم الذي قضوه كافرين أضعافاً مضاعفة، فلو أراد أحد أن يقنعهم بها، وأنها عدل من الله فلن يصل إلى نتيجة معهم أبداً، اللهم إلا من طريق الإيمان بالله ورسوله.

وإذا كان الأمر كذلك فمن العبث بل من الضلال أن يحاول أحد إقناع الشاكِّين في أصل الدين ببعض ما جاء فيه من العقائد، من طريق العقل المجرد عن الإيمان، فإن هذا مع كونه لا يثمر معهم إلا الخسران فإنه ليس من سبيل المؤمنين، بل هو من سبيل المتأثرين بالفلسفة وعلم الكلام، الذي حملهم إلى تأويل آيات وأحاديث الصفات، وتفسيرها بما يتناسب مع عقولهم وأهواء أمثالهم من ضعفاء الإيمان، وربما فعل ذلك بعضهم لإقناع الآخرين، وإن كان هو في قرارة نفسه لا يؤمن بذلك التأويل، فهل يمكن أن يكون السيد رشيد رضاء من هذا القبيل، بغية إرشاد من ضل عن سواء السبيل؟

فقد كنت لقيت رجلاً فاضلاً في بعض أسفاري إلى المغرب منذ بضع سنين يظهر أنه سلفي العقيدة، فزرت في داره.

ودار البحث في الدعوة السلفية هناك، وإذا به يصرح بأنه لا يرى مانعاً، في سبيل تقريب الناس إليها من تأويل آيات الصفات وأحاديثها لإقناع المخالفين!

(١) في الأصل (العابدين) ولعل ما أثبتته هو ما يناسب السياق - والله أعلم - (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فقلت له: عجباً كيف يمكن أن يكون هذا؟ إذ كيف تقدم إليهم معنى للنص، وأنت تؤمن بخلافه أولاً، ثم كيف تكون قد دعوته إلى مذهبك السلفي، وقد قدمت إليه المعنى الخلفي؟ إن أخشى ما أخشاه أن يكون هذا من باب قول من قال: ودأبني بالتي كانت هي الداء! وختاماً أقول: لقد خرجت من دراستي لهذه الرسالة النافعة للأمير الصنعاني رحمه الله تعالى بالعبر الآتية:

الأولى: أنني ازددت إيماناً و يقيناً بالقول المأثور عن جمع من الأئمة: (ما منا من أحد إلا ردَّ ورُدَّ عليه إلا النبي ﷺ) (١). فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية زلَّت به القدم، فقال قولاً لم يسبق إليه، ولا قام الدليل عليه، ومن هنا قالوا: (زلة العالم زلة العالم) فلو اننا كنا مبتلين بتقليده، كما ابتلى كل مقلد بتقليد إمامه؛ لزللنا بزلته، ولذلك قالوا: (الحق يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف الرجال).

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الثانية: بطلان الخرافة التي يطلقها اليوم كثير من الكتاب الإسلاميين المعاصرين، وفيهم من يجلون شيخ الإسلام ابن تيمية: أن الخلاف في الفروع وليس في الأصول. وقد يسارع بعض الحاقدين لعلم شيخ الإسلام وفضله، الحاقدين عليه لرده على أهل الأهواء والمبتدعة، والمبغضين له خلاصه في الدعوة لاتباع الكتاب والسنة فيقول: إنما الخلاف في الأصول من ابن تيمية وأمثاله المخالفين للجمهور؛ والمثال أمامك.

(١) انظر (صفة صلاة النبي ﷺ) (ص ٢٦-٢٧ - الطبعة العاشرة).

قلت: تقدم في مقدمة (أصل صفة صلاة النبي ﷺ) برقم (١٤)، وستأتي مقدمة (صفة صلاة النبي ﷺ) - المختصر - برقم (٤٠). (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فأقول: كذبت والله، فإن الخلاف المذموم، إنما يكون من المصرين عليه بعدما تبين لهم الحق، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] والشيخ رحمه الله لم يعرف يوماً بالاصرار على الخطأ مهما كان نوعه، بدلي رجوعه عن كثير من آرائه التي كان عليها بعد ما تبين له الحق، وقد ذكرنا فيما سبق نماذج منها، وأما خلافه في هذه المسألة فهي زلة منه بلا شك يغفرها الله له إن شاء الله تعالى كفاء جهاده في سبيل الله إلى آخر رمق من حياته حتى توفي في سجن دمشق مظلوماً بعيداً عن أهله وتلامذته وكتبه، ولغير ذلك من الأسباب التي سبق التحدث عنها.

والخلاف المذموم حقاً: إنما هو من أولئك المقلدين، الذين يصرون على التدين بالتقليد، والاعراض عن الاهتداء بهدي رسول الله ﷺ مباشرة، والإخلاص له في اتباعه وحده دون سواه الذي هو من لوازم الشهادة له بأنه رسول الله ﷺ، وقد أمرنا بطاعته استقلالاً، لا يشاركه في ذلك أحد من البشر في غير ما آية من آيات الله تبارك وتعالى، فأبي خلاف شر من هذا الذي عليه المقلد هذا الذي يظل ﴿يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الجاثية: ٨] فالخلاف حقيقة واقعة-مع الأسف-أصولاً وفروعاً، فلا يجوز تجاهلها أو الرضا بها، وإنما يجب على أهل العلم، أن يحاولوا في كل قطر ومصر تقليده قدر الاستطاعة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بشيء واحد، وهو تحكيم الكتاب والسنة في كل خلاف، كما هو صريح قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الثالثة: لقد وجدت في هذه الدراسة مثلاً يضاف إلى الأمثلة العديدة التي كنت ولا أزال أشير إليها في كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة) نصحاً وتحذيراً، لأن من آثارها السيئة أنها تصرف كثيراً من العلماء والفقهاء فضلاً عن غيرهم عن تبني الحكم الصحيح فيما هم فيه مختلفون من العقائد والأحكام، وقد تكون معارضته لنص أو نصوص في الكتاب والسنة الصحيحة، فقد وجدت أن الذي فتح لابن تيمية وابن القيم باب التورط في القول بفناء النار، إنما هو بعض الآثار المروية عن بعض الصحابة، والأحاديث المرفوعة، جلّها لا تصح أسانيداً، وعمدتها منها وأبرزها أثر عمر رضي الله عنه : (لو لبث أهل النار في النار قدر رمل عالج لهم يوم يخرجون فيه) ، وإن حاولوا تقوية إسناده بتكلف ظاهر لمخالفة ذلك المقرر في علم مصطلح الحديث، وقد بينه المؤلف رحمه الله بياناً شافياً، لكنه قد تابع ابن القيق في السكوت عن أسانيد سائرهما، فاشترك معه في إيهام القراء بثبوتها، ولا سيما وفي بعضها ما هو موضوع كحديث أنس، وحديث أبي أمامة (ص ٨٢)، وحديث جابر (ص ٨٤)، وحديث أبي أمامة الآخر (ص ١٣٨).

إلى غير ذلك من الروايات الواهية، كحديث أبي هريرة (ص ١١٥)، وزاد المؤلف عليه أحاديث أخرى، لكنها لم تبلغ مرتبة الوضع، مع كونها لا علاقة لها مباشرة بالرد، كحديث ابن مسعود وغيره (ص ٧٠)، وحديث الجهني (ص ١٠٣)، وحديث أبي الدرداء (ص ١٣٤)، وغيرها، مما قد يكون فيها ما هو صحيح ثابت، لا يتميز عند القارئ بعضها من بعض لدخولها كلها في دائرة المسكوت عنه!

من أجل ذلك رأيت من واجبي أن أبين في التعليق مراتب تلك الأحاديث، وأميز صحيحها مم سقيمها، وضعيفها من موضوعها، ليكون القراء الكرام على هدى من

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أمرها، راجياً أن يشاركوني في هذه العبرة، وأن تكون حافزاً لهم على أن يتذكروا معي حقيقة علمية منهجية هامة، طالما أهمل القيام بها جماهير العلماء والكتاب قديماً وحديثاً، ولم يتم بحقها سوى أفراد منهم قليلين جداً، ألا وهي:

أنه يجب على كل باحث أو كاتب في موضوع شرعي، يقوم على الاستدلال ببعض الأحاديث المروية عنه عليه السلام. أن يضع تلك الأحاديث بين يديه، ويجري عليها تحقيقاً دقيقاً لمعرفة درجتها صحة وضعفاً، فما كان صحيحاً احتفظ به واعتمده.

وما كان ضعيفاً؛ نظر، فإن كان شديد الضعف أهمله مطلقاً وتركه، وإلا احتفظ به كشاهد، مع التنبيه على ذلك. ثم يتجه بعد التصفية إلى البحث الذي هو في صدره، فيحرره، ويستدل له بما صح من الأحاديث، ويتفقه فيها.

وأعلم يا أخي المسلم! إن كل من لم ينهج هذا النهج العلمي الصحيح في بحثه، فلن يصل إلى الصواب الذي ينشده إلا رمية من غير رام، بل هو على الغالب ينتهي الأمر به إلى انحرافات خطيرة، لا ينجيه من الوقوع فيها إنهم كانوا غير قاصدين لها، ما دام إنهم لم يسلكوا السبيل التي تحفظهم من ذلك، وقد قيل:

ترجوا النجاة ولم نسلك مسالكها

إن السفينة لا تجري على اليبس

ولعله مما لا خفاء به، أن من لم ينهج هذا النهج العلمي وأهمله، فإنه معرض لأن يؤاخذ به، لأنه قضى ما لا علم له به، وقال قال تعالى في كتابه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقال عليه السلام في حديث (قاضيان في النار): (... ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار). رواه أصحاب السنن وغيرهم، وهو مخرج في (إرواء الغليل) برقم (٢٦١٤).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وهذا بخلاف ما لو تبنى هذا المنهج في بحثه، وضم إليه-طبعاً-مما لا بد من المعرفة باللغة وأصول الفقه وغيره، فهو مأجور ولو أخطأ لقوله ﷺ: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد).

أخرجه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في (الإرواء) برقم (٢٥٩٨).

وأنا حين أذك بهذا الواجب أعلم-والأسف يملأ قلبي-أنه لا يستطيع القيام به إلا القليل جداً من العلماء المستقلين، لانصراف الجماهير منهم عن دراسة أصول الحديث، وتراجم رواته وتاريخهم، الأمر الذي لا بد منه لكل من يريد التمكن من تمييز الحديث الصحيح من الضعيف بنفسه، مع التوسع في تتبع طرق الحديث وشواهد من مختلف المصادر الحديثية، المطبوعة منها والمخطوطة، مقروناً بالصبر والأناة وعدم الاستعجال في إصدار الأحكام، كما يفعل بعض الناشئة اليوم.

غير هذا لا يعني إعفاءهم من واجب الاستعانة على التمييز بأهل العلم بذلك والمتخصصين فيه، كما يستعين الجاهل بالفقه مثلاً بالفقهاء-ولا أقول المتفهمة!-فيسألهم عن كل ما نزل به، أو ما كان بحاجة إلى معرفته، إعمالاً لقول ربه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، وتجاوباً مع حديث نبيه: (ألا سألو حين جهلوا فإنما شفاء العي السؤال). رواه أبو داود وغيره، وهو مخرج في (صحيح أبي داود) (٣٦٤).

وذلك كله يكون إما بسؤالهم مباشرة وجهاً لوجه إن تيسر، وإما بالرجوع إلى كتبهم، وهو متيسر والحمد لله، وقد كنت ذكرت طائفة من الكتب الحديثية التي تساعد الباحث على القيم بهذا الواجب في مقدمة (سلسلة الأحاديث الضعيفة) فليرجع إليه إن شاء. (١)

(١) ستأتي مقدمة (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة) برقم (٣٤) إن شاء الله تعالى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

هذا، وعلاوة على تخريج أحاديث الرسالة، وتمييز صحيحها من ضعيفها، فقد قمت بتعليقات أخرى مفيدة إن شاء الله تعالى، وترجمت لبعض الأعلام، كما خرجت كل الآيات الكريمة الواردة فيها، واجتهدت في تصحيح بعض الأخطاء التي وقعت فيها، وإملاء الفراغات التي نتجت من تسلط الأرضة على نسختها، حتى ذهب منها بعض الألفاظ، فاستدركتها، إما بالرجوع إلى الأصل الذي نقل عنه المصنف، وإما بالنظر في السباق والسياق، ونهت على ذلك غالباً بوضع المستدرك بين معكوفتين []، راجياً من الله تعالى أن ييسر لنا الوقوف على نسخة أخرى، نستعين بها على تدارك ذلك على الوجه الأكمل في طبعة أخرى إن شاء الله تعالى.

فاللهم آت نفوسنا تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها، واحفظنا من شر الفتن، ما ظهر منها وما بطن، وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضنا إليك غير مفتونين. والله تعالى أسأل، أن يتقبل مني عملي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن يكشف عني ما أهمني، ويرفع عن المسلمين جميعاً ما هم فيه من البلاء، وتسلط الأعداء، إنه سميع مجيب.

وسبحانك الله وبمحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

بيروت ٢١ ذي الحجة سنة ١٤٠١هـ

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

١- قال الإمام الألباني - رحمه الله - : قلت: والظن بمن دون ابن تيمية علماً ودينياً أن لا يخالف سلف الأمة وأئمتها، ولم لا وهو حامل راية الدعوة إلى أتباعهم، والسير على منهجهم، والتحذير من مخالفتهم والخروج عن سبيلهم، كما لا يخفى ذلك على كل من اطلع على شيء من كتبه، وتغذى بطرف من علمه، لا سيما والنص في معنى ما ذكره محفوظ عن الإمام أحمد إمام السنة، فقد ذكر في آخر كتابه (الرد على الزنادقة) وقد حكى عن الجهمية قولهم بفناء الجنة والنار، فرده عليهم بشطريه، وذكر آيات كثيرة في بقاء الجنة والنار ودوامها، ثم قال في رد قولهم بفناء النار:

(وذكر الله تعالى أهل النار فقال:

لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ﴿فاطر: ٣٦﴾

وقال: ﴿أُولَئِكَ يَتَّخِذُونَ مِنْ رَحْمَتِي ﴿العنكبوت: ٢٣﴾

وقال: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كَاثِرُونَ ﴿الزخرف: ٧٧﴾

وقال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحْصِيٍّ ﴿إبراهيم: ٢١﴾

وقال: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴿البينة: ٦﴾

وقال: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴿

[النساء: ٥٦]

وقال: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴿[السجدة: ٢٠]

وقال: ﴿إِنَّمَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ ﴿[الهمزة: ٨]

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هذا كله مما احتج به الإمام أحمد رحمه الله تعالى على القائلين بفناء النار وعدم دوامها، وقد نقل عنه شارح قصيدة الإمام ابن القيم: (الكافية الشافية) (٩٧/١) أنه قال: (والجنة والنار خلقنا للبقاء لا للفناء، ولم يكتب عليهن الموت، فمن قال خلاف ذلك فهو مبتدع).

٢- ونحوه قول ابن حزم في (الملل والنحل) (٨٣/٤):

(اتفقت فرق الأمة كلها على: أنه لا فناء للجنة ولا لنعيمها، ولا للنار ولا لعذابها، إلا جهنم بن صفوان...).

٣- وفي (العقيدة الطحاوية) (ص ٤٢٠- بشرحها طبع المكتب الإسلامي): (والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان).

ثم رأيت ابن حزم قد أورد المسألة في كتابه (مراتب الإجماع) فقال (ص ١٧٣): (... وأن النار حق، وأنها دار عذاب أبداً لا تفنى، ولا يفنى أهلها أبداً بلا نهاية).

وأقره شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، خلافاً لغيرها من المسائل التي تعقبه فيها.

ومن العجب أن هذا القول بعدم فنائها هو مما ذهب إليه ابن القيم رحمه الله كما يدل عليه ظاهر كلامه في كتاب (الروح) (ص ٣٤)، بل ذلك ما صرح به في بعض كتبه.

١- قال في (الكافية الشافية):

ثمانية حكم البقاء يعمها من الخلق والباقون في حيز العدم

هي: العرش والكرسي ونار وجنة وعجب وأرواح كذا اللوح والقلم

٢- وقال في (الوابل الصيب) (ص ٢٦) قال ما نصه:

(وأما النار فإنها دار الخبث في الأقوال والأعمال، والمآكل والمشارب، ودار

الخبثين، فالله تعالى يجمع الخبيث بعضه إلى بعض فيركمه كما يركم الشيء

لترائب بعضه على بعض ثم يجعله في جهنم مع أهله، فليس فيها إلا خبيث.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولما كان الناس على ثلاث طبقات: طيب لا يشوبه خبث. وخبث لا طيب فيه. وآخرون فيهم خبث وطيب. كانت دورهم ثلاثة:
دار الطيب المحض.
دار الخبث المحض.
وهاتان الداران لا تفنيان.

ودار لمن معه خبث وطيب، وهي الدار التي تفنى، وهي دار العصاة؛ فإنه لا يبقى في جهنم من عصاة الموحدين أحد؛ فإنهم إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة، ولا يبقى إلا دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض.
- ٣ - من أسباب ذهاب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله -
- بقولهم: بقاء الجنة والنار؛ قال الإمام الألباني - رحمه الله -:

فما أشبه ابن تيمية به من حيث أنه غفل يقيناً، وهو أن النار باقية لا تفنى، إلا الحامل له على ذلك إنما كان ثقته البالغة في رحمة ربه وعفوه، وإنما وسعت كل شيء دون ما استثناء، ووافق ذلك منه خلقنا كريماً، وطبع رحيماً جبَّله الله عليه عرف به بين أصحابه ...

وساعده في ذلك ظواهر بعض الآيات والأحاديث التي يعنى النظر فيها، فلم يتبين له خطأ استدلاله بها، حتى استقر ذلك القول في نفسه، وأخذ بمجامع لِّبه، فصار يدافع عنه، ويحتج له بكل دليل يتوهمه، ويتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفاً ظاهراً خلاف عنه، وتبعه في ذلك وزاد عليه تلميذه وماشطة كتبه - كما يقول البعض - ابن الجوزية.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

حتى ل يبدو للباحث المتجرد المنصف إنهما قد سقطا فيما ينكرانه على أهل البدع والأهواء من الغلو في التأويل، والابتعاد بالنصوص عد دلالتها الصريحة، وحملها على ما يؤيد ويتفق مع أهوائهم! كما سترى ذلك مفصلاً في (الرسالة) هذه، حتى بلغ الأمر بهما إلى تحكيم العقل فيما لا مجال له فيه، كما فعل المعتزلة، وقد تعلمنا من ابن تيمية وابن القيم -جزاهما الله خيراً- الرد عليهم في مثله، فزعموا (أن عذاب النار سبب لإزالة آثار الخبث والنجاسة من الكفار، فإذا تهرؤا منها عادوا إلى فطرتهم الأولى، فيزول العذاب ويبقى مقتضى الرحمة). انتهى مختصراً، وتقدم بتمامه في (المقدمة).

قلت: فمن يفتي بهذا كيف يعقل أن يقول بنقيضه لولا الدهول، الذي نوهت عنه بل إنه زاد على ذلك فقال ابن تيمية فيما تقدم من رسالته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -:

(ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة)!

قال الإمام الألباني - رحمه الله -:

ويا سبحان الله أين هو من مثل قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقوله ﷺ: (إن لله مائة رحمة أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس، والبهائم والهوام، فيها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخر تسعاً وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة) أخرجه الشيخان وكذا أحمد والحاكم وصححه من طرق عن أبي هريرة بلفظ (فيكملها مائة رحمة لأوليائه يوم القيامة).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وله بعض الشواهد حرجتها معه في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) رقم (١٦٣٤).
فالآية الكريمة والحديث الشريف صريحان في أن الرحمة إنما هي للذين يستحقونها من المؤمنين، فكلما كان المؤمن لله أتقى، كلما كان بها أحظى، وليس الأمر كما يرجو بعض المهابيل من الذين يترنمون بقول شاعرهم البوصيري:
لعل رحمة ربي حين يقسمها تأتي على حب العصيان في القسم!

٥ - الأدلة على أن الرحمة يوم القيامة لا تكون إلا للمؤمنين:

قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١]، ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٨]، ولذلك كان من دعاء الملائكة الذين يحملون العرش ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]، فكل من وقاه الله تبارك وتعالى عذاب الجحيم، فهو منغمس في رحمة الله يومئذ، كما صرح قوله عز وجل ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ {١٠٦} وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ {١٠٧}﴾ [آل عمران: ١٠٦-١٠٧]

قال الإمام الألباني - رحمه الله - فكيف يقول ابن تيمية:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(ولو قد عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتة! فكأن الرحمة عنده لا تتحقق إلا بشمولها للكفار المعاندين الطاغين! أليس هذا من أكبر الأدلة على خطأ ابن تيمية وبعده ومن تبعه عن الصواب في هذه المسألة الخطيرة؟ فغفرانك اللهم!

٦- سبب خطأ شيخ الإسلام في هذه المسألة العظيمة، انما قالها في بداية طلبه للعلم.

قال الإمام الألباني - رحمه الله -:

ولعل ذلك كان منه إبان طلبه للعلم، وقبل توسعه في دراسة الكتاب والسنة، وتضلعه بمعرفة الأدلة الشرعية، في الوقت الذي كان يحسن الظن بابن عربي الصوفي القائل بأن عذاب الكفار في النار لا يستمر، بل ينقلب عليهم إلى عذوبته يتلذذون بها كما في (حادي الأرواح) (١٦٨/٢)، فلما تبين له حاله رجع عنه كما تحدث بذلك هو نفسه كما في (مجموع الفتاوى) (٤٦٤/٢ - ٤٦٥):

(وإنما كنت قديماً ممن يحسن الظن بابن عربي ويعظمه لما رأيت في كتبه من الفوائد، مثل كلامه في كثير (الفتوحات) و(الدرة الفاخرة) و(مطالع النجوم) ونحو ذلك، ولم نكن بعد أطلعنا على حقيقة مقصوده، ولم نطالع (الفصوص) ونحوه...)

ومثله جزم بحياة الخضر عليه السلام مع إبطاله لحديث (لو كان الخضر حياً لزارني) وقوله: بل المروي في (مسند الشافعي وغيره أنه اجتمع بالنبي ﷺ، ومن قال إنه يجتمع بالنبي ﷺ فقد قال ما لا علم له به. (١) ذكر له ذلك في فتوى تجد نصها في (المجموع) (٣٣٨/٤ - ٣٤٠) انظر (٤٦/١٠). رجوع شيخ الإسلام عن القول بحياة الخضر. رجوع شيخ الإسلام عن بعض فتاويه، مثلاً؛ ومن ذلك أنه كان يفتي بنجاسة الزيت ونحوه، إذا وقعت فيه نجاسة مثل الفأرة الميتة، كما هو مذهب الشافعي وغيره، اعتماداً منه

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

حديث أبي داود: (إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وكلوا سمنكم، وإن كان مائعاً فلا تقربوه).

فلما تبين له قوله فيه: (وإن كان مائعاً فلا تقربوه) ضعيف رجع عنه إلى القول: بعدم التفريق بين المائع والجامد، وأن العبرة في كل ذلك إنما هو التغير، فقال في فتوى له: (وهذا الذي تبين لنا ولغيرنا، ونحن جازمون بأن هذه الزيادة ليست من كلام النبي ﷺ، فلذلك رجعنا عن الإفتاء بها، بعد أن كنا نفتي بها أولاً؛ فإن الرجوع إلى الحق خير من التماسي في الباطل (مجموع الفتاوى) (٥١٥/٢١ - ٥١٦) (١))

ونحوه رجوعه عن بعض أحكام المناسك التي كان قلدها من قبله من العلماء، كما قال في (منسكه) (المجموع ٩٨/٢٦).

٧- يجب نلتمس العذر لعلماء المسلمين المجتهدين ولا نتتبع زلاتهم، فإنهم مأجورين على خطأهم، بخلاف عامة الناس.

فقال في آخر رسالته في تحريم الشطرنج في (المجموع) (٢٣٩/٣٢) ما نصه: (وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل، (١))

(١) قلت: فأين هؤلاء من هذا القول، حيث أصبحت مجالسهم مجالس مدارس ردود العلماء وتتبع زلاتهم، وهو كاد لا يحسن فاتحة الكتاب، وتصدروا علم الجرح والتعديل، وهم لا في العير ولا في النفير، فاتقوا الله يا غلاة الجرح والتجريح، واهتموا بأقوال أهل العلم، وصدق شيخنا أبو الحارث علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري - حفظه الله تعالى -: رحم الله مشايخنا الأئمة الكبراء، الذين انفرط عقدهم وحلّ أجلهم، وتم فقدانهم... والمصيبة بموتهم عظيمة عظيمة وعزاؤنا الأوحى - بعد الصبر، وتوفيق الله - بقاء مناهجهم عالية، واستمرار طريقتهم موصولة، والوقوف - بحزم وعزم - أمام كل من يريد أن يُعَيَّرَ، أو يُبَدَّلَ، أو يُفَرَّقَ؛ فهم القوم لا يشقى جلسهم، ولا المبتع سبيلهم... [آخر مقدمة كتاب (حكم تارك الصلاة) للإمام الألباني - رحمه الله - وتقدم برقم (٢٧) من المقدمات.

قلت: وتوفي شيخنا علي حسن رحمه الله بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٤٤٢ هـ ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠ م حيث أقوم بمراجعة الكتاب لتهيئته لطباعة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطؤوا كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال الله: قد فعلت. رواه مسلم.

٨- قال الإمام الألباني - رحمه الله -: وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور، ونعظم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله، ونرعى حقوق المسلمين، لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله، ومن عدل عن هذه الطريقة فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد، وآذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا، فهو من الظالمين ومن عظم حرمات الله وأحسن إلى عباد الله كان من أولياء الله المتقين).

٩- ويحتمل أن قوله بفناء النار هو متقدم، ويعدم فناءها متأخرًا: قال الإمام الألباني: وإن مما يمنع توجيه الطعن في ابن تيمية لقوله بفناء النار علاوة على ما ذكرنا آنفًا، أن له قولاً آخر في المسألة، وهو عدم فنائها كما سبق بيانه بالنقل عنه. وإذا كنا لا نعلم أي القولين هو المتأخر، فمن البدهي أن الطاعن لا بد له من الجزم بأنه هو الأول، ودون هذا خرط القتاد، وأما نحن فإن حسن الظن الذي أمرنا به يقتضينا بأن نقول: لعله الآخر، لأنه موافق للإجماع الذي نقله هو نفسه فضلاً عن غيره كما سبق في قصيدته (الكافية الشافية)، فالظاهر أنه مات على ذلك لأنها قرئت عليه في آخر حياته، فقد ترجمه الحافظ ابن رجب الحنبلي في (طبقاته) وذكر في آخرها ما يشعرنا بذلك فقال (٤٤٨/٢): (ولازمت مجالسه قبل موته أزيد من سنة، وسمعت عليه قصيدته النونية الطويلة في السنة، وأشياء من تصانيفه وغيرها).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أقول: فإذا صح ظننا هذا فالحمد لله، وإلا فأسوأ ما يمكن أن يقال: إنه خطأ مغفور لهما بإذن الله تعالى، لأنه صدر عن اجتهاد صادق منهما، ومعلوم أن المجتهد مأجور ولو أخطأ، كما جاء في الحديث الصحيح: (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد). متفق عليه.

١٠ - من قال بفناء النار أياً كان القائل لأنه لم يقل به أحد، حتى ولا المعتزلة، ولأن أدلته وهمية لا حقيقة لها.

١١ - أنه يجب على كل باحث أو كاتب في موضوع شرعي، يقوم على الاستدلال ببعض الأحاديث المروية عنه ﷺ. أن يضع تلك الأحاديث بين يديه، ويجري عليها تحقيقاً دقيقاً لمعرفة درجتها صحة وضعفاً، فما كان صحيحاً احتفظ به واعتمده.

وما كان ضعيفاً؛ نظر، فإن كان شديد الضعف أهمله مطلقاً وتركه، وإلا احتفظ به كشاهد، مع التنبيه على ذلك. ثم يتجه بعد التصفية إلى البحث الذي هو في صدده، فيحرره، ويستدل له بما صح من الأحاديث، ويتفقه فيها.

وأعلم يا أخي المسلم! إن كل من لم ينهج هذا النهج العلمي الصحيح في بحثه، فلن يصل إلى الصواب الذي ينشده إلا رمية من غير رام، بل هو على الغالب ينتهي الأمر به إلى انحرافات خطيرة، لا ينجيه من الوقوع فيها إنهم كانوا غير قاصدين لها، ما دام إنهم لم يسلكوا السبيل التي تحفظهم من ذلك.

١٢ - دراسة أصول الحديث، وتراجم رواته وتاريخهم، الأمر الذي لا بد منه لكل من يريد التمكن من تمييز الحديث الصحيح من الضعيف بنفسه، مع التوسع في تتبع

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ١٣ - طرق الحديث وشواهده من مختلف المصادر الحديثية، المطبوعة منها والمخطوطة، مقروناً بالصبر والأناة وعدم الاستعجال في إصدار الأحكام.
- ١٤ - غير هذا لا يعني إعفاءهم من واجب الاستعانة على التمييز بأهل العلم بذلك والمتخصصين فيه، كما يستعين الجاهل بالفقه مثلاً بالفقهاء؛ إعمالاً لقول ربه: ﴿فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾، وتجابواً مع حديث نبيه: (ألا سألوا حين جهلوا فإنما شفاء العي السؤال). رواه أبو داود وغيره.
- وذلك كله يكون إما بسؤالهم مباشرة وجهاً لوجه إن تيسر، وإما بالرجوع إلى كتبهم، وهو متيسر والحمد لله، وقد كنت ذكرت طائفة من الكتب الحديثية التي تساعد الباحث على القيم بهذا الواجب.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

[٣١] رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للإمام النووي-رحمه الله-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا.

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فقد رغبني إليَّ الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي والأبيادي البيضاء في نشر الكتب الحديثية والآثار السلفية أن أتولَّى القيام بتحقيق كتاب (رياض الصالحين) للإمام النووي والتعليق عليه، وتخريج ما لا بد من أحاديثه، وبيان ما في بعضها من الضعف اليسير الذي قلما يخلو من كتاب منتقى مثل كتابه هذا. فضلاً عن غيره من الكتب التي تجمع بين الصحيح والضعيف وغيرهما.

وقد بدا لي في أثناء التحقيق أمور نهت في التعليق على ما أمكن منها، وبقيت فوائد أخرى رأيت أنه لا بد من استدراكها في هذه المقدمة فأقول:

١ - الفائدة الأولى (١)

١ - قال الإمام النووي-رحمه الله- في آخر مقدمة الكتاب:

(فرأيت أن أجمع مختصراً من الأحاديث الصحيحة).

(١) أثبت هذه الفوائد عند كل حديث متعلق بها، وأبقيت تقديم الشيخ ناصر كما هو (زهير).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أقول: ولي عليه ملاحظتان:

الأولى: أنه يعني بقوله: (الصحيحة) الحديث القوي الذي يشمل الحسن وما فوقه، على الاصطلاح القديم الذي كان عليه علماء الحديث الأولون، قبل أن يشهر الترمذي تبعاً لشيخه البخاري تقسيم الحديث المقبول إلى صحيح وحسن. وذلك استعمال جائز لا غبار عليه، وعليه جريت في كثير من مصنفاتي مثل كتابي (صحيح الجامع الصغير وزيادته)^(١). ورسالتي (صحيح الكلم الطيب) وهي مطبوعة. و(صحيح أبي داود)^(٢) و(سلسلة الأحاديث الصحيحة) وغيرها، إلا أن تقسيم الترمذي أصح وأدق. ولأخرى: أنها دعوى غالبية، وليست مطردة، فإنني منذ عهد بعيد كنت ألاحظ أنه وقع بعض الأحاديث الضعيفة والمنكرة، ثم تبين لي بهذا التحقيق الدقيق أن العدد أكثر مما كنت أظن، كما ستراه في التعليق عليها، وفيما سنذكره في هذه المقدمة، ولا بأس من الإشارة هنا إلى أرقامها تقريباً لعددها وهي:

(٦٧، ٢٠١، ٣٤٧، ٣٦٣، ٣٧٨، ٤١٣، ٤٨٦، ٤٩٠، ٥٢٤، ٥٨٣، ٥٨٩، ٦٠١)

(١) وهو في ستة أجزاء، ومعه القسم الثاني الضعيف من ستة أجزاء أيضاً، وقد تم طبعها في (المكتب الإسلامي وكذلك كتي الأخرى). (ناصر).

هذه الحاشية من الشيخ ناصر تنطبق على طبعتنا الأولى لهذين الكتابين... ولكنني بعد ذلك قمت بترتيبها. وجعلت (صحيح الجامع الصغير وزيادته) مجلدين، وصنعت مجلداً بتقسيم أحاديثه على أبواب الفقه وسميته (تويب أحاديث صحيح الجامع الصغير وزيادته على أبواب الفقه) وجعلت (ضعيف الجامع) مجلد واحد. وجميعها من مطبوعات المكتب الإسلامي. (٢) يعني الشيخ ناصر هنا صحيحه الخاص به، ولكن بعد ذلك قام مكتب التربية العربي لدول الخليج بتكليفه تصحيح وتضعيف (سنن أبي داود) وقمت باختصار سنده وطبعه باسم (صحيح سنن أبي داود-باختصار السند). وهكذا باقي السنن، بعد أن غيّر الشيخ ناصر رأيه بأنها من تأليفه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٧١٧، (وهو مكرر ٣٧٨)، ٧٣٦، ٧٩٤، ٨٠٢، ٨٣٤، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩١٧،
٩٥١، ٩٥٤، ١٠٠٧، ١٠٦٧، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٤٠٢، ١٥٠١، ١٥٤٧، ١٥٧٧،
١٥٨٥، ١٦٤٩، ١٦٥٤، ١٦٧٩، ١٦٨٦، ١٧٣١، ١٨٨٢، ١٨٦٣).

قلت: ولعل عذر المؤلف - رحمه الله - في وقوع هذه الأحاديث الضعيفة في كتابه مع حرصه على الاختصار فيه على الأحاديث الصحيحة، إنما هو اعتماده غالباً على تصحيح أو تحسين الترمذي، وسكوت أبي داود على الحديث، وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه: (الأذكار) فقال (١):

(وروي في سنن أبي داود بإسناد جيد لم يضعفه). ولم يتفرغ هو بنفسه لإجراء التحقيق عليها، فاعتمد عليهما، وهو طريق أكثر المشتغلين بالحديث من الفقهاء المتأخرين، وقلَّ منهم من يحقق بنفسه الكلام عليها حديثاً حديثاً، كما هو صنيع الحافظ ابن حجر في بعض كتبه، ويندر أن يضاهيه في ذلك أحدٌ من المتأخرين الذين جاؤوا من بعده، وإلا فلو أن النووي - رحمه الله - توجه أو تيسر له النظر في أسانيد تلك الأحاديث، لتبينت له - إن شاء الله - عللها وضعفها، ويحتمل أن له عذراً آخر، وهم ما صرح به هو نفسه في مقدمة (الأذكار):

(وأما ما كان في غير (الصحيحين) فأضيفه إلى كتب (السنن) وأشباهاها، مبيناً صحته وحسنه أو ضعفه - إن كان فيه ضعف - في غالب المواضع، وقد أغفل عن صحته وحسن وضعفه) (٢)

(١) الأذكار ص ٦٥.

(٢) أقول: إن هذا عجيب من امام النووي - رحمه الله - وجزاه الخير - في كتاب سيكون بين يدي العامة الذين ليس لديهم أي معرفة في تمييز الحديث الصحيح من غيره. وكم في (الأذكار) من أحاديث لا أصل لها تمسك بها بعض الناس أكثر من التمسك بالثابت منها. زهير.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

والذي أراه أنه لا ينبغي لمن أراد التحقيق في هذا العلم الشريف الاعتماد على ما ذكرنا لما يأتي:

١- أما سكوت أبي داود: فلأن الروايات المروية عن أبي داود نفسه فيما سكت عليه من الأحاديث في (سننه) مختلفة، وعند إمعان النظر فيها، والمطابقة بينها وبين الواقع في (سننه) يتبين أنه يعني بذلك الحديث الذي لم يشتد ضعفه، وهذا هو الذي لا يمكن القول بغيره كما حققته في مقدمة كتابي (ضعيف أبي داود) وجنح إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني، وذلك لكثرة الأحاديث الضعيفة فيه بالنسبة لمجموع أحاديث (سنن) البالغة (٤٨٠٠) في ما ذكره في (التدريب)^(١). فقد بلغت الأحاديث الضعيفة في كتابي (ضعيف أبي داود) أكثر من (٣٠٠) حديثاً إلى كتاب المناسك وهذا نحو ثلث الكتاب تقريباً، أي أن مجموع الأحاديث الضعيفة قد تبلغ إلى ألف حديث، ومنها ما يقول به المصنف نفسه^(٢) وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر).

وعلى هذا الذي اعتمدنا جرى عليه المنذري في كتابه (الترغيب والترهيب) فقال: (وأنبه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود-رحمه الله- في السكوت عن تضعيفه).^(٣)

ومن هنا يظهر خطأ الاعتزاز بسكوت أبي داود عليه وتحسينه، وقد أكثر من ذلك المتأخرون كصاحب (التاج الجامع للأصول) فتنبه.

(١) التدريب ص ٩٨.

(٢) أي الإمام النووي-رحمه الله-.

(٣) قلت: تقدم مقدمة الإمام الألباني-رحمه الله- في (الترغيب والترهيب) رقم (٥). (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

- ٢- وأما تحسين الترمذي وتصحيحه: ففيه تساهل كبير، فقد قال السيوطي في (التدريب)^(١)
- ٣- (وقال الذهبي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود، والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما).
- يعني لأنهم من المتهمين بالكذب، ومنهم كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، فقد قال الشافعي وأبو داود: ركن من أركان الكذب.
- ومع ذلك أخرج له الترمذي، وليس هذا فقط، بل صحح له، فقال الذهبي في ترجمته من الميزان:
- (وأما الترمذي، فروى من حديثه (الصلح جائز بين المسلمين) وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء تصحيح الترمذي).
- لذلك كله كان لا بد لكل محقق أن ينظر فيما سكت عنه أبو داود أو صححه الترمذي وحسنه، فإن كل منهما كثيراً من الضعاف، وهذا ما فعلته في تخريج وتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه، وهو أهم شيء عندي، وقد تمكنت من تحقيق الكلام على أكثر الأحاديث في مواضعها من الكتاب بإيجاز وفاتي الكلام على القليل منها لضرورات طبعية^(١)، فرأيت أن أستدرك ذلك هنا إتماماً للفائدة فأقول:
- ١- قال في الحديث (٢٠١) وهو التحذير من مخالطة أهل المنكرات):
(رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن).

(١) (التدريب) (ص ٩٥).

(٢) ذلك لأن تلك الطبعة كانت تصويراً بالأوفست.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

قلت: كذا قال، وفيه نظر ظاهر لأن مداره على عبدة بن عبد الله بن مسعود، ولم يسمع من أبيه كما ذكره الترمذي مراراً، فهو منقطع.

ثم إنهم اضطربوا عليه في إسناده على وجوه أربعة سقتها وفصلت القول فيها في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة) (١١٠٥).

٢- الحديث (٤٨٦): (رواه الترمذي وقال: حديث صحيح).

قلت: بل ضعيف. في إسناده ضعيفان كما بينته في (الأحاديث الضعيفة والموضوعة). رقم (١٠٦٣).

٣- الحديث (٨٩٤) وهو في تقبيل يده ﷺ ورجله: رواه الترمذي وغيره بأسانيد صحيحة).

قلت: كذا قال، وليس له عنده ولا عند غيره سوى إسناده واحد، وسيأتي الكلام مفصلاً حول قول المصنف هذا بما فيه كفاية في (الفائدة الثانية).

ثم إن في الإسناد عبد الله بن سلمة-بكسر الام- وهو المرادي، وهو مختلف فيه، وهو راوي حديث علي في النهي عن قراءة القرآن جنباً، وقد ضعفه الحفاظ المحققون كما قال المصنف نفسه.

ومنهم أحمد والشافعي والبخاري وغيرهم كما ستراه مفصلاً في (ضعيف أبي داود) (٣٠)، وقد نقل الزيلعي في (نصب الراية) (٢٥٨/٤) عن النسائي أنه قال في حديث الترمذي هذا: (حديث منكر) وقال: (قال المنذري: وكأن إنكاره له من جهة عبد الله بن سلمة فإن فيه مقالاً).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ٤ - الحديث (٨٩٥): فدنونا من النبي ﷺ فقبلنا يده. (رواه أبو داود)
قلت: في إسناده يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم، قال الحافظ: (ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن).
- ٥ - الحديث (٨٩٦): وفيه: فقام إليه النبي ﷺ يجزُّ ثوبه فاعتنقه وقبَّله:
(رواه الترمذي). وقال: (حديث حسن).
- قلت: فيه عنعنة محمد بن إسحاق. وهو مدلس مشهور به.
- ٦ - (١١٠٣) (وسطوا الإمام، وسدو الخلل. رواه أبو داود).
قلت: في إسناده مجهولان كما بينته في (ضعيف أبي داود) (١٠٥).
لكن الشطر الثاني منه له شاهد من حديث ابن عمر، وهو عند المصنف مصححاً كما سيأتي برقم (١٠٩٨).
- ٧ - الحديث (١٠٢٨) وعن أبي الدرداء: (من حفظ عشر آيات من أول-وفي رواية من آخر-سورة (الكهف)... رواه مسلم).
- قلت: الرواية الأخرى شاذة، والمحفوظ الرواية الأولى كما حققته في (سلسلة الأحاديث الصحيحة) (٥٨٢)، ويشهد لها حديث النواس بن سمعان الآتي عند المصنف برقم (١٨١٧)، فإن فيه: (فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف). الحديث.
- ٨ - (١١٢٨) (... كأن يصلي قبل العصر ركعتين. رواه أبو داود بإسناد صحيح).
- قلت: لكنه شاذ بلفظ (ركعتين) والمحفوظ بلفظ (أربع ركعات) وبيانه في (ضعيف أبي داود) رقم (٢٣٥).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٩- (١١٠١) عائشة... (إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف. رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم، وفيه رجل مختلف في توثيقه).

قلت: هو أسامة بن زيد اللبثي، ولكن الذي استقر عليه رأي المحققين من العلماء النقاد أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، ولذلك حسن حديثه هذا جمع من الحفاظ، إلا أنه بهذا اللفظ شاذ أو منكر، لأنه تفرد به -دون سائر الثقات- معاوية بن هشام، وفيه (ضعف من قبل حفظه) والمحفوظ -كما قال البيهقي- إنما هو بلفظ: (... على الذين يصلون الصفوف) كما ذكرتها في تعليقي على (المشكاة) (١٠٩٦)، وبينته في كتابي: (ضعيف أبي داود) (١٥٣) و (صحيح أبي داود) (٦٨٠).

١٠- (١١٦٤) (... هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة. رواه مسلم).
قلت: لكن صحح الأئمة وقفه على أبي موسى الأشعري، ومنهم الإمام الدارقطني، وقد شرحت ذلك في (ضعيف أبي داود) (١٩٣).

١١- (١١٨٧) (... فليفتتح الصلاة بركعتين خفيفتين. رواه مسلم).
قلت: وهو عند غير مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً من فعله ﷺ، وهو الصواب، وأما قوله فشاذ كما حققته في (ضعيف أبي داود) (٢٤٠).

١٢- (١٢٤٣) (... أحب عبادي إليّ أعجلهم فطراً. رواه الترمذي وقال: حديث حسن).

قلت: في هذا التحسين نظر، لأن مدار إسناده على قرّة بن عبد الرحمن وهو ضعيف لسوء حفظه. وقد بسطت أقوال العلماء في جرحه في الحديث الثاني من (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

- ١٣- (١٢٥٦) وعن مجيبة الباهلية... رواه أبو داود).
قلت: إسناده ضعيف، كما بينته في (التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب) (٨٢/٢).
- ١٤- (١٤٥٠) (... رواه الترمذي وقال: حديث حسن).
كذا قال، وفي إسناده جهالة كما بينته في التعليق على (الكلم الطيب) (ص ٢٧)، (وفصلته في ردي على الشيخ الحبشي، وأصل الحديث بدون ذكر النوى أو الحصى صحيح، أخرجه مسلم في (صحيحه) من حديث جويرية رضي الله عنها).
- ١٥- (١٤٩٥) (... رواه الترمذي وقال: حديث حسن).
كذا قال، ولعله في بعض نسخ (الترمذي) وإلا ففي نسخة بولاق (٢٦١/٢): (حديث غريب)، يعني ضعيف، وهذا هو اللائق بحال إسناده، فإن فيه انقطاعاً وضعفاً، لا سيما وقد رواه ابن حبان (٢٤٣١-موارد وأحمد (٤/٤٤٤) من طريق أخرى بلفظ: (اللهم فني شر نفسي، واعز لي على أرشد أمري). وسنده صحيح على شرط الشيخين، وروى أحمد (٢١٧/٤) عنه ﷺ أنه قال: (اللهم اغفر لي ذنبي، خطي وعمدي، اللهم إني أستهديك لأرشد أمري، وأعوذ بك من شر نفسي) وسنده جيد.
- ١٦- (١٤٩٨) وعن أبي الدرداء... رواه الترمذي وقال: حديث حسن).
قلت: كذا قال، وفيه نظر ظاهر، فإن في سنده عبد الله بن ربيعة الدمشقي وهو مجهول كما قال الحافظ.
- ١٧- (١٥٢٦) (وعن ابن عمر... رواه الترمذي).
قلت: وقال: (حديث حسن غريب). كذا قال، وفيه إبراهيم بن عبد الله بن حاطب وهو مجهول، ووثقه ابن حبان على قاعدته، واغتر به الشيخ أحمد شاکر-رحمه الله-على عاداته فصحح الحديث! وقد رواه مالك بلاغاً من قول عيسى عليه السلام، وقد فصلنا القول في ذلك في (الأحاديث الضعيفة) (٩٢٠).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

١٨ - (١٦٢٥) (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن ناساً...)
كذا في الأصل هنا، ومعناه أنه مسند ابن عمر نفسه، أي أنه هو الذي حدث بما قال الناس له. وهو خطأ جاء من الرواية بالمعنى، والصواب أنه من مسند حفيد ابن عمر، وهو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، فهو الذي حديث به وقال: قال أناس لابن عمر.. هكذا الحديث عند البخاري (١٣/١٤٩-فتح)، وهكذا الصواب ذكره المصنف رحمه الله فيما تقدم برقم (١٥٤٩).

ثم إن في عزو الحديث باللفظ المذكور إلى البخاري نظراً من وجهين:
الأول: أنه ليس عنده: (على عهد رسول الله ﷺ)، وإنما ذاك لفظ الطيالسي أيضاً كما ذكره الحافظ في (الفتح) فراجع إن شئت.

١٩ - (١٧٦٥) (وعن أنس رضي الله عنه .. رواه الترمذي وقال: حديث حسن) وعلى هامشها:
(في نسخة بدل حسن: غريب).

قلت: يعني ضعيف. وهذا هو اللائق بحال إسناده، فإن فيه ضعفاً وانقطاعاً، وبيان ذلك في التعليق على المشكاة (١٧٣، ٤٦٥، ٩٩٧)، و(الترغيب) (١/١٩١).

٢٠ - (١٨٤١) (وعن أبي ثعلبة الخشني جرثوم بن ناشر رضي الله عنه .. حديث حسن، رواه الدارقطني وغيره).

قلت: في إسناده انقطاع بينته في كتابي (غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام) للأستاذ الشيخ يوسف القرضاوي (رقم ٤). وهو من مطبوعات المكتب الإسلامي. (١)

(١) قلت: ستأتي مقدمة الكتاب برقم (٤٥) إن شاء الله تعالى. (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ثم ان في اسم أبي ثعلبة الخشني اختلافاً كثيراً عجبياً، لم يستطع الحافظ ابن حجر - على حفظه وعلمه أن يخرج منه برأي راجح، بل وكل أمره إلى الله تعالى، فالعجب من المصنف كيف جزم باسمه المذكور دون أن يشير إلى الاختلاف المزبور.

٢- الفائدة الثانية

١- واعلم أن الإمام النووي - رحمه الله تعالى - جرى على اصطلاح خاص في تخريج بعض الأحاديث تفرد به دون سائر العلماء، وهو أنه كثيراً ما يبدأ بذكر الحديث عن الصحابي بقوله: (رواه فلان بأسانيد صحيحة) وتارة يقول: (حسنة). ولما كان عامة القراء لا يفهمون من هذا القول إلا أن للحديث عدة أسانيد إلى صحابي الحديث. أي أنه ليس فرداً غريباً، وكان الواقع خلافه أي أنه غريب ليس له إلا طريق واحد، والأمثلة على ذلك كثيرة، رأيت أن اجتزىء في هذه المقدمة مثلاً واحداً منها أشرحه وأبين أنه لا إسناد إلا واحداً، وهو الحديث (٨٣).

(عن أم سلمة... أن النبي ﷺ كان إذا خرج من بيته قال: بسم الله... حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرها بأسانيد صحيحة).

فأقول: أخرجه بقية أصحاب (السنن) أيضاً، فالنسائي في (الاستعاذة) عن جرير وعن سفيان، وابن ماجه في (الدعاء) عن عبيدة بن حميد كلهم عن منصور به.

وأخرجه أحمد أيضاً (٣٠٦/٦، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢)، من طريق شعبة وسفيان، وابن السني (١٧٢) عن سفيان، والحديث في (المشكاة) برقم (٢٤٤٢) فقد بان لك أن الحديث ليس له عند أبي داود والترمذي وغيرها عن أم سلمة إلا إسناد واحد، لأن مدار تلك الطرق كلها على منصور عن عامر الشعبي عنها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فلقول حينئذ بأنهم روهه بأسانيد صحيحة فيه إيهام بما يخلف الواقع. وهكذا كل الأحاديث الآتية التي قال فيها هذه الكلمة ليس لها إلا إسناد واحد عن صحابته، وهذه أرقامها (٢٠١، ٤٧٦، ٨٢٥، ٨١١ وهو في (صحيح أبي داود: ١١٧١)، (٩٧٣، ٨٩١) وهو مخرج في (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٣/١)، (١١١٩، ١٢١٠، ١٦٥٥ وهو مخرج في (المشكاة ٤٤٥٨))

وقد جرى المؤلف-رحمه الله-على هذا الاصطلاح الذي بينا في بعض كتبه الأخرى مثل كتابه (الأذكار)، فانظر على سبيل المثال حديث أبي حميد أو أبي أسيد ص ٢٥ وحديث عوف بن مالك ص ٤٢-٤٣، وحديث عبد الرحمن بن عبد القاري...ص ٥٢، وحديث عبد الله بن خبيص ص ٦٣، وحديث أبي هريرة ص ٦٣، وحديث ثوبان ص ٦٥، وحديث ابن عمر ص ٦٦، وحديث أبي عياش ص ٦٧، وغيرهما كثير.

وقد تعقبه الحافظ في تخريجه للأذكار المسمى بـ (نتائج الأفكار) في الحديثين الآخرين منها. فقال في الأول منهما: (وقول الشيخ: بالأسانيد الصحيحة يوهم أن له طرقات عن ابن عمر، وليس كذلك).

وقال في الحديث الآخر: (وفي قول الشيخ: (بأسانيد) نظر، فإنه ليس له عند أبي داود وابن ماجه إلا سند حماد إلى منتهاه).

فإن قيل: إذا كان الأمر كما ذكرت فما يعني النووي بهذا الاصطلاح؟ أقول: الذي يبدو لي أنه يشير بذلك إلى أن الحديث مشهور نسبية بمجيئه من عدة طرق عن أحد رواته، وهو المثال السابق منصور وهو ابن المعتمر.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هذا الذي عندي جواباً عن السؤال المذكور ولم أر من تعرض للإجابة عنه، مع أن الحافظ في كتابه (نتائج الأفكار) قد انتقد المؤلف-رحمه الله- في مواطن من كتابه (الأذكار) جاء فيه مثل هذا التعبير نحن في صدد الكلام عليه كما تقدم.

٣- فوائد متفرقة (١)

١- الحديث (٨) وعن أبي هريرة.. إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم. رواه مسلم.

قلت: وزاد مسلم وغيره في رواية: (وأعمالكم)، وهو مخرج في (غاية المرام في تخريج الحلال والحرام) (٤١٠). وهذه الزيادة هامة جداً، لأن كثيراً من الناس يفهمون الحديث بدونها فهماً خاطئاً، فإذا أنت أمرتهم بما أمرهم به الشرع الحكيم من مثل إعفاء اللحية، وترك التشبه بالكفار، ونحو ذلك من التكاليف الشرعية، أجاوبك بأن العمدة على ما في القلب، واحتجوا على زعمهم بهذا الحديث، دون أن يعلموا بهذه الزيادة الصحيحة الدالة أن الله تبارك وتعالى ينظر أيضاً إلى أعمالهم، فإن كانت صالحة قبلها وإلا ردها عليهم كما تدل على ذلك عديد من النصوص كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد) (٢)

(١) كتب الشيخ ناصر هنا خمس عشرة فائدة متعلقة ببعض الأحاديث فقمنا في هذه الطبعة بنقلها إلى أماكنها تحت كل حديث مع بقاء عليها هنا.

(٢) الحديث: (١٧٣).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

والحقيقة أنه لا يمكن تصور صلاح القلوب إلا بصلاح الأعمال، ولا صلاح الأعمال إلا بصلاح القلوب. وقد بين ذلك رسول الله ﷺ أجمل بيان في حديث النعمان بن بشير: (... ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب) (الحديث ٥٩٣). وحديثه الآخر: (لتسؤن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم) أي قلوبكم (الحديث ١٠٩٦) (١).

وإذا عرفت هذا، فمن أفحش الخطأ الذي رأيته في هذا الكتاب (الرياض) في جميع نسخه المخطوطة والمطبوعة التي وقفت عليها، أن الزيادة المذكورة قد استدرکها المصنف - رحمه الله تعالى - في الحديث (١٥٧٨) لكن قلمه أو قم كاتبه انحرف بما فوضعه في مكان مفسد للمعنى. فوعدت فيه هكذا: (... ولا إلى صوركم وأعمالكم، ولكن ينظر ...) وانظلي ذلك على جميع الطابعين والمصححين والمعلقين، لا أستثني من ذلك مصححي الطبعة الميرية ولا غيرها. بل لقد انظلي أمرها على الشارح ابن علان نفسه، فشرح الحديث على القلب! فقال: (٤٠٦/٤): (أي أنه تعالى لا يرتب الثواب على كبر الجسم وحسن الصورة وكثرة العمل)!

وهذا شرح مما لا يخفى بطلانه لأنه مع منافاته للحديث في نصه الصحيح، معارض للنصوص الكثيرة من الكتاب والسنة الدالة على أن تفاضل العباد في الدرجات في الجنة إنما هو بالنسبة للأعمال الصالحة كثرة وقلة. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا وَمَا رُبُّكَ بَغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢] وقوله في الحديث القدسي: (... يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله...)

(١) وهو مكرر الحديث: (١٦٤).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الحديث (١١٣). وكيف يعقل أن لا ينظر الله إلى العمل كالأجساد والصور، وهو الأساس في دخول الجنة بعد الإيمان كما قال تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] فتأمل كم يبعد التقليد أهله عن الصواب، ويلقي بهم في واد من الخطأ سحيق. وما ذلك إلا لإعراضهم عن دراسة السنّة في أمهات كتبها المعتمدة الصحيحة، والله المستعان.

وقريب من ذلك الخطأ قوله في حديث مسلم (٣٦٤، ٤٧٥) عن أنس: (سطر ٥) (إني لا أبكي إني لأعلم) هكذا وقع في الموضعين المشار إليهما وهو خطأ، وصوابه: (ما أبكي أن لا أكون أعلم) كما في (صحيح مسلم) (١٤٥/٧)، ولفظ ابن ماجه (١٦٣٥) (١): قالت: إني لأعلم أن ما عند الله... وهذا مطابق لما وقع في الكتاب قوله: (إني لا أبكي) المفسد للمعنى كما هو ظاهر. وقد جاءت العبارة في مرسل عكرمة عند الدارمي (ص ٢٢-٢٣-هندية) قريباً من لفظ مسلم: (قالت: إني والله ما أبكي على رسول الله ﷺ ألا أكون أعلم أنه قد ذهب إلى ما هو خير له من الدنيا. ولكني أبكي...).

ومن الغريب أن هذا الخطأ مما تتابعت عليه النسخ المخطوطة والمطبوعة أيضاً كلها ومنها نسخة الشارح ابن علان (٢٢٣/٢)! وأما النسخة التي طبعت حديثاً بدمشق-دار المأمون-فقد صححت الخطأ من حيث المعنى دون الرجوع إلى الأصل، أعني (صحيح مسلم) ودون الإشارة إلى تتابع النسخ على الخطأ والعصمة لله وحده.

(١) (صحيح سنن ابن ماجه)- باختصار السند) رقم (١٣٢٥) طبع مكتب التربية العربي لدول الخليج- بالرياض، بإشراف زهير الشاويش.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٢- حديث أبي سعيد (احتجت الجنة والنار... الحديث رقم (٢٥٩) و(٦٢٠): رواه مسلم).

أقول: إن مسلماً لم يسق الحديث بتمامه، وإنما ذكر طرفه الأول، والأخير فقط، وأحال في سائره على حديث أبي هريرة قبله بمعناه، ويختلف لفظه عما هنا. نعم أخرج الإمام أحمد (٧٩/٣) بتمامه كما ساقه المصنف بالحرف الواحد، فكأنه نقله منه ثم عزاه لمسلم! ثم إن الحديث عند البخاري في (تفسير) من حديث أبي هريرة بآتم من حديث أبي سعيد فلو أن المؤلف آثره بالذكر لكان أولى.

٣- عز المصنف بعض الأحاديث للبخاري، وهي عنده معلقة كالأحاديث (٣٧٤، ٦٠٨، ١٠٣٢)، فأوهم بذلك أنها عنده موصولة، وليس كذلك: فكان ينبغي تقييد العزو إليه بقوله: رواه البخاري معلقاً أو تعليقاً، فإنه من المتفق عليه بين العلماء، أن هذا القسم مما في (البخاري) ليس في منجاة من النقد، فإن فيه ما هو ضعيف. لذلك، وتمييزاً له عن الموصول، اتفقوا-أيضاً-على ضرورة تقييد العزو إليه كما شرحت في أول ردّي على الشيخ محمد المنتصر الكتاني (ص٦)^(١) ولئن كان يخل بهذا الاصطلاح كثير من المتأخرين، فما كنت لأظن أن المصنف-رحمه الله- يتابعهم على ذلك، والعصمة لله. وقد ذكر المؤلف هو نفسه في (تقريبه) الفرق بين موصولات البخاري ومعلقاته من حيث الصحة وعدمها. وشرح ذلك السيوطي في (تدريبه) (ص٦٠-٦٣) بما فيه كفاية.

٤- قال عقب الحديث (٩٥٤): (قال الشافعي-رحمه الله: ويستحب أن يقرأ عنده (أي الميت بعد دفنه) شيء من القرآن، وإن ختموا القرآن كله كان حسناً).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

قلت: لا أدري قال ذلك الشافعي - رحمه الله تعالى -، وفي ثبوته عنه شك كبير عندي، كيف لا ومذهبه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى، كما نقله عنه الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى:

﴿ وَأَنْ يُنْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩]، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى عدم ثبوت ذلك عن الإمام الشافعي بقوله في (الافتضاء): (لا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة كلام، وذلك لأن ذلك كان عنده بدعة. وقال مالك: ما علمنا أحداً فعل ذلك. فعلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلون ذلك.

قلت: وذلك مذهب أحمد أيضاً: أن لا قراءة على القبر. كما أثبتته في كتابي (أحكام الجنائز) (ص ١٩٢-١٩٣).^(١) وهو ما انتهى إليه رأي شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كما حققته في الكتاب المذكور (ص ١٧٣-١٧٦).

٥- ثم عقب ذلك: (باب الصدقة عن الميت والدعاء له).

أقول: ذكر تحته حديثين، ليس فيهما -مطلقاً، لا تصريحاً ولا تلويحاً- إلا صدقة الولد عن الوالد، وهذا مما لا خلاف فيه، وأما الصدقة من غير الولد فظاهر النصوص يدل على أنها لا تصل، ولا ينتفع بها الميت، وراجع التفصيل في (أحكام الجنائز) (ص ١٧٧) و (تفسير المنار) (ج ٨ ص ٢٥٤).

٦- (٥٧٤) (عن سهل بن سعد رضي الله عنه): أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب وعن يمينه غلام... الحديث).

(١) هو رد بليغ على تطاولات الكتاني على الحديث وأهله، وهو مطبوع متداول -ن-.

قلت: تقدم مقدمة أحكام الجنائز رقم (١٣) وهي في الجزء الأول من الكتاب. (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

قلت: وفي رواية للبخاري أن البدء به ﷺ إنما كان بسبب طلبه ﷺ السقيا، فلا دليل فيه أن السنة البدء بكبير القوم كما اشتهر عند المتأخرين.

وأشار إليه (المصنف) في الباب (١١١)، فالصواب أن يحذف منه قوله فيه: (بعد المبتدئ) ويترك الباب مطلقاً من هذا القيد اتباعاً لعموم قوله ﷺ في حديث ابن عباس: (الأيمن فالأيمن) وعدم منافاة البدء به لعمومه كما ذكرنا، وهناك أمور أخرى تؤيد العموم، قد يتنبه البعض لها، ولا مجال لذكرها الآن.

٧- قال: (باب سنة الجمعة) رقم ٢٠٣.

قلت: كأنه يعني السنة البعدية، لأن الأحاديث التي ساقها في الباب، إنما هي في البعدية، وأما سنة الجمعة القبلية، فلا يصح فيها حديث البتة.

خلافاً لمحاولة بعض ذي الأهواء من متعصبة الحنفية. ولقد أشار المصنف -رحمه الله- إلى ذلك بإعراضه عن ذكر أي حديث منها في الباب، مع أن بعضها في سنن ابن ماجه^(١)، لكن ضعيف جداً كما بينته في رسالتي (الأجوبة النافعة)^(٢) فهل يعتبر بصنيع المؤلف هذا المقلدون؟. فهل يعتبر بصنيع المؤلف هذا المقلدون؟.

نعم لقد احتج المصنف في بعض كتبه بحديث آخر، لكن بين الحافظ رده عليه: أنه لا دليل فيه، وقد نقلت كلامه في ذلك في (الأجوبة النافعة) (ص ٢٧) فليراجعه من شاء.

٨- الحديث (١١٧٦) (... صلاة الليل مثنى مثنى...)

(١) انظر (ضعيف سنن ابن ماجه) (الصفحة: ٨٣ حديث ٢٣٤ للألباني إشراف الشاويش).

(٢) (الأجوبة النافعة): ٣٢.

قلت: رسالة (الأجوبة النافعة) عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة؛ في الجزء الأول من هذا الكتاب رقم المقدمة (٢). (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

قلت: جاء تفسيره في رواية لمسلم بلفظ: فقيل لابن عمر-رواية-: ما مثني مثني؟
قال: (أن يسلم في كل ركعتين) والراوي أدرى بمرويّه من غيره، لا سيما وفي الباب أحاديث فعلية في تسليمه بين كل ركعتين من صلاة الليل، تجد بعضها في كتابي (صلاة التراويح) (١)
الحديث ١٢٣١ مضمي برقم (١٢٠١) (٢) بزيادة ألفاظ، منها زيادة (وَجَدَّ) وهي لمسلم فقط.

٩- الحديث (١٤٣٩) (... في كتاب (مسلم) (أو يحط) قال البرقاني: ورواه شعبة وأبو عوانة ويحيى القطان عن موسى الذي رواه مسلم من جهته فقالوا: (ويحط) بغير ألف).

قلت: لكن رواه أحمد في (المسند) (١٨٠/١) عن يحيى وهو القطان بلفظ (أو يحط) كرواية مسلم. وقال عقبها: (وقال ابن نمير ويعلى: أو يحط). يعني أن القطان قد توبع على هذه اللفظة من ابن نمير ويعلى وكلاهما عن موسى.
وقد وصله عنهما الإمام أحمد في مكان آخر (١٨٥/١) عن عبد الله بن نمير بن عبيد عن موسى به.

نعم رواه الترمذي (٢٥٨/٢) من طريق يحيى باللفظ الآخر: (ويحط) لكن اللفظ الأول أرجح عندي لمتابعة ابن نمير ويعلى ليحيى عليه واختيار مسلم إياه. لكنه في المعنى واحد. والله أعلم.

(١) هو كتاب صغير جامع لكل الروايات المتعلقة بهذه الصلاة وعدد ركعاتها. وهو من مطبوعات المكتب الإسلامي.

قلت: وستأتي مقدمة الكتاب رقم (٤١) من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(٢) وهو مكرر الحديث (١٠١).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ١٠ - قال عقب الحديث (١٧٢٠): (روي أن النبي ﷺ قال: الرياء شرك). قلت: أشار المصنف - رحمه الله - بقوله (روي) إلى أن الحديث المذكور ضعيف، وهو كما قال، وقد خرجته وبينت علته في (الأحاديث الضعيفة والموضوعة وآثرها السيء في الأمة) (١٨٥٠).
- ١١ - قال في الباب (٣٣٤) (باب كراهة الحديث بعد العشاء الآخرة): (... وأما الحديث في الخير كمذاكرة العلم، و... فلا كراهة فيه بل هو مستحب...).
- أقول:** ينبغي أن يقيد بما إذا لم يترتب على الحديث بعد العشاء إضاعة شيء من الواجبات العينية، كالشباب مثلاً يسهر في دراسة العلم أو الاستعداد للاختبار إلى قريب نصف الليل ثم ينام منهكاً، فتفوته صلاة الصبح، فمثل هذا السهر - ولو في طلب العلم - لا يجوز، لأن مثله كمثل من يبني قصرًا ويهدم مصرًا، وإنما عليه أن ينام مبكرًا بعد صلاة العشاء، ليستيقظ مبكرًا لصلاة الصبح، وليجعل دراسته بعدها، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: (بورك لأمتي في بكورها) فيتنبه لهذا، فإن أكثر الشباب عنه غافلون، والله المستعان.
- ١٢ - في الحديث (١٨٧٠) عن أبي زيد عمرو بن أخطب... فأخبرنا ما كان وما كائن).
- أقول:** يعني من الفتن، كما يدل عليه آخر من رواية حذيفة ؓ، أخرجه مسلم أيضاً مع حديث عمرو بن أخطب في (كتاب الفتن).
- ١٣ - قال عقب الحديث (١٨٦٩) وهو بلفظ: (أن رسول الله ﷺ خرج إلى قتلى أحد فصلى عليهم بعد ثمان سنين...):

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(والمراد بالصلاة على قتلى أحد: الدعاء لهم، لا الصلاة المعروفة). قلت: كذا قال: ويعني بالنفي المذكور صلاة الجنائز، وهو مردود، ففي رواية للبخاري بلفظ: (فصلّى على أهل أحد صلواته على الميت) وهذه الزيادة عند مسلم وغيره، والحديث مخرج مع ضم الزيادات إليه من الكتب الستة وغيرها في كتابي (أحكام الجنائز) (ص ٨٢-٨٣) طبع المكتب الإسلامي.

١٤ - قال في الحديث (١٨٨٣): (عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ... رواه أبو داود والترمذي والحاكم وقال: حديث صحيح...).

قلت: هذا يوهم أن أبا داود والترمذي أخرجاه من حديث ابن مسعود، وليس كذلك، وإنما أخرجه عن الحاكم فقط وإسناده قوي، وأما أبو داود والترمذي فإنما أخرجاه من حديث زيد مولى النبي ﷺ، وفي إسناده جهالة، لكنه شاهد لا بأس به، وللحديث شواهد أخرى أشرت إليها في (التعليق الرغيب) (٢/٢٦٩).

أعدت النظر فيها وصححتها حسب الطاقة ضحى الجمعة ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٩٨هـ.

وكتب

أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- قال الأمام الألباني-رحمه الله -: **سكوت أبي داود**: فلأن الروايات المروية عن أبي داود نفسه فيما سكت عليه من الأحاديث في (سننه) مختلفة، وعند إمعان النظر فيها، والمطابقة بينها وبين الواقع في (سننه) يتبين أنه بعني بذلك الحديث الذي لم يشتد ضعفه، وهذا هو الذي لا يمكن القول بغيره.
- ٢- وجنح إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني، وذلك لكثرة الأحاديث الضعيفة فيه.
- ٣- عدد أحاديث سنن أبي داود (٤٨٠٠).
- ٤- عدم الاعتراض بسكوت أبي داود عليه وتحسينه في (سننه)، وقد أكثر من ذلك المتأخرون كصاحب (التاج الجامع للأصول) فتنبه.
- ٥- تحسين الترمذي وتصحيحه: فيه تساهل كبير، فقد قال السيوطي في (التدريب) (وقال الذهبي: انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود، والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما). لأنهم من المتهمين بالكذب، ومنهم كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، فقد قال الشافعي وأبو داود: ركن من أركان الكذب.
- ٦- ومع ذلك أخرج له الترمذي، وليس هذا فقط، بل صحح له، فقال الذهبي في ترجمته من الميزان:
(وأما الترمذي، فروى من حديثه (الصلح جائز بين المسلمين) وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء تصحيح الترمذي).
- ٧- بد لكل محقق أن ينظر فيما سكت عنه أبو داود أو صححه الترمذي وحسنه، فإن كل منهما كثيراً من الضعاف.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ٨- الإمام النووي-رحمه الله تعالى-جرى على اصطلاح خاص في تحريج بعض الأحاديث تفرد به دون سائر العلماء، وهو أنه كثيراً ما يبدأ بذكر الحديث عن الصحابي بقوله: (رواه فلان بأسانيد صحيحة) وتارة يقول: (حسنة).
إلا أن للحديث عدة أسانيد إلى صحابي الحديث. أي أنه ليس فرداً غريباً، وكان الواقع خلافه أي أنه غريب ليس له إلا طريق واحد؛
فالقول حينئذ بأنهم رووه بأسانيد صحيحة فيه إيهام بما يخلف الواقع.
وهكذا كل الأحاديث الآتية التي قال فيها هذه الكلمة ليس لها إلا إسناد واحد عن صحابته، وهذه أرقامها (٢٠١، ٤٧٦، ٨٢٥، ٨١١ [رياض الصالحين])، وقال الحافظ في تحريجه للأذكار المسمى بـ (نتائج الأفكار) في الحديثين الآخرين منها.
فقال في الأول منهما: (وقول الشيخ: بالأسانيد الصحيحة يوهم أن له طرقاتاً عن ابن عمر، وليس كذلك).
وقال في الحديث الآخر: (وفي قول الشيخ: (بأسانيد) نظر، فإنه ليس له عند أبي داود وابن ماجه إلا سند حماد إلى منتهاه).
٩- الحديث (٨) وعن أبي هريرة.. إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم. رواه مسلم).
قال الإمام الألباني -رحمه الله-: قلت: وزاد مسلم وغيره في رواية: (وأعمالكم)، وهذه الزيادة هامة جداً، لأن كثيراً من الناس يفهمون الحديث بدونها فهماً خاطئاً، فإذا أنت

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أمرتهم بما أمرهم به الشرع الحكيم من مثل إعفاء اللحية، وترك التشبه بالكفار، ونحو ذلك من التكاليف الشرعية، أجابوك بأن العمدة على ما في القلب، واحتجوا على زعمهم بهذا الحديث، دون أن يعلموا بهذه الزيادة الصحيحة الدالة أن الله تبارك وتعالى ينظر أيضاً إلى أعمالهم، فإن كانت صالحة قبلها وإلا ردها عليهم كما تدل على ذلك عديد من النصوص (...)

وقال الإمام الألباني-رحمه الله:-

وإذا عرفت هذا، فمن أفحش الخطأ الذي رأيته في هذا الكتاب (الرياض) في جميع نسخه المخطوطة والمطبوعة التي وقفت عليها، أن الزيادة المذكورة قد استدرکها المصنف-رحمه الله تعالى- في الحديث (١٥٧٨) لكن قلمه أو قم كاتبه انحرف بها فوضعها في مكان مفسد للمعنى. ف وقعت فيه هكذا: (... ولا إلى صوركم وأعمالكم، ولكن ينظر ...) وانطلى ذلك على جميع الطابعين والمصححين والمعلقين، لا أستثني من ذلك مصححي الطبعة الميرية ولا غيرها. بل لقد انطلى أمرها على الشارح ابن علان نفسه، فشرح الحديث على القلب! فقال: (٤٠٦/٤): (أي أنه تعالى لا يرتب الثواب على كبر الجسم وحسن الصورة وكثرة العمل)!

وهذا شرح مما لا يخفى بطلانه لأنه مع منافاته للحديث في نصه الصحيح، معارض للنصوص الكثيرة من الكتاب والسنة الدالة على أن تفاضل العباد في الدرجات في الجنة إنما هو بالنسبة للأعمال الصالحة كثرة وقلة.

١٠- ذكر الإمام النووي في (تقريبه) الفرق بين موصولات البخاري ومعلقاته من حيث الصحة وعدمها. وشرح ذلك السيوطي في (تدريبه).

١١- لم يثبت عن الإمام الشافعي القراءة على القبر أو إهداء ثواب القراءة للميت.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

قال الإمام الألباني-رحمه الله - : قال عقب الحديث (٩٥٤): (قال الشافعي - رحمه الله: ويستحب أن يقرأ عنده (أي الميت بعد دفنه) شيء من القرآن، وإن ختموا القرآن كله كان حسناً).

قلت: لا أدري قال ذلك الشافعي - رحمه الله تعالى -، وفي ثبوته عنه شك كبير عندي، كيف لا ومذهبه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى، كما نقله عنه الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى:

﴿ وَأَنْ تَبْسُتَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩]، وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى عدم ثبوت ذلك عن الإمام الشافعي بقوله في (الافتضاء): (لا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة كلام، وذلك لأن ذلك كان عنده بدعة. وقال مالك: ما علمنا أحداً فعل ذلك.

فعلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلون.

١٢ - (باب الصدقة عن الميت والدعاء له).

تصل صدقة الولد عن الوالد، وهذا مما لا خلاف فيه، وأما الصدقة من غير الولد فظاهر النصوص يدل على أنها لا تصل، ولا ينتفع بها الميت.

١٣ - (عن سهل بن سعد رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشراب فشرب وعن يمينه غلام... الحديث).

قال الإمام الألباني-رحمه الله-: وفي رواية للبخاري أن البدء به صلى الله عليه وسلم إنما كان بسبب طلبه صلى الله عليه وسلم السقيا، فلا دليل فيه أن السنة البدء بكبير القوم كما اشتهر عند المتأخرين.

١٤ - سنة الجمعة القبليّة، لا يصح فيها حديث البتة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

١٥ - قال الإمام النووي في (رياض الصالحين): (باب كراهة الحديث بعد العشاء الآخرة): (... وأما الحديث في الخير كمذاكرة العلم، و... فلا كراهة فيه بل هو مستحب...).

قال الإمام الألباني - رحمه الله -: ينبغي أن يقيد بما إذا لم يترتب على الحديث بعد العشاء إضاعة شيء من الواجبات العينية، كالشباب مثلاً يسهر في دراسة العلم أو الاستعداد للاختبار إلى قريب نصف الليل ثم ينام منهكاً، فتفوته صلاة الصبح، فمثل هذا السهر - ولو في طلب العلم - لا يجوز، لأن مثله كمثل من يبي قصرأ ويهدم مصرأ، وإنما عليه أن ينام مبكراً بعد صلاة العشاء، ليستيقظ مبكراً لصلاة الصبح، وليجعل دراسته بعدها، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: (بورك لأمتي في بكورها) فيتنبه لهذا، فإن أكثر الشباب عنه غافلون، والله المستعان.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

[٣٢] سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها-المجلد الأول-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الجديدة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على رسولنا محمد الذي بحديثه وسننه الصحيحة اهتدينا، المخاطب بقوله تعالى في القرآن الكريم ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢] وعلى آله وصحبه الغر الميامين، الذين أثنى الله عليهم بقوله: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وعلى من اقتدى بهم وسار على منهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فبين يدي القراء الكرام الطبعة الجديدة من المجلد الأول من كتابي (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، وتمتاز هذه الطبعة على سابقتها-كما هي العادة في الطبعات الجديدة لسائر كتبي- بفوائد جديدة، وتحقيقات عديدة، وبرود قوية على بعض المعتدين

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

على هذا العلم الشريف، الذين فيهم المثل المعروف: (تزيب قبل أن يتحصروم)؛ لأنهم جهلة بهذا العلم أولاً، ثم لا يقيمون وزناً للعارفين به من العلماء قديماً وحديثاً ثانياً، وقد ينضم إلى ذلك حقد الدفين، وإعجاب بالرأي مهلك ثالثاً، لسان حال أحدهم يقول: (يا أرض اشتدي، ما عليك أحد قدي)! كما يقال في بعض البلاد!

وبين يدي الآن جز صغير بعنوان (الأحاديث الضعيفة في سلسلة الأحاديث الصحيحة) للمدعو رمضان محمود عيسى، الناشر: دار الفكر-الخرطوم، انتقد من هذا المجلد من (السلسلة الصحيحة) اثني عشر حديثاً، لم أر في نقده إياها شيئاً من العلم والفهم يستفاد منهم، وإنما هو يلوك بعض القواعد العلمية يركن إليها، وهو لم يعها، أو لم يفهما فهماً جيداً.

وطريقته في النقد أن ينقل كلامي وتخريجي للحديث، ثم يعق عليه ناقداً بجهله وهواه، تحت عنوان (التعليق)، ثم يبدي رأيه الفج في تضعيف الحديث، يختلف ذلك عنه باختلاف نوعية الحديث:

فهو تارة يضعف الراوي الثقة بقول من قال: (يروى المناكير عن فلان) (ص ١٧)، وهذا لا يعني التضعيف المطلق في اصطلاح العلماء؛ فهو ليس كمن قيل فيه: (منكر الحديث). وتارة يجهل أن قول الصحابي: (من السنة كذا) أنه في حكم المرفوع (ص ٣٤)، فضعف بذلك الحديث الآتي (٢٢٩)، كما أنه لا يقيم وزناً مطلقاً لعمل الصحابة به، وهذا من كمال جهله وقلة تقديره لثناء عليهم؛ كما تقدم في افتتاحية هذه المقدمة. ثم هو في الغالب يضعف بقية الأحاديث بضعف مفردات طرقها، وهو بذلك يعني لا يعتد بقول العلماء: إن الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق ما لم يشتد ضعفها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وإليكم مثلاً واحداً من تلك الأحاديث التي جار عليها وضعفها، وهو الحديث الأول عنده، والآتي برقم (١٠٩):

قال (ص ٩) بعد أن نقل تخريجي إياه واستفاد منه علل طرقة:

(والحديث بها ضعيف؛ لأنه فقد في الأول والثاني والثالث والرابع شرط العدالة، وفي الخامس شرط الاتصال، ومما هو معلوم لدى علماء المصطلح أن طرق الكذابين والمتروكين والمجاهيل والأسانيد المنقطعة لا يقوي بعضها بعضاً، ولو كانت مئة طريق، والله أعلم).

وهذا الكلام وحده ينيء من كان على شيء من المعرفة بهذا العلم أنه جاهل لا يستحق المناقشة؛ لأنه سؤى فيه بين طرق الكذابين والطرق الأخرى التي هي دونها في الضعف، وهذا مع كونه خطأ في نفسه، فهو افتراء على العلماء؛ لأنهم يفرقون بين ما خف ضعفه فيقوى الحديث بمثله، وبين ما اشتد ضعفه، وعلى هذا التفريق جرينا منذ فقهنا الله تبارك وتعالى هذا العلم، وعلى هذا الأساس بنيت صحة هذا الحديث؛ لأن أكثر طرقه ليس فيها ضعف شديد، لا سيما وقد وقفت على طريق أخرى عن مجاهد بإسناد رجاله ثقات، وصححه الحافظ ابن حجر، فألحقته بالطرق الأخرى تقوية لها كما سترى في هذه الطبعة إن شاء الله، وذلك من فوائدها.

ما الذي يحمل هؤلاء الجهلة على الرد على الألباني، وقد وضع الله له القبول في الأرض - بإذنه تعالى -، وانتفع بكتبه ومؤلفاته من شاء الله من العلماء وطلاب العلم؟

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فأقول: هناك أسباب أهمها-أو من أهمها-الحسد، مصداق قوله ﷺ (دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ، وَالْبَغْضَاءُ هِيَ الْحَالِقَةُ، أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ: تَحَقُّ الشَّعْرُ، وَلَكِنْ تَحَلَّقُ الدِّينُ)^(١)

وبعض هؤلاء الذين ينتصبون للرد على يكاد أحدهم يفصح عن هذا السبب بقلمه؛ فهذا صاحب الجزء المردود عليه يذكر في مقدمته أن أحد إخوانه ^(٢) اقترح عليه أن يراجع (سلسلة الأحاديث الصحيحة) للشيخ محمد ناصر الدين الألباني؛ قال:

(لأن فيها أحاديث ضعيفة، والناس يأخذونها بثقة تامة على أنها محققة وصحيحة...!)

ومن تلك الأسباب الخلاف الفكري أو المذهبي، وحب الظهور.

وقد تتوفر هذه الأسباب كلها في بعض الرادين علي؛ كذا المدعو بـ (حسن السقاف)؛ فإنه لم يكن يحسن أحد يسمع باسمه من قبل، فوصل بذلك إلى ما يريد من الظهور، ولو على حساب الطعن في السنة وأهلها، ومن العجب أنه يتظاهر أنه صوفي، والصوفية على خلافه؛ فإن من مذهبهم الخمول لا الظهور، حتى قال أحد قدمائهم: (كن ذنباً ولا تكن رأساً!) وهو إلى ذلك خلفي العقيدة، معتزلي النزعة، ينكر الصفات الإلهية، ويرمي المؤمنين بها من الأئمة وأتباعهم-وأنا منهم والحمد لله-في تعليقاته الي سؤدها على كتاب ابن الجوزي _دفع التشبيه_)، ويكذب عليهم أنواعاً من الأكاذيب لو استقصيت لكان من ذلك كتاب في مجلد؛ فهو يقول-على سبيل المثال-(ص ١١٤) من تعليقاته:

(١) حديث حسن. (تخريج مشكلة الفقر) (٢٠/ التحقيق الثاني).

(٢) قلت: وأنا أخشى أن يكون هو الناشر؛ فقد عهدنا أحدهم يتستر ببعضهم فيدفعهم إلى الرد لضعيفة في قلبه، نسأل الله السلامة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(ندم الحافظ ابن خزيمة على تأليفه كتابه (التوحيد) أخيراً؛ كما روى ذلك الحافظ البيهقي في (الأسماء والصفات) (ص ٢٦٧).

وهذا كذب مزدوج؛ لأن ابن خزيمة لم يندم البتة، ولأن البيهقي لم ينسب ذلك إليه، وكيف يعقل أن يندم الحافظ ابن خزيمة على (توحيده) وهو الإيمان الخالص؟! بل كيف يعقل أن ينقل ذلك الحافظ البيهقي؟!

سبحانك هذا بهتان عظيم من أفك أئيم.

وأنت أيها القارئ الكريم! إن رجعت إلى الصفحة المذكورة من (الأسماء والصفات)؛ لم تجد فيها الندم المفترى، وإنما فيها اعتراف ابن خزيمة بأنه لا يحسن علم الكلام، في قصة رواها البيهقي إن صحت؛ فإن أبا الفضل البطائني لم أعرفه، ولا ذكره السمعاني في هذه النسبة؛ فالله أعلم به، ومع ذلك فيني أقول:

إن الاعتراف المذكور من ابن خزيمة- إن صح عنه- لا يعيبه كما يظن الجاهل المغرض، بل هو مما يرفع من شأنه، ويزيد من فضله؛ فإن له في ذلك الأسوة الحسنة بالسلف الصالح والأئمة الأربعة ومن تبعهم بإحسان، وليس منهم يقيناً علماء الكلام، كيف وهم القائلون: (علم السلف أسلم، وعلم الخلف أعلم وأحكم)^(١)؟! وهذا هو الكفر بعينه لو كانوا يعلمون

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]

كيف لا ورسول الله ﷺ على رأس السلف الذين غمزوا من علمهم! وليس الآن مجال ضرب الأمثلة التي خالفوا فيها سلف الأمة، ولكن يكفي المسلم الموفق أن يعلم أنهم وافقوا المعتزلة والخوارج في كثير من ضلالاتهم، من ذلك قولهم بأن القرآن كلام الله مخلوق! ثم

(١) انظر (حاشية الباجوري) (ص ٥٥). وانظر إبطال هذه الخرافة في مقدمتي لكتابي (مختصر العلو) (ص ٣٤- ٣٦). ١. هـ قلت: ستأتي برقم (٥٠) إن شاء الله تعالى. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

يتأولون بالكلام النفسي الذي لا يسمع! ولكنه يفهم! فعطلوا بذلك صريح قوله تعالى لكليمه موسى عليه السلام: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه: ١٣]، فجعلوا الكلام الإلهي هو العلم الإلهي^(١)، فعطلوا صفة الكلام، ولكن باللف والدوران! تماماً كما فعل المعتزلة- أو بعضهم- بصفة السمع والبصر، فقالوا: إن المراد: العلم^(٢) فعطلوا بذلك صفتي السمع والبصر كما عطلوا صفة الكلام، فإن لم يكن هذا هو التعطيل، فليس في الدنيا تعطيل. ولوضوح بطلان علم الكلام تاب منه جمع من أفاضل علمائهم^(٣)؛ مثل العلامة أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين رحمهم الله، ورسالته في إثبات الاستواء والفوقية والحرف والصوت في القرآن المجيد، من أقوى الأدلة على ذلك؛ فقد كتبها نصيحة لأخوانه في الله، بيّن لهم فيها سبب تراجعهم عن الأشعرية إلى السلفية، وهي مفيدة جداً لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، فلتراجع في (مجموعة الرسائل المنيرية) (١/٥٧٠ - ٥٨٧).

ولقد جرى على سنن ابنه إمام الحرمين؛ في التوبة والرجوع إلى مذهب السلف؛ كما حكى ذلك عنه غير واحد من العلماء، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ فقد نقل في (الفتح) (١٣/٣٥٠) عنه أنه لم يستفد من علم الكلام إلا الحيرة؛ ولذلك قال:

(١) وهو مذهب الكوثري الجهمي، كما صرح في (مقالاته) (ص ٢٧)، شيخ ذاك الجاهل الباغي السقاف.

(٢) انظر مقدمتي (لكتابي مختصر العلو) (ص ٢٦).

قلت: سوف أذكر فوائدها في مقامها في مقدمة مختصر العلو رقم (٥٠) إن شاء الله تعالى. (ت)

(٣) انظر المصدر السابق (ص ٢٧).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(والآن؛ فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف).

وقال عند موته ناصحاً لأصحابه كما فعل أبوه من قبل:

(يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام؛ فلو عرفت أن يبلغ بي ما بلغت؛ ما تشاغلتم به).

وإذا أردت أيها القارئ الكريم أن ترى أثراً من آثار علم الكلام الخطيرة، والمنافية للنقل الصحيح والعقل الصريح؛ فأقرأ كتب الكوثري ومن جرى مجراه؛ كذلك تلميذ السقاف، فسوف ترى ما يزيدك بصيرة وقناعة بأن الذي يتعلمونه منهم إنما ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]

بل هو الكفر بعينه إذا التزموه، ولا أدل على ذلك من اتفاقهم على إنكار صفة العلو لله العلي القطعية الثبوت القطعية الدلالة؛ لتواترها في الكتاب والسنة وأقوال السلف والأئمة، محكمين فيها عقولهم العفنة، ومن ثم فقد اختلفوا:

فمنهم - كالإباضية والمعتزلة^(١) - من قال: إنه في كل مكان! ولازمه القول بالحلل أو وحدة الوجود كما هو عقيدة غلاة الصوفية!

ومنهم من يقول: إنه لا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا يسار، ولا أمام ولا خلف، لا داخل العالم ولا خارجه! ولقد سمعت هذا من بعض المشايخ في دمشق في خطبة الجمعة!! وأغرق بعضهم في التعطيل فقال: لا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه!!

(١) يثني السقاف على الإباضية وكتابه (مسند الربيع) ويوافقهم على تسميتهم إياه بـ (الجامع الصحيح) معارضة منهم لـ (صحيح البخاري) وهو زور؛ لكثرة الأحاديث الموضوععة فيه، ارتضى بعضها السقاف (ص ١٢٥)، ويصف الربيع بـ (الإمام)! انظر (الضعيفة) (٦٣٣١)، ويصرح (ص ١٢٧) بأنه يوافق المعتزلة في تفسيرهم (الاستواء) بالاستيلاء! ويرد على أبي الحسن الأشعري لأنه رد ذلك عليهم!!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وهذا لعمر الله هو الكفر والجحد للوجود الإلهي؛ فإنه لو قيل لأفصح العرب بياناً: صف لنا المعدم الذي لا وجود له؛ لما استطاع أن يصفه بأكثر من هذا الذي وصف هؤلاء به ربهم!!

وهذا الجحد هو الذي وقع فيه الجاهل المتعالم الطاعن في أئمة السلف، والمفتري على أهل السنة شتى الافتراءات، فقال في رسالته المزعومة (التنديد لمن عدد التوحيد) (ص ٥٠):

(صرح أهل السنة والجماعة بأن الله سبحانه لا يوصف بأنه خارج العالم ولا داخله).

وكرر هذا في رسالة أخرى له أسماها كذباً وزوراً: (عقيدة أهل السنة) (ص ٢٦).

قلت: فلينظر المسلم في هذا الوصف: هل هو وصف لموجود أم لمعدم؟!

﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٤٣] ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه أصاب كبد الحقيقة حين وصف هؤلاء النفاة المعطلة ومعارضيه من المشبهة بقوله: (المشبه يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً، المشبه أعشى، والمعطل أعمى)!

والحق الذي عليه السلف والأئمة: إثبات الصفات بدون تشبيه وتنزيه بدون تعطيل. ومن اللطائف التي وقعت لبعض الأمراء العقلاء أنه لما سمع ذلك الوصف المعطل من بعض المشايخ المجادلين بالباطل؛ قال:

(هؤلاء قومٌ أضاعوا ربهم)!

ويبدو لي أن ذلك الجاهل الطاعن في السلف شعر بخطورة الوصف المذكور، وأنه مرفوض نقلاً وعقلاً؛ لذا لجأ إلى التدليس على القراء بعبارة أخرى تؤدي الغرض الكمين في نفسه دون أن ينتبه له عامة قرائه، فقال في تعليقه له على كتاب ابن الجوزي المتقدم (ص ١٢٧):

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(وهنا أمر مهم جداً، وهو أننا لا نقول بأن الله موجود في كل مكان البتة، بل نكفر من يقول ذلك، ونعتقد أن الله سبحانه موجود بلا مكان لأنه خالق المكان)!

فأقول: هذا تصريح منك يناقض تصريحك السابق: أن الله تعالى ليس بخارج العالم، وذلك أنه لا مكان خارج العالم، فإن كنت صادقاً في قولك هذا؛ فقد اهتديت ورجعت إلى عقيدة السلف التي كنت ولا تزال-فيما نعلم-تتهم من دان بها بالكفر والتجسيم؛ مثل ابن تيمية وغيره كمثلي، وإلا قرأنا عليك قول الحق: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧]؛ مذكّرين بالمثل العامي: من كان بيته من زجاج؛ فلا يرم الناس بالحجارة!

وإن من تلك الآثار السيئة لعلماء الكلام والمتأثرين بفلسفتهم كذاك السقاف المغرور بهم: أنهم لا يقيمون وزناً لجهود أئمة الحديث وعلمائهم ونقادهم؛ فإنهم يسلطون أهواءهم على ما صححوا من الأحاديث أو ضعفوا، فما راق لهم منها قبلوه واحتجوا به، ولو كان ضعيفاً، وإلا رفضوه ولو كان صحيحاً! وهذا ظاهر جداً في المتقدمين منهم والمتأخرين، وأوضح مثال على ذلك الشيخ الكوثري، وعبد الله الغماري؛ فقد ضعفوا حديث الجارية الذي فيه سؤاله ﷺ: (أين الله؟). قالت: في السماء: قال ﷺ: (أعتقها فإنها مؤمنة)، وتبعهم على ذلك ذاك الهالك في تقليدهم؛ السقاف! بل إنه زاد عليهم طغياناً وغروراً، فقال في (تعليقه على دفع شبه التشبيه) (ص ١٠٨):

ذاك اللفظ المستشنع!

يقول المستهتر هذا وهو يعلم أن الحديث متفق على صحته عند علماء المسلمين، متلقى بالقبول خلفاً عن سلف، واحتج به كبار الأئمة، كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصححه مسلم وأبو عوانه وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان، ثم تبعهم على ذلك

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

جماعة من الحفاظ-وبعضهم من المتأولة-كالبيهقي والبعوي وابن الجارود والذهبي والعسقلاني وغيرهم.

فماذا يقول المسلم العاقل في جاهل جاحد مكابر يخالف هؤلاء الأئمة والحفاظ؟! ويستشنع لفظ النبي ﷺ الذي صححوه!! بل ويصف الذين يرددون هذا اللفظ النبوي (ص ١٨٧) بـ(المجسمة)، بل ويصف فضيلة الشيخ ابن باز لأنه انتصر في تعليقه على (الفتح) (١٨٨/١) لعقيدة استواء الله على عرشه، وأنه يجوز السؤال بـ (أين الله؟)، فيقول مشيراً للشيخ حفظه الله:

(ولا عبرة بكلام المعلق عليه)-(الفتح)-البتة؛ لأنه لا يعرف التوحيد، فيخجل بعد هذا من يدعو الناس إلى عقيدة (الله في السماء) و(ليتب)!!

وبالجملة؛ فهو جهمي جلد، ينكر معاني آيات الصفات بطريق التأويل والتعطيل، كما فعل بآيات الاستواء، وينكر أحاديث الصفات الصحيحة بادعاء ضعفها ومخالفة علماء الحديث والجرح والتعديل، كهذا الحديث ونحوه كثير؛ فهو يضعف قوله ﷺ: (رأيت ربي في أحسن صورة)، ويفتري في تخريجه على بعض الأئمة، كما يضعف أحاديث اليدين والقبضة والأصابع والضحك وغيرها، فلعل بعض إخواننا يتفرغون له، ويكشفون للناس جهله وضلاله وعواره، كفى الله المؤمنين شروره.

إذا عرفت أيها القارئ الكريم ما سبق من البيان لحال هذا الإنسان-وهو قل من جل- ينكشف لك سبب حمله وطعنه على أتباع السنة وأئمتها والداعين إليها والذابين عنها، فلا يكاد يخلو صفحة من صحائف ما سوّده من غمزه ولمزه، وقد خصّني بقسط وافر منه، فلا يكاد يذكرني إلا وهو يصفني بـ (المجسم) و (المتناقض)!! مقروناً بالزور والكذب، الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على أنه يحمل في قلبه ﴿غَالاً لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾! وأنه دبّ إليه داء الأمم من قبلنا: البغضاء الحسد، هي الحالقة: حالقة الدين والعباد بالله، إلى جهل بطرق نقد الأحاديث وتصحيحها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولا أدل على ذلك من كتابه الذي أسماه بـ (تناقضات الألباني)! فإنه يطفح حقداً وجهلاً وغروراً، مما ذكرني ببعض أشرط الساعة التي منها قوله ﷺ: (وينطق فيها الرُّويضة). قيل: وما الرويضة؟ قال: (الرجل التافه وفي طريق: السفيه) ^(١) يتكلم في أمر العامة). ولست الآن في صدد الرد عليه؛ فهو أتفه عندي وأحقر من أن أضيع في ذلك وقتي، ولكن لا بد لي هنا من كلمات مختصرات بقدر الإمكان تتلاءم مع هذه المقدمة، فأقول: أولاً: الكتاب مشحون بالافتراءات والأكاذيب -كعاداته في كل ما سود-؛ فهناك مثلاً واحداً يغنيك عن غيره، قال في مقدمته (ص ٤):

(وغير خاف أن الشيخ يعد نفسه وكذا من فتن به أنه وحيد دهره وفريد عصره، وأن كلامه لا يجوز الاستدراك عليه، وأنه فاق السابقين في الوقوف على أطراف الحديث وزياداته وتمحيصها...) إلخ هرائه.

وليس لي ما أقوله تجاه هذه الفرية ذات القرون سوى ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٢] وإثم مبین، لا يصدر إلا ممن لا يؤمن بمثل قول رب العالمين: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢]؛ فإن ما يطبع مجدداً من كتبي، وما أصرح به في كثير منها حتى مقدماتي؛ لتستأصل شأفة فريته هذا استئصالاً، وتصفح بها وجهه الكالح صفعاً، مثل قولي في مقدمة الطبعة الثامنة من كتابي (صحيح الكلم الطيب) (ص ٩):

(حذفنا أربعة أحاديث تبين لي أنها ليست من شرطنا... والثاني منها كان قد راجعني فيه بعض إخواننا كتابياً وشفهياً، فلهم الفضل والشكر). ^(١)

(١) تقدم مقدمة (الكلم الطيب) رقم (١١) في الجزء الأول. (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومثله ما تراه في مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد الأول من (الضعيفة) في الرد على أمثال هذا الباهت من جهة، وبيان سبب التراجع عن بعض الآراء والأحكام الذي يعتبره الظالم تناقضاً من جهة أخرى، فراجعها، فإنها مهمة جداً.

ومثله... ومثله... مما يصعب حصره.

ثم إننا نقول لك: ما هو الفرق بين اتهامك هذا وبين ما قلوا لك قائل:

أنك-دون شك أو ريب-دسيس بين المسلمين، ومن أعداء الإسلام كاليهود أو غيرهم؛ لإفساد عقائدهم، وإيقاع البلبلة في صفوف عامته، بما ثبته فيما ينسب إليك من المؤلفات التي تشعر أن من ورائك من يمدك في الغي والطعن في أئمة المسلمين وحفاظهم، كمثلك قولك في كتاب (التوحيد) لابن خزيمة: إنه كتاب شرك، وتضعيفك لإمام السنة حماد بن سلمة، وتكفيرك لشيخ الإسلام ابن تيمية ومن نحا نحوه، وهذا كله مبثوث في المؤلفات المشار إليها، وبخاصة التعليق على (دفع الشبه)، لو قال لك قائل هذا؛ فما هو ردك؟ فهما كان جوابك؛ فهو حجتنا عليك.

وفي ختام هذا المقطع ألفت نظر القراء إلى شريط مسجل بعنوان (موتوا بغيظكم) الدكتور ناصر العمر؛ ففيه البيان الكافي في الرد على الجاني وما يرمي بطعنه على الألباني.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ثانياً: ليس لـ (تناقضاته) أية قيمة علمية تذكر؛ لأنه إذا كان مصيباً في شيء مما دعاء من التناقض؛ فذلك لا يعني أكثر من أن الألباني بشر يخطيء كما يخطيء غيره؛ فلا فائدة للقراء من بيانها، ولا سيما أن الألباني نفسه يعلن ذلك كلما جاءت المناسبة؛ كما تقدم ويأتي.

ثالثاً: أن الذي يفيد القراء إنما هو بيان الصحيح من تلك التناقضات المزعومة، وذلك مما لم يفعل؛ لأن غرضه إرواء غيظ قلبه بالتشهير بالألباني ورفع الثقة بعلمه، وصرف القراء عن الاستفادة منه ﴿مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩] وليس غرضه النصح لقرائه، ولو أنه فعل؛ لكشف للناس عن جهله وبعده عن التحقيق العلمي، كما سينكشف ذلك بالأمثلة التالية مما انتقده في هذا المجلد.

الحديث الأول برقم (٢٠١): نقلت هناك تضعيفي لإسناد شريك في تعليقي على الحديث في (المشكاة)، وأني تبعت في ذلك جمعاً من الحفاظ، ثم صححته من طريق أخرى لم يقفوا عليها؛ فهل في هذا شيء من التناقض أيها القراء!؟

فماذا يمكن أن يُقال في هذا الجاني الذي ذكر هذا (٤٠/١) مثلاً للتناقض، ثم لم ينصح للقراء بيان الصواب في الحديث: أهو صحيح أم ضعيف!؟

ونحو هذا أحاديث أخر زعم فيها التناقض؛ كالحديث الآتي (١١٣ و١١٤)،

وإنما هو في محه!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الحديث الثاني: برقم (٢٨٠): قوته هناك من رواية أبي نضرة وغيره عن أبي سعيد الخدري بلفظ مختصر جداً:

(كان رسول الله ﷺ يوصينا بكم؛ يعني طلبة الحديث).

وضعفته في (المشكاة)؛ لأنه من رواية أبي هارون العبدى، المتهم بالكذب، عن أبي سعيد مطولاً بلفظ: قال:

(قال رسول الله ﷺ: إن الناس لكم تبع، وإن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين، فإذا أتوكم؛ فاستوصوا بهم خيراً).

ومع هذا التفاوت سنداً وامتناً المستلزم تفاوت الحكم عليهما تصحيحاً وتضعيفاً، زعم الجائر الجاني (ص ٦٠) أن هذا تناقض! فاعتبروا يا أولي الأبصار!

الحديث الثالث: (٢٣٠): خرجته هناك من رواية أبي داود وغيره، ثم قلت:

(وأصله في (صحيح البخاري)....).

فتعقبنى الجائر الجاني بقوله (ص ١٨٦):

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(كذا قال، والحديث برمته وبحروفه في البخاري (رقم ٧٨٣)، ويكفيه تلبيس... إلخ بهته. وهذا كذب مكشوف لا يصدر إلا من كل أفك أئيم؛ فالحديث في البخاري بالرقم الذي ذكره الجاني، ومن خباثته لم يذكر لفظه؛ تضليلاً لقرائه، وهاك هو:

(وعن أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: زادك الله حرصاً ولا تعد).

فقابل أيها القارئ الكريم هذا اللفظ المخرج هناك؛ تجد أن قولي: (وأصله في (صحيح البخاري)...؛ صواب ودقيق، استفدته من الممارسة لهذا العلم الشريف؛ ففيه هناك زيادتان ليستا عند البخاري مع اختلافه سياقه عنه، وهما:

الأولى: مشي أبي بكرة إلى الصف.

والأخرى: قوله ﷺ: (أيكم الذي ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف؟).

ولذلك عزا الحافظ في (الفتح) (٢/٢٦٨) هاتين الزيادتين لأبي دواد وغيره؛ فهل صدق المأفون في قوله: (إن الحديث برمته وحروفه في البخاري)؟! ومن هو الملبس؟! أدع الحكم للقراء، وصلى الله على محمد القائل: (إذا لم تستحي؛ فاصنع ما شئت)!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وهناك شخص آخر ابتلي الناس والمكتبة الإسلامية به خيراً، ممَّن يصدق فيه المثل المعروف (تزيب قبل أن يتحصرم)؛ كالذي قبله، لكنه يختلف عنه في أسلوبه؛ فذاك يشكك الناس في السنة في الطعن في شخص الألباني ورميه بالنقائص والجهل! وهذا يتظاهر بالثناء على الألباني وتقدير علمه، ولكنه يطعن في السنة مباشرة بتضعيفه للأحاديث الصحيحة التي صححها العلماء.

وقد كنت بينت شيئاً من حاله، وذكرت نماذج من الأحاديث التي ضعفها في المجلد الثاني الذي طبع حديثاً من هذه السلسلة، فليرجع القراء إلى مقدمته وبعض الاستدراكات المطبوعة في آخره، الذي أرجو أن يكون في متناول أيديهم قريباً إن شاء الله.

ولما كان قد ضعف أيضاً بضعة أحاديث من هذا المجلد الأول من (الصحيحة)؛ رأيت أنه لا بدَّ لي من بيان خطئه في ذلك ومخالفته لقواعد أهل هذا العلم وأحكامهم.

١ - (١٢- لا تتخذوا الضيعة...).

هذا الحديث من تلك الأحاديث الصحيحة التي كان المومى إليه قد استلَّها من كتاب (رياض الصالحين) في عشرات من الأحاديث الأخرى ضعفها كلها، وطبعه بهذا الاسم! دونها، ولكنه جمعها في باب خاص ألحقه بآخر طبعته تحت عنوان: (الأحاديث الضعيفة المحذوفة من أصل الكتاب)!!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وإم من غرائبه أن تخريجه لهذه الأحاديث قد استفاده غالباً من كتبي وتخريجاتي فهو يضعها أمامه، ثم ينقد ما فيها حسب هواه، ولا يتعرض بذكر لما يخالفه.

فهذا الحديث مثلاً قد قوّاه من الأئمة الحفاظ جمع؛ كالترمذي وابن حبان والحاكم، والذهبي ومن قبله النووي والمزي، ثم الحفاظ العسقلاني، وكذا الشارح للحديث؛ كالقرطبي الذي جمع بينه وبين غيره من الأحاديث الصحيحة؛ فإن من المعلوم أن الجمع فرع التصحيح، فلم يعبأ بمؤلاء جميعاً ولا بغيرهم كالإمام البغوي؛ فإنه حسن أيضاً في (شرح السنة) (٢٣٧/١٤)، ومثلهم كثير لو تيسر تتبعهم، ولا بقاعدتهم في تقوية الحديث بمجموع طرقه؛ كما فعل مثله في الحديث الذي قبله كما ستراه برقم (١١).

فأخذ المومى إليه يضعف هذا الحديث من طريقه اللذين ذكرتهما هناك، فقال في الطريق الأولى (٢٣/٥١٨):

(فيه جهالة سعد بن الأخرم).

فتجاهل الحقائق التالية:

أنه قيل بصحبتة. وأنه وثقه ابن حبان والعجلي.

وأنه حسنه مخرجه: الترمذي، والبغوي.

وتصحيح الحاكم وغيره ممن سبق ذكره!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وأعل الطريق الأخرى بقوله:

(فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف).

وكأنه اكتشف بهذا التضعيف أمراً كان خافياً علي! مع أنني نبهت هناك على ضعفه بقولي: (وسنده حسن في الشواهد).

ولكنني نبهت أن ضعفه ليس بشديد، ولذلك حسنت حديثه كشاهد، فلم يجب عن ذلك بشيء، وليست هذه طريقة العلماء الذين يدافعون بحق عن حديث رسول الله ﷺ، بل هي طريقة أهل الأهواء الذين يحكمون بالضعف على الأحاديث الصحيحة، ثم يلتمسون لها عللاً غير قادحة، وها هو المثال بين يديك أيها القارئ الكريم؛ فإن ليثاً هذا ليس ضعفه شديداً بحيث إنه لا يستشهد به كما أوهم هذا (المتزيب)؛ فقد أخرج له مسلم في (صحيحه) مقروناً بغيره، وهذا صريح منه بأنه يستشهد به، وقد بين السبب الحافظ الناقد الإمام الذهبي فقال في (الكاشف):

(فيه ضعف يسير من سوء حفظه)

وهذا معنى ما ختم به ابن عدي ترجمته ليث في كتابه (الكامل) (١٧٦/٦) بعد أن روى عن جمع تضعيفه:

(له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من الثقات، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فهذا كله يدل على أن مجرد كون الراوي ضعيفاً لا يعني عند العلماء أنه لا يستشهد به، كما كنت شرحت ذلك فيما مضى، وهذا مما يجهله هذا الرجل، ولذلك ابتلي بالتوسع جداً في تضعيف الأحاديث الصحيحة. والله المستعان.

وإن من عجبه وغروره أنه يتقوى في التضعيف المذكور بالشيخ شعيب الأرنؤوط، فيختمها بقوله: (وافقني على تضعيفه الشيخ شعيب)!

ولست أدري-والله-إذا كان صادقاً في هذا، وهل استطاع أن يستجر الشيخ بطريقة أو بأخرى إلى موافقته؟! ولكني أدري أن الواقع يكذبه في بعض تلك الأحاديث على الأقل، وهذا منها؛ فإنه مع ادعائه الموافقة المذكورة فيه؛ رأيت الشيخ قد خالفه في تعليقه على (شرح السنة) (٤/٢٣٧)، فقال بعد أن نقل تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم والذهبي للحديث:

(وله شاهد من حديث ابن عمر عند المحاملي في (الأمالي) (٢/٦٩)، وسنده حسن في الشواهد).

وهذا مما استفاده الشيخ من تخريجي الآتي للحديث كما يظهر ذلك للقراء بأدنى تأمل، وهو أمر معروف عنه عند كل الذين يعملون تحت إشرافه، ثم لا حمداً ولا شكوراً!

وليس هذا هو المقصود، وإنما هو أن ينظر القراء هل صدق الرجل فيما ينسبه إلى الشيخ من الموافقة، أم أن هذا تراجع منه لسبب أو آخر؟!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وهذا عينه يقال في الحديث الآتي أيضاً كما ستري!

٢- (١٦٠-... لا ينحني لصديقه...).

أقول: ذكرت هناك إسناده حسن في المتابعات، وخرجته من أربعة طرق عن أنس رضي الله عنه، طريقان منها، يصلحان للاستشهاد بهما دون أي شك أو ريب، والثالث يحتمله، والرابع لا يستشهد به؛ كما صرحت هناك، وللطريقين الأولين على الأقل حسنه الترمذي، وأقره الحافظ، واحتج به ابن تيمية؛ كم سيأتي.

وأزيد هنا فأقول: وكذلك قواه الحافظ البغوي في (شرح السنة) (٢٩٢/١٢)، وصرح بصحته العلامة علي القاري في (شرح المشكاة) (٤/٥٧٦)، وحسنه النووي في (الرياض) تبعاً للترمذي.

فجاء هذا الباغي على السنة، فأخرجه منه إلى (ضعيفته) (٥٥/٥٢٩)، وأخذ يضعف طريقه الأربعة، دون أن يفرق بين ضعف يستشهد به وضعف لا يستشهد به! وقاس ذلك على طرق حديث الطبري؛ يعني: أنا مدينة العلم وعلي باهما)، وشتان ما بين الحديثين؛ فإن هذا ليس في الأحاديث الصحيحة ما يشهد لمعناه، بل هو من أحاديث الشيعة المرفوضة؛ كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في (المنهاج)؛ بخلاف حديث الترجمة؛ فقد جرى عليه عمل السلف به، فيما يتعلق بالمصافحة، وترك الانحناء والتقبيل عند اللقاء على ما هو مبين في محله.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ثم متى كان للقياس دخل في تضعيف الأحاديث أو تصحيحها؟! وهذا وحده يكفي لدلالة على أن الرجل وضع لنفسه قواعد لنقد الأحاديث لا أصل لها عند العلماء، وفي الوقت نفسه يخالف قواعدهم وأحكامهم المتفرعة عنها. ثم ختم كلامه بقوله كغالب عاداته في (تضعيفه):

(وافقني على تضعيفه شعيب)!

كذا قال! والواقع أن كلام الشيخ المطبوع يخالفه كل المخالفة؛ فقد قال في تعليقه على (شرح السنة) (٢٩٠/١٢) بعد أن عزاه لبعض من يأتي عزوه إليهم:

(وحسنه الترمذي، وهو كما قال؛ فإن حنظلة بن عبد الله وإن كان ضعيفاً قد تابعه غير واحد.

أنظر (الأحاديث الصحيحة) (١٥٩) (!) للشيخ ناصر الألباني)!

ومع ما في هذا العزو من الشيخ شعيب إلى كتاب الألباني من الجرأة الأدبية غير المعتادة منه؛ فهو نصٌّ صريح في مخالفته لما عزاه إليه الرجل في (ضعيفته) من الموافقة! هداه الله.

٢- (٧٤- ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله، ولم يصلوا على نبيهم...)

قلت: خرجت الحديث هناك من طرق عن أبي هريرة، بعضها صحيح، وصححه جمع من

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الحفاظ؛ الترمذي وابن حبان والحاكم، ومع ذلك تجرأ المعتدي على (رياض الصالحين)، فنقله إلى (ضعيفته) (٥٢٧ / ٥٢)، فأعله بقوله:

(فيه صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف).

وهذا التضعيف المطلق منه جحد للصواب الذي عليه الأئمة النقاد قديماً وحديثاً أن الرجل ضعفه بسبب اختلاطه، فمن روى عنه قبل الاختلاط؛ فهو حجة الحديث، ومنهم الإمام أحمد وابن معين والذهبي وابن القيم في _جلاء الأفهام) والعسقلاني، وقد رواه عنه قب الاختلاط ثلاثة من الثقات كما سيأتي.

ثم إنه قد تابعه أبو صالح السمان بسند صحيح عنه، وأزيد هنا فأقول: إنه على شرط الشيخين؛ كما قال ابن القيم في (الجلاء)، وقال السخاوي في (القول البديع) (ص ١١٣): (وهو حديث صحيح).

وأعله المعتدي بما لم يسبق إليه، وذلك حين لم يجد في رواته من تكلم فيه ولو بأدنى كلمة! قال: (الصواب أنه موقوف)!

وتشبت برواية واحدة موقوفة عند إسماعيل القاضي – رحمه الله، فخالف بذلك قاعدة زيادة الثقة مقبولة، وبخاصة أنها ثبتت من طريقين عن أبي هريرة، وصحتها من تقدم ذكرهم من الأئمة، ولم يعرجوا إلى هذا الإعلال الذي ابتدعه المعتدي، والقاعدة الأخرى أن هذا الموقوف في حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي؛ كما هو ظاهر.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وإن من تمام اعتدائه قوله:

(ويزيد ذلك تأكيداً أن جميع الروايات التي جاءت عن أبي هريرة مرفوعةً غير ما ذكرنا لم يرد فيها ذكر الصلاة على النبي !

كذا قال! لم الصلاة على النبي ﷺ، ولو بالرمز (ص) تأكيداً عملياً لتضعيفه للحديث!

وجوابي عن التأكيد المزعوم هو ما تقدم من القاعدة الأولى.

وأيضاً؛ فإن الروايات التي يشير إليها هي الآتية برقم (٧٧ و ٧٨ و ٧٩)، وهي في الصحيحة دون الطريقتين اللتين فيهما الزيادة، فمن جهله أنه مع ذلك قدمها عليهما! ولو أنه عكس لأصاب، ولم ينحرف في تضعيفه الحديث عن جماعة الحفاظ، ولكن الأمر كما قيل: (حبك الشيء يعمي ويصم)، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ [النور: ٤٠]

وفي ختام الرد عليه لا بد لي من بيان أن الرجل يغلب عليه في (ضعيفته) أن يقلد غيره في تخريجه؛ فهو لا يتعدى الروايات التي هي جاهزة بأسانيدها بين يديه، ثم يتوجه إلى نقدها واحدة بعد أخرى بطريقته الخاصة به، والشاذة عن قواعد العلماء وأحكامهم الموافقة لها كما تقدم، ولو أنه كان بحاثة مريداً للحق، وكان أهلاً للنقد؛ لنظر بنفسه في كتب السنة،

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

واستخراج منها من الطرق والأسانيد ومتونها ما يساعده في التحقيق لو أراد! ولكنه لا يفعل؛ لأنه يريد أن يظهر على أكتاف غيره، ولأنه يعمل أنه لو فعل؛ لاختلفت النتيجة التي يري إليها، ألا وهي التفوق على الألباني، وعلى شيخه شعيب، في تزئده عليهما في تضعيف الأحاديث! كما يترشح ذلك من كلامه نفسه في مقدمة (ضعيفته).

أقول: لو أنه فعل ذلك؛ لتبين له خطأ تصويبه وتضعيفه المتقدمين؛ لأنه سيجد لحديث أبي هريرة الصحيح من طريقه شواهدا تزيده قوة على قوة من حديث جابر، وهو المذكور تحن الحديث الآتي برقم (٨٠)، وأنه على شرط مسلم، ومن حديث أبي أمامة وواثلة، ولوجد تخريجها في (جلاء الأفهام) لابن القيم، و(القول البديع) للسخاوي، وقال في حديث (الصحيح) على شرط مسلم).

وذكر نحوه ابن القيم وأقره.

فلا غرابة حينئذ أن يشير الحافظ إلى تقوية الحديث في (فتح الباري) (١٦٩/١١)، وإنما الغرابة كل الغرابة أن يأتي ذاك الإنسان المسمى بحسّان، فيتناول على هؤلاء العلماء الأعلام ومن سار على دربهم، فيخالفهم بتضعيف ما صححوا، وقد لاحظ هذا بعض الأخوة ممن شجب اعتدائه على (الرياض)، ومنهم الأخ محمد عبد الله آل شاعر في كلمة جيدة له في مجلة (البيان) العدد (٥٦) أحض القراء على الاطلاع عليها، قال جزاه الله خيراً:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(لم هذا الازدراء للعلماء السابقين الذين كان لهم باع في التصحيح والتضعيف، ولهم مكانتهم وحكمهم وزن، لم يعرض عنهم صاحبنا ويكتفي بموافقة شيخه له في تضعيفه أو حكمه عليه، حتى تكررت هذه العبارة، وكثرت كثرة ملفتة للنظر، فأصبحت ممجوجة، وإذا كان فضيلة المحقق أميناً دقيقاً في عبارته حتى يقول: (وافقني الشيخ شعيب ترجيحاً!) فلماذا لا يكون دقيقاً عند تحقيقه للكتاب، فيعبث به هذا العبث، ويخون الأمانة، ويجانب الدقة.

والنكتة البارة الأخيرة يطلقها صاحبها، فيقول في (ص ٥٠٧):

(وحرصاً مني على إتمام الفائدة للعامة والخاصة أذكر هنا في هذا الفصل الأحاديث الضعيفة في كتاب (رياض الصالحين)، وقد بلغت عندي أكثر من مئة، وعقبت بعد كل حديث بدليل ضعفه، مع تخريجه بإيجاز).

صحيح أن العامة أمثالي (حقيقة لا تواضعاً، وعلى الأقل في مجال المحقق) يستفيدون من ذلك، ولكن ما حاجة الخاصة - طبعاً من علماء الحديث المحققين منهم -، ما حاجتهم لهذا الفضل؟

مساكين كم فاتهم من علم وفوائد قبل أن يمن الأخ عبد المنان بإخراج هذا الكتاب... ولا حول ولا قوة إلا بالله؟).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فأقول: مما لا شك فيه أن شيخه شعيباً هو من الخاصة عنده، وقد صرح في نفسه الصفحة التي أشار إليها الأخ الفاضل شعيباً أن شعيباً استفاد منه، فإنه أثنى عليه لتراجعه إلى صواب تلميذه! ألا تراه يقول: (وهذا فضل منه لرجوعه إلى الحق؟!) ثم رجا أن أتراجع كشيخه، فقال: (ولعل الشيخ الفاضل الألباني يرجع إلى نحو ذلك بعد ما يرى الحجة في هذا الكتاب)!

قلت: الرجوع إلى الصواب هو الواجب، وهو ديدني كما يعفر قرائي، ولكن فاقد الشيء لا يعطيه، وما أحسن ما يقال في مثل هذا المناسبة: (ليس هذا عشك فادرجي)! وما أشبه غرور هذا بذاك الجاهل الذي يبلغ علمه بربه أنه جعله معدوماً! بقوله: إنه ليس داخل العالم ولا خارجه، ومع ذلك؛ فقد قال في بعض مقدماته نحو صاحبه هذا: (إنما نريد خدمة أهل العلم وطلابه)! ﴿ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [البقرة: ١١٨]

والله المستعان.

أسأل الله الكريم رب العرش العظيم، أن يطهر قلوبنا من الحسد والحقد، وأن يرزقنا علماً نافعاً، وعملاً صالحاً، وأن يرد عنا شر الحاسدين وكيد الماكرين، إنه سميع مجيب.

وكتب

عمان

محمد ناصر الدين الألباني

مساء الجمعة ٨ رجب ١٤١٣ هـ

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مقدمة الطبعة الأولى:

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له ومن يُضِلِّ فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾
[آل عمران: ١٠٢] ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١] ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١} ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] (١)

(١) وهذه الخطبة تُسمى عند العلماء بـ (خطبة الحاجة)، وهي تُشرع بين يدي كل خطبة، سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو نكاح أو درس أو محاضرة، ولي رسالة خاصة جمعت فيها الأحاديث الواردة فيها ورقها، وقد نشرت منذ سنوات في (مجلة التمن الإسلامية) الزاهرة، ثم أفردها في رسالة خاصة، فنحث المحبين لسنته ﷺ والراغبين في إحيائها أن يلتزموا هذه الخطبة التي كادت تصبح في خبر كان. هذا ما كنت قلته من نحو أربعين سنة، أما اليوم، فقد اختلف الوضع بفضل الله، وانتشرت هذه السنة في كثير من الأقطار الإسلامية، وبخاصة هنا في الأردن والسعودية وغيرها، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أما بعد؛ فقد عزمنا بإذن الله وتوفيقه على نشر مقالات تتضمن أحاديث صحيحة في مختلف الأبواب والفصول والمسائل والفوائد، وذلك تحقيقاً لرغبة الكثيرين من إخواننا وأصدقائنا الأفاضل، وتزويداً للقراء الكرام بها، تعاوناً معهم على التثقيف بالثقافة الإسلامية الصحيحة، التي لا مصدر لها بعد القرآن الكريم إلا أحاديث رسول الله ﷺ؛ فهي بحق كما قال بعض العلماء الصالحين):

(أبرك العلوم وأفضلها وأكثرها نفعاً في الدين والدنيا بعد كتاب الله عزَّ وجل أحاديث رسول الله ﷺ؛ لما فيها من كثرة الصلوات عليه، وإنها كالرياض والبساتين، تحد فيها كل خير وبر وفضل وذكر).

ولكن من المؤسف جداً أن يكون قد تسرب إلى هذه الرياض والبساتين بعض الطفيليات من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، حتى نمت وترعرعت فيها، وصارت بحكم مرور الأيام عليها وجهل أكثر الناس بحقيقتها كأنها جزء متمم لها، وهذا مما حدا بي على محاولة تنقيتها منها، وتحذير المسلمين الغافلين عنها، وذلك في مقالات: (الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة) والتي تنشر تباعاً في (مجلة التمدن الإسلامي) الزاهرة، والتي تلقاها أهل العلم والفضل من مختلف البلاد بالرضى والقبول، وحرصوا أشد الحرص على اقتنائها والاحتفاظ بها، وأقبل الكثيرون على تقديم طلبات الاشتراك في المجلة من أجلها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

لكن تبين فيما بعد أن هذا التحذير، وإن كان واجباً لا مناص منه؛ فإنه لا تتم الفائدة به وحد، بل لا بد أيضاً من تقديم الأحاديث الصحيحة إلى جانبها؛ لأنه لا يلزم من معرفة الضعيف من الحديث التعرف على الصحيح منه؛ إلا لو أمكن حصر الضعيف، وهيئات هيئات! [فقد جاوز عددها حتى الآن (٦٥٠٠) والحبل جرار] ولذلك جزمنا بضرورة بيان هذه الأحاديث الصحيحة إلى جانب بيان الأحاديث الضعيفة، وبذلك نكون قد جمعنا في المعالجة بين الداء، وتقديم الدواء، بإذن الله تعالى.

ولم أتقيد في هذه المقالات بتبويب أو ترتيب خاص، بل حسبما تيسر، كما جرينا عليه في المقالات الأخرى المشار إليها آنفاً.

وغرضنا الأول من هذه المقالات بعد الذي أشرنا إليه من التثقيف تحقيق القول في صحة هذه الأحاديث والكلام على أسانيدھا وطرقھا ورواتها على طريقة أهل الحديث، وفي حدود مصطلحهم، مع قصد الاختصار وعدم الإطالة ما أمكن؛ إلا فيما لا بد منه، وقد

(١) هو الثبیت أبو أحمد عبد الله بن بكر بن محمد الزاهد، ترجمه الحافظ أبو القاسم ابن عساکر في (دمشق) وروی له هذه الكلمة (ج ١ / ٩ / ٢).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

نتكلم أحياناً على ما في بعضها من المسائل الفقهية والفوائد اللغوية وغيرها، وقد نربط بين بعض مفرداتها أحياناً برباط من الكلام، بحيث يتألف منه موضوع خاص قائم بذاته، يمكن أن يجعل أصلاً لخطبة أو محاضرة، ولكنني لم ألتزم ذلك، تيسيراً على نفسي، ومراعاة لضيق وقتي.

وإني لأسأل الله تبارك وتعالى أن ينفع بها أكثر مما نفع بالمقالات المشار إليها، وأن يلهمني الصواب فيها جميعاً، وأن يجعلها خالصة لوجهه، ويدخر لي أجرها عنده؛ إنه خير مسؤول.

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق ١٤/١٢/١٣٧٨هـ

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

تابع مقدمة سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها - المجلد الثاني -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضللَّ فلا هاديَّ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. (١)

أما بعد؛ فهذه طبعة جديدة للمجلد الثاني من (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، منقحة ومزودة، ومضاف إليها فوائد جديدة؛ توفرت لدي في برهة هذه السنوات العديدة التي مضت دون أن أتمكن من إعادة طبعه على هذه الصورة الجميلة المرضية، لانقطاع علاقتي الطباعية مع ناشره الأول صاحب المكتب الإسلامي، بسبب هجري من دمشق إلى عمان الشامية أولاً، ثم قطعت علاقتي الأخوية التي كانت قائمة بيني وبينه بعد أن تبين لي من طرق عديدة أنه كان يستغل ثقتي به، وسكني إليه، وانكبابي على العلم، فتصرف بتصرفات منافية للثقة والأمانة المنوطة به، والتي كنت أظن أنها متحققة فيه، غير أن واقعه المؤسف

(١) هذه هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه، وإني لأحمد الله تعالى أن وفقني لإحيائها، وأنه استجاب الكثيرون من محبي السنة للعمل بها، بعد أن كانوا في غفلة عنها ولكني لاحظت أن بعضهم قد يزيد عليها بعض الكلمات، أو ينقص منها، فأرجو منهم أن يلتزموا كما جاءت عنه ﷺ دون أي زيادة أو نقص. وليراجع من شاء رسالتي فيها.

قلت: تقدمت خطبة الحاجة برقم (٢٨) من هذا الكتاب وهو الجزء الثاني من المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام الألباني الماتعة - أسأل تعالى أن يمتعكم بالنتع بما من علوم فقهية وحديثية ومنهجية؛ كما ينفع بها جامعها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

العلمي، فضلاً عن المادي، حملي حملاً على إعلاني مقاطعتي إياه، وقد كنت كشفت عن بعض أفاعيله في بعض مقدماتي، مثل مقدمة (آداب الزفاف) نشر المكتبة الإسلامية بعمان، و(مختصر البخاري) المجلد الثاني نشر دار ابن القيم في الدمام. و(مختصر مسلم للمندري)، و(صفة الصلاة) وكلاهما نشر مكتبة المعارف في الرياض، وماذا عسى أن يقول القراء المنصفون إذا علموا أنه مع مقاطعتي المذكورة لا يزال متسلطاً على كتبي، بطبعها كيف يشاء، والعدد الذي يشاء كأنه المالك لها؛ مع إنذاري إياه مراراً وتكراراً بعدم رغبتني في ذلك؟! ولكن لا.. ولم يقف جنفه عليّ وحدي، بل تعداه إلى الإخوة الذين بدأ أتعامل معهم وأتنازل لهم عن بعض كتبي، بعد أن كنت عرضت ذلك عليه قبل سنوات، فأبي ذلك، واستكبر عليّ واستعلى، وعندني خطابه إلى ما ذكرتُ عنه! فهو لا يزال يطبع الكتب الأربعة المذكورة آنفاً، مع علمه بأنها صارت ملكاً لهم؛ كما يطبع غيرها مع تزوير له في بعضها كما فعل في كتاب (التنكيل)، فمن شاء قابل بين طبعة مكتبة المعارف، وطبعة المكتب الإسلامي، فإنه سيرى العجب العجيب، وبخاصة إذا قرأ مقدمتي لطبعة المعارف^(١) ومع ذلك فهو مستمر في طبع ما ذكرنا دون أي حق شرعي، ويُعلن ذلك في فهرسه دون أي رادع أو وازع، فإنك لو فتحت على أول كتاب في فهرسه الأخير لعام (١٩٩١م) فإنك ستجد كتابي (آداب الزفاف) الذي كنت بينت في مقدمة طبعة (صفة الصلاة) المشار إليها آنفاً ما يكفي لردعه عن استمراره في نشره، لأنه صار ملكاً لصاحب المكتبة الإسلامية، وقد اعترف هو بذلك لبعضهم، ولكنه الكيد والبغي والجشع والطمع.

وإن مما يؤيد لك هذا أنه لما حذف منه مقدمتي البالغ عدد صفحاتها (٧٢) صفحة، لم

(١) تقدم مقدمة كتاب (التنكيل) بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) في (الجزء الأول) برقم (٨). (ت)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

يعد القارئ المستفيد من الأرقام التي تشير إلى نص متقدم أو متأخر، لأنها تشير إلى صفحات الطبعة الشرعية، وبعضها إلى نص في المقدمة المحذوفة!!
فيا معشر القراء! هل ترون من يفعل هذا الموقف وقرائه يكون صادقاً حين يعلن في مقدمة (فهرسه) الأنف الذكر؛ أنه يتعامل معهم بموجب النصح والإخلاص! أم الأمر كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾!؟

وأما حقوقي المتراكمة لديه منذ بضع سنين، وأشياء أخرىها هو يعلمها؛ ما كنت أحاسبه عليها لثقتي به، فإني أرجو من الله تعالى أن يعوضني بدلها من حسنات، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾، يوم لا درهم ولا دينار، وإنما هي الحسنات السيئات، قال ﷺ: (إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحُمِلَ عليه).

رواه البخاري، وذلك هو المفلس حقاً، كما جاء في الحديث الآتي في الكتاب برقم (٨٤٧). نسأل الله السلامة، ومعدرة إلى القراء، فإني مصدرور!

* * *

هذا، ولعله مما يحسن ذكره في هذه المقدمة، ولفت أنظار القراء إليه، الأمور التالية:

١ - سيرى القراء تحت الحديث الآتي:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٥٠٣- (طوبى للشام، إن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها عليه). (١)

رداً رصيناً هادئاً في تسع صفحات على تعقيب لأحد الفضلاء من المشايخ المكيين (٢)

وقد توفي رحمه الله منذ بضع سنين - ذهب فيه إلى تضعيف الحديث المذكور في خطاب كان أرسله إلي، وقد نشطت للرد عليه لفضله وسلوكه طريق النقد النزيه، الذي لا يظهر منه أنه يردُّ حباً في الظهور خلافاً لكثير من الناشئين، والصبيان المغرورين، الذين همهم المسارعة إلى الرد على الألباني، لا بياناً للحق، لأنهم يعلمون في فرارة نفوسهم، أنهم ليسوا أهلاً لذلك، لا لأن الألباني لا يخطيء، حاشا لله، فلا معصوم بعد رسول الله ﷺ، فأنا بفضل الله أرجع إلى الحق إذا بدا لي من غيري، مهما كان شأنه، وكتبي، وتراجعي عما تبين لي من خطئي أكبر شاهد على ما أقول، حتى ذلك بعض الصبيان الشائمين الجاهلين غرضاً لينسبني إلى ما لا يليق إلا به وبأمثاله من الزائغين الضالين.

من أجل هذا الفرق بين هؤلاء والشيخ الفاضل، كنت نشطت في الرد عليه، وبيان وجهة نظري فيما ذهب إليه، ولعله كان اقتنع بصواب ما كتبت، لأنه لم يرسل إليّ بعد ذلك تعقيماً آخر. ويمكن تلخيص كلامه في أمرين اثنين:

(١) تقدم مقدمة (فضائل أهل الشام) برقم (١٩). والإمام الألباني - رحمه الله - قام بتخرجه هناك. (ت).

(٢) هو الشيخ عبد الرحيم صديق، كاتب العدل بمكة سابقاً، رحمه الله تعالى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الأول: تضعيفه للراوي يحيى بن أيوب الغافقي، وزعمه أن الأئمة على تضعيف أحاديثه.

والآخر: تضعيفه لابن لهيعة تضعيفاً مطلقاً، وكذا تضعيفه للحرث بن أبي أسامة.

وقد بينت خطأه في ذلك بياناً شافياً هناك اعتماداً على أقوال الأئمة النقاد، ويرجع ذلك إلى ما يأتي ملخصاً:

أولاً: قدم الجرح على التعديل، والصواب: أنه يقدّم إذا كان سبب الجرح مبيّناً، وإن كان في نفسه جرحاً مؤثراً، والواقع هنا على خلاف ذلك.

أما الغافقي، فلأنه في نفسه، لكن في حفظه ضعف يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الاحتجاج به، وعلى هذا جرى الأئمة المخرجين لأحاديثه، فقد احتج به مسلم، وصحح حديثه هذا الأئمة من قبلي، كالترمذي وابن حبان والحاكم والمنذري والذهبي، وذلك مقتضى قول الحافظ فيه: و(صدوق ربما وهم).

فكيف يصح مع هذا قول الشيخ: (إن الأئمة ما زلوا يضعفون أحاديث الغافقي)؟!

وأما ابن لهيعة، فقد أجمل الكلام فيه ولم يفصّل، فأوهم القراء أنه لا يحتج بحديثه مطلقاً، وليس كذلك، فقد صرحوا بصحة حديثه إذا روى عنه أحد العبادلة، فكان على الشيخ أن

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

يُقيد ولا يطلق^(١)، وإن يتتبع طرق الحديث في مكتبته العامرة لعله يجد له طريقاً من رواية أحدهم، وقد وفقني الله تعالى فأوقفني على رواية ابن وهب عنه. أخرجه الفسوي في (التاريخ والمعرفة) (٣٠١/٢) وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (١١٤/١) طبع دمشق). فصح الحديث والحمد لله من هذه الطريق وحدها، فكيف وقد تابعه الغاني، وهو ثقة حسن الحديث كما تقدم، فكيف وقد تابعهما عمرو بن الحاث الحافظ الثقة الفقيه كما سيأتي بيانه هناك.

ثانياً: تغافل الشيخ رحمه الله أو غفل عن قاعدة تقويه الحدي بالمتابعات والشواهد، وهذا مما يقع فيه كثير من الناشئين الناقدين مع الأسف، فإن ابن لهيعة ممن يستشهد به عند

(١) قلت: ذكرت في كتابي (المراجعة فيما قيل أثبت الناس رواية في بعض الرواة) (ص ٩٥ - ٩٩) ؛ أن عبد الله بن لهيعة إذا روى عنه العبادلة ، وهم عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ - وزاد عليهم ابن حجر والإمام الألباني آخرون، عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، والوليد بن يزيد البيروني، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، وإسحاق بن عيسى الطباع، وقتيبة بن سعيد.

والكتاب مطبوع؛ لكن لم أستلمه وذلك بأسباب كثيرة، منها جائحة الفيروس المستجد (كورونا-كوفيد ١٩) حيث تزامن طباعة الكتاب مع ظهور الفيروس وانتشاره وذلك في شهر رجب (١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م) وبسبب الجائحة، منع التواصل ووسائل النقل البري والجوي والبحري نسأل الله تعالى أن يرفعه عن أمة محمد ﷺ.

كذلك لا ننسى تقاعس دور النشر من القيام بالواجبات المنوطة إليها من التزامات التي كانت منعقدة بين الطرفين المؤلف والناشر. (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

العلماء، ومن الغرائب أن الشيخ نفسه ذكر أن مسلماً أخرج له مقروناً، فلم يشعر رحمه الله أنه ينقل ما هو حجة عليه!

ثالثاً وأخيراً: ومن عجائبه أنه أعل الحديث أيضاً بأن في سند الحاكم الحارث بن أسامة، ومع أنه وهم في تضعيفه كما أثبت هناك، فقد غفل أيضاً عن كون الحاكم قرنه مع ثقتين آخرين، فلو أنه كان ضعيفاً- كما زعم- لم يضر في صحة الحديث، فإنه متابع منهما ومن غيرهما كما بينت هناك.

وهناك أمور أخرى من الأخطاء والأوهام ستمر بالقارىء إن شاء الله تعالى، وإنما اقتصرنا على ذكر ما يتعلق بتضعيفه للحديث، دفاعاً عن حملة الحديث وتصحيحاً له، وتذكيراً بأن الكتابة في هذا العلم الشريف تصحيحاً وتضعيفاً لا يُحسَنه مَنْ تعلق به في تأخر من السنن، أو حداثة فيه، وإنما يُحسِنه أهل الاختصاص في الذين أفنوا حياتهم وشاخوا فيه، حتى جرى الحديث النبوي الصحيح في عروقهم، وصار جزءاً لا يتجزأ من حياتهم، أما من لم يكن كذلك فلا شك أنه سيقع في شؤم رد الأحاديث الصحيحة وتضعيفها، أو العكس، كما هو شأن أهل الأهواء والبدع. نسأل الله السلامة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وتقريباً للموضوع إلى أذهان القراء لا بد من إخراج الحديث من الطرق الثلاث التي ضعفها الشيخ الفاضل، لتمثل له الحقيقة بأجلى صورة؛ ذلك لأني كنت أخرجته يومئذ مختصراً ومعزواً لبعض كتبي، دون أسوق طريقه، فأقول:

الأولى: عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسه عن زيد بن ثابت.

أخرجه الترمذي (٣٩٤٩) وأحمد (١٨٥/٥) وابن أبي شيبة (٣٢٥/٥)، والحاكم (٢٢٩/٢)، والطبراني في (المعجم الكبير) (١٧٥/٥-١٧٦)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (١١٢/١-١١٣ طبع دمشق) من طريق يحيى بن إسحاق السيلحيني وجريير بن حازم كلاهما عن يحيى بن أيوب به.

الثانية: عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيبة به.

أخرجه أحمد (٣٢٤/٥) والفَسَوِي في (المعرفة) (٣٠١/٢) والطبراني (٤٩٣٤/١٧٦/٥) وابن عساكر أيضاً (١١٤/١ و ١١٥) من طرق منها عبد الله بن وهب عنه. وقرن الفَسَوِي وابن عساكر مع ابن لهيعة عمرو بن الحارث، وأشار إلى ذلك ابن حبان في روايته الآتية.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الثالثة: عمرو بن الحارث- وذكر ابن سلم آخر معه- عن يزيد بن أبي حبيبة به.

أخرجه ابن حبان في (صحيحه) (١/٥٧٤/٢٣١١-موارد) من طريق ابن وهب أيضاً:
أخبرني عمرو بن الحارث..

وابن سلم هو عبد الله بن محمد المقدسي، شيخ ابن حبان في هذا الحديث، وهو ثقة،
والآخر الذي يشير إليه هو ابن لهيعة كما صرحت بذلك رواية الفسوي وابن عساكر
المذكورة قبله. وقد أخرجه الطبراني (رقم ٤٩٢٥) وابن عساكر عن عمرو بن الحارث
وحده.

فأنت ترى-أيها القارئ الكريم- أنه اتفق هؤلاء الثلاثة: يحيى بن أيوب، وعبد الله بن
لهيعة وعمرو بن الحارث على رواية الحديث عن يزيد بن أبي حبيب بسنده الصحيح
الذي لا خلاف فيه، فلو فرض أنهم جميعاً ضعفاء في الحفظ لما تردد من شم رائحة هذا
العلم الشريف في تصحيح حديثهم إعمالاً لقاعدة تقوية الحديث بالمتابعات والطرق،
فكيف وثلاثتهم ثقات على التفصيل المتقدم!؟

فكيف وقد صححه من تقدم ذكرهم من الأئمة!؟

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فأرجو مخلصاً أن يعتبر بهذا البحث والتحقيق أولئك الناشئون المتهافتون على الرد عليّ لخطأ بيد لهم، ويسودون في ذلك الصفحات ويؤلفون الرسائل، ويطلعون على النار بردود فجة لا علم فيها، والمثال قريب بين يديك.

وإذا كان هذا حال هذا الشيخ الفاضل، فكيف يكون حال سبطه المسمى بـ (خالد المؤذن) في مؤلفه الذي سماه بـ (إقامة البرهان على ضعف حديث (استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان)، وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني)؟! وقد ذكر في مقدمته (ص ١٧) أنه عرضه على جمع سماهم، وأشهرهم أحسن ما يقال فيه أنه لم يُعرف، ولم يشتهر بهذا العلم، ومنه الشيخ الفاضل، وذكر أنه جده من جهة أمه، وقال عنه:

(فلما نظر فيه استحسنته، وشجعني على نشره)!

فما قيمة استحسانه رحمه الله، وقد عرفت مبلغه من العلم؟! بل إن العاقل اللبيب ليستشعر معي مبلغ قيمة هذا المستحسن من هذا المستحسن!!

وليس غرضي الآن الرد على هذا السبب في (إقامته) وبيان ما فيه من الجهل بهذا العلم، وتناقضه في الحكم، اتباعه للهوى، فذلك له مكان آخر إن شاء الله تعالى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وإنما أريد أن ألفت النظر إلى الفرق بين الجد والسبب من الناحية الأخلاقية، فالجد-رحمه الله- قنع بالرد علي كتابة مع الثناء البالغ كما سترى فيما يأتي تحت الحديث: (طوي..). لم يُرد بذلك تظاهراً وشهرة بالرد على الألباني، وأما السبب فسلك غير سبيل جده، حباً في الظهور، وقديماً قالوا: حب الظهور يقصم الظهور، فلم يرأسني ويطلعني على وجهة نظره، بل سألتني هاتفياً عدة أسئلة أجبت عليها بكل صراحة، كما حكى هو نفسه في (الإقامة) (ص ١١ - ١٣)، ثم نشره على الناس بذلك العنوان الضخم: (..) وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني! ويصفه (ص ١١) بأنه (محدث العصر)! فإذا كان صادقاً مع نفسه في هذا القول كما هو الظاهر، فمن الظاهر أيضاً أنه يوحى بذلك العنوان أن الراد على الألباني لا بد أن يكون محدث العصور! وكتابه يطفح بالأناثية والعجب والغرور، نسأل الله تعالى لنا وله السلامة من كل الآفات في الدنيا والآخرة.

٢- مثال ثان لتجرؤ بعض الطلبة على تضعيف الحديث الآتي:

٦١٣- (لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه..). الحديث.

خرّج الحديث هناك من رواية حذيفة، وحسنه الترمذي وبينت علتة.

لكني قويته بشاهد من حديث ابن عمر، وقد ترددت في أحد رواته، بل هو اللؤلؤي الفقيه الحافظ، فذكر ذلك الطالب أنه ليس به، وأنه المدائني الضريب، وأنه غير معروف، فتأكدت من كونه المدائني، بإخراجي من غير مصدر واحد عنه، وخطأتُ جزمه بأنه مجهول، لرواية

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

جماعة من الحافظ عنه، وكأنه لا يعلم أن مثله يحتج به العلماء كما قرره الذهبي في (الميزان)، ونقله عنه اللكنوي في (الرفع والتكميل)، ولذلك أخرج الضياء المقدسي في (المختارة) وجوّد إسناد العراقي والهيتمي، كما سترى هناك، فكان على ذلك الطالب أن يتحرى، وأن يبحث، ولا يقف عند رأيه الشخصي فإنه يبدو أنه لا معرفة له بهذا العلم، وإلا كان يكفيه تحسين الترمذي إياه من الطريق الأولى، ويعتبر الطريق الآخر شاهداً له، لأنه ليس شديد الضعف على الأقل!

٣- مثال ثالث-لشباب مصري سمي نفسه فيصل عبد الحليم ذكر أنه في الثانية والعشرين من عمره! كان أرسل إليّ خطاباً منذ بضع سنين بغير تاريخ وتوقيع، يثني عليّ كثيراً، ويذكر أنه اطلع على مؤلفاتي (!) وأنه عكف عليها، وجعلها غايته..، وأنه يود أن يتتلمذ عليّ.. ومع ذلك فقد قرن مع خطابه رسالة ينتقد فيها خمسة أحاديث من هذا المجلد ويشعّفها بجرأة عجيبة، وجهل بالغ، ويكفي العاقل أن يتصور ذلك من عمره المذكور، فمتى تعلّم؟ ومتى تمكّن أن يصير نقّاداً لمن يتمنى أن يكون له تلميذاً... وإليك أيها القارئ الكريم مثلاً واحداً من نقده، تتأكد منه ما وصفته به، وتقيس عليه باقي الأمثلة:

لقد أنكر عليّ تقويتي للحديث الآتي:

٦١٩- (ثلاثٌ لا تردُّ: الوسائد..) للحديث.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وحجته في ذلك أن راويه عن ابن عمر مسلم بن جنب؛ لن يثقه أحد سوى العجلي وابن حبان، يقول: إنهما متساهلان! وهذا مما يضحك الثكلى، لأن ما ذكره من التساهل فمن كتي ومؤلقاتي وتعليقاتي وردودي عرف ذلك، فأنا الذي أشعث ذلك في العصر الحاضر، والفضل لله وحده أولاً وآخراً، وهذا مما يقع فيه كثير من الناقدين الميخدين، وذلك لجهلهم أن ذلك ليس على إطلاقه كما يظن هذا المنكر وغيره من الناشئين، كما نبهت عليه مراراً في مناسبات كثيرة، ومن ذلك أن لا يتفرد المتساهل بالتوثيق، هذا موجود هنا، فقد وثقه الحافظ ابن حجر، وكذا الذهبي، ثم هو إلى ذلك من أفاضل التابعين، وكان يقضي بغير رزق، وقال مجاهد:

(كان من فصحاء الناس، وكان معلم عمر بن عبد العزيز، وكان عر يثني عليه وعلى فصاحته بالقرآن).

وقد روى عنه جماعة من فضلاء التابعين كزيد بن أسلم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.

فلا جرم أن وثقه من ذكرنا من الأئمة، فماذا عسى يمكن أن يقول القائل فيمن يضعف حديث هذا الفاضل، وتوثيق الحفاظ إياه؟! لا شك أنه الجهل أو التجاهل، وأحلاهما مر.

٤ - لا يزال بعض المحققين والمعلقين يتعقبوني بغير علم، فيخطئون في حق هذا العلم الشريف، بعضهم بحقد دفين يكاد يلمس باليد، وبعضهم بسبب انتقال العدوى

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

إليهم، أو ربما بقصد بيان الحق-إن شاء الله-وأنا أذكر هنا مثلاً واحداً، ثم أدع الحكم للقراء فيه، وبيان رأيهم في الحامل عليه:

سيأتي تحت الحديث (٧٥٩) أن عمران القطان؛ وفي حفظه ضعف، قد خالف ثقتين في إسناد هذا الحديث، فقد روي عن قتادة عن الحسن عن زياد بن رباح عن أبي هريرة. فقال عمران: عن قتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة. فأسقط الحسن بين قتادة وابن رباح، وجعل عبد الله مكان زياد!

قلت: وهذه مخالفة مكشوفة لا تخفى على المبتدئين في هذا العلم، ومع ذلك لم يقدر المعلق على (مسند أبي يعلى) إلا أن يتعقبي بقوله: بعد أن ذكر أن عمران هذا حسن الحديث:

(وقد اتهمه الشيخ ناصر الدين الألباني في (الصحيحة) بأنه أسقط من الإسناد الحسن، وقلب زياد بن رباح إلى عبد الله بن رباح، ولا أظنه أصاب في اتهامه هذا)!

كذا قال-أصلحه الله- فإنه لا يجوز النقد بالظن المجرد عن الدليل، لأن الظن لا يغني من الحق شيئاً، ولأنه أكذب الحديث كما قال ﷺ. هذا أولاً.

وثانياً: ألا يعلم أن من أنواع علوم الحديث: الحديث الشاذ، وأنه ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، أو أكثر عدداً، والمخالف هنا هو أقل عدداً وحفظاً، فإنه حسن الحديث باعتراف المعلق، فإذا لم يكن هذا شاذاً عنده، فمعنى ذلك أحد أمرين:

أما أنه لا يعرف الحديث الشاذ، أو أنه يخالف قواعد علماء الحديث، وأحلاهما مر.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٥ - وهناك كتيب صغير بعنوان (بذل الجهد في تحقيق حديثي السوق والزهد) بقلم أبي عبد الله عادل بن عبد الله السعيدان، تقديم الشيخ الفاضل مقبل بن هادي اليماني، في (٦٣) صفحة صغيرة بالمرّة، ذهب فيها إلى تضعيف الحديثين المشار إليهما، أما حديث السوق فسيأتي الرد عليه إن شاء الله تعالى في المجلد السابع من هذه (السلسلة) برقم (٣١٣٩).

وأما حديث الزهد فهو الآتي في هذا المجلد برقم (٩٤٤)، والذي يمكن ذكره هنا أن الرجل غير منصف معي، بل ولا مع بعض رواة الحديث، وإليك البيان:

١ - أما الأول فإن كل منا يقابل تخريجي هناك وكلامي على الرواة بكل تجرد وإنصاف، مع تخريجه وكلامه هو على الحديث والرواة يجد أنه لم يبذل أي جهد في التحقيق الذي زعمه في عنوان الرسالة، وغاية ما فعل أنه عاكسني في اعتدادي ببعض الرواة والطرق، استشهادي بها، بل سوى بين الطرق التي فيها كذاب، وبعض الطرق النظيفة منه، فانظر إلى الخلاصة التي قدمها للحديث من أربع طرق، ففي الأولى كذاب، وكذلك في الثالثة. وأما الثانية فهي سالمة من الضعف الشديد لأنها من رواية زافر بن سليمان عن محمد بن عيينة، وهما صدوقان، في حفظهما ضعف كما نقلته عن الحافظ هناك، يصلحان للاستشهاد كما هو معلوم في (المصطلح).

وأما الرابعة، فهي مرسلة، ورجالها ثقات، ولذلك جوّدت إسنادها هناك.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فماذا فعل الباحث المحترم؟! إنه أولاً: لقد صرح عند تخريجه للطريق الأولى التي فيها الكذاب: أنه نقل ذلك عني، ولكنه دلس على القراء، فلم يذكر أنني بينت أن فيه الكذاب!

فيتبادر إلى أذهانهم أنني استشهدت به على الأقل! وهذا زور ينبغي أن يترفع عنه الباحث المخلص.

ثانياً: وكذلك لما ذكر (ص ٤٨) قوله:

(وللحديث شاهد مرسل بلفظ...).

أوهمهم أنه من بحثه وكده! والواقع أنه مما استفاده مني، فقد قلت هناك:

(وقد وجدت له شاهداً مرسلًا بإسناد جيد بلفظ..)!

وإنما فعل ذلك لأمرين:

أحدهما: أن يتشبع بما لم يعط، فهو كما في الحديث الصحيح:

(كلابس ثوبي زور)!

والآخر: أنه لو نقله عني لوجب عليه أن ينقله كما ه عندي، فقد كنت صرحت هناك

قائلاً: (بإسناد جيد) كما رأيت!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فتعمد كتم ذلك عن قرائه؛ لأنه لا يريد أن يلقي في أذهانهم وقلوبهم أنه مرسل جيد! لأن ذلك يتنافى مع الخط الذي خطه لنفسه، وهو تضعيفه للحديث!

وهنا لا بد لي من وقفة معه عند هذا المرسل وما فعل به من محاولة إسقاط الاستشهاد به بادعاء الاضطراب في إسناده، فإنه يعل، أو لعله يعلم أن الحديث المرسل إذا جاء مسنداً من طريق أخرى ولو ضعيفة أنه يتقوى بمجموعهما عند الإمام الشافعي وابن تيمية وغيرهما^(١)، فلكي لا يرد عليه أنه يتقوى هذا المرسل بمسند زافر بن سليمان اتخذ لنفسه

خط الرجعة، فذهب يُحَوِّش من هنا وهناك عدة روايات معلقة في بعضها ذكر ربعي بن حراش مكان مجاهد- وهذا هو المحفوظ- وفي بعضها: خيثم! لم يجاوز إبراهيم، إلى غير ذلك من الروايات التي لا سنام لها ولا خطام، ثم خلص إلى القول (ص ٥٠):

(بجذه الطرق يتبين أن هذا المرسل فيه اضطراب واضح، وهذا مما يقدر في صحة هذا الطريق)!

كذا قال هداه الله. وهذا وحده كاف ليدل على أن الرجل ليس أهلاً للبحث في هذا

(١) كالحافظ ابن حجر، فانظر كلامه في (النكت على ابن الصلاح) (٢/٥٦٦ - ٥٦٧).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

العلم؛ فضلاً عن أن يتولى الرد على من لا يدانيه فيه! ذلك لأن الحديث المضطرب عند أهل العلم هو الذي جاء على وجوه مختلفة متعادلة القوة والصحة، لا يمكن ترجيح بعضها عن بعض، وهذا يوجب عليه - لو كان منصفاً - أن يخرج تلك الطرق، ويتكلم عليها طريقاً طريقاً، فما ضعف منها طُرح منها، وما صح منها وجب التوفيق بينها، وإلا قيل إنه مضطرب، فهل بذل شيئاً من الجهد، ولا أقول: (بذل الجهد) كله ليكون صادقاً مع عنوان رسالته؟! لا شيء من ذلك مع الأسف، وإنما هو مجرد تحوُّش وادعاء لا يعجز عن مثله أعداء السنة، وما أحسن ما قيل:

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بينات أبنائها أدياء

وإذا كان الأمر كذلك، فلقد كان من الواجب عليه أن يقنع بقول أبي نعيم نقله (ص ٤٨):
(رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع، فلم يجاوزوا فيه مجاهداً).

فإن فيه إشارة قوية أنهم اختلفوا على الحسن بن الربيع، ومن ذلك أن بعضهم رواه عن مجاهد عن أنس، فجعله مسنداً، لكن الأثبات لم يتعدوا به مجاهداً، وهو المحفوظ كما سبق.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وجملة القول: إن هذا المرسل الصحي، ومسند زافر عن محمد بن عيينة عن أبي حازم عن سهل، إذا ضُم أحدهما إلى الآخر، صار الحديث بذلك قوياً، فإذا ضُم إليهما محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن أبي حازم به، فإنها إن لم تده قوة لم تضره، كما هو ظاهر.

٢- وأما أنه غير منصف مع الرواة أيضاً، فقد تبين ذلك مما ذكرته آنفاً، فإنه سوى بين الكذابين، وبين الصدوقين في عدم الاستشهاد بهم، وهذا خلاف ما عليه العلماء في الحديث الحسن أو الصحيح لغيره فلا داعي للإعادة.

وبهذه المناسبة ألفت نظر القراء إلى رسالة (وقفات من (النظرات) تأليف الأخ الفاضل سمير أمين الزهيري، يرد رداً موجزاً نافعاً بإذن الله على (نظرات) المؤذن وصاحبه العدو الطائشة الجائرة التي طعنت في صحة أحاديث المجلد الأول من هذه السلسلة الصحيحة، وصرح -جزاه الله خيراً- أنهما ما أصابا ولا في حديث واحد! وضرب على ذلك بعض الأمثلة، ونماذج من مناقشاتهما الفاشلة. ثم نصحهما أن يشتغلا بكتبهما وتنقيحها، ففيها الكثير مما يحتاج إلى إعادة النظر قبل الاشتغال بكتب غيرهما.

وقد ذكر في مقدمة الرسالة الأساليب التي تحملهم على الرد عليّ وحصرها في أربعة:

١- الحداثة.

٢- ضحالة العلم.

٣- الأهواء.

٤- حب الظهور.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ثم تكلم على كل سبب منا بشيء من التفصيل، فأحيل القراء إليها والاستفادة منها، فإنها نادرة في بابها.

وأضيف أنا إلى ما ذكر: الشيخوخة! فقد تنبه بعضهم لأهمية العلم في سن متأخر، فأخذوا يصححون ويضعفون فيخطئون كثيراً.

٦- وأخيراً أرى أن ألفت النظر إلى ما ذكرته تحت الحديث (٥١٦)، وهو أنني كنت واهماً مع الحاكم والذهبي في قولهما: إن عطاء والد يعلى على شرط مسلم. والحقيقة أنه ليس على شرطه، بل ولا يعرف إلا برواية ابنه عنه: فجلاً من لا ينسى.

ومن الغرائب أنه كان قد قلدني في خطي هذا بعض من يدعي التحقيق، فلعله فيقلدني في الرجوع إلى الصواب، فهذا أولى به من ذلك التقليد! على أن الحديث لا ينزل بذلك عن مرتبة الحسن لما ذكرت له من الطرق هناك، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

وهذا آخر ما يسر الله لي كتبه في هذه المقدمة لهذه الطبعة الجديدة سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن ينفع بها أكثر مما نفع بسابقتها، وأن يكفيننا شر الفتن، ما ظهر منها وما بطن، إنه سميع مجيب.

(وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليه).

عمّان/ الجمعة ٣ ربيع الآخر سنة ١٤١٢ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

مقدمة سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها المجلد الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فإني أقدم اليوم إلى القراء الأحبة المجلد الثالث من (سلسلة الأحاديث الصحيحة) في طبعته الثانية الجميلة، بعد أن نفذت نسخ الطبعة الأولى منه، وكثر الطلب عليه، وتهيأت الأسباب لإعادة طبعه على طريقة التصوير المعروف اليوم بـ (الأوفست).

ولذلك فقد أعدت النظر فيه، ونقحته، وضممت إليه بعض الزوائد المفيدة، وصححت الأخطاء المطبعي التي كانت فيه، بالقدر الذي تساعدني عليه الطريقة المذكورة، وجعلت بقية الزوائد والفوائد في آخر الكتاب تحت عنوان: (استدراك وتصويب) مشيراً إليها بجعلها بين حاصرتين [].

وألحقت ذلك بفهارس سبع، بديل الفهارس الأربعة التي كانت في الطبعة الأولى؛ لأنها لم تكن بقلمني، ولا كانت مرتبة الترتيب العلمي الدقيق الذي جريت عله في المجلدات الي تقبله وبعده، ذلك لأن المجلد طُبع أكثره وأنا في عمان، فتولى تصحيح تجاربه، ووضع فهارسه غيري من إخواننا الناشئين في سوريا.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فالحمد لله الذي يسر لي إعادة طبعه، والإشراف على تصحيحه، ووضع فهرسه، وقد ساعدتني في ذلك ابنتي أنيسة زوجة نظام سكجها صاحب المكتبة الإسلامية؛ جزاهما الله تعالى خيراً.

هذا، وقد كان جاءني خطاب مؤرخ في ٧/٧/٢٠١٤ هـ من أحد الأفاضل السعوديين في الرياض، يذكر فيه أن الحديث الذي أوردته في المجلد برقم (١٤٤٩) من رواية البخاري في (الأدب المفرد) ضعيف جداً! وأنه قد عجب به طائفة من الذين يتبعوني (!) في التصحيح والتضعيف، والاستنباط الفقهي، وأخذوا يعملون به! يعني زيادة (ومغفرته) في رد السلام، الوارد في الحديث المشار إليه. وأرفق مع الخطاب ورقة كبيرة ذات وجهين، يبين فيها وجهة نظره في التضعيف المزعوم، نزولاً عند رغبته كتبت إليه برأيي فيه.

ويمكن تلخيص كلامه في أربعة أمور:

الأول: أن قول هناك: (رجالہ ثقات ممن رجال (التهذيب) غير إبراهيم ابن المختار الرازي) إنما هو سبق قلم مني لأنه من رجال (التهذيب).

الثاني: أن إبراهيم هذا قد قال البخاري فيه: (فيه نظر)، وقال ابن معين.. إلخ.

الثالث: أن فوقه هارون بن سعد قال فيه ابن معين وأبو حاتم: ليس به بأس.. إلخ.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الرابع: أن محمداً شيخ البخاري فيه ليس هو ابن سعيد الأصبهاني الثقة كما جازمت أنا به، وإنما هو حميد المتروك عند البخاري نفسه!

فكتبت إليه جواباً مفصلاً في الرد عليه، بينت له فيه خطأ فيما ذهب إليه، إلا الأمر الأول فإنه مصيب فيه، ولذلك فإني صححت في هذه الطبعة عبارة (غير إبراهيم ..) فجعلتها (وإبراهيم ..) جزاه الله خيراً.

وخلاصة الرد فيما أذكر-فإني لم أحتفظ بنسخة منه لنفسي، وهذا من عيوي التي أرجو الله أن يغفرها لي- كالاتي:

أما الأمر الثاني: فإني لم أعتد على قول من جرحه لسببين:

أحدهما: أنه جرح مبهم غير مفسر.

والآخر: أنه معارض بتوثيق من وثقه، وفيهم المعروفين بالتشدد، وهو أبو حاتم فإنه- كما ذكرت هناك-:

(صالح الحديث).

وقد عزاه الفاضل المشار إليه لأبي داود، وهو من أوهامه، وإنما قال فيه أبو داود:

(لا بأس به) كما في (التهذيب).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

هذا قوله، وهو في المعنى موافق لقول أبي حاتم، ونحو فعل ابن حبان وابن شاهين فإنهما ذكراه في (الثقات).

وأما الثالث: فيكفي في رده ما نقله الفاضل نفسه عن الذهبي والعسقلاني أنه صدوق. ولا يضره أنه رافضي ما لم يكن داعية لأن العبرة في الرواة الصدق والضبط كما هو مقرر في علم المصطلح، على أنه قد ذكر بعضهم أنه نزع عن الرفض، ولعله لذلك اقتصر الذهبي في (الكاشف) على قوله فيه:

(صدوق). ولم يرمه بالرفض.

وأما الرابع: فهو من أعجب ما تغنى به! فإنه في الوقت الذي يأخذ عليّ جزمي بأن محمداً شيخ البخاري في هذا الحديث هو ابن سعيد الأنصاري، بدعوى أنه لا دليل عليه! إذا به يعارضه دون أي دليل أو شبه دليل، بل مجرد ادّعاء؛ لو قاله بخاري زمانه لم يقبل منه! فاسمع إليه كيف يقول:

فالقطع بأن قول البخاري: (قال محمد) يعني ابن سعيد يفتقر إلى دليل، بل عندي أنه من رواية (كذا قال! ويعني أنه هو) ابن حميد الرازي، وكأن البخاري رحمه الله قال: (قال محمد) لهذه العلة، فيتأمل هذا الموضع).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فأقول: لقد تأملته فوجدته تكلفاً ظاهراً، يعتمد على مجرد الاحتمال، وترجيح بدون مرجح، وهو ما نسبه إليّ بزعمه ثم أنكره علي! مع فارق كبير بيني وبينه- لا أقول من حيث التمكن والتمرس في هذا العلم- وإنما من حيث قرنت الدعوى مع الدليل فقلت هناك في محمد بن سعيد: ((وهو من شيوخ البخاري في (الصحیح))).

وهذا ما ذكره صراحة في ترجمة محمد هذا، ولم يذكروا مثله في ترجمة محمد بن حميد الرازي، فلا أدري كيف تجاهل صاحبنا هذا كله، فأنكر علينا ما هو واقع فيه، ونحن بُراء منه بفضل الله تبارك وتعالى.

ثم ما معنى قوله: (وكان البخاري رحمه الله قال: (قال محمد) لهذه العلة..)؟ أليس يعني أن البخاري لم ينسب محمداً هذا-وهو ابن حميد الضعيف عنده-إلا تعمية لحاله وستراً عليه؟! أليس هذا أشبه ما يكون بنوع من أنواع التدليس وهو المعروف بتدليس الشيوخ؟! وهل يصح أن ينسب ذلك لأمير المحدثين البخاري؟! قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث) (ص ٥٩) في تعريف التدليس المذكور:

(هو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعمية لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد، فتارة يكره، كما إذا كان أصغر سناً،... وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه لئلا يعرف حاله...).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فهل يليق بطالب لهذا العلم أن يصدر منه مثل ذلك الكلام الذي يمس الإمام البخاري ويرميه بالتدليس وتعميته أمر الراوي على الناس؟! أليس كان الأولى به إذا لم يكن لديه ما يرجح ما رجحناه أن يحسن ظنه بالبخاري ويحمل عدم نسبه لشيوخه محمد على أنه الثقة، وليس المتروك عنده؟! هذا كان أولى به. والله الهادي.

ذلك خلاصة ما كنت كتبت به إليه في ردي المرسل إليه، فماذا كنا موقفه تلقاءه؟

لقد كتب إليّ جواباً آخر بتاريخ (١٢/٨/١٤٠٣هـ) قال فيه بعد السلام المقدمة، والدعاء لي بالخير، ووصفه إياي بـ (المحدث الخطير)!

قال:

(شيخنا الجليل: جوابكم على مكتوبي وصل في حينه.. وها أنا ذا أعطف على ما كتبتكم جواباً هو من باب (رب ناقل فقه إلى من هو أفقه منه)، و (رب ناقل فقه غير فقيه)، ومنكم نستفيد، ومن علومكم ننهل).

فهل استفاد شيئاً؟ لا، فإنه أرسل مع الجواب بحثاً له ثمان صفحات! يدندن فيه حول عدم شرعية الزيادة المذكورة في رد السلام وليس في إلقائه، واستدل على ذلك بحديثين ضعيفين، أحدهما منكر، والآخر شاذ، وقد فصلت القول فيهما في الكتاب الآخر (الضعيفة) (٥٤٣٣)، وبينت فيه تعصبه لرأيه، ومخالفته للعلماء في ترجيحه التعديل على التخريج المفسر، ومحاولته رواية الجرح عن الإمام أحمد بقوله:

(ولم أجد هذا القول مستفيضاً عن أحمد)!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

مع أن العلماء تلقوه بالقبول كالذهبي والهيثمي وغيرهما.

ثم أتبع الحديثين المشار إليهما لأحدهما في ابتداء السلام وليس في رده فهو لا يفرق بين الابتداء به وردة، ولذلك فهو بعلل الحديث بهما، ويرد بعض الآثار الواردة عن السلف على وقفه! وقد خرجت بعضها في المصدر الأنف الذكر، منها عن ابن عمر أنه كان إذا سلّم عليه فرد زاد، قال سالم مولى ابن عمر:

(فأتيته فقلت: السلام عليكم. فقال: السلام عليكم ورحمة الله،.. ثم أتيته مرة أخرى فقلت: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وطيب صلواته) رواه البخاري في (الأدب المفرد)، وسكت عنه الحافظ في (الفتح).^(١)

فإذا أردت أيها القارئ أن تعرف أنه لا يفرق بين الابتداء بالسلام وردة، وأنه يخلط بينهما، فاسمع قوله:

(وكأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يأخذ بالزيادة على ما في إطلاق الآية وعمل بها، فلذا كان الناس يميون به بما مر، ثم وقف على علم في هذا فنهي من زاد، وقال: (حسبك إلى وبركاته) كما أخرج ابن وهب).

(١) تقدم مقدمة (الأدب المفرد) برقم (٩) من (الجزء الأول).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

قلت: وهذا كذب على ابن عمر وابن وهب أيضاً، فإن نص روايته كما ذكره هو ونقله عن (الفتوحات الربانية) (٢٩٣/٥) وهذا عن ابن حجر، دون أن يشير إلى ذلك!:

عن ابن عمر أن رجلاً سَلَّمَ عليه فزاد: (ومغفرته) فانتهره ابن عمر وقال: حسبك إلى (وبركاته).

فأنت ترى أن هذا الأثر في النهي عن الزيادة في إلقاء السلام، وأن زيادة ابن عمر في رده وفقاً للآية.

فالعجب من هذا الكاتب الفاضل، كيف يخلط هذا الخلط الفاحش، ويتجرأ على إبطال العمل بإطلاق الآية-على حد تعبيره، ومخالفة الآثار السلفية الموافقة لها، بله الحديث، ولا يتنبه للفرق بين ذلك كله، وبين الأثرين الآخرين اللذين ذكرهما عن ابن عمر وابن عباس كما تقدمت الإشارة إليهما، وهما في النهي عن الزيادة في الإلقاء كأثر ابن عمر هذا الي سُقت أنفاً نصه، ويحرص كل الحرص على صدّ الناس العاملين بذلك، بناء على هذا الخلط في الفهم، والجهل بهذا العلم، والله المستعان.

ومما يؤكد ذلك أن الحافظ ابن حجر قال في (الفتح) (٦/١١-الطبعة السلفية) بعد أن ساق الآثار من النوعين، وبعض الأحاديث الموافقة للحديث الذي نحن في صدد الدفاع عنه، والرد على من ضعفه. وقد عزاه للبيهقي دون البخاري! قال:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(ونقل ابن دقيق العيد عن أبي الوليد بن شد أنه يؤخذ من قوله تعالى:

﴿ فحْيُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا ﴾ الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهى إليها المبتدئ).

ثم قال:

(وهذه الأحاديث الضعيفة إذا انضمت قوي ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على (بركاته)).

وهذه شهادة هامة من أمير المؤمنين في الحديث ترد على الكاتب المومى إليه من الناحيتين الحديثية والفقهية، وتطابق تماماً ما ذهبنا إليه حديثاً وفقهياً، فطوبى لإخواننا الذين بهذه السنة وغيرها؛ وبخاصة الذين بشرنا بهم الكاتب في خطابه الأول إليّ، مريداً منهم تركها! فـ (طوبى لهم وحسن مآب)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ذلك، ثم خطر في بالي خاطرة، استكمالاً لما كنت رجحته فيما رددت به على الأخ الفاضل أن شيخ البخاري في الحديث الذي ضعفه ليس هو محمد بن حميد الرازي الضعيف، وإنما هو محمد بن سعيد الأصبهاني الثقة الذي اعتمده البخاري في (صحيحه)، فكلفت أحد أصهارى أن يتبع لي من (التاريخ الكبير) للبخاري أسماء (المحمديين) من شيوخه الذين روى عنهم فيه مباشرة أو تعليقاً، ففعل جزاه الله خيراً، فانكشف لي ما يأتي:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

أنه حين يروي لمحمد بن حميد الرازي، فهو يبينه بأحد وجهين:

الأول: أن يسميه منسوباً لأبيه: (محمد بن حميد) كما رأيته في مواضع عديدة، وهذه

أرقامها: (٤٩/٢/٢ و ٧٤ و ٢٩٩ و ١٦/٢/٣ و ٢٧٤ و ١٤/١/٧٣ و ٢٣١)، ومن المفيد أن

أقول: إنه صرح بالتحديث عنه في أكثر هذه المواضع، وهذا مما لم يذكر في ترجمته ولا

ترجمة الرازي في (تهذيب الكمال) للحافظ المزي ولا فروعه، وكأن ذلك لضعفه، أو لعدم

رواية البخاري عنه في كتبه الأخرى التي ترجموا لرواها، ك (الأدب المفرد) وغيره.

الثاني: أن يقتصر على نسبته لأبيه دون أن يسميه فيقول: قال ابن حميد)، وهذه أرقامها:

(١٩٦/٢/١ و ٣٢٤ و ٢/٢/٢١٨ و ٤/١/١/٩٨-٩٩).

وقد رأيته أجمعه في موضعين اثنين فقط: أحدهما: في (٢٠٤/١/٢).

والآخر: في (١١٩/٢/٣). لكن بالنسبة للموضع الأول، فقد بينه في مكان آخر

(١٩٦/٢/١) بأنه (ابن حميد) في نفس الحديث الذي رواه في الموضع الأول، فمن

المحتمل أنه سقط بيانه من الناسخ هناك.

وأما الموضع الآخر، فيمكن أن يقال فيه الاحتمال المذكور قبل، وما سيذكر قريباً من

اختلاف النسخ.

ثم وجدت فيه موضعاً ثالثاً، وقع مبهماً (١٦/١/١)، لكن ذكر المصحح في تعليقه عليه أنه

وقع في نسخة (محمد بن حميد) ولذلك ذكرته في الأول المتقدم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

والخلاصة: إن هذا التتبع والتحقيق كشف لي عن أن من عادة البخاري في (التاريخ الكبير)، أنه إذا روى عن محمد بن حميد الرازي بينه ونسبه بوجه من الوجهين السابقين، وهو اللائق بمقامه في دينه وعلمه، وتنزهه عن التدليس، كما سبق بيانه، ولا ينتقض ذلك بما وقع في تلك المواضع القليلة لما ذكرته آنفاً.

وبذلك نتأكد من صواب ما كنت رجحته في ردّي المشار إليه: إن الحديث من رواية البخاري عن محمد بن سعيد الرازي الثقة، وليس من روايته عن محمد بن حميد الرازي كما جزم به الفاضل المردود عليه دون حجة أو برهان، لأنه لو كان من حديثه لبينه البخاري كما فعل بغيره من الأحاديث المشار إليها بأرقامها المتقدمة.

وبذلك أيضاً أثبتنا أن البخاري ليس من عاداته أن يستر حال محمد بن حميد الرازي بعدم نسبته لأبيه **لضعفه!** كما أشعر به من لم يحسن الكتابة في هذا الموضوع الدقيق، والله تعالى ولي التوفيق، وهو الهادي إلى أقوم طريق.

هذا، ولا يفوتني أن أشكر إخواننا الذين نبهونا على بعض الأخطاء التي كانت في الطبعة السابقة، فصححناها قدر استطاعتنا، فجزاهم الله خيراً، وجعلنا وإياهم من الصالحين. الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وعلى رهم يتوكلون.

عمان ٦ شوال ١٤٠٦ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

مقدمة سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها المجلد الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فهذا هو المجلد الرابع من كتابي (سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها) يحوي - كما مثاله المتقدمة - خمسمائة حديث من الأحاديث الثابتة، أقدمه اليوم إلى القراء الكرام بعد أن مضى نحو خمس سنوات من طبع المجلد الذي قبله في سوريا، ولم يتيسر لنا طبع هذا الي بين أيديهم إلا في هذه الآونة وفي الأردن، وبصعوبات طبيعية جمة أحاطت به لا يعلم قدرها إلا الله عز وجل، لا داعي لشرحها وبيانها، إذ ما كل ما يُعلم يُقال، فحسبي أن أحاسب الأجر في تحملها عند الله تعالى الذي هو وحده ملاذ المؤمن ومعاذه في كل ما يناله ويصيبه من سراء أو ضراء، فإن ذلك كله خير بالنسبة للمسلم الصابر، كما في قوله ﷺ المتقدم في هذه السلسلة رقم (١٤٧):

(عجبت لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، إن أصابه ما يُحب حمد الله وكان خير له، وإن أصابه ما يكره فصبر كان له خير، وليس كل أحد أمره كله خير إلا المؤمن).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ولعل من الخير الذي قضاه الله لنا، في هذه البرهة المدية لطبع الكتاب والصعوبات المشار إليها آنفاً أنه تبارك وتعالى أتاح فرصةً للاستفادة من بعض الكتب الحديثية المصورة، أو التي تم طبعها حديثاً، ووقفت عليها بعد أن نُضد هذا المجلد، ولم يقيض لي الاستفادة منها من قبل، الأمر الذي مكّني من أن أستمد منها جل مادة (الاستدراك) الذي يره القارئ في آخر الكتاب، مصداقاً لقوله ﷺ: (... فأمر المؤمن كله له خير)، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

هذا وقد يكون من المفيد أن أشير هنا إلى أمر هام طالما سُئلت عنه كتابة ولفظاً، وهو قولهم: ما هو السبب في مخالفتك في التصحيح والتضعيف بعد ما تقدمك من الحفاظ المحدثين كالسيوطي والمناوي وغيرهما، فضلاً عن بعض المشتغلين بالحديث من المعاصرين؟
والجواب:

أ- أما بالنسبة للحفاظ المتقدمين، فالسبب يعود إلى أمرين أساسيين:

الأول: أن للإنسان من طبعه الخطأ والنسيان، لا فرق في ذلك بين المتقدمين والمتأخرين، فقد ينسى المتقدم ويسهو، فيستدرك عليه المتأخر، وقد يماً قالوا: كم ترك الأول للآخر. فالحكم حينئذ للدليل والبرهان، فمع أيهما كان تُبع.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

والآخر: وهو الأهم؛ أن المتأخر العارف بهذا الفن قد يتوسع في تتبع الطرق من دواوين السنة لحديث ما، فيساعده ذلك على تقوية الحديث لمعرفته بشواهده ومتابعاته وهذا من منهجي في التخريج، كما أشرت إلى ذلك فيما يأتي (ص ٥٢٥)، وعلى تضعيف إسناد ظاهره الصحة، لأن تتبعه للطرق كشف له من علة قاذحة فيه كالإرسال أو الانقطاع أو التندليس وغيرهما، ما كان ليظهر له ذلك لولا تتبعه للطرق، وهذا أمر مذكور في علم مصطلح الحديث، فراجع إن شئت في (الباعث الحثيث) في (المعلل من الحديث) (ص ٦٨-٧٧) أو غيره، ونحن-بفضل الله- من العارفين بذلك نظراً وتطبيقاً منذ نحو نصف قرن من الزمان، وكتبي أكبر شاهد على ذلك وبخاصة (إرواء الغليل)، وهذه السلسلة الأخرى، والأمثلة متوفرة فيهما بكثرة، ولا بأس من إشارة إلى بعضها مما سيأتي في هذا المجلد (رقم ١٥٠٢ و١٥١٣ و١٥٢٨ و١٥٤٢ و ١٠٢ و ١٤٣ و ١٥٨ و ١٧٦ و ١٩٠ و ٢٠٢ و ٢٠٤ و ٢١٥ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٩١ و ٢٩٩ و ٣٠٢ و ٣١٤ و ٣٢٤ و ٣٣٠ و ٣٥٢ و ٣٥٥ و ٣٦٧ و ٣٨١ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤١١ و ٤٢٤ و ٤٤٩ و ٤٦٦ و ٤٨٦ و ٥٤١ و ٥٦٤ و ٥٦٨ و ٥٧٢ و ٦١٨ و ٦٤١ و ٦٤٨).

ب- وأما بالنسبة للمخالفين من المعاصرين، فليس لمخالفتهم عندي قيمة تُذكر، لأن جمهورهم لا يُحسن من هذا العلم إلا مجرد النقل، وتسويد الحواشي بتخريج الأحاديث وعزوها لبعض الكتب الحديثية المطبوعة، مستعينين على ذلك بالفهارس الموضوعية لها قديماً وحديثاً، الأمر الذي ليس فيه كبير فائدة، كما كنت شرحت ذلك في مقدم كتابي

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام) (ص ٤)، بل إنني أرى أن مثل هذا التخريج لا يخلو من شيء من التضليل - غير مقصود طبعاً- لكثير من القراء الذين يستلزمون من مجرد عزو الحديث لإمام أن الحديث مثبت! ويزداد توهمهم لصحة الحديث إذا اقترن مع تخريجه القول بأن رجاله ثقات، أو رجاله رجال، وهو لا يعني الصحة عند العلماء، كما كنت حقيقته في مقدمة كتابي (صحيح الترغيب) (١/٣٩ - ٤٧) ^(١) وغيرها، كما أنهم يتوهمون من قول المخرِّج: في إسناد فلان وهو ضعيف: أن الحديث ضعيف! وقد يكون معهم بعض هؤلاء المخرِّجين أنفسهم! لجهلهم ما تقرر في علم المصطلح: أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن لاحتمال أن يكون لهذا الضعيف متابع يتقوى به، أو يكون للحديث شاهد يعتضد به كما أشرت إلى ذلك في تخريج الحديث الآتي برقم (١٩٠١) صفحة (٥٢٥)، وهذه حقيقة يعلمها كل من مارس هذا العلم وكان حافظاً واسع الاطلاع على المتون والأسانيد والشواهد، ذا معرفة بالرواة وأحوالهم، مع الدأب والصبر على البحث والنقد النزيه، وتجد هذه حقيقة جلية في كتي كلها، وبخاصة هذه السلسلة، وبالأخص هذا المجلد منها، ويتجلى ذلك للقارئ بصورة سريعة جلية برجوعه إلى فهرس (أ-المواضيع والفوائد). على أنه قد يكون إعلال الحديث بالراوي الضعيف، إنما هو

(١) تقدم مقدمة (الترغيب والترهيب) رقم (٥) في الجزء الأول.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

اعتماد على قولٍ مرجوحٍ في تضعيفه قاله بعض أئمة الجرح والتعديل، ويكون هناك من وثقه ويكون توثيقه هو الراجح، فالتصحيح والتضعيف عميلة دقيقة، تتطلب معرفة جيدة بعلم الحديث وأصوله من جهة، وتحريماً بالغة بطرق الحديث وأسانيدها من جهة أخرى، وهذا أمر لا يستطيعه ولا يُحسنه جماهير المشتغلين اليوم بتخريج الأحاديث، وإذا رأيت لأحدهم تحقيقاً ونفساً طويلاً فهو على الغالب مسرق منتحل! والمنصفون منهم يعزون التحقيق لصاحبه، وقليل ما هم.

وسيرى القراء الكرام في هذا الكتاب أمثلة كثيرة تدل على ما ذكرنا من التقصير في تتبع الطرق والتحقيق؛ الذي أودى ببعض المعاصرين إلى تضعيف الأحاديث الصحيحة، فانظر مثلاً آخر الكلام على حديث (العترة) (رقم ١٧٦١) ففيه الإشارة إلى من ضعفه من أفاضل الدكاترة المعاصرين وإلى من ضعف حديث: (تركت فيكم أمرين... كتاب الله وسنتي...) من إخواننا الطيبين-إن شاء الله-فإنك تجد في ذلك مثلاً صالحاً للعبارة، هذا مع كون الاثنين على شيء لا بأس به من المعرفة بهذا العلم، فماذا يُقال عن الذين يتكلمون في تصحيح الأحاديث وتضعيفها بغير علم، بل بالهوى أو التقليد الأعمى لمن لا تخصص له بهذا العلم الشريف بل ولا له أية معرفة به!! كالذين يضعفون أحاديث المهدي الصحيحة، وأحاديث عيسى عليه السلام وغيرها. انظر (ص ٣٨)، وبعضهم يُخرِّج الأحاديث بطريقة يوهم القراء أنه بقلمه، وهو لغيره، حرصاً منه على الشهرة، وأن يُقال فيه محدث! وهؤلاء فيهم كثرة، وأساليبهم اليوم مختلفة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وبين يدي الآن المجلد الأول من كتاب (مختصر تفسير ابن كثير) اختصار وتحقيق محمد الصابوني، فيه العجب العجاب من السرقة باسم الاختصار والتحقيق، وليس فيه من التحقيق شيء، فإن الرجل ابتدع أسلوباً جديداً في ادعاء العلم وما ليس له منه، ذلك أن الحافظ ابن كثير في تخرجه لأحاديث (تفسيره) له طريقتان في غير ما رواه الشيخان:

الأولى: يسوق الحديث بإسناد مخرجه من المصنفين كأصحاب السنن والمسانيد والتفاسير:

والأخرى: يسوق الحديث ويُخرجه بعزوه إلى المصنفين دون أن يذكر الإسناد.

وهو في كل من الحالتين تارة يُصرح بمرتبة الحديث، وذلك من فوائد (تفسيره) وتارة يسكت، وهو في الحالة الأولى أكثر سكوتاً، ومن أمثله حديث قتل اليهود ثلاثة وأربعين نبياً في ساعة واحدة، وقد خرجته في السلسلة الأخرى برقم (٥٤٦١).

ومنها حديث (الأبدال في أمي ثلاثون، بهم ترزقون...) وإسناده ضعيف جداً، وهو مخرج هناك برقم (٩٣٦)، وحديث: ايم الله الأعظم في (آل عمران): (قل اللهم مالك الملك...) وهو موضوع كما بينته هناك برقم (٢٧٧٢) إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة جداً، لو تُتَبَّعتْ لكان منها كتاب في مجلد كبير.

فجاء هذا الرجل الصابوني إلى هذه الأحاديث التي سكت عنها ابن كثير فاعتبرها صحيحة بإيراده إياها في (مختصره) وتصريحه في مقدمته (ص ٩) بأنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة، وحذف الأحاديث الضعيفة! كما حذف الروايات الإسرائيلية، وهو في كل ذلك غير صادق كما تقدم وزدته بياناً في تخرجه الحديث المشار إليه آنفاً برقم

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(٥٤٦١)، وهو في ذلك قد سبق كل من كتب في هذا العلم الشريف جهلاً وتضليلاً ودعوى فارغة، بحيث لا أعرف له شبيهاً إلا أن يكون المسمى عز الدين بليق صادقاً في قوله في مقدمة كتابه الذي سماه بغير حق (منهاج الصالحين):

(لا يروي الأحاديث المتناقضة، ويستبعد الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة).

وهو في قوله أفاك كذاب، فقد درست كتبه هذا دراسة دقيقة لمناسبة عرضت، وتتبع أحاديثه حديثاً حديثاً، فهالني كثرة ما فيه من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، حتى جاوز مجموعها الأربعمئة حديث، فتعجبت من جرأته وإقدامه على هذه الدعوى الطويلة العريضة، وهو من أجهل- إن لم أقل-: أجهل- من رأيت ممن كتب في الحديث الشريف، ولا أعلم من يساويه في ذلك إلا أن يكون الصابوني هذا، فإنه قلده حذو القذة بالقذة، فادعى كما سبق بأن مختصره ليس فيه إلا الأحاديث الصحيحة! إلا أنه يزيد عليه بإعجابه بنفسه وغروره بأنه أستاذ التفسير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة كما يصف نفيه به في كتبه، وبأنه يضم لأهل الحديث والعاملين به الذين يُسَمَّون في بعض البلاد بـ (السلفيين) أشد البغض، ويحقد عليهم أسوأ الحقد، ويدلك على ذلك ما سود به كتيبه الذي سماه بغير حق أيضاً (الهدى النبوي الصحيح في صلاة التراويح)، فإنه ما ألفه إلا للرد على السلفيين الذين أحيوا- فيما

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أحيوا- سنة النبي ﷺ في صلاة التراويح إحدى عشر ركعة، وليته كان رداً علمياً، إذن لقلنا: له رأيه واجتهاده- إن كان له رأي واجتهاد! ولكنه جعله-والله أعلم-ذريعة لينال منهم، ويشفي بذلك غيظ نفسه، ويروي غليل صدره بسهم وشتمهم والافتراء عليهم، فهو يلقبهم بـ (المتسلفين) (ص ٣٥) ويكرر ذلك في غير ما موضع (ص ٧٧ و ١٣٨) وبـ (الجاهلین) (ص ٧٥) وبـ (سوء الفهم وغباء الذهن) (ص ٨٠) وبـ (الأدعياء المتطاولين على العلماء)، وبـ (تضليل السلف الصالح) (ص ٨٩) ويكرر هذا في غير ما مكان واحد، وبـ (أدعياء العلم) (ص ١٣٠)! إلى غير ذلك من الألفاظ التي تنبئ العاقل على ما انطوت عليه نفس هذا الرجل من الغل والحسد وسوء الظن بالمسلمين.

فالله حسبي، وليس من همي أن أرد عليه في كلماته هذه، فإن الأمر كما قال تعالى:
﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الحج: ٣٨] ولكي أريد أن أبين للناس أنه هو الداعي للعلم لكي لا يغتروا به، وبكتاباتة التي تطفح بالجهل المركب كما رأيت فيما تقدم صنيعة في (مختصره).

وأصرح من ذلك دلالة وأكشف لخزيه وعاره أنه زين الصفحة الأولى من الورقة الأولى من (مختصره)؛ زينها بأربعة أحاديث مخرجة تخريجاً مكذوباً فيها كلها، ووضع تحتها اسم المنفق على طبع الكتابين المذكورين السيد حسن عباس شربتلي، وليس يهمني أنها بقلم هذا الصابوني، الغاية تحذير القراء من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء، وتعريفهم بمن يدعي العلم ليحذروه، ! والأحاديث الأربعة هي كما ساقها:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

- ١- (أشرف أمتي حملة القرآن). الترمذي
- ٢- (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة...) البخاري
- ٣- (اقرأ القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لصاحبه...) البخاري
- ٤- (تركت فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا...) متفق عليه فعزوه الأحاديث الأربعة إلى المذكورين كذب عليهم وهاك البيان:

أما الحديث الأول فلم يروه الترمذي مطلقاً، وإنما رواه الطبراني وغيره من المتساهلين في الرواية الذين لا يلتزمون الصحيح من الحديث. (انظر الجامع الصغير والكبير للسيوطي).

والحديث الثاني والثالث فكذب على البخاري، فإنه لم يروهما، وإنما روى الثاني منهما الترمذي وصححه، وهو مخرج في التعليق على (الطحاوية) (ص ٢٠٦- الطبعة الرابعة) ^(١)

وأما الثالث فرواه مسلم دون البخاري كما في (الترغيب) و(الجامعين) وغيرهما.

وأما الرابع، فإنما رواه الإمام مالك في (الموطأ) معضلاً، لكن له شاهد عن ابن عباس، خرجته في (المشكاة)، وآخر بمعناه، وسيأتي الكلام عليه في هذا المجلد بإذن الله نهاية الحديث (١٧٦١). ثم وقفت له على شاهد ثالث من حديث أس في (طبقات

(١) ستأتي إن شاء الله مقدمة العقيدة الطحاوية برقم (٣٤).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الأصبهانين) لأبي الشيخ (ص ٢٧٩) -مخطوطة الظاهرية)، فازداد الحديث به قوة على قوة، والحمد لله، وكان الأولى أن يذكر هناك، أو في (الاستدراك)، ولكن هكذا قُدِّر، والخيرة فيما اختاره الله عز وجل.

هذا وقد يقول قائل: إن تَعْصِيب الجناية في هذه الأحاديث الأربعة بالشيخ الصابوني لا وجه له، لأنها ليست بقلمه.

فأقول: الحقيقة أن ما تقدم من الإشارة إلى نمط من أخطائه في (مختصره) وإن كان يكفي لإدانته على أحاديث رسول الله ﷺ وتضليله لقرائه فيها، فإنه يتحمل أيضاً مسؤولية هذه الأحاديث الأربعة أيضاً، لأنها إن لم تكن بقلمه وتزلف بنسبتها إلى المحسن الشربتلي، فحسبه أنه رضي بنشرها له في أول صفحة من كتابيه، وإن مما لا شك فيه أن أقل من ذلك يُعتبر إقراراً منه لها عند أهل العلم، فكيف وهو قد زَيّن بها واجهة كتابيه؟!!

فإن قيل: لعله لا يعلم ما ذكرت من حالها.

فأقول: نعم هذا ممكن، بل إن حسن الظن به، وأنه لم يتقصّد تزيين واجهة كتابه بالكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء يحملنا على ترجيح أنه لا يعلم بذلك، ولكن أليس هذا الاعتذار عنه أو منه، هو كما يُقال: عذر أقبح من ذنب! إذا كيف يجوز له أن يُزَيّن بها كتابه وهو لا يعلم حالها؟؟ والله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ

السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦]

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولقد أحسن من قال لمثله:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة

وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

إن هذا الرجل وأمثاله من المقلدين يقيمون أشد النكير على الشباب المؤمن، لا لشيء إلا لكونهم يتبعون السنة الصحيحة، ولا يلتزمون مذهباً معيناً يقلدونه- كما هو الواجب كتاباً وسنة واتباعاً للأئمة الأربعة وغيرهم- بدعوى أنهم ليسوا من أهل العلم، فيوجبون عليهم أن يقلدوا المذهب، وينسون أنفسهم حين يكتبون في علم الحديث وهم به أجهل من أولئك السُّنَّيين بفقهم التقليدي! دون أن يشعروا مطلقاً بأنهم يعيشون فساداً في الأصل الثاني من أصلي الشريعة، ألا وهي السنة المطهرة وأنهم يتعرضون بذلك للوقوع في وعيد الكذب على رسول الله ﷺ: (من أحدث عني بحديث يُرى -أي أهل العلم بالحديث- أنه كذب فهو أحد الكذابين). رواه مسلم وغيره.

فإن الحديث الأول الذي عزاه للترمذي كذباً، هو نفسه أيضاً لا يصح كما قال إمام المحدثين البخاري، لأنه من رواية نُحْشَل بن سعيد وهو كذاب كما قال ابن راهويه ومن قبله الطيالسي، وفيه راو آخر واهٍ، وقد خرجته في الكتاب الآخر: (الضعيفة) (٢٤١٦). ذكرت آنفاً ما يقتضيه حسن الظن به أن تخريج تلك الأحاديث ليست له، ولكني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وجدت الرجل- لإغراقه في جهله- لا يدّعي أن أبقى عند ما ذكرتُ، فقد وجدته وقع له في صلب كتيبه المتقدم أكاذيب أخرى تشبه تلك مشابهة تامة، إلى أخطاء أخرى، لا بُد لي من بيانها نصحاً وتحذيراً.

١- ذكر (ص ٦٧) (... وسنتت لكم قيامه)، وقال:

(رواه أصحاب السنن) وهم أربعة معروفون، ولم يروه منهم إلا النسائي وابن ماجه!

٢- ذكر (ص ١٨) حديثاً في فضل رمضان، وقال:

(رواه النسائي).

وهو كذب عليه، فإنه لم يروه، وإنما رواه الطبراني كما في (الترغيب) و(المجمع) للهيثمي، وقال: (فيه الفضل بن عيسى الرقاشي وهو ضعيف).

٣- وذكر (ص ٥٠) حديث: (أرحنا بها يا بلال)، فقال في الحاشية مخرجاً له:

(لسان العرب).

فلم يعرف هذا المسكين مصدراً لهذا الحديث غير هذا الكتاب المعروف بأنه ليس من كتب الحديث، وإنما هو في اللغة، مع أنه في (سنن أبي داود) ومخرج في كتب السنة مثل (المشكاة) (١٢٥٣) وغيره!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

٤- أورد (ص ٥٦) أثر أبي بن كعب في صلاته في رمضان عشرين ركعة، وأنه لا يقنت إلا في النصف الثاني... وقال نقلاً عن (المغني لابن قدامة: (رواه أبو داو).

قلت: وله ظاهرة وهي الانقطاع بين الحسن-وهو البصري-وعمر، ويمثله يحتج على السلفيين المتمسكين بالسنة في صلاة التراويح كما تقدم، ويرميهم بكل باقعة كما سلف.

٥- ذكر (ص ٧٨) حديث (لا تجتمع أمتي على ضلالة) وفي رواية أخرى (ما كان الله ليجمع أمتي على ضلالة. وقال (رواه أصحاب السنن).

وهذا كذب أيضاً عليهم جميعاً إلا الترمذي فإنه رواه باللفظ الأول، وأما الآخر فرواه ابن أبي عاصم في (السنة) وإسناده ضعيف كما بينته في (ظلال الجنة) (رقم ٨٠)، لكنه حسن بمجموع طرقه كما شرحت في (الصحيح) (١٣٣١) وغيره.

٦- وفي (ص ٩٦) ذكر قوله ﷺ : (الكبر بطل الحق وغمط الناس)

وقال: (أخرجه البخاري).

قلت: وهو كذب عليه أيضاً فإنما رواه مسلم فقط في (الصحيح) عن ابن مسعود، نعم رواه البخاري في (الأدب المفرد) عن ابن عمرو، فإن كان يعنيه، فهذا من الأدلة على أن

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الصابوني لجهله لا يُفرق بين ما بين ما يرويه البخاري في (الصحيح) وما يرويه خارجه، وإلا لقيد العزو إليه بقوله: (في الأدب المفرد)! وهو مخرج في المجلد الأول من هذه (السلسلة الصحيحة) برقم (١٣٤)، وسيأتي بإذن الله تعالى بزيادة في التخريج والطرق في هذا المجلد برقم (١٦٢٦).

٧- ذكر (ص ١٢٨) حديث: (ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل)، وقال في تخرجه:

(أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد في المسند (٢٥٢/٥) وقال: إسناده صحيح). قلت: ولقد كذب على الإمام أحمد أيضاً- وإن كان الحديث في نفسه ثابتاً- فإنه لم يقل ذلك، وقد أخرج في موضع آخر من (المسند) (٢٥٦/٥)، وهذا الكذب يعرفه كل مشتغل بهذا العلم الشريف، فإن الإمام أحمد رحمه الله ليس من عادته في مسنده التصحيح.

ولقد خطر في البال أنه لم يحسن التعبير، أراد أن يقول: وقال الترمذي: (إسناده صحيح)، ولكن الترمذي لم يقل ذلك أيضاً، وإنما قال: (حسن صحيح)، والفرق بين العبارتين لا يخفى على أهل العلم.

ولهذا الرجل أخطاء كثيرة، وأكاذيب أخرى، وبخاصة على إخواننا السلفيين، لا مجال لذكرها أو الإشارة إليها في هذه المقدمة، فإنها حديثية محضة، ولعله يُتاح لنا ذلك في فرصة أخرى إن شاء الله.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وجملة القول: إنني أطلت الكلام في الشيخ الصابوني بصورة خاصة بين المخالفين من المعاصرين، لأنه يصلح مثلاً لجمهورهم الذين لا يحسنون من هذا العلم حتى مجرد النقل، وزاد عليهم في كثرة أوهامه وأكاذيبه، فلا يقام لأمثاله وزن في هذا العلم الشريف. وهذا لا يمنعني من أن أعترف أن هناك بعض الرجال المتأخرين لهم فضلهم الظاهر في العلم، نستفيد كثيراً من تحقيقاتهم وتعليقاتهم، كأمثال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وغيره من الأفاضل. والله ولي التوفيق.

وفي الختام لا بد لي من أن أشكر من ساعدني في تبييض هذا المجلد وتقديمه إلى المطبعة وتصحيح تجاربه ووضع فهرسه، وبخاصة ابنتي أنيسة أم عبد الله جزاها الله خيراً، وبارك فيها وفي زوجها وذريتهما، فإنها ساعدتني كثيراً في تصحيح التجارب وكتابة بطاقات الفهارس، فوفرت عليّ بذلك وقتاً كثيراً وجهداً عظيماً.

كما أشكر الدار السلفية في الكويت، والمكتبة الإسلامية في عمّان على جهودهما في طبع المجلد ونشره على الناس. أثابني الله إياهم على خدمة حديث رسول الله ﷺ وتقديمه إلى المسلمين صافياً نقياً، ورزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وختم لنا بالوفاء على الإيمان والتوحيد الخالص، إنه سميع مجيب.

عمان ١٢ ربيع الآخرة سنة ١٤٠٤هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

مقدمة سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها المجلد الخامس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ^(١)، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
[آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ
مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ
اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا
سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ
فَوْزًا عَظِيمًا {٧١}﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]

(١) سمعتُ غير ما واحد من الخطباء يزيد هنا قوله (ونستهديه)، ونحن في الوقت الذي نشكرهم على إحيائهم لهذه
الخطبة في خطبهم ودروسهم، نرى لزاماً علينا أن نذكرهم بأن هذه الزيادة لا أصل لها في شيء من طرق هذه
الخطبة؛ خطبة الحاجة، التي كنتُ جمعتها في رسالة خاصة معروفة، و﴿والذكرى تنفع المؤمنين﴾. انتهى.
قلت: لقد سبق ذكرها برقم (٢٨) (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أما بعد؛ فهذا هو المجلد الخامس من (سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها) أقدمه اليوم إلى قرائنا الكرام؛ لينهلوا مما فيه من السنة الصحيحة، وثمارها اليانعة، على اختلاف أنواعها، وجميل توجيهاتها، وتعدد فوائدها، مما يحتاجه كل مسلم في حياته؛ من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، وغيرها.

وإن أول حديث يبادرك في هذا المجلد قوله ﷺ (في كل قرنٍ من أمّتي سابقون) ففيه إشارة عظيمة لهذه الأمة المحمدية باستمرار العاملين بأحكام الله في كل قرن، وأن قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ [فاطر: ٣٢]؛ ليس خاصاً بقرن دون قرن، بل هو عامٌّ في كل العصور، حتى تقوم الساعة؛ خلافاً لما روي عن عائشة أن السابق بالخيرات إنما هو مضي على عهد رسول الله ﷺ! فإنه مع مخالفته لهذا الحديث الصحيح، فيه من هو متروك الحديث؛ كما هو مبين في الكتاب الآخر (٣٢٣٥).

وقد تميّز هذا المجلد بأمور؛ منها: كثرة الأحاديث الواردة في شمائله ﷺ، مما يدخل في باب (كان)، من رقم (٢٠٥٣ - ٢١٤١)، ومن ذلك أنه (كان لا يطأ عقبه رجلان) (٢٠٧٨ و ٢١٠٤)؛ من آداب المشي مع الكبراء، خلافاً لما عليه اليم بعض مشايخ

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الصوفية والعلماء، فضلاً عن الملوك والأمراء! ومن ذلك أدب القول إذا قرأ القارىء:

﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾^(١) (٢١٥٠)؛ مما أخلَّ به جماهير المستمعين والقراء!

وحديث في وصاياه ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه (٢١٦٦) ما أحوجنا إلى معرفتها والتأسي بها.

ووجوب رحمة الكبير للصغير، وتوقير الصغير للكبير، ومعرفة حق العالم (٢١٩٦)؛ مما أخل به الكثيرون.

وأحاديث في الجهاد في سبيل الله، وفضل غباره (٢٢١٩ و ٢٢٢٧ و ٢٢٢٨).

وحديث في أدب المسلم إذا سلم عليه الكافر (٢٢٤٢).

وحديث في الكبائر منها: (التعرب بعد الهجرة) (٢٢٤٤)، وبيان أن نحوه التغرب!

وحديث (من باع بيعتين في بيعة...) وتفسير بعض العلماء له ببيع التقيسيط بزيادة في الثمن، وحكمه (٢٣٢٦).

وحديث في الترهيب من ترك الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره (٢٣٣٧).

وحديث في لعن من سب الصحابة رضي الله عنهم (٢٣٤٠).

(١) وردت في عدة مواضع من سورة الرحمن.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وحديث في تفسير المقام المحمود بالشفاعة الكبرى (٢٣٦٩). وآخر في المحافظة على نظافة الطرق (٢٣٧٣). وحديث في النهي عن سب الشيطان، والأمر بالتعوذ من شر (٢٤٢٢). وآخر في النهي عن تحدث الإنسان بتلعب الشيطان به في منامه (٢٤٥٣).

وحديث هام في امتحان من لم تبلغه الدعوة يوم القيامة (٢٤٦٨)...

إلى غير ذلك من الحكم والفوائد التي تضمنتها سائر الأحاديث وآخرها في فضل الصبر على البلاء إذا لم يُستغث بغير الله.

وختاماً؛ أسأل المولى سبحانه وتعالى أن يلهمني الصواب في كل ما أكتب، وأن ينفع به الناس جميعاً في مشارق الأرض ومغاربها، وأن يوفّقنا جميعاً للعمل بما علمنا، وأن يجعل ذلك كله خالصاً لوجه تبارك وتعالى؛ إنه سميع مجيب.

وصلّى الله على محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

عمان: ٢٣: ربيع أول سنة ١٤٠٩ هـ

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هذا، وكما جريت عليه في هذه السلسلة (الصحيحة)، وفي الأخرى (الضعيفة) من وضع فهارس علمية مفصلة، تساعد القراء على تسهيل الاستفادة منها، والرجوع إلى مطالبهم حين الحاجة إليها، فقد حال بيني وبين وضع أكثر فهارسها عوائق، منها بعض الأمراض التي لازمتني حتى هذا الشهر، رمضان المبارك، الذي لزمته في داري، ولم أتمكن بسببها من صيامه، والجلوس في مكتبي لمتابعة أعمال العلمية التي نذرت لها نفسي فاقترضت المصلحة العلمية أن يقوم بعض إخواننا من طلاب العلم العاملين في (المكتبة الإسلامية) بوضع الفهارس المشار إليها، راجياً لهم التوفيق في ذلك، وقد كلفت ابنتي أم عبد الله - بارك الله فيها وفي زوجها وذريتها - أن تتولى بيان ذلك في كلمة لها تكون ختاماً لهذه المقدمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ.

أما بعد؛ فهذا هو المجلد الخامس من (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، يخرج إلى قرائه ومنتظريه رافداً غزيراً جديداً؛ ليلحق بأمثاله من السلسلتين (الصحيحة) و(الضعيفة)، وقد أولاه مؤلفه الوالد الفاضل مثلما أولى سابقه، فصنعه على عينه؛ أودعه زبدة علمه، وخلاصة أبحاثه، واشرف بنفسه على تصحيح تجاربه، واطلع على جميع مراحل فسه

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وتهذيبه، متحاملاً على أوجاعه التي ما برحته هذا العام إلا يسيراً، مهتبلاً كل فرصة من ليل أو نهار ليأوي فيها إلى مكتبته، مستغلاً كل فترة هي أدعى أن تكون لراحته، مصراً على أن يخرج الكتاب بأحسن صورة يرضاها ويستطيعها.

وهكذا كان، إلى أن وصل الكتاب إلى مرحلة (الفهرسة)، كما هو معروف، فإن فهرسة الشيخ علم وفن بجد ذاتها، خاصة الفهرس الأول (المواضع والفوائد)، فإنه يختصر موضوعات الكتاب وأبحاثه اختصاراً ملماً دون أن يضع فوائدها، وفي هذه المرحلة بالذات صحب الوالد كتابه إلى مكان استجمامه وخلوته، ففتح الله عليه بركات، ومته بالعافية، كنت تراه عاكفاً عليه دون تمييز بين ساعات ليل أو نهار حتى تم الفهرس الأول، ثم كان لا بد من عودته إلى بيته، وكان الشتاء قارساً زاد من أوجاع الوالد ومرضه، مما اضطره إلى التوقف عن إتمام بقية الفهارس، فعُهد إلى بعض موظفي (المكتبة الإسلامية) بإتمامها وتصحيح تجاربها، وللأسف لم يتمكن الوالد من الاطلاع عليها ومراجعتها كما كان يريد.

وحرصاً على نفع المسلمين بما في الكتاب من حديث شريف، وعدم تعطيل ما به من علم غزير؛ كان لا بد أن يخرج الكتاب بهذه الصورة، وما لا يدرك كله لا ترك جله.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

والله تعالى نسأل أن يجزي الوالد الفاضل عنا وعن المسلمين خير الجزاء، وأن يمد في عمره، ويمتعه بالصحة والعافية، ويبارك في وقته؛ ليتحف المسلمين بما عنده من كتبه ومؤلفاته، فيتابع نشرها، ويشرف بنفسه على طباعتها وإخراجها؛ ليعم نفع المسلمين بها في مشارق الأرض ومغاربها، إنه سميع مجيب.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

أم عبد الله

عمان/ ٢٥ رمضان ١٤٠٩ هـ

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد المقدمة:

- ١- من قال: (بيروي المناكير عن فلان) هذا لا يعني التضعيف المطلق في اصطلاح العلماء؛ فهو ليس كمن قيل فيه: (منكر الحديث).
- ٢- أن قول الصحابي: (من السنة كذا) أنه في حكم المرفوع.
- ٣- الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق ما لم يشتد ضعفها.
- ٤- العلماء يُفَرِّقُونَ بين ما خف ضعفه فيقوى الحديث بمثله، وبين ما اشتد ضعفه.
- ٥- الصوفية من مذهبهم الخمول لا الظهور، حتى قال أحد قدمائهم: (كن ذنباً ولا تكن رأساً)!
- ٦- قال الإمام الألباني-رحمه الله-: حسن السقاف؛ خلفي العقيدة، معتزلي النزعة، ينكر الصفات الإلهية، ويرمي المؤمنين بها من الأئمة وأتباعهم-وأنا منهم-والحمد لله-
- ٧- قال حسن السقاف: (ندم الحافظ ابن خزيمة على تأليفه كتابه (التوحيد) أخيراً؛ كما روى ذلك الحافظ البيهقي في (الأسماء والصفات) (ص ٢٦٧).
- قال الإمام الألباني-رحمه الله- وهذا كذب مزدوج؛ لأن ابن خزيمة لم يندم البتة، ولأن البيهقي لم ينسب ذلك إليه، وكيف يعقل أن يندم الحافظ ابن خزيمة على (توحيده) وهو الإيمان الخالص؟! بل كيف يعقل أن ينقل ذلك الحافظ البيهقي؟! سبحانك هذا بهتان عظيم من أفك أثيم.
- ٨- المعتزلة عطلوا صفة الكلام، وقالوا: هو الكلام النفسي الذي لا يسمع! ولكنه يفهم فجعلوا الكلام الإلهي هو العلم الإلهي وعطلوا صفة السمع والبصر وقالوا: إن المراد: العلم. فعطلوا صفتي السمع والبصر كما عطلوا صفة الكلام.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- قال الإمام الألباني-رحمه الله- فإن لم يكن هذا هو التعطيل؛ فليس في الدنيا تعطيل.
- ٩- علم الكلام تاب منه جمع من أفاضل علمائهم؛ مثل العلامة أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين رحمهم الله، ورسالته في إثبات الاستواء والفوقية والحرف والصوت في القرآن المجيد، من أقوى الأدلة على ذلك؛ فقد كتبها نصيحة لإخوانه في الله، بيّن لهم فيها سبب تراجعهم عن الأشعرية إلى السلفية، وهي مفيدة جداً لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، فلتراجع في (مجموعة الرسائل المنيرية) (١/٥٧٠-٥٨٧).
- ١٠- ولقد جرى على سنن ابنه إمام الحرمين؛ في التوبة والرجوع إلى مذهب السلف؛ كما حكى ذلك عنه غير واحد من العلماء، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ فقد نقل في (الفتح) (١٣/٣٥٠) عنه أنه لم يستفد من علم الكلام إلا الحيرة؛ ولذلك قال:
- (والآن؛ فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف).
- وقال عند موته ناصحاً لأصحابه كما فعل أبوه من قبل:
- (يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام؛ فلو عرفت أن يبلغ بي ما بلغت؛ ما تشاغلتم به).
- ١١- رحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه أصاب كبد الحقيقة حين وصف هؤلاء النفاة المعطلة ومعارضيه من المشبهة بقوله: (المشبه يعبد صنماً، والمعطل يعبد عدماً، المشبه أعشى، والمعطل أعمى)!
- والحق الذي عليه السلف والأئمة: إثبات الصفات بدون تشبيه وتنزيه بدون تعطيل.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ١٢- عقيدة حسن السقاف: هو جهمي جلد، ينكر معاني آيات الصفات بطريق التأويل والتعطيل، كما فعل بآيات الاستواء، وينكر أحاديث الصفات الصحيحة بادعاء ضعفها ومخالفة علماء الحديث والجرح والتعديل، كهذا الحديث ونحوه كثير؛ فهو يضعف قوله ﷺ: (رأيت ربي في أحسن صورة)، ويفتري في تخرجه على بعض الأئمة، كما يضعف أحاديث اليدين والقبضة والأصابع والضحك وغيرها.
- ١٣- قال الإمام الألباني-رحمه الله- في مقدمة الطبعة الثامنة من كتابي (صحيح الكلم الطيب) (ص ٩):
- (حذفنا أربعة أحاديث تبين لي أنها ليست من شرطنا... والثاني منها كان قد راجعني فيه بعض إخواننا كتابياً وشفهياً، فلهم الفضل والشكر). انتهى.
- قلت: وهذا يدل على أن الإمام الألباني-رحمه الله-جرّد نفسه من الهوى والانتصار لقوله أو لنفسه، وسلّم نفسه وقلبه للدليل الذي وافق الحق، وهنا نلاحظ أنه شكر بعض إخوانه من العلماء وطلبة العلم بعد ما تبين له أنهم مصيبون وهو جانب الصواب؛ فهذا هو أخلاق العالم الرباني الذي ينتهج منهج السلف الصالح.
- ١٤- الجمع بين الأحاديث فرع التصحيح.
- ١٥- إذا قيل في الراوي: (وسنده حسن في الشواهد).
- أي أنه ضعفه ليس بشديد.
- ١٦- طريقة أهل الأهواء الذين يحكمون بالضعف على الأحاديث الصحيحة، ثم يلتمسون لها عللاً غير قادحة؛ فيضعفون الأحاديث الصحيحة.
- ١٧- ليس للقياس دخلٌ في تضعيف الأحاديث أو تصحيحها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ١٨- الشيخ شعيب الأرنؤوط يعزو تصحيحه إلى الشيخ الألباني، في تخريجه كتاب (شرح السنة) (٢٩٠/١٢)؛ حيث قال: من طريق حنظلة بن عبد الله السدوسي، عن أنس بن مالك، وحسنه الترمذي وهو كما قال، فإن حنظلة بن عبد الله وإن كان ضعيفاً قد تابعه غير واحد انظر (الأحاديث الصحيحة) (١٥٩) للشيخ ناصر الدين الألباني.
- قلت: فهذا الشيخ شعيب عالم في علم الحديث يعزو إلى مؤلفات الإمام الألباني؛ رحمهما الله تعالى.
- ١٩- اختار الإمام الألباني هذا الدعاء الجامع حيث قال في خاتمة مقدمته: أسأل الله الكريم رب العرش العظيم، أن يطهر قلوبنا من الحسد والحقد، وأن يرزقنا علماً نافعاً، وعملاً صالحاً، وأن يرد عنا شر الحاسدين وكيد الماكرين، إنه سميع مجيب.
- ٢٠- يقدّم الجرح على التعديل، إذا كان سبب الجرح مبيّناً، وإن كان في نفسه جرحاً مؤثراً.
- ٢١- قال الإمام الألباني-رحمه الله- بأن الكتابة في هذا العلم الشريف [الحديث] تصحيحاً وتضعيفاً لا يُحْسِنُه مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ فِي تَأْخِرٍ مِنَ السَّنِّ، أَوْ حَدَاثَةٍ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُحْسِنُه أَهْلُ الْاِخْتِصَاصِ فِي الَّذِينَ أَفْنَوْا حَيَاتِهِمْ وَشَاخَوْا فِيهِ، حَتَّى جَرَى الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الصَّحِيحُ فِي عُرُوقِهِمْ، وَصَارَ جِزْءاً لَا يَنْجِزُ مِنْ حَيَاتِهِمْ، أَمَا مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ سَيَقَعُ فِي شَوْمِ رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَتَضْعِيفِهَا، أَوْ الْعَكْسِ، كَمَا هُوَ شَأْنُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ. نسأل الله السلامة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ٢٢- من شروط رد قبول توثيق المتساهل أن لا يتفرد المتساهل بالتوثيق.
- ٢٣- الحديث الشاذ، وأنه ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، أو أكثر عدداً، والمخالف هنا هو أقل عدداً وحفظاً.
- ٢٤- الحديث المضطرب عند أهل العلم هو الذي جاء على وجوه مختلفة متعادلة القوة والصحة، لا يمكن ترجيح بعضها عن بعض.
- ٢٥- اعتراف الإمام الألباني - رحمه الله - بخطئه؛ حيث قال: أني كنت واهماً مع الحاكم والذهبي في قولهما: إن عطاء والد يعلى على شرط مسلم. والحقيقة أنه ليس على شرطه، بل ولا يعرف إلا برواية ابنه عنه: فجلاً من لا ينسى.
- وهذا فيه دليلٌ أن الإمام الألباني - رحمه الله - غير متعصب لرأيه إذا ثبت الدليل خلافه.
- ٢٦- لا يضره [الراوي] أنه رافضي ما لم يكن داعية لأن العبرة في الرواة الصدق والضبط كما هو مقرر في علم المصطلح.
- ٢٧- قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في (اختصار علوم الحديث) (ص ٥٩)

في تعريف التدليس:

(هو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تسمية لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد، فتارة يكره، كما إذا كان أصغر سناً،... وتارة يجرم كما إذا كان غير ثقة فدلسه لتلا يعرف حاله...!)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٢٨- في (السلام عند اللقاء) إذا ابتداء بالسلام لا يقول: زيادة (ومغفرته)

وإنما يقول: (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته).

وإذا رد قال: (وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته)؛ كما جاءت الرواية عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سَلَّمَ عليه فزاد (ومغفرته) فانتهره ابن عمر وقال: حسبك إلى (وبركاته).

قال الإمام الألباني-رحمه الله-: فأنت ترى أن هذا الأثر في النهي عن الزيادة في إلقاء السلام، وأن زيادة ابن عمر في رده وفقاً للآية. انتهى.

قلت والمراد بالآية قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦].

٢٩- الإمام البخاري- رحمه الله- أنه حين يروي لمحمد بن حميد الرازي، فهو يبينه بأحد وجهين:

الأول: أن يسميه منسوباً لأبيه: (محمد بن حميد) ، ومن المفيد أن إنه صرح بالتحديث عنه في أكثر هذه المواضع، وهذا مما لم يذكر في ترجمته ولا ترجمة الرازي في (تهذيب الكمال) للحافظ المزي ولا فروعه، وكأن ذلك لضعفه، أو لعدم رواية البخاري عنه في كتبه الأخرى التي ترجموا لرواتها، ك (الأدب المفرد) وغيره.

الثاني: أن يقتصر على نسبته لأبيه دون أن يسميه فيقول: قال ابن حميد؛ وقد رأيت أنه أحسنه في موضعين اثنين فقط:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أحدهما: في (٢٠٤/١/٢).

والآخر: في (١١٩/٢/٣).

لكن بالنسبة للموضع الأول، فقد بينه في مكان آخر (١٩٦/٢/١) بأنه (ابن حميد) في نفس الحديث الذي رواه في الموضع الأول، فمن المحتمل أنه سقط بيانه من الناسخ هناك.

وأما الموضع الآخر، فيمكن أن يقال فيه الاحتمال المذكور قبل.

وفي موضعاً ثالثاً، وقع مبهماً (١٦/١/١)، لكن ذكر المصحح في تعليقه عليه أنه وقع في نسخة (محمد بن حميد) كما تقدم في الأول.

والخلاصة: أن من عادة البخاري في (التاريخ الكبير)، أنه إذا روى عن محمد بن حميد الرازي بينه ونسبه بوجه من الوجهين السابقين،

وهو اللائق بمقامه في دينه وعلمه، وتنزهه عن التدليس، كما سبق بيانه، ولا ينتقض ذلك بما وقع في تلك المواضع القليلة لما ذكرته آنفاً.

وبذلك أيضاً أثبتنا أن البخاري ليس من عادته أن يستر حال محمد بن حميد الرازي بعدم نسبته لأبيه لضعفه.

انتهى مختصراً من مقدمة الإمام الألباني - رحمه الله وطيب الله ثراه - ...

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٣٠- قال الإمام الألباني-رحمه الله - في شكر إخوانه الذين نبهوه عن بعض الأخطاء حيث قال: هذا، ولا يفوتني أن أشكر إخواننا الذين نبهونا على بعض الأخطاء التي كانت في الطبعة السابقة، فصححناها قدر استطاعتنا، فجزاهم الله خيراً، وجعلنا وإياهم من الصالحين.

٣١- قال الإمام الألباني-رحمه الله - مختصراً: أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن لاحتمال أن يكون لهذا الضعيف متابع يتقوى به، أو يكون للحديث شاهد يعتضد به، وهذه حقيقة يعلمها كل من مارس هذا العلم وكان حافظاً واسع الاطلاع على المتون والأسانيد والشواهد، ذا معرفة بالرواة وأحوالهم، مع الدأب والصبر على البحث والنقد النزيه، وتجده هذه حقيقة جلية في كتيبي كلها، وبخاصة هذه السلسلة، وبالأخص هذا المجلد منها، ويتجلى ذلك للقارىء بصورة سريعة جلية برجوعه إلى فهرس (أ-المواضيع والفوائد). على أنه قد يكون إعلال الحديث بالراوي الضعيف، إنما هو اعتماد على قول مرجوح في تضعيفه قاله بعض أئمة الجرح والتعديل، ويكون هناك من وثقه ويكون توثيقه هو الراجح، فالتصحيح والتضعيف عملية دقيقة، تتطلب معرفة جيدة بعلم الحديث وأصوله من جهة، وتحريماً بالغة بطرق الحديث وأسانيدها من جهة أخرى، وهذا أمر لا يستطيعه ولا يُحسنه جماهير المشتغلين اليوم بتخريج الأحاديث، وغذا رأيت لأحدهم تحقيقاً ونفساً طويلاً فهو على الغالب مسرق منتحل! والمنصفون منهم يعزرون التحقيق لصاحبه، وقليل ما هم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٣٢- ذلك أن الحافظ ابن كثير في تخرجه لأحاديث (تفسيره) له طريقتان في غير ما رواه الشيخان:

الأولى: يسوق الحديث بإسناد مخرجه من المصنفين كأصحاب السنن والمسائيد والتفاسير:

والأخرى: يسوق الحديث ويُخرجه بعزوه إلى المصنفين دون أن يذكر الإسناد. وهو في كل من الحالتين تارة يُصرح بمرتبة الحديث، وذلك من فوائد (تفسيره) وتارة يسكت، وهو في الحالة الأولى أكثر سكوتاً، ومن أمثله حديث قتل اليهود ثلاثة وأربعين نبياً في ساعة واحدة، وقد خرجته في السلسلة الأخرى برقم (٥٤٦١). ومنها حديث (الأبدال في أمي ثلاثون، بهم ترزقون...) وإسناده ضعيف جداً، وهو مخرج هناك برقم (٩٣٦)، وحديث: ايم الله الأعظم في (آل عمران): (قل اللهم مالك الملك...) وهو موضوع كما بينته هناك برقم (٢٧٧٢) إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة جداً، لو تُتَبَّعتْ لكان منها كتاب في مجلد كبير.

٣٣- قوله ﷺ (في كل قرنٍ من أمّتي سابقون) ففيه إشارة عظيمة لهذه الأمة المحمدية باستمرار العاملين بأحكام الله في كل قرن.

٣٤- ووجوب رحمة الكبير للصغير، وتوقير الصغير للكبير، ومعرفة حق العالم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

[٣٣] مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة المجلد

الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلوات الطيبات على سيد المرسلين، وعلى أصحابه الغرّ الميامين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فهذه هي الطبعة الجديدة للمجلد الأول من كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) نقدمها اليوم إلى القراء الكرام، المتتبعين بشغفٍ زائد في كل بلاد الإسلام، لمؤلفاتي التي كتب الله تعالى لها القبول التام، بين الأنام، المخلصين منهم في كل مكان، رغم أنف كل حاسد أو حاقد مطعان. ﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [يوسف: ٣٨] ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]

وإن من هذا الفضل الإلهيِّ أنه وفقني لإخراج هذه الطبعة عن سابقاتها بزيادة فوائد عديدة، حيثية وفقهية، وبإضافة مصادر جديدة لبعض الأحاديث والتراجم، يعود الفضل فيها-بعد الله تبارك وتعالى-لبعض إخواننا المكثين وغيرهم، جزاهم الله تعالى خيراً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ولما كان من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي المشار إليه قوله تعالى:

﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] كان بدهياً جداً أن لا يجُمَدَ الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن له مذهبين: قديم وحديث.

وعليه؛ في يستغريّ القارئ الكريم تراجعني عن بعض الآراء والأحكام التي يُرى بعضها في المجلد الحديث (٦٥) عند الكلام على حديث: (لا تذبجوا إلا مسنة) وغير ذلك من الأمثلة؛ فإن لنا في ذلك بالسلف أسوة حسنة.

وإن مما يساعد على ذلك فوق ما ذكرت من العجز البشري-أننا نقف ما بين آونة وأخرى على مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحققين، إلا ما شاء الله منها لمن شاء، فيساعد ذلك من كان مهتماً بالوقوف على هذه المطبوعات والاستفادة منها على التحقيق أكثر من ذي قبل. وهذا وذاك هو السر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها؛ كهذا المجلد الذي بين يديك، وينتقدني لذلك بعض الجهلة الأغرار، كذلك السقاف هداه الله.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن الشواهد على ذلك ما تفضل الله به عليّ، ووقفني إليه، أني رفعت من هذا المجلد إلى (الأحاديث الصحيحة) حديثين اثنين:

أحدهما: الذي كان في الطبقات السابقة مقروناً برقم (١٧٦) بلفظ:

(كل بناء وبال على صاحبه...)

فرفعته إلى (الصحيحة) (٢٨٣٠) والسبب في ذلك أنني كنت قلت في رواية أبي طلحة الأسدي:

(لم يوثقه أحد...).

وذلك ثقة مني بالحافظ ابن حجر؛ فإنه لم يحك توثيقه عن أحد، ولوقله عنه في (التقريب): (مقبول)!

فكتب أحد إخواني المكلفين بالنظر في الكتاب لإعداده لهذه الطبعة: أن الهيثمي قد أورده في كتابه: (ترتيب ثقات ابن حبان)، فرجعت إلى أصله: (الثقات) فوجدته فيه، وتابعت البحث والتحقيق، فتبين لي أنه صدوق، وأن الحافظ كان في قوله المذكور غير مصيب؛ كما فصلت ذلك في المجلد السادس من (الصحيحة)، يسر الله لنا طبعه بمنه وكرمه، كما يسر لنا طبع الخامس منه، وهو وشيك الصدور إن شاء الله تعالى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

والحديث الآخر (٣١٦):

(إن أهل الشيع في الدنيا أهل الجوع في الآخرة)

استبدلته بغيره؛ كما سيأتي لأنني تذكرت أنني كنت خرجته فيما بعد في (الصحيحة) (٣٤٣) من طرق كما كنت نبهت هناك.

وقد يقع مثله في غير هذين الحديثين، كما يمكن أن يقع عكس ذلك تماماً، فرحم الله عبداً دلّني على خطئي، وأهدى إليّ عيوبي؛ فإن من السهل عليّ -ياذن الله تعالى وتوفيقه- أن أتراجع عن خطأ تبين لي وجهه، وكتبي التي تطبع لأول مرة، وما يُجدد طبعه منها أكبر شاهد على ذلك، ولا نذهب بالقراء بعيداً، فبالإضافة إلى ما سبق بيانه حول الحديثين المذكورين آنفاً فقد تراجع عن قولي في (كنانة) راوي حديث التسبيح بالحصي: (مجهول الحال) إلى أنه صدوق أيضاً؛ كما سيرى القراء تحت الحديث (٨٣): نعم المذكر (السُّبْحَة...)، مع التنبيه أن حديثه بقي على ضعفه السابق؛ لتفرد به، وهو ضعيف، ورددت هناك على المصري الجاهل الذي انتصر للشيخ الحبشي في رسالة ذهب فيها إلى سنّية التسبيح بالسبحة!

وبهذه المناسبة أقول:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

إني أنصح كل من أراد يرد عليّ -أو على غيري- ويبيّن لي ما يكون قد زلّ به قلبي، أو أشتط عن الصواب فكري، أن يكون رائده من الرد النصيح والإرشاد، والتواصي بالحق، وليس البغضاء والحسد، فإنها المستأصلة للدين؛ كما قال ﷺ:

(دبّ إليكم الأمم قبلكم: البغضاء والحسد، والبغضاء هي الحالقة، ليس حالقة الشعر، ولكن حالقة الدين).

كما هو شأن ذوي الأهواء والبدع مع أهل الحديث وأنصار السنة في كل زمان ومكان، وكما فعل معي بالذات كثير منهم -ولا يزالون مع الأسف- كالأعظمي، والغماري، ومن نحأ نحوهم من المتعصبة الجهلة! كذاك السقاف، وقد انبرى له أخونا الحلبي - (الأنوار الكاشفة)، فلتراجع.

وإن من المؤسف حقاً أن تسري عدوى هؤلاء المبتدعة إلى بعض من يُظنُّ أنه من أهل السنة؛ لإقامته بين ظهرانيتهم، فيضع يده في يدهم، ويرقع صوته مع أصواتهم في الرد على من ينصر السنة ويتبعها، وينكر البدعة ويحاربها، وهو الشيخ إسماعيل الأنصاري، الباحث في دار الإفتاء في الرياض، فإن هذا الرجل يبدو أنه لشدة ما يضمّر في قلبه من البغض والحقد أن السنة لا تجمععه معنا؛ لأنه من غير المعقول أن يفترى السني على أحد من أعداء السنة، فكيف يعقل أن يفترى على من كان مشهوراً بين أهل السنة بأنه من أهلها، ومُحارباً أشد المحاربة من أعدائها؟! فقد سبق لهذا الرجل أن كتب ضدي في مسألة الذهب الملقق، وركعات التراويح، ولم يلتزم في ذلك المنهج العلمي، بل إنه بثّ في أثنائه كثيراً من إفكهِ ودله

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

بالباطل، كما كنت كشفت عنه في ردي عليه في مقدمة (آداب الزفاف) طبع المكتبة الإسلامية في عمان)^(١)، ومقدمة رسالتي (قيام رمضان) بما كنت أن أنه يكون رادعاً له أن يعود إلى ذلك مرة أخرى، فإذا به يفجأ الناس برسالة صغيرة أسماها (الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بالرد على مجانبة الألباني فيه الصواب)، يتهمني فيه بتهمة جديدة، ويزعم (ص ٧ و ٢٥) أنني شنعت على الشيخ رحمه الله وانتهكت حرمة! كما يتهمني (ص ١٥) أنني نسبت الشيخ إلى التساهل من ناحية العقيدة، وذلك كله بجهتٍ وافتراءً؛ عامله الله بما يستحق.

وليس غرضي في هذه المقدمة الرد عليه في هاتين الفريتين، فقد كفاني ذلك الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد الحلبي في رسالته القيمة في التعقيب على رسالة الأنصاري المذكورة، وبيان ما فيها من الأخطاء الكثيرة، وهي مطبوعة، فليرجع إليها من شاء الوقوف على الحقيقة، فإنه سيرى من ذلك الفرق الشاسع بين الأنصاري وتهجمه علي، ورد صاحبنا عليه، وتأدبه معه تأديباً لا يستحقه الأنصاري لبغيه واعتدائه المتكررة.

(١) هذه الطبعة هي الشرعية، وأما طبعة المكتب الإسلامي الجديدة؛ فهي غير شرعية؛ لأنها مسروقة من الأولى، وحق الطبع للمؤلف يعطيه من يشاء، ويمنعه من لا يتقي الله، ويتلاعب بحقوق العباد، كما أن في هذه الطبعة المسروقة تصرفاً بزيادة ونقص، والله المستعان، وإليه المشتكى من فساد أهل هذا الزمان.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وإنما غرضي ها أن أرد عليه انتصار للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ الذي جعل من آداب المشي إلى المساجد أن يقول: (اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك/ وبحق ممشاي هذا...) إلخ الدعاء المعروف في الحديث الآتي بيان ضعفه، والكشف عن علله برقم (٢٤)، فانتصب الشيخ-هداه الله-لتمسيه احتجاج الشيخ محمد بن عبد الوهاب به بتقوية الحديث، والرد عليّ لتضعيفي إياه بأسلوب يتبين لكل ذي لب أنه لم يكن فيه باغياً للحق، وإنما الانتصار للشخص، والتشفي ممن يحسده ويحقد عليه! وأنا أذكر هنا بإيجاز ما اعتمده في ذلك مع الكر عليه بإبطاله، فأقول:

أولاً: قال (ص ٩):

(رواية الأجلء من حفاظ الحديث دون تنبيه على علية...).

ثم سوّد خمس صفحات (٩-١٤) في تخريج الحديث دون فائدة تذكر؛ لأنهم جميعاً أخرجوه من الطريق المعلول!

ثم أعاد كلامه هذا في الصفحة (١٥)!

وهو يعني بذلك أن سكوت هؤلاء الأجلء قدوة حسنة للشيخ محمد بن عبد الوهاب في سكوته عن الحديث!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وليس يخفى على كل ناشئ في هذا العلم من أبطل الباطل؛ لأن لازمه أن أئمة الحديث كأصحاب السنن والمسانيد وغيرها إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدهم ساكتين عنها أنه لا علة فيها! فهل يقول بهذا من رزقه الله ذرة من العلم، أو الخشية من الله ﴿ **أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْهَامٌ** ﴾؟

وأهل العلم يعلمون أن المحدثين إذا ساقوا الأحاديث بأسانيدهم فقد برئت ذمتهم، ورفعت المسؤولية عنهم، ولو كان فيها أحاديث ضعيفة؛ بل موضوعة، وليس كذلك من ساق الحديث دون إسناده، فعليه أن يبين حاله مقابل حذفه لإسناده، وبخاصة إذا ساقه محتجاً به، ولو ذكر من أخرجه كما يفعل بعض الفقهاء المتأخرين، فأين هذا من صنيع المحدثين؛ الناصحين للأمة بروايتهم الأحاديث بأسانيدهم التي تكشف عن مراتبها؟!!

ثانياً: قال (ص ١٧): (تقوية بعض روايات الحديث، والجواب عن إعلاله بعطية وفضيل).

وخلاصة جوابه يعود إلى أمرين: الأول: تقوية حال عطية!

والآخر: تحسين الحافظ وغيره للحديث!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

١ - وجوابي عن الأول: أنه اعتمد في ذلك الحافظ في (تخريج أحاديث الأذكار):

(ضَعَفُ عطية إنما جاء م، قَبِلَ التشيُّع وَمِن قَبِلَ التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له...)، وذكر بعض أصحاب السنن وغيرهم^(١).

وقد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين هامتين؛ كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء؛ كما سيأتي في الكتاب:

الحقيقة الأولى: تضييف الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك؛ كالنووي، وابن تيمية، وغيرهم مما هو مذكور في رسالتي (التوسل) (ص ٩٤)، ونقل إجماعهم على ذلك أعلم الناس بالتراجم، وهو الحافظ الذهبي في (المغني)^(٢)، ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه في كتابه المختص في رجال الستة (التقريب)،

(١) ونقله الزبيدي بمعناه في (شرح الإحياء) (٨٩/٥)!

(٢) وسبقه إلى ذلك شيخه ابن تيمية، فقال في رسالته في التوسل:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فقال فيه: (صدوق يخطيء كثيراً، كان شيعياً مدلساً).

وأما أقوال المتقدمين منهم فتجدها مفصلة في رسالة أحمينا الحلبي، (ص ٣٥-٤٣)، ولا بأس من سرد أسمائهم؛ ليتجلى للقارئ الهوة السحيقة التي هوى فيها الشيخ الأنصاري على منخره تشفياً من الألباني! ﴿ وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ ، وها هي الأسماء:

- ١- سفيان الثوري.
- ٢- هُشَيْم.
- ٣- أحمد بن حنبل.
- ٤- ابن معين.
- ٥- البخاري.
- ٦- أبو داود.
- ٧- النسائي.
- ٨- أبو حاتم.
- ٩- أبو زرعة.
- ١٠- ابن حبان.
- ١١- الساجي.
- ١٢- الدار قطني.
- ١٣- الحاكم.
- ١٤- البيهقي.
- ١٥- ابن حزم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ومن أسماء الأئمة المتأخرين:

- ١- ابن الجوزي.
- ٢- النووي.
- ٣- ابن تيمية.
- ٤- ابن القيم الجوزية.
- ٥- الزيلعي.
- ٦- ابن عبد الهادي.
- ٧- الذهبي.
- ٨- الهيثمي.
- ٩- ابن حجر نفسه!
- ١٠- البوصيري.
- ١١- محمد بن عبد الوهاب نفسه!

وغير هؤلاء كثير، لو توسعنا في الاستقصاء لجاوز عددهم الثلاثين.

لقد سمَّحتُ - إن لم نقل: سَوَّلْتُ-للأنصاري نفسه... أن يخالفهم في سبيل الطعن والتشهير بالألباني الذي اعتصم بحبلهم، مستغلاً في ذلك زلةً لأحدهم، وقولاً للآخر.

أما الزلة؛ فهي قول ابن حجر المتقدم: إن ضعف عطية جاء من قبل تشييعه وتدليسه! وهذا مردود لمخالفته لأقوال أولئك الأئمة، بل ولقوله هو نفسه الذي هو خلاصة أقوالهم في عطية، فقد قال في (التقريب):

(صدوق، يخطيء كثيراً، كان شيعياً مدلساً).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فقد أضاف إلى الصفتين السابقتين والمذكورتين هنا أيضاً صفة ثالثة، هي أنه (يخطيء كثيراً).

ونحوه قوله في (طبقات المدلسين):

(ضعيف الحفظ)!

وهذا الوصف يعني أن حديث عطية يلازمه الضعف، ولو فرض أنه لم يدلس؛ لسوء حفظه. وهذا ينافي تحسين حديث؛ كما فعل الحافظ سائحه الله ردّاً على النووي رحمه الله، ولما كان هوى الأنصاري في هذا التحسين للرد على الألباني تشبث به، وأعرض عن هذه الحقيقة، وتجاهلها، فعليه وزره ووزر من قد يعتر به ﴿ وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾
وأما القول الآخر الذي استغله الأنصاري استغلالاً غير شريف؛ فهو ما ذكره (ص ٢١) عن ابن معين أنه قال:

(عطية العوفي ليس به بأس، قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس).

قلت: فإصرار ابن معين على قوله: (ليس به بأس)، وامتناعه من القول بأنه يحتج به، أقرب إلى أنه ضعيف لا يحتج به عنده، من كونه ثقة لديه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وعلى فرض أنه يعني أنه ثقة؛ كما زعم الأنصاري، فهو معارض بتضعيف أحمد وغيره من الأئمة الذين تقدمت أسماؤهم، كما أنه يعارض الحقيقة التالية التي خالفها الأنصاري، وهي:

الحقيقة الأخرى: أنه من الثابت في علم الحديث أن الجرح-وبخاصة إذا كان مُفسِّراً- وقدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسَّر بشيئين:

الأول: سوء الحفظ.

الثاني: التدليس.

أما الأول؛ فلم يُعْرَج عليه الأنصاري؛ لأنه يعلم أنه لا سبيل له إلى الجواب عنه، ولو بالتكلف كما هي عادته، فرأى تبعاً للهوى أن يكتفم ذلك! من باب- كما يقول بعضهم-: (الهرب نصف الشجاعة)!

وأما الآخر؛ فقد أجاب الأنصاري مقلداً لابن حجر، وهو أن عطية صرح في بعض الروايات بالتحديث بقوله: حدثني أبو سعيد، فأمن بذلك تدليسه. (١)

(١) ليتأمل القارئ كيف تشبث الأنصاري هنا بتصريح عطية بالتحديث، مع أن ذلك لا يفيد؛ لما يأتي، وكيف في رد تحديث يحيى بن أبي كثير الثقة في حديث بنت هبيرة الصحيح، ومع ذلك أعله الأنصاري بالانقطاع! ولم يعتد بتصريحه بالتحديث؛ كما بينته في ردِّي عليه مقدمة الطبعة الجديدة لـ (آداب الزفاف) طبع المكتبة الإسلامية.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فأقول: عفا الله عن الحافظ، فلقد نسي أن تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه بالتحديث، بل هو من النوع الذي يسمى بتدليس الشيوخ المحرم لحبثه؛ لأنه يسمى شيخه أو يكتبه بغير اسمه أو كنيته تسمية لحاله؛ كما بينته في (التوسل) (ص ٩٤-٩٥)، فقد كان عطية إذا روى عن الكلبي الكذاب كناه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري! ولهذا لما ذكره الحافظ في رسالته في المدلسين؛ قال:

(مشهور بالتدليس القبيح) (١)

يشير إلى هذا النوع المحرم، ومنه تعلم أن تدليسه لا يزال قائماً، ولو ثبت عنه أنه قال: (حدثني أبو سعيد)، فهل كان الأنصاري جاهلاً بهذا أم متجاهلاً؟! أحرهما مر! ولقد كان الشيخ الكوثري-على ضلاله وتعصبه المعروف- خيراً من الشيخ الأنصاري من جهة أنه تنبّه لكون تدليس عطية من هذا النوع الذي لا يفيد فيه التصريح بالتحديث، ولنه حاول الإجابة عنه بجواب آخر؛ إلا أنه رجع بخفي حنين كما ستري في الكتاب إن شاء الله تعالى.

وبهذا ينتهي الجواب عن تقوية الأنصاري لعطية التي بنى عليها تحسين حديثه في التوسل.

(١) ولم يتنبه لهذا أخونا الفاضل بدر بن عبد الله البدر في تعليقه على (الدعوات الكبرى) (ص ٤٦/٣٢) في حديث آخر لعطية، فقال: (لم يصح بالسمع من أبي سعيد الخدري).

مع أنه في حديثنا هذا أحال-جزاه الله خيراً- في استيفاء الكلام عليه إلى هذه السلسلة فيما يأتي (٢٤).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وخلاصته أنه اتكأ في ذلك على بعض الأقوال الشاذة عن أقوال الجمهرة من العلماء المجمعين على ضعف عطية، وفسر تدليس عطية بغير ما فسروه، مستغلاً في ذلك وهماً للحافظ، معرضاً عن أقواله الأخرى الموافقة للحق الذي عليه سائر العلماء، كل ذلك ارتكبه الأنصاري انطلاقاً منه من القاعدة التي يتكئ عليها أهل الأهواء، وهي: (الغاية تسوغ الوسيلة)!

وغايته الطعن في الألباني، والتشهير به، والتظاهر بأنه ينتصر للشيخ محمد بن عبد الوهاب، تقرباً منه إلى الذين يعيش بين ظهرائهم، وليس مرضاة لله تعالى، تماماً كما فعل صاحبه أبو غدة من باب ما يقال: وأرضهم ما دمت في أرضهم!

وإن أعجب ما في هذا التظاهر مخالفته للشيخ محمد نفسه، فقد سبق مني أن ذكرت الشيخ في جملة المضعفين لعطية، وذلك بناء على ما نقله الأنصاري نفسه عنه في حاشية (انتصاره) (ص ١٥) أنه قال الشيخ في (تلخيص كتاب الاستغاثة) بعد أن خرج الحديث: (في إسناد عطية العوفي، وفيه ضعف)!

قلت: وهذه الجملة هي التي كنا نريدها من الشيخ محمد رحم الله، وهي وحدها تقضي على (انتصار الأنصاري)، وتجعله هباء منثوراً، ويصدق عليه عموم قوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ﴾! فإنها تستلزم- كما هو ظاهر- الحكم على الحديث بالضعف الذي يجهد الأنصاري نفسه عبثاً لرده! ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وأنا أظن أن جملة الشيخ لها تتممة، لم يذكرها الأنصاري عمداً؛ كما هي عادته في كتمان ما كان حجة عليه؛ لأنها أصرح في التضعيف، ولما لم يكن كتاب الشيخ في متناول يدي، فقد رجعت إلى أصله، وهو (تلخيص كتاب الاستغاثة) لشيخ الإسلام ابن تيمية، فوجدت فيه ما ظننت، فقال فيه (ص ٤٢) بعد أن خرج الحديث أيضاً:

(في إسناده عطية العوفي، وفيه ضعف، فإن كان هذا الكلام النبي ﷺ؛ فهو من هذا الباب... إلخ).

يعني التوسل الجائز؛ لأنه سؤال بأفعاله تعالى؛ قال:

(لأن فيه السؤال لله بحق السائلين، وبحق الماشين في طاعته، وحق السائلين أن يجيبهم، وحق الماشين أن يشيهم... إلخ).

فقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن كان هذا كلام النبي ﷺ...)

صريح في أن الحديث عنده ضعيف، فعدم ذكر الأنصاري لها يدل كل من وقف على هذه الحقيقة أنه ليس أميناً في النقل، ولا سيما إذا علم أنه نقل (ص ٢٨) عن ابن تيمية كلامه المذكور مبتدئاً بقوله:

(إن فيه السؤال لله بحق السائلين... إلخ).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

كما نقله قبيل ذلك عن محمد بن عبد الوهاب من كتابه (تلخيص كتاب الاستغاثة) مبتدئاً
من قوله:

(حق السائلين أن يجيبهم...!)

فحذف منهما عبارة ابن تيمية الأولى: (فإن هذا كلام النبي ﷺ...) المصراحة بتضعيفهما
للحديث!

فهل يستطيع أحد بعد أن يزعم أن كتمانها لهذا النص كان عن حسن نية منه، بل هل
يستطيع أحد أن يدعي أن تأليفه للرسالة من أصلها لم يكن عن سوء نية، وسواد طوية،
بعدها تقدم من البيئات على ذلك، وبخاصة بعد أن نقل هو نفسه عن الشيخ محمد بن
عبد الوهاب تضعيفه لعطية كما تقدم؟!)

لا أعتقد أن أحداً يستطيع ذلك، ولو كان من المبالغين في إحسان الظن بالناس، كذاك
الصوفي الذي زعموا أنه رآه بعضهم يبكي في الطريق، فلما سئل؟ قال مشيراً إلى رجل
وامرأة يتسافدان على جانب الطريق:

أبكي شفقة على هذين الزوجين (!) لم يجدا بيتاً يستتران فيه لقضاء حاجتهما!!

ثالثاً وأخيراً: وهو الأمر الآخر الذي سبقت الإشارة إليه في قوله: (تقوية بعض روايات
الحديث...).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فقال (ص ٢٣):

(تحسين بعض الحفاظ حديث: (اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك).

ثم نقل تحسينه عن الحافظ العراقي، وأبي الحسن المقدسي-شيخ المنذري-، والدمياطي.

والجواب من وجوه:

الأول: قد سبق آنفاً تحقيق أن عطية الذي في هذا البحث الذي حسنه الثلاثة المذكورون ضعيف عند جماهير العلماء لسوء حفظه، وتدليس القبيح المحرم، فكيف يجوز تحسين الحديث مع وجود هاتين العلتين فيه؟! وما أحسن ما قيل:

وَهَلْ يَسْتَقِيمُ الظِّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ؟!

وثمة علة أخرى تؤكد سوء حفظه، فاتني التنبؤ عليها فيما سبق، وهي اضطرابه في سنده، فهو تارة يرفعه، وتارة يوقفه؛ كما كنت بينته في الكتاب، على ما يأتي إن شاء الله تعالى، وأزيد هنا فأقول: وأخرى الشك، فيقول: (أراه رفعه إلى النبي ﷺ)؛ كما في رواية ابن ضريس، إحدى روايتي ابن خزيمة، اللتين ذكرهما عنه الأنصاري أي طبعة منه أراد الأنصاري، فإنه في (ص ١٢) من الطبعة المنيرية التي عندي، والرواية فيها بالشك كما ذكرت، وهو الذي يقتضيه سياق كلام ابن خزيمة، فلا أدري أسقط ذلك من نسخة الأنصاري، أم هو أسقطها لغاية في نفسه؟!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ولا أستبعد صدور ذلك منه، بعد كل ما فعل مما سبق بيانه ويأتي!

وإنّما لا يخفى على كل بصير بهذا العلم الشريف أنّ تلون الراوي في رواية الحديث، فهو يرفعه تارة، ويوقفه تارة، ويشك في رفعه أخرى؛ إنّما هو دليل ظاهر على ضعفه وعدم ضبطه، حتى ولو لم يكن ضعيفاً كعطية هذا، وكما كابر الأنصاري في ضعفه - كما سبق -

فكذلك كابر في تعاميه عن هذه العلة التي وقف عليها في الكتاب، فحاد عن الجواب عنها! بل إنه أوهم القراء انقائها بحكايته عن أبي حاتم ترجيح رواية الوقف! فعق عليها بقوله (ص ١٠، ١٨ و ١٩):

(إنّ ترجيح أبي حاتم الوقف غير مؤثر لأنه في حكم الرفع)!

وأقول: لو أن الأنصاري على معرفة بهذا العلم الشريف، وعنده شيء من الجرأة الأدبية لرد هذا الترجيح بحجة قوية، وهي أن الين رفعوا الحديث عن عطية أكثر من الذين أوقفوه، وهم كما في الروايات التي خرّجها في رسالته (ص ٩-١٨):

- ١- يزيد بن هارون. أحمد.
- ٢- سليم بن حيان. ابن خزيمة.
- ٣- محمد بن سعيد بن يزيد التستري. ابن ماجه.
- ٤- يحيى بن أبي بكير. البيهقي.
- ٥- وخالفهم وكيع بن الجراح، وأبو نعيم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ولكني أقول: إن هذا الترجيح إنما يتمشى مع زعم الأنصاري أن عطية حسن الحديث لا بأس به، ولكنه ساقط عندي، بل إن الاختلاف هؤلاء الثقات عليه رفعاً ووقفاً من الأدلة على ضعفه، وأنه هو اضطراب في ذلك، وكان يؤدّي أن أقول: إن الذي اختلف عليه هو فضيل بن مرزوق الذي عليه دار الخلاف، ولكني أرى أن عطية أولى بالحمل عليه في ذلك؛ وعلى كل حال؛ فسواء كان هذا الاضطراب من هذا أو ذاك؛ فهو علة أخرى تؤكد ضعف الحديث، وخطأ الذين حسنوه، واستغلال الأنصاري إياه!

وأريد أن أستدرك هنا شيئاً تنبّهت له هذه الساعة، وهي أن لعطية ثلاثة أولاد: عمرو، وعبد الله، والحسن، وكلهم ضعفاء، وقد تكلم عليهم الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه (شرح علل الترمذي) (٢/٧٩١-٧٩٢)، وبين ضعفهم كأبيهم، فذلك مما يلقي في النفس أنهم أهل بيت ورثوا الضعف عن أبيهم فرداً فرداً، ويؤيده أن عمرو بن عطية، قد روى هذا الحديث أيضاً عن أبيه بلفظ آخر أوله:

(كان ﷺ يقول إذا قضى صلاته: اللهم بحق السائلين عليك، فإن

للسائل عليك حقاً...) الحديث.

وهذا كما ترى مخالف للفظ فضيل بن مرزوق عن عطية، حيث قال فيه:

(من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين...).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ولذلك؛ فيمكن اعتبار هذه الرواية علة أخرى في الحديث، وهي اضطراب عطية في لفظه إن كان ابن عمرو قد حفظه عنه، كما اضطراب في سنده، فتارة رفعه، وأخرى أوقفه، وإن كان أبو حاتم رجح الوقف كما سبق مع بيان ما فيه، وسيأتي تخريج عمرو بن عطية، ولفظه في آخر المجلد الثاني عشر من هذه السلسلة برقم (٥٩٨٦)، إن شاء الله تعالى.

الوجه الثاني: المعارضة بتضعيف من ضعف الحديث، وهم أقدم وأشهر وأكثر.

- ١- المنذري، مخالفاً في ذلك لشيخه أبي الحسن المقدسي الذي اعتمد عليه الأنصاري من بين الثلاثة المتقدمين آنفاً!
- ٢- النووي، الذي رد عليه ابن حجر تضعيفه، وهو المضعف!
- ٣- ابن تيمية، الذي نقل الأنصاري عنه تضعيفه لعطية دون أن ينقل تضعيفه للحديث نفسه.
- ٤- البوصيري، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه إياه؛ دون أن يعتبر به!
- ٥- محمد بن عبد الوهاب، الذي نقل عنه الأنصاري تضعيفه لعطية، ولم ينقل عنه تضعيفه للحديث أيضاً، وإن كان التضعيف الأول كافياً.
- ٦- صديق حسن خان.

ويمكن أن تُلحقَ بهم سابعاً وثامناً، وهما:

٧- النسائي.

٨- ابن القيم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أما النسائي؛ فلعدم ذكره إياه في كتابه (عمل اليوم والليلة)؛ خلافاً لتلميذه ابن السني الذي أوردته في كتابه كما نقله الأنصاري (ص ٢٥)، وكتاب النسائي أنظف من كتاب تلميذه، فلولا أنه يعلم أنه ضعيف لكان أوردته فيه إن شاء الله تعالى.

وأما ابن القيم؛ فكذلك لم يذكره في كتابه (الوابل الطيب) المطبوع عدة طبعات، منها التي علق عليها الشيخ الأنصاري، وهو في ذلك تابع لشيخه ابن تيمية، فإنه لم يورده أيضاً في كتابه (الكلم الطيب) مع تصريحه المتقدم بضعفه، ومعلوم لدى العلماء أن ابن القيم قلما يخالف شيخه في آرائه واجتهاداته.

وإن من شغب الشيخ الأنصاري قوله عف التحسين المتقدم عن الثلاثة:

(فماذا يقول الألباني فيهم، وقد سلكوا في ذلك مسالك التقوية، لا شك أنه سيقول فيهم أشد وأشنع مما قاله في محمد بن عبد الوهاب).

فلينظر القارئ الكريم إلى خباثة هذا الرجل، الذي يكاد قلبه يفطر دماً وحسداً وحقدًا، إنه يسأل ماكرًا، ويحيب من عند نفسه باغياً، وهو يقرأ: ﴿وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، أم هو من مشايخ أهل الكشف، الذين يزعمون أنهم يطلعون على ما في صدور الناس، ويكشفون أسرار قلوبهم؛ كفرةً بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الملك: ١٣]!؟

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أما جوابي أنا الذي أدين الله به: فهو أنني لم أشنع على الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ولن أقول فيه ولا في غيره من العلماء إلا ما قال الله: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا فَاسْتَبِقُوا الْحِزْبَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، من اجتهد منهم فأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد.

ولكن ماذا تقول أنت أيها المنتسب إلى الأنصار في الإجماع الذي نقله شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي على ضعف عطية الذي تفرّد بهذا الحديث كما تقدم (ص ١٠)، وفي اتفاق أولئك الأئمة الستة أو الثمانية-وفيهم محمد بن عبد الوهاب نفسه-على ضعف حديثه هذا؟ لن أتخصر تخصصك السابق، و﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]، ولكن لا بُدَّ لك من أن تقول: أصابوا أو أخطؤوا، فإن قلت بالأول سقطت رسالتك، وإن كانت لم تسقط بعد بما تقدم!- كما سقط انتصارك المزعوم، وإن قلت بالآخر، فهل يخطيء الإجماع؟! فإن قلت: لا؛ ظهر تناقضك وتهافتك، وإن قلت: نعم؛ حَقُّ فَيْكِ قَوْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] عياداً بالله تعالى.

ثم إن الشيخ الأنصاري-هداه الله-لم يكتف بما سبق الكشف عنه من تهجمات وتخصصات، حتى ختم رسالته بفرية أخرى، أو تجاهل آخر-على الأقل-، وهو زعمه (ص ٢٧) أنني لم أطلع على ما فسر به الإمام محمد بن عبد الوهاب جملة: (بحق السائلين علي، وبحق ممشاي هذا)!

قلت: التفسير المشار إليه معروف عندي والحمد لله، والشيخ يعلم ذلك جيداً؛ لأنه قرأ في آخر الكلام على هذا الحديث في هذه السلسلة كما سيأتي في صدد الرد على بعض المتدعين المستدلين به على التوسل المبتدع، فقد قلت هناك:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(إن حق السائلين على الله هو أن يجيب دعاءهم، فلو صح هذا الحديث وما في معناه؛ فليس فيه توسلٌ ما بمخلوق، بل هو توسلٌ إليه بصفة من صفاته، وهي الإجابة...) الخ. ونحوه في رسالتي (التوسل أنواعه وأحكامه) (ص ١٠٠)، وما أظن الشيخ إلا وقد اطلع عليه، لا أقول للاستفادة منه، فهو الغني عن ذلك! ولكن لتتبع العشرات! ولا بأس من أختتم كلامي هنا بالدعاء المأثور في بعض الأحاديث: (اللهم إني أعوذ بك من خليل مآكر، عينه تراني، وقلبه يرعاني (أي: يتجسس عليّ)، إن رأى حسنة دفنها، وإن رأى سيئة أذاعها). وسيأتي تخريجه والكلام على إسناده في المجلد السادس من هذه السلسلة برقم (٢٩١٣) إن شاء الله تعالى.

وبعد كتابة ما تقدم ذكرني أحد الإخوان برسلة لصاحبنا حماد الأنصاري حفظه الله سميها: (تحفة القاري في الرد على الغماري)، وفيها الرد عليه تحسينه لهذا الحديث - كالشيخ إسماعيل تماماً - وهو ابن عم الشيخ حماد، فتساءلنا: لماذا خصَّ الشيخ إسماعيل برده الألباني دوان ابن عمه، وهما متفقان في مخالفته في تحسينه الذي وافق فيه الشيخ الغماري المشهور بابتداعه واتباعه لهواه! وكذلك لم يُشرك في رده الشيخ شعيباً الأرنؤوط مع أنه معنا في التضعيف في تعليقه على (شرح الطحاوية) (١/٢٩٥-٢٩٦)؟! أليس في ذلك ما يؤكِّد للقراء أن رد الشيخ ليس للنصح والإرشاد، وإنما للتشقي من الألباني والتشهير به؛ حسداً وحقداً عليه، ومحاباة لابن عمه؟! ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]

وبهذه المناسبة أسوق هنا للشيخ الأنصاري القصة التالية عبرة له وتذكيراً بما كان عليه السلف من الأنصار، لعلهم يكونون لمن خلف من بعدهم قدوة حسنة يحتذى بهم في سلامة القلب وحسن الخلق.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: كنا جلوساً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال:

(يطلع عليكم الآن رجلٌ من أهل الجنة).

فطلع رجلٌ من الأنصار تنطفُ لحيته من وضوئه، قد تعلق نعليه في يده الشمال. فلما كان الغ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك، فطلع الرجل مثل المرة الأولى. فلما كان اليوم الثالث؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم مثل مقالته أيضاً، فطلع ذلك الرجل على مثل حاله الأولى. فلما قام النبي صلى الله عليه وسلم تبعه عبد الله بن عمرو بن العاص فقال: إني لاحتيتُ أبي، فأقسمتُ أن لا أدخل عليه ثلاثاً، فإن رأيت أن تؤويني إليك حتى تمضي (وفي رواية: حتى تحل ميني)؛ فعلت؟ قال: نعم.

قال أنس: وكان عبد الله يحدث أنه بات معه تلك الليالي الثلاث، فلم يره يقوم من الليل شيئاً؛ غير أنه إذا تعارَّ، ونقل على فراشه، ذكر الله عز وجل وكبر حتى يقوم لصلاة الفجر، [فيسبغ الوضوء]. قال عبد الله: غير أني لم أسمعهُ يقول إلا خيراً. فلما مضت الثلاث ليالٍ، وكدت أن أحتقر عمله؛ قلت: يا عبد الله! إني لم يكن بيني وبين أبي غضب ولا هجر ثمَّ، ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لك ثلاث مرار: (يطلع عليكم الآن رجلٌ من أهل الجنة).

فطلعت أنت الثلاث مرار، فأردت أن آوي إليك لأنظر ما عمالك؟ فأقتدي بك، فلم أرك تعمل كثير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: ما هو إلا رأيت [فانصرفت عنه].

قال: فلما وليت دعائي، فقال:

ما هو إلا ما رأيت، غير أني لا أجد في نفسي لأحد من المسلمين غشاً، (وفي رواية: غلاً) ولا أحسد أحداً على خير أعطاه الله إياه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فقال عبد الله: هذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطبق.
أخرجه عبد الله بن المبارك في (الزهد) (٢٤١ / ٦٩٤)، والروايتان مع الزيادتين له، وعبد
الرزاق في (المصنف) (٢٨٧ / ١١ / ٢٠٥٥٩)، وعنه أحمد (١٦٦ / ٣) والسياق له.
وإسناده صحيح على شرط الشيخين؛ كما قال المنذري، ورواه غيرهم كما في (الترغيب)
(١٣ / ٤).

وقد قال ابن تيمية - رحمه الله - عقب الحديث في (الفتاوى) (١١٩ / ١٠):
(فقول عبد الله بن عمرو له: (هذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطبق) يشير إلى خلوه
وسلامته من جميع أنواع الحسد.

وبهذا أثنى الله تعالى على الأنصار، فقال: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدْرِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُتُوا وَيُؤْتُونَ
عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]
أي: مما أوتي إخوانهم المهاجرون، قال المفسرون:
(﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدْرِهِمْ حَاجَةً﴾؛ أي: حسداً وغيظاً مما أوتي المهاجرون).
فهلا اقتديت بهو أيها الأنصاري؟!)

وفي ختام هذه المقدمة لا بد لي من كلمة أوجهها إلى كل مخلص من قرائنا، حبيباً كان أم
بغيضاً فأقول:

كثيراً ما يسألني بعضهم عن سبب الشدة التي تبدو أحياناً في بعض كتاباتي في الرد على
بعض الكاتبين ضدي؟ وجواباً عليه أقول:

فليعلم هؤلاء القراء أنني بحمد الله لا أبتدىء أحداً يرد عليّ ردّاً علمياً لا تهجم فيه، بل أنا
له من الشاكرين، وإذا وُجد شيء من تلك الشدة في مكان ما من كتبي، فذلك يعود إلى
حالة من حالتين:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الأولى: أن تكون ردّاً على مَنْ رد عليه ابتداءً، واشتط فيه وأساء إلى بهتاً وافتراءً، كمثل أبي غدة، والأعظمي، الذي تستر باسم أرشد السلفي! والغماري، والبوطي، وغيرهم؛ كالشيخ إسماعيل الأنصاري غير ما مرة، وما العهد عنه ببعيد! ومثل هؤلاء الظلمة لا يفيد فيهم - في اعتقادي - الصفح واللين، بل إنه قد يضرهم، ويشجعهم على الاستمرار في بغيهم وعدوانهم: كما قال الشاعر:

إِذَا أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتْهُ

وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا

وَوَضَعَ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ بِالْعُلَى

مَضِرٌّ كَوْضِعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

بل إن تحمّل ظلم مثل هؤلاء المتصدرين لإرشاد الناس وتعليمهم، قد يكون أحياناً فوق الطاقة البشرية، ولذلك جاءت الشريعة الإسلامية مراعية لهذه الطاقة، فلم تقل - والحمد لله - كما في الإنجيل المزعوم اليوم: (مَنْ ضَرَبَكَ عَلَى خَدِّكَ الْأَيْمَنِ؛ فَأَدِرْ لَهُ الْخَدَّ الْأَيْسَرَ، وَمَنْ طَلَبَ مِنْكَ رِذَاءَكَ؛ فَأَعْطِهِ كِسَاءَكَ) بل قال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] وقال: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وأنا ذكر بفضل الله تعالى أن تمام هذه الآية الثانية: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿وَلَمَنْ اتَّصَرَ بِعَدَاوَتِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِّنْ سَبِيلٍ﴾ ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٠-٤٣]، لكنني أعتقد أن الصفح المشكور، والصبر المأجور؛ إنما هو فيمن

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

غلب على الظن أن ذلك ينفع الظالم ولا يضره، ويعزُّ الصابر ولا يذله؛ كما يدل عليه ذلك سيرته عليه السلام العليمية مع أعدائه، وقوله عليه السلام: (أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً أو قتله نبي). انظر (الصحيحة) (٢٨١).

وأقل ما يؤخذ من هذه الآيات ونحوها أنها تسمح للمظلوم بالانتصار لنفسه بالحق دون تعدٍ وظلم، كقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، والسنة تؤكد ذلك وتوضحه؛ كمثله قوله عليه السلام لعائشة حيث اعتدت إحدى ضرراتها عليها: (دونك فانتصري).

فأقبلت عليها حتى رأيتها قد يبس ريقها في فيها، ما ترد علي شيئاً، فرأيت النبي عليه السلام يتهلل وجهه.

رواه البخاري في (الأدب المفرد)، وغيره؛ بسند صحيح، وهو مخرج في المجلد الرابع من (الصحيحة) (١٨٦٢).

فأرجو من أولئك القراء أن لا يبادروا بالإنكار، فإني مظلوم من كثير ممن يدعون العلم، وقد يكون بعضهم ممن يُظنُّ أنه معنا على منهج السلف، ولكنه - إن كان كذلك - فهو ممن أكل البغض والحسد كبده؛ كما جاء في الحديث:

(دبَّ إليكم داءُ الأمم قبلكم: الحسد، والبغضاء، هي الحالقة؛ حالقة الدين، لا حلقة الشعر).

وهو حديث حسن بمجموع طريقته عن ابن الزبير وأبي هريرة.

فأرجو من أولئك المتسائلين أن يكونوا واقعيين، لا خياليين، وأن يرضوا مني أن أقف في

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

رَدِّي على الظالمين مع قول رب العالمين: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾

[البقرة: ١٩٠]؛ غير متجاوب مع ذلك الجاهلي القديم:

ألا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا

فَنَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

عياداً بالله أن أكون من الجاهلين.

والحالة الأخرى أن يكون هناك خطأ فاحش في حديث ما، صدر من بعض من عُرف

بقلة التحقيق، فقد أقسو على مثله في الكلام عليه، غيرةً مني على حديث رسول

الله ﷺ، كقولي الآتي تحت الحديث (١٤٢):

(لم يخجل السيوطي - عفا الله عنا وعنه - أن يستشهد بهذا الإسناد الباطل؛ فإن (أبو

الدنيا) هذا أفاك كذاب، لا يخفى حاله على السيوطي...).

فإن الباعث على هذه الشدة إنما هو الغير على حديثه ﷺ؛ أن يُنسب إليه ما لم يقله،

وسلفنا في ذلك بعض الحفاظ المعروفين بالدين والتقوى، فانظر مثلاً قول الذهبي رحمه الله

في الحاكم؛ وقد صحح الحديث الآتي في فضل علي ﷺ برقم (٧٥٧):

(قلت: بل والله موضوع، وأحمد الحراني كذاب، فما أجهلك على سعة معرفتك؟!).

فليتأمل القارئ الفرق بين الحاكم والسيوطي من جهة، وبين عبارة الذهبي في الحاكم،

وعبارتي في السيوطي من جهة أخرى.

ثم وقفتُ على رسالة جديدة للشيخ الأنصاري - وهذه المقدمة تحت الطبع - تؤكد لكل من

يقرأها أنه ماضٍ في بغضه وحسده وافتراءته، وهي بعنوان: (نقد تعليقات الألباني على

شرح الطحاوية)! وهو فيه - كعادته في ردوده علي - لا يحسن إلا التهجم، والتجاهل عليّ

بشتى الأساليب، والغمز، واللمز؛ كقوله في أول حديث انقذني فيه بغير حق:

(فباعتبار الألباني نفسه محدثاً لا فقيهاً (!)...).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ونحو هذا من لإفك الذي لا يصدُرُ من كاتب مخلص يتبغي وجه الحق، وينفع فيه اللّين والأسلوب الهين في الردّ عليه؛ لأنّه مكابّرٌ شديدُ المكابرةِ والتمحُّل لتسليك أخطاءٍ غير الألباني مع ظهورها، بقدرٍ ما يتكلّف في توهيمه وتجهيله-ولو ببتّر كلام العلماء، وتضلل القرّاء-ليستقيم ردُّه عليه!!

وهو في بعض ما أخذه عليّ ظلماً في (نقده) هذا قد سبقه إليه الكوثري الصغير أبو غدّة الحلبي، الذي كنتُ رددتُ عليه في مقدّمة تخريج (شرح الطحاوية)، فالتقاؤه معه في ذلك ممّا يدلُّ على أنّه لا يتحرّج في أن يتعاون مع بعض أهل الأهواء في الردّ على أهل السنّة! فلا أدري والله كيف يكون مثله باحثاً في دار الإفتاء؛ وفيها كبار العلماء الذين لا يمكن أن يخفى عليهم حال هذا الباحث في انحرافه في الردّ عن الأسلوب العلميّ التّزيه، إلى طريقته المبتدعة في اتّهامه لمن خالفه من أهل السنّة بالبهت، والافتراء، والتدليس، وتحريف الكلم عن مواضعه، وتتبع العثرات!؟

ومن أراد أن يتحقّق من هذا الذي أجملته من أخلاق هذا الرجل، بقلمٍ غير قلمي، وأسلوبٍ ناعمٍ غير أسلوبي؛ فليقرأ ردّ الأخ الفاضل سمير بن أمين الزّهيري المنصوري: (فتح الباري في الدّبّ عن الألباني والردّ على إسماعيل الأنصاريّ)، أرسله إليّ جزاه الله خيراً وأنا زائرٌ في (جدّة) أواخر شعبان هذه السنة (١٤١٠هـ)، وهو في المطبعة لما يُنشرُ بعد، وما وصل هذا المجلّد إلى أيدي النَّاس؛ إلا ويكون قد تداولته الأيدي.

وهو ردُّ علميٍّ هاديٍّ جدّاً، نزيه، لا يقولُ إلا ما وصلَ إليه علمه، لا يُداري ولا يُماري منطلقاً وراء الحجّة والبرهان، وهو مع سعة صدره في الردّ على الأنصاري؛ فإنّه لم يتمالك أن يصرّح ببعض ما سبق وضمّنه به، وهو يصرّح (ص٦٦ و٧٧):
أنّه غير منصفٍ في التّقّد، ولا أمين في النقل!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وهو يتعجب (ص ٨٢ و ٨٦) من مكابرة الأنصاريّ وإدّعاءه على الألبانيّ خلاف الواقع! ولقد ضاق صدره من كثرة مكابرتّه وتدليسه على القرّاء، فقال (ص ٨٧):
(أُكْرِرُ هنا أَنِّي أسأم من توجيه النّصيحة للشيخ الأنصاري حفظه الله: بأنّه إذا فاته الإنصاف في النقد؛ فليحرص على أن لا تَفَوْتَهُ الأمانة في النقل).
ثم كشف عن تدليسه المشار إليه، ثم قال (ص ٨٨):
(ألا فَلْيَتَّقِ اللهُ الشيخ الأنصاري، فمهما حاول؛ فلن ينال من منزلة الشيخ الألباني حفظه الله:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا

فَلَمْ يُضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ)

وفي آخر بحث له طويل معه (ص ٣٨-٤٠) صرّح في آخره:

أن الأنصاري _دَلَسَ وأخفى كلام الشيخ ناصر)!

ثم قال (ص ٤١)

(بل هو يتخيّل أشياء هي أصلاً غير موجودة، ثم هو يبيّن عليها نقدّه).

ثمّ لادّ عليه بعض مزاعمه الباطلة في (نقده) هذا، وختم ذلك بقوله فيه بارك الله عليه
(ص ٤٣):

(بل يجب عليه ألا يُجْرَحَ (نقده) هذا أبداً، لا لأننا ضد نقد الألباني، وإنما لأننا ضد أي نقد غير علمي).

ثم إن الآخر الفاضل وصغ الشيخ الأنصاري (ص ٥٠) بأنّه ينقد من أجل النقد فقط، وهذا شيءٌ ظاهرٌ جداً في ردوده، وبخاصّة رده هذا.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ثم ضربَ على ذلك مثلاً: حديثاً أخرجه البخاري ومسلم في (صحيحها)، ومع ذلك ذكر شارح (الطحاويّة) أن له علة! فلماً ردَّ ذلك الألبانيُّ وأثبت صحَّته؛ ثار الأنصاريُّ حميَّةً للشارح، واعترض على الألباني دون أيِّ حجةٍ علميَّةٍ إلا الشغب كعادته، فقال الأخ الفاضل:

(عجباً للشيخ الأنصاري! إن انتقد الشيخ الألباني حديثاً في (الصحيحين) أو أحدهما، وقدم الأدلة العلميَّة بذلك، ونقل كلام أهل العلم السابقين في ذلك الحديث؛ ولم يُعجب الشيخ الأنصاريُّ هذا الصنيع، وتباكى على (الصحيحين) ونَدَّد بجرأة الشيخ عليهما. والآن؛ لأن الشيخ يدافع عن (الصحيحين)، فهذا لا يعجب الأنصاري، ومن أجل النقد، والنقد فقط، يقف إلى جانب الشارح، دون أدلَّةٍ علميَّةٍ... المهم مخالفة الألباني! وما دام الشيخُ يبحث عن مخالفة الألبانيِّ بأيِّ شكلٍ، حتى لو كانَ هذا بتضعيف حديث في (الصحيحين)، ومن غير بيِّنة، فلماذا يستنكِرُ على الألبانيِّ نقدَه لأحاديث (الصحيحين) وبأدلَّةٍ علميَّةٍ؟! أسأل الله عز وجل أن لا يكون في هذا حظُّ نفس).

ثم قال بارك الله عليه (ص ٥٢ و ٦٦):

(وأما عن اتِّهامه للشيخ الألباني، وتقويله له ما لم يقله؛ فلا أحبُّ أن أتعرَّض له!).
أقول: هذا بعض ما وصف به الأُخُّ الفاضل سمير الزُّهيري الشيخ الأنصاري من تعديِّه وتقوُّله عليَّ.

ومعذرةً إلى القراء الكرام إذا أنا أطلتُ في هذه المقدِّمة؛ لأن الغرض أن نُبصِّرَهُم بحال بعض الطاعنين فيِّ بغير حقٍّ، بقلم غيري من الكُتَّاب المنصفين الحياديِّين، ولكي لا يُبادروا إلى استنكار ما قد يَجِدُونَ مِنِّي من الشدة أحياناً في الردِّ على بعض النَّاقدين بأهوائهم

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وبغير علم، فقدبماً قالوا: (قال الحائد للوند: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني)، راجياً ألا
يحملوني أن أتمثل بقول الشاعر:
عَيرِي جَنَى وَأَنَا المَعْدَبُ فيكُمْ
فكأَنني سَبَابَةُ المُنْتَدِمِ

وإنَّ مما يحسن التذكير به أن الشيخ الأنصاري كما حابى ابن عمه الشيخ الفاضل حماد
الأنصاري في سكوته عن تضعيفه لحديث عطية المتقدم (ص ١٨)؛ كذلك حابى
الأنصاري من يوافقه في بعض أوصافه المتقدمة؛ كالحسد، والحقد، وتتبع العثرات، ودفنه
للحسنات! ألا هو الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على (شرح العقيدة الطحاوية)
طبع مؤسسة الرسالة، بالرغم من أنه قد شاركني في تضعيف الحديث المشار إليه، وفي كثيرٍ
مما أنكره الأنصاري عليّ؛ فإن كثيراً من تخريجاته قد استفادها من تخريجي، وفيه العزو إلى
بعض المخطوطات التي لا تطولها يده! دون أن يشير إلى ذلك، فهو يستغلُّ جهود غيره،
ثم ينسبها إلى نفسه متشبعاً بما لم يعط! فانظر على سبيل المثال: (١/٨٨ و ٩٤ و ٩٦ و
١٥٦ و ٢٢٤ و ٢٣٤، و ٣٧٨/٢ و ٣٨٩ و ٤١٨ و ٤٢٣ و ٥١٠ و ٥٢٠ و ٥٤٢ و ٥٤٤ و ٥٤٩)،
وقابل ذلك بتخريجي، لتتحقق مما ذكرت، على أنني قد عدت عن تخريج
بعضها؛ كالحديثين المشار إليهما بالرقمين الموضوع عليهما الخط الأفقي، وبقي هو على
تقليده إياي! والحديث الأول مخرَّج عندي في (الصحيحة) (٢٨٢٩)، والآخر في
(الضعيفة) (٥٤٢٧)، وهو سمماً استدركته في بعض الطبعات الجديدة بتخريجي على
(شرح الطحاوية)؛ كالطبعة الثامنة والتاسعة (ص ٢٩٠).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومن هنا يظهر للقراء محاباة الأنصاري للشيخ شعيب أيضاً؛ كما ذكرت آنفاً، ولهذا قال الأخ سمير جزاه الله خيراً عنواناً: (على مَنْ كان ينبغي أن يكون ردُّ الأنصاري؟) (ص ٦٣) (ومعظم ما أخذه الأنصاري في (ردّه) هذا على الشيخ الألباني هو موجود في طبعة شعيب المشار إليها آنفاً، أفليس الأولى أن يكون نقده لطبعة شعيب، خاصة أن الرجل غير معروفٍ بدفاعه عن العقيدة السلفية كالشيخ الألباني حفظه الله؟!)

هذا، ولقد كان من الأحاديث التي حشرها الشيخ الأنصاري في (نقده) الآتي في هذا المجلد برقم (٣٤٤) بلفظ:

(لما حملت حواء، طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد...).

الحديث.

والذي يقرأ كلامه لا يجد فيه سوى الشَّعْب، واللعب على الحبلين - كما يقال - فهو من جهةٍ يزعم أن العلماء أعلُّوه بستة أمور... (وذكرها)، وليس منها تدليس الحسن البصري! فالحديث على هذا الذي ذكره هو من العلل يكون عنده واهياً؛ لأن العلم الخمس لا تزال قائمة! ولكنه من جهة أخرى عاد فنقض ذلك بقوله:

(إن من أهل العلم مَنْ لم يعله؛ كالترمذي وحسن، والحاكم وصحح...)!)

فهو حيران بين هؤلاء المصحِّحين، وأولئك المضعِّفين! فهو كالشاة العائرة بين الغنمين، تعير إلى هذه مرة، وإلى هذه مرة، لا يدري أيهما تتبع! كما جاء في الحديث الصحيح! مع أنه - أو لعله - يدري أن المخالفين بالتحسين والتصحيح من المتساهلين في ذلك عند العلماء المحققين!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ولذلك؛ لما رد عليه الأخ الفاضل نقده إياي في هذا الحديث وبين جهله وتناقضه فيه؛ لم يسعه إلا أن يبدي تعجُّبه منه، وينهي ردّه عليه بقوله (ص ٧٢):
(وهذا والله هو العجب: أن لا يدري الإنسان ما يقول!)
ذلكم هو الشيخ إسماعيل الأنصاري، ولعلّ القراء بعد هذا البيان يعذروننا إذا قلنا فيه ما فيه؛ دون تعدّد أن تجنّب عليه كما يفعل هو.
ولقد بلغني وأنا في السعودية أن بعض الشيوخ الفضلاء نصحه أن لا ينشر نقده هذا، فأبي إلا أن يتبع هواه ويفضح نفسه، وعلى نفسها جنت براقش.
وأختم هذه المقدمة بحديث يناسب المقام، وهو قوله عليه الصلاة والسلام:
(سيخرج في أمّتي أقوامٌ تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلبُ بصاحبه، ولا يبقى منه عرقٌ ولا مفصلٌ إلا دخله).
(صحيح الترغيب) (رقم ٤٨).
(وسبحانك الله وبمحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك).
عمان ١٥ شعبان ١٤١٠ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١}﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]

(أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، و[كل ضلالة في النار])^(١).

(١) وهذه الخطبة هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان خطبة نكاح أو جمعة، أو محاضرة، أو غير ذلك، ولي فيها رسالة مطبوعة نشرتها مجلة (التمدن الإسلامي)

الغراء، وهي مهجورة-مع الأسف-من العلماء قاطبة فيما علمت، فلعلهم يعودون إليها ويحبونها.
(٢) هو من حديث جابر ﷺ قال فيه: إن النبي ﷺ كان يقول ذلك إذا خطب. كما رواه مسلم، والنسائي، وغيرهما، والزيادة للنسائي. وذلك يشمل الخطب كلها، وبصورة خاصة خطبة الجمعة، فقد جاء التنصيص عليها عند مسلم في رواية له، فعلى الخطباء أن يجيوا هذه السنة أيضاً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ثم إنني كنت بدأت منذ بضع سنين بنشر سلسلة مقالات متتابعة تحت عنوان: (الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيء في الأمة) في مجلة (التمدد الإسلامي) الغراء، ولا زلت مستمراً في نشرها؛ لأن هذه الأحاديث من الكثرة-مع الأسف الشديد-بحيث تعد المئات، بل الألوف! كيف وقد وضع رجل واحد من الزنادقة نحو أربعة آلاف حديث! ووضع ثلاثة من المعروفين بالوضع أكثر من عشرة آلاف حديث! فماذا يقول القارئ الكريم في الأحاديث الأخرى التي وضعها أناس آخرون لغايات مختلفة، وأغراض متباينة؛ منها السياسة، ومنها العصبية الجنسية، والمذهبية، ومنها التقرب إلى الله تعالى بزعمهم! ومنا أحاديث وضعت خطأ دون قصد من بعض المعقلين من الصوفية، وضعفاء الحفظ من الفقهاء، والتفسير، والوعظ، والترغيب، والترهيب، وغيرها.

ولكن الله تبارك وتعالى سخر لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة، بينوا ضعفها، وكشفوا عوارها، وأوضحوا وضعها، ولذلك لما قيل للإمام عبد الله ابن المبارك: (هذه الأحاديث المصنوعة؟).

أجاب بقوله: (يعيش لها الجهابذة).

وقال ابن الجوزي: (لما لم يمكن أحداً أن يدخل في القرآن ما ليس منه، أخذ أقوامٌ يزيدون في حديث رسول الله، ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله علماء يذُبُّون عن النقل، ويوضِّحون الصحيح، ويفضحون القبيح، وما يخلي الله منهم عصراً من الأعصار، غير أن هذا الضرب قد قل في هذا الزمان، فصار أعز من عنقاء مغرب.

وقد كانوا إذا عُذُّوا قليلاً فقد صاروا أعزَّ من القليل)

قلت: فإذا كان الأمر كذلك في عهد ابن الجوزي، فكيف يكون عدد العلماء الدَّابِّين عن الحديث في هذا العصر؟! لا شك أنهم أقل من القليل.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وهذا مما يؤكد علينا وجوب الاستمرار في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ تحذيراً للناس منها، وقياماً بواجب بيان العلم، ونجاةً من إثم كتمانها. ولست أشك أن أهل العلم -ممن لم يُعَمِّم بصائرهم الهوى- يُقدِّرون ذلك حق قدره؛ لما فيه من التعاون على تنقية حديثه ﷺ مما ليس منه، كيف ولا والإمام عبد الرحمن بن مهدي يقول: (لأن أعرف علة حديث هو عني أحب إليّ من أكتب حديثاً ليس عندي) (١)؟! هذا، ومما ينبغي أن يُذكر بهذه المناسبة أنني لا أقلد أحداً فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أتبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث، وجرّوا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف، وذلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعلم الإسلامي، وإني أرجوا الله سبحانه وتعالى أن أكون قو وقيمتاً لاتباعها، وتعريف المسلمين عملياً بها، أو بعضها؛ راجياً أن يقوم في ناشئة المسلمين من يجدد العمل بهذه القواعد التي هي من أدق ما عرف الفكر العلمي المنهجي في مختلف العصور الإنسانية، بشهادة جماعة من المستشرقين، وغيرهم من المخالفين، وقديماً قيل: (والفضل ما شهدت به الأعداء).

وقد تبين لكثير من العلماء والفضلاء في مختلف البلاد والأصقاع أهمية تلك المقالات، وفائدتها الكبرى للناس، حيث تَبَهَّتْهم على ضعف ووضع كثير من الأحاديث التي كانوا يرونها أحاديث صحيحة؛ لانتشارها في بطون الكتب، وتداولها على ألسنة الناس، على اختلاف طبقاتهم واختصاصاتهم، وساعد على سعة انتشارها في هذا العصر ما يسر الله

(١) رواه ابن أبي حاتم في (العلل) (١٠/١).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

تبارك وتعالى فيه من الوسائل الحديثية، كالأذاعات، والجرائد، والمجلات وغيرها؛ مما تصدرها المطابع، الأمر الذي يوجب على العلماء الغيورين على السنة المحمدية أن يبذلوا جهدهم في التحقيق من الأحاديث لدى كتابتهم، وإذاعتهم، وحديثهم.

لهذا؛ رأيت أولئك الفضلاء يشجعونني على الاستمرار في النشر، ولا أدلّ على ذلك من إقبال الكثيرين منهم، ومن غيرهم من الطلاب، على الاشتراك في (مجلة التمدن الإسلامي) للاطلاع على الأحاديث الضعيفة فيها - وقد كتب بذلك بعضهم إليّ -؛ ليكونوا على بينة من أمرها، فلا يقعوا مرة أخرى في الكذب على رسول الله ﷺ، أو على الأقل في عزو ما لم يصح نسبته إليه ﷺ من الحديث. ولذلك، فقد حثني كثير من أولئك الفضلاء على نشر تلك الأحاديث في كتاب مفرد عن المجلة؛ ليقف عليها من لا اطلاع له على المجلة، فيعمّ النفع بها، وليسهل الرجوع عند الحاجة إليها.

ولطالما كنتُ عازماً على الاستجابة لرغبتهم لولا بعض الموانع، فلما زالت، وتيسر لي ذلك، بادرت إلى تحقيقها؛ شاكراً له حسن ظنهم بأخيهم.

ولما كان قد صدر من تلك الأحاديث أكثر من أربع مئة حديث، فقد رأيت أن أطبعها في أجزاء متسلسلة، يحوي كل جزء منها مئة حديث، أو أكثر إن اقتضى الأمر، وكلما تم نشر مئة أخرى منها في المجلة، طبعتها في جزء آخر، وجعلت كل خمسة أجزاء منها في مجلد واحد. وكذلك أضفت إلى كلامنا على بعض الأحاديث المنشورة في المجلة حتى الآن أمراً أخرى، مثل تعديل أسلوب الكلام عليها، وزيادة تحقيق فيها، ونحو ذلك من الفوائد.

وقد أغيّر حكمي السابق على الحديث بحكم آخر بدا لي فيما بعد أنه أعدل وأرجح، كأن أقول: (ضعيف جداً) بدل: (ضعيف) أو العكس، و(ضعيف) بدل (موضوع) أو العكس،

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ونحو ذلك. وهذا، وإن كان نادراً؛ فقد رأيتُ أن أنبِّه إليه لأمرين:

الأول: كي لا يُظنَّ أنَّ ذلك التغيير خطأ مطبعي.

هذا، ومع انتشار مقالات الأحاديث الضعيفة في مختلف البلاد الإسلامية، فإنه لم يرد إلينا أي انتقاد عليها، ولا أدري إذا كان ذلك لما وقَّعنا إليه من الصواب بإذن الله - وهذا ما أرجوه - أو لقلة من له معرفة بهذا العلم الشريف، ونقد الأسانيد التي تمكَّنه من الجَوْلان في هذه البحوث، أو لغير ذلك من الأمور^(١).

(١) اللهمَّ إنا انتقاد الشيخ عبد الله الحبشي الهروي نزيل دمشق، الذي نشره في رسالة أسماها (التعقيب الخيِّث على من طعن فيما صح من الحديث)، أو - كما قال - : (تحقيق البيان في إثبات سبحة أهل الإيمان)! وكنت أود أن يشاركنا الشيخ في نقده إيانا في تطبيق تلك القواعد العلمية التي سبقت الإشارة إليها، وفي تحديد العمل بها. ولكنه وإن حاول ذلك، فإنه لم يستطع الاستمرار عليه، بل عدل إلى تقليد بعض العلماء ممن وافق قولهم رأيه، وإلى اتهمنا بمخالفتهم، وبسوء الفهم لكلامهم! وبالتهور والتحكم النفساني! وسود صفحات كثيرة بأمر لا علاقة لها بمحل النزاع، ولا هي موضع خلاف.

وأورد فيها - على صغر حجمها - كثيراً من الأحاديث الضعيفة والآثار الواهية، وحسبك مثلاً على ذلك حديث أورده في الصفحة الأولى بلفظ: (إنَّ محرم الحلال؛ كمستحل الحرام). ولا يصح رفعه؛ إنما هو موقوف؛ وبينت ذلك، وخرجته تخريجاً علمياً فيما سيأتي برقم (٦٢١٥) من المجلد الثالث عشر.

انتقد الشيخ عليّ حكيمي على الحديث: (نعم المذكر السبحة) بالوضع (انظر رقم ٨٣)، وحكمني على الحديثين المذكورين فيه من حديث صفية وسعد بالضعف، فذهب إلى أن الأول ضعيف لا موضوع، وإلى أن الآخرين صحيحان لا ضعيفان! فرددْتُ عليه في مجلة (التمدن) بينت فيها خطأه في ذلك بأسلوب علمي نزيه؛ خلافاً لما جرى هو عليه في رسالته، ثم نشرنا في ذلك رسالة مفردة بعنوان (الرد على التعقب الخيِّث)، فمن شاء الاطلاع على الحقيقة؛ فليراجعها إليها. وفي أثناء نشرنا الرد في المجلة، ولما يكذبته؛ طلع علينا فضيلة الشيخ الحبشي برد آخر سماه (نصرة التعقب الخيِّث)، شحنه بالمغالطات والسب، والافتراء، والخروج عن الرد والتي هي أحسن، حتى أنذرتني بسوء الخاتمة إن أنا استمرت على تحجج العلمي المخالف لفهمه وعلمه! فلما رأيت ذلك؛ صرفت النظر عن الرد عليه مرة أخرى، حرصاً مني على الوقت؛ كما بينته في خاتمة ردي المشار إليه، ولعلنا نذكر بعض شبهاته عند الكلام على الحديث المشار إليه آنفاً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ولا بد لي أخيراً من أن أشكر من كان سبباً لطبع هذه المقالات مرة أخرى في هذا الكتاب، وأن أشكر بصورة خاصة القائمين على (مجلة التمدن الإسلامي) - وفي مقدمته الأستاذ أحمد مظهر العظمة - فقد كان لهم الفضل الأول في نشرها في مجلتهم، حتى عرف الناس قدرها، فرغبوا في نشرها في كتاب مفرد، وقد لقي أصحاب المجلة في سبيل ذلك كثيراً من المعارضات والانتقادات من بعض الشيوخ الجامدين، وغيرهم من الطرفين الذين تأبى نفوسهم أن يقف الناس على الحقائق التي تكشف عن جهلهم بالشريعة والسنة المحمدية، ولكنهم - أعني أصحاب المجلة - لم يبالوا بذلك، وصبروا على نشر ما يرونه حقاً، واستمروا عليه، أثابهم الله تعالى، وجزاهم عن الإسلام خيراً^(١).

أسأله سبحانه أن يجعل عملي كله صالحاً، ولوجهه خالصاً، ولا يجعل لأحد فيه شيئاً، إنه سميع مجيب.

دمشق ٢٥/٣/١٣٧٩

محمد ناصر الدين الألباني

(١) وقد أضافوا إلى ما ذكرناه منقبة أخرى، فإنهم بدؤوا منذ العدد الأول من سنة ١٣٧٩هـ) بنشر مقالاتنا في (الأحاديث الصحيحة)، فألفت نظر القراء إليها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة المجلد الثاني.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد، فهذا هو المجلد الثاني من (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة) أقدمه إلى القراء الكرام، وقد يسر الله تبارك وتعالى إخراجه إلى عالم المطبوعات، بعد انتظار مديد، وصبر طويل، وجهد مرير في سبيل إصداره، وتجاوز العقبات المختلفة التي كانت تحول دون ذلك مع سائر مؤلفاتي، ولا يزال الكثير منها حتى الآن قائماً.

مما لا سبيل لشرحه هنا في هذه الطبعة، وحسب القارئ أن يعلم، أن يجمعها فساد أخلاق أهل الزمان، وعاوهم الشديد لأهل السنة وأنصارها والدعاة إليها، لا فرق في ذلك بين كبير وصغير، وجليل وحقير، ومع ترك الحكم بالعدل، والتزام لإخلاف بالوعد، ولعل القارئ الكريم يتبين شيئاً من ذلك إذا علم أننا لما لم نتمكن من طبع هذا المجلد في لبنان بواسطة مكتب الأستاذ الفاضل زهير الشاويش حفظه الله- بسبب الحرب والفتن التي لا

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

تزال في لبنان حتى الآن-اضطررنا إلى طبعه في غيره من البلاد، فما تمكنا من إصداره إلا في مدة طويلة جاوزت السنتين، لأسباب مطبعية، لا مجال لبيانها الآن، إذ ما كل ما يعلم يقال، والله تعالى هو المسؤول أن يصلح أحوال المسلمين، وأن يخلِّقهم بأخلاق النبيين والصالحين الصادقين، وأن يعيد إليهم عزهم ومجهم، يرجوعهم إلى إسلامهم المصفى من كل دخيل. هذا، ولعله من المفيد أن يعلم القراء الكرام أنه قد توفر لدي حتى الآن من أحاديث هذا الكتاب أكثر من (٥٠٠٠) خمسة آلاف حديث، فلو أن تيسر سبيل الطبع هنا لكان بين أيديهم اليوم عشر مجلدات من هذه السلسلة النافعة إن شاء الله تعالى، فضلاً من مؤلفاتي الأخرى، ولكن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣]. هذا وأني لأرجو بواسطة هذه السلسلة، وأختها الأخرى (الأحاديث الصحيحة) أن أكون من المشاركين في القيام بواجب (التصفيّة) التي كنت تحدثت عنها في محاضرة كنت ألقيتها في (المعهد العلمي) في (عمّان) سنة (١٣٩٣هـ)، وكان موضوعها: (التصفيّة والتربية) ^(١) ذهبت فيها إلى أنه لا بُدّ اليوم من أجل استئناف الحياة الإسلامية من القيام بهذين الواجبين: (التصفيّة والتربية) وأردت بالأول منهما أموراً:

(١) قلت: تم تدوينها ضمن هذه المقدمات، وهي في (الجزء الأول) برقم (٦) (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الأول: تصفية العقيدة الإسلامية مما هو غريب عنها، كالشرك، وجحد الصفات الإلهية وتأويلها، ورد الأحاديث الصحيحة لتعلقها بالعقيدة ونحوها.

الثاني: تصفية الفقه الإسلامي من الاجتهادات الخاطئة المخالفة للكتاب والسنة، وضربت على ذلك بعض الأمثلة.

الثالث: تصفية كتب التفسير والفقه والرقائق وغيرها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والإسرائيليات المنكرة، وهذا ما أقوم به في هذه السلسلة، ونحوها، مثل (ضعيف أبي داود) و(ضعيف الجامع الصغير) وقد تم طبعه والحمد لله، و(ضعيف الترغيب والترهيب)، وسنباشر طبعه قريباً بإذن الله تعالى.

وأما الواجب الآخر: فأريد به تربية الجيل الناشيء على هذا الإسلام المصفى من كل ما ذكرنا تربية إسلامية صحيحة منذ نعومة أظفاره، دون أي تأثير بالتربية الغربية الكافرة.

ومما لا ريب فيه أن تحقيق هذين الواجبين يتطلب جهوداً جبارة متعاونة من الجماعات الإسلامية المخلصة، التي يهملها حقاً إقامة المجتمع الإسلامي المنشود، كل في مجاله واختصاصه. وأما بقاؤنا راضين عن أوضاعنا، متفاخرين بكثرة عددنا، متواكلين على فضل ربنا، أو خروج المهدي ونزول عيسى، صائحين بأن الإسلام دستورنا، جازمين بأننا سنقيم دولتنا، فذلك محال، بل وضلال، لمخالفته لسنة الله الكونية والشرعية معاً، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وقال ﷺ: (إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً، لا

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ينزعه عنكم، حتى ترجعوا إلى دينكم) (١) من أجل ذلك قال أحد الدعاة الإسلاميين اليوم: (أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم، تقم لكم في أرضكم)، وهذا كلام جميل، ولكن أجمل منه العمل به. ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]

وبعد، فإن هذه السلسلة وغيرها مما أشرت إليه آنفاً، تساعدك -أيها الأخ المسلم- إلى حد كبير على تصفية عقلك وعقيدتك من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وبذلك تستعد نفسك لتقبل ما يلقي إليك من الأحاديث الصحيحة، وإحلالها من قلبك المحل اللائق بها من القبول والعمل، وحينئذ تصفو روحك، ويستتير لبك، وتنجو من الأمراض الخفية التي كانت أملت بك، بسبب سيطرة الأحاديث الواهية التي يقترن بها دائماً التصديق بالخرافات والترهات والأباطيل، فضلاً عن الأحكام والآراء المخالفة.

ثم لا بد لك مع ذلك من العناية بتربية نفسك، ومن يلوذ بك، تربية إسلامية صحيحة، لا شرقية، ولا غربية، وتخليقها بالأخلاق المحمدية، وبذلك يصلح قلبك، وتسعد في الدنيا قبل الآخرة، وما الأمر الهام الذي ينشده اليوم دعاة الإسلام، أثر من آثار هذه السعادة، إذا ما أخذوا بأسبابها، التي تجمعها كلمتا (التصفية والتربية)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤] والله تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا صالحاً، ولوجهه خالصاً، وأن لا يجعل لأحد سواه فيه حظاً، إنه سميع مجيب.

محمد ناصر الدين الألباني

دمشق ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٩٨ هـ

(١) حديث صحيح كما بينته في (الأحاديث الصحيحة) رقم (١١).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة المجلد الثالث.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

حمداً لله، وصلاةً وسلاماً على رسول الله، وعلى آله وصحابته، ومن سار على سبيلهم إلى يوم الدين.

أما بعد، فهذا هو المجلد الثالث من (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة)، قد يسر الله تبارك وتعالى طبعه ونشره بعد توقُّف عند دام سنين، كُنَّا في ذلك غير مختارين، إذ الأكر كَلَّه بيد الله عز وجل، ﴿وَرُبُّكَ يُخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨]

وهو - كالمجلداتين السابقتين - يتضمَّن خمسمائة حديث غير صحيح، كثير منا متداول على الألسنة، وسائرهما مبثوث في بطون الكتب، على اختلاف اختصاصاتها ومواضيعها، ومناهج مؤلفيها.

وإني أحمد الله تبارك وتعالى حمداً كثيراً طيباً على نعمة الإسلام أولاً، وعلى أن هداني إلى السنة ثانياً، ووفقني - بفضل - إلى نُصرتها وخدمتها ثالثاً، وذلك بالدعوة إليها والتفقه فيها؛ بعد تمييز صحيحها من ضعيفها، فإنَّ هذا التمييز، هو المنهج الذي ينبغي أن يُقام عليه الفقه الإسلامي، بله العقيدة الإسلامية، وإلا اختلط الباطل بالحق، والخطأ بالصواب،

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وتعددت الأقوال والآراء، حتى يختار فيها كثيرٌ من العلماء، ولا يجدون إلى معرفة الراجح منها سبيلاً، فيذرونها مُعلّقة: قيل كذا، وقيل كذا! أو أنهم يصيرون إلى الترجيح بغير مَرَجِّح اتِّباعاً للمصلحة-زعموا-أو الهوى! فقطعاً لدابر ذلك كُله كان لا بُدَّ من التزام هذا المنهج السليم من التمييز بين الصحيح والضعيف من الحديث؛ ليكون المسلم على بصيرة من دينه وقوفاً منه مع أمر ربه: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]. وقد تجاوب مَعَنَا في ذلك كثيراً جداً من أفاضل العلماء والمؤلفين والدعاة والطلّبة في مختلف البلاد الإسلامية، ولا أدلّ على هذا من الطلبات الكثيرة التي تصلني منهم يوماً بعد يوم، مُلِحِّين بضرورة متابعة نشر ما عندي من السلسلتين وغيرهما، ليزدادوا بها علماً ويأخذوا بالصحيح وفقهه، وَيَدْرُوا الضعيفَ إلى غيره.

ومقابل هؤلاء الأفاضل بعض الشيوخ؛ المقلّدين وغيرهم من الصوفيّين والطرفيّين، الذين لا حياة لهم إلا بالاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ التي يسيطرون بها على قلوب العامة ثم على ما في ... لذلك فهو لا يرضون عن ذلك التمييز، ولازمه من التمسك بالإسلام على ضوء الكتاب والسنة الصحيحة، ويحاربون الدعوة إليه محاربةً شديدةً لا هوادةً فيها، ويستبيحون في سبيل ذلك من الكذب والبهت والافتراء ما لا يستحلُّه إلا الكُفَّار الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]؛ لأنهم يعلمون أنّ هذه الدعوة ستقضي على مشيختهم وسخافاتهم وخرافاتهم التي يستغلّون بها السُدج، وطَيّبي القلوب من الناس. ولَدَيَّ على ذلك أمثلة كثيرة، وحسي الآن في هذه المقدمة مثالان اثنان لهما صلة وقي بها:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الأول: أن وزير الأوقاف في بعض الإمارات العربية-ولعله صوفي، أو حوله بطانة صوفية- أصدر مذكرة نُشر مضمونها في أوائل شوال سنة (١٤٠٦هـ) في بعض الجرائد كالبيان وغيرها، يتهم إخواننا السلفيين في تلك الإمارة بتهم شتى، منها (التطرف)! والخطورة على العقيدة الإسلامية! وإنكار المذاهب الأربعة!!! وكل ذلك كذبٌ وزورٌ، الهدف منه ظاهر لكل ذي بصيرة في الدين، وهو التمهيد وتهيئة الجو لمنعهم من الدعوة إلى الله، وتبصير الناس بدينهم على كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، ومنهج السلف الصالح؛ ومنهم الأئمة الأربعة رضي الله عنهم أجمعين.

ولم تكتفِ المذكرة بهذه التُّهم، بل أضافت إلى ذلك تمهاً أخرى تتعلق بشخصي أنا، هي أظهر بطلائاً من سابقاتها، فقالت:

(ويتزعمها شخص يُدعى ناصر الدين الألباني).

فهذا كذب وزور، يشهد به كل من يعرفني شخصياً، فإن انكبابي على التأليف والتحقيق أكثر من نصف قرن من الزمان يحول بيني وبين التزعم المزعوم، هذا لو كانت نفسي تميلُ إليه، فكيف وهو منافٍ لطبيعتي العلمية؟!!

وأوضح ما في المذكرة من الافتراء، قوِّها عقب الزعم السابق:

(كما جرى طردهُ من الإمارات قبل أربع سنوات ومنعه من العودة للبلاد)!

قلت: وهذا كذبٌ له قرونٌ كما يُقال في بعض اللغات؛ فإنه لم يكن شيء من ذلك ألبتة- والحمد لله-وليس أدلَّ على ذلك من أنني عدت إليها بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٩ بإذن دخول رسمي رقم ٦٠٩٤/أ، ثم خرجت كذلك بتاريخ ١٩٨٥/٤/٥ كما هو مسجل في جواز سفري رقم ٢٨٤٠٢٤س ر/٧٧.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ثم إنني أرى هذا الخبر الكاذب الذي صدر من شخص مسؤول هناك، لا يمسي أنا شخصياً، بل ويمس الدولة التي هو وزير فيها، إذ لا يعقل أن يوافق حكامها- وهم مسلمون مثلي- على الطرد المزعوم، لا لسبب يُذكر سوى أنني أقول: ﴿رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، وأدعو إليه، وهو القائل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، في الوقت الذي يُسمح فيه للكفار بالدخول إلى البلاد على اختلاف أديانهم وغاياتهم؟! اللهم فإني إليك أشكو غربة الإسلام وأهله، اللهم فأعزّ المسلمين، وأذلّ الكافرين المنافقين.

ثم إن من فريات تلك المذكورة قولها:

(إن هذه الجماعة تنكر المذاهب الأربعة)!

فأقول: هذا كذبٌ وزورٌ، فنحن نُقدِّرُ الأئمة الأربعة- وكذا غيرهم- حق قدرهم، ولا يستغنى عن الاستفادة من علمهم، والاعتماد على فقههم، دون تعصُّب لواحد منهم على الآخرين، وذلك ممَّا بيَّنته بياناً شافياً منذ أكثر من ثلاثين سنة في مقدمة كتابي: (صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها)، فإليها أُحيلُ من كان يريد التأكُّد من كذب هذه الفرية.

(وإن من أفرى الفرى قولها عطفاً على ما سبق:

(وتشكك بسنة رسول الله ﷺ عن طريق تكذيب أحاديث (!) الصحاح المعتمدة،

والتشكيك بصحة بعض الأحاديث النبوية الأخرى)!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فأقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] و﴿إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢]، واعتداءً جسيم على مسلم نذر نفسه ووقته وجهده لخدمة السنة والدفاع عنها والرد على مخالفيها، وتمييز صحيحها من ضعيفها، وقضى في ذلك أكثر من نصف قرن من المان، لا يَكَلِّ ولا يَمَلِّ، والحمد لله، وله في ذلك المؤلفات الكثيرة التي يشهد بفائدتها وأهميتها كبارُ العلماء والأدباء، وينتفع بها الملايين من طُلاب العلم في كل البلاد الإسلامية وغيرها، وقد أُعيد طبع الكثير منها، وبعضها يُنبئ عن ذلك اسمها، مثل (دفاع عن الحديث النبوي) و(منزلة السنة في الإسلام، وأنه لا يُستغنى عنها بالقرآن)، (والدَّبُّ الأحمَد عن مسند الإمام أحمد)، ولم يُطبع بعد^(١) وهو في الرد على من نفى صحة نسبة (المسند) للإمام أحمد، وغيرها كثير مما هو مطبوعٌ معروفٌ، وقد جمع أسماء الكثير منها بعضُ المحبِّين في كتبٍ ورسائلٍ، وقفتُ وأنا أكتبُ هذه المقدمة على واحدة منها مطبوعة بعنوان:

(سَلَّمَ الأمانِي في الوصول إلى فقه الألباني).

وفي اعتقادي أن تلك المذكرة الجائرة، تُشير بهذه الفرية الباطلة إلى جهودنا المستمرة في خدمة السنَّة المطهَّرة التي منها بيانُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الدائرة على السنة كثير من الخطباء والمحاضرين والمدرسين وغيرهم من خاصَّة المسلمين وعامَّتهم، متوهِّمين أنها أحاديثٌ صحيحةٌ، وهي عند هل العلم ضعيفةٌ أو موضوعةٌ، فَيَتَّبِعُهُمُ الجُهَّالُ بأنهم يُكذِّبون بالأحاديث الصحيحة، والله المستعان.

وفي ختام هذا الردِّ لا بُد لي من أن أذكِّر صاحب تلك المذكرة وبطانته إن كانوا مؤمنين بقول رب العالمين:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

﴿ مَنْ يَكْسِبْ حَظِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ [النساء: ١١٢] وبقوله ﷺ الثابت عنه - وهو لا يُكذِّبون بالأحاديث الصحيحة إن شاء الله! - (من قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله رُدْعَةَ الْحَبَالِ حتى يخرج منها مما قال، وليس بخارج). (الصحيحه ٤٣٨ والإرواء ٢٣١٨)، و(ردغة الحبال) جاء تفسيرها في حديث آخر أنها: عصارة أهل النار. نسأل الله السلامة والعافية في الدنيا والآخرة. ذلك هو المثال الأول من أمثلة محاربة الدعاة إلى الكتاب والسنة؛ وتمييز صحيحها من ضعيفها.

والآن جاء وقت بيان المثال الآخر فأقول:

هناك في المغرب رجل ينتمي إلى العلم، ولو رسائل معروفة ويزعم أنه خاد الحديث الشريف، وهو الشيخ عبد الله الصديق العُماري وهو يختلف عن الرجل الأول المشرقي من حيث إنه معروفٌ بعِدائه الشديد منذ القديم لأنصار السنّة، ولكُلٍّ من ينتمي إلى عقيدة السلف، مما يدل العاقل أنه لم يستفد من الحديث إلا حملة! ولا أدل على ذلك من كتيب له طُبِعَ في هذه السنة (١٩٨٦م) ب (طنجة) بعنوان:

(١) الذب الأحمَد لقد طُبِعَ وتقديم مقدمته برقم (٩) والدفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه (فقه السيرة) تقدم برقم (٢٩).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع)!

أقول: إن كل من يقرأ هذا العنوان من القراء مهما كان اتجاهه- يتساءل في نفسه متعجباً: ماذا ارتكب الألباني من البدع- وهو المعروف بمحاربتة إياها في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة (قاموس البدع) وقد نص على الكثير منها في فصول خاصة في آخر بعض كتبه، مثل بدع الجنائز، وبدع الجمعة، وبدع الحج والعمرة، فما هي البدع التي جاء بها الألباني حتى وصمه العُمّاري بـ(المبتدع)؟ مع أنه ﴿أَحَقُّ بِهَا وَأَهْلُهَا﴾، لأنه هو المعروف بالابتداع في الدين، والانتصار للمبتدعة والطُّرُقِيِّين، كما يشهد بذلك كل من اطلع على شيء من رسائله، وحسب القاري دليلاً على ما أقول؛ أنه شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية، وهو يفخر بذلك في بعض كتاباته^(١) كما يفخر بأنه خادم السنة! وليته كان خادماً لها؛ بل تقنع منه أن لا يكون من الهادمين لها!

فإذا بدأ القاري بقراءة كُتَيْب العُمّاري، فسرعان ما يبدو له أن موضوعه حديثيَّ مُحَضَّر يرد فيه على الألباني بعض ما انتقده عليه في تعليقه على رسالة: (بداية السؤل في تفضيل الرسول ﷺ) للإمام العزّ بن عبد السلام، من بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وغير ذلك، وأنّه لا علاقة له بالبدعة كما سيأتي إن شاء الله تعالى بيأنه. ثم يتابع القاري القراءة فيجد أن الشيخ العُمّاري كأنه شعر بأنه لم ينل من الألباني بغيته من التشهير به، وبيان جهله الذي يرميه به في رده عليه من الناحية الحديثية، الذي يرميه به في رده عليه من الناحية الحديثية، لذلك قفز إلى مناقشة الألباني في بعض المسائل الفقهية، ففيها يجد

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

المسألة التي من أجلها وَصَمَ العُمارِيُّ الألبانيَّ بـ (المبتدع)، ألا وهي قوله بعدم شرعية زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية! اتباعاً لتعليمه ﷺ أمته إياها بقوله: (قولوا: اللهم صلِّ على محمد...).

وهنا يزداد القارئ اللبيب استغراباً، ويتساءل مجدداً: كيف يكون مبتدعاً من التزم تعليم النبي ﷺ، ولم يزد عليه شيئاً، ولا يكون العُماري هو المبتدع حقاً وهو لا يرى هذا الالتزام؟! بل هو ينكره على الألباني!؟

قلت: بل وعلى السلف جميعاً من الصحابة وتابعين، وأئمة مجتهدين، فإنهم قدوتي في عدم شرعية ذلك، وبخاصة الحافظ ابن حجر الذي أفتى بذلك، وقد نقلت فتواه في تعليقي على (صفة الصلاة)، وختمها بقوله:

(ولو كانت زيادة (سيدنا) مندوبة ما خفيت عليهم حتى أغفلوها، والخير كله في الاتباع). وأشار العُماري إلى فتوى الحافظ التي ذكرت خلاصتها في تعليقي على (فضل الصلاة على النبي ﷺ لإسماعيل القاضي) (ص ٢٦)، وتعقب العُماري هذه الخلاصة بقوله (٢٠ - ٢١): (هذا جوّدٌ شديدٌ، وترُمتُ ممقوت...) إلى آخر هرائه الذي ذكر في حاكية فلاّح لا تنطبق إلا عليه، ثم قال:

(١) انظر مقدمته على كتاب أخيه الشيخ أحمد: (الحسبة).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(فنحن حين نذكر السيادة في الصلاة على النبي ﷺ لم نزدها من أنفسنا!) ولكن من قوله ﷺ: (أنا سيد ولد آدم)... والمبتدع الألباني وقع في البدعة التي ينعاها علينا، وهو لا يشعر، **لضعف فهمه وقلة إدراكه**، فهو حين يُصَلِّي على النبي ﷺ في خطبة كتبه يُصَلِّي على أصحابه معه، وزيادة الصحابة بدعة، لما تقدم بيانه).

فتأمل أيها الأخ القارئ! إلى غرور هذا الرجل وجهله، وإقدامه على الاستدلال بالحديث المذكور على بدعته، فإنَّ لازمه أنَّ السلف كانوا غافلين عن دلالته، فما أحقَّه بوعيد قوله تعالى في كتابه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] وقد زاد عليه أخوه أحمد في ذلك، فألف كتاباً يُغنيك اسمه عن مضمونه ودلالة على انحرافه عن السبيل: (تنشيف الأذان باستحباب السيادة في الصلاة والإقامة والأذان)! ووافقهُ العُمَارِيُّ الصغير على ذلك (ص ٥١) من رسالته التي سماها: (إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة)! على حد قوله ﷺ: (... يُسَمَّوْنَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا)!

ذلك قولهم! وهم يعلمون أن الأذان وما دُكِرَ معه توقيفيٌّ بوحى السماء، وقد بَلَّغَهُ أصحابه وعَلَّمَهُمْ إياه كما أُنزِلَ، فلا يجوز التقدُّم بين يديه ﷺ والزيادة عليه اتفاقاً، ولا أخال يخالف فيه إلا ضالٌّ مُضِلٌّ، حتى ولا صاحب هذا الرد المفظع! فإنه قد صرح فيه بذلك، ولكنه - لجهله البالغ - وضعه في غير موضعه، فقال (ص ١٠٠):

(ونبه هنا على خطأ وقع من جماهير المسلمين، قلد فيه بعضهم بعضاً ولم يتفطن له إلا الشيعة!) ذلك أن الناس حين يُصَلُّون على النبي ﷺ يذكرون معه أصحابه، مع أن النبي ﷺ حين سأله الصحابة فقالوا: كيف نُصَلِّي عليك؟ أجايم بقوله: (قولوا: اللهم صل على

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

محمد وآل محمد)، وفي رواية: (اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته) ولم يأت في شيء من طرق الحديث ذِكْرُ أصحابه. مع كثرة الطرق وبلوغها؛ التواتر، فذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ زيادة على ما علمه الشارع واستدراك عليه وهو لا يجوز).

قلت: ليس في هذا الكلام من الحق إلا قولك الأخير: أنه لا تجوز الزيادة على ما علمه الشارع... إلخ، فهذا حقٌ نقولُ به ونلتزمه، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ولكن ما بالك أنت وأخوك خالفتم ذلك، واستحببتم زيادة كلمة (سيدنا) في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولم تَرُدْ في شيء من طرق الحديث؟!

أليس في ذلك استدراكٌ صريحٌ عليه صلى الله عليه وآله وسلم يا من بدَّع تعظيمه بالتقدم بين يديه؟!

أما سائر كلامك فباطل لوجوه:

الأول: أنك أثبتت على الشيعة بالفطنة، ونزَّهتَهُم عن البدعة، وهم فيها من الغارقين الهالكين، وأهَّمت أهل السنة بها والبلاد والغاوة، وهم - مُبرِّؤن منها، فحسبُ قولهُ ﷺ في أمثالك: (إذا قال الرجل هَلْكَ النَّاسِ فَهُوَ أَهْلُكُم). رواه مسلم.

الثاني: أنك دلَّست على القراء، فأوهمتهم أن الحديث بروايته هو مختصر كما ذكره ليس له تنمة، والواقع يُكذِّبُك، فإن! تتمته في (الصحيحين) وغيرهما:

(كما صلَّين على إبراهيم... اللهم بارك على محمد... إلخ الصلوات الإبراهيمية المعروفة عند كل مُصلٍّ، ومذكورة في (صفة الصلاة)).

الثالث: هَبْ أن الأمر كذلك - وما أظن - فاستدللك بالحديث حينئذ باطلٌ، لأن أهل السنة جميعاً الذين أهَّمتهم بما سبق لا يذكرون أصحابه ﷺ في الصلوات الإبراهيمية!

الرابع: فإن قلت: إنما أعني ذكرهم الصحابة في الصلاة على النبي وآله في الخطب!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

قلنا: هذا وإن كانت قد صرحت به في آخر رسالتك (ص ٢١) ونقلته عنك فيما سبق (ص ١٠) - فإنه لا يساعدك على إرادة هذا المعنى استدلالك بالحديث لكونه خاصاً بالصلاة لا الخطبة كما بيّنت آنفاً، وقولك في آخر تنبيهك المزعوم: (فذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ زيادة على ما علمه الشارع واستدراك عليه وهو لا يجوز).

حقاً إن ذلك لا يجوز، ولكن أين تعليمه الصلاة عليه في خطبة الكتاب الذي ذكر فيه وهو ﷺ وآله دون الأصحاب، حتى يكون زيادة واستدراكاً عليه صلى الله عليه وآله وصحابه أجمعين!؟

الخامس: فإن قلت: إنما استدلت بالحديث لقوله ﷺ: (اللهم صل على محمد...) فعمّ ولم يخص صلاة ولا غيرها.

فأقول: هذا العموم المزعوم أنت أول مخالف له، لأنه يستلزم الصلاة عليه ﷺ بهذه الصلوات المزعوم أنت أول مخالف له، لأنه يستلزم الصلاة عليه ﷺ بهذه الصلوات الإبراهيمية كلما ذكر عليه الصلاة والسلام، وما رأيتك فعلت ذلك لو مرة واحدة في خطبة كتاب أو في حديث ذكر فيه النبي ﷺ، ولا علمنا أحداً من السلف فعل ذلك، والخير كله في الاتباع، والسُرُّ في ذلك أن هذا العموم المدعى إنما هو خاصٌ بالتشهُد في الصلاة كما أفادته بعض الأحاديث الصحيحة، وثبّه عليه الإمام البيهقي فيما ذكره الحافظ في (فتح الباري) (١١/١٥٤ - ١٥٥ - الطبعة السلفية) فليراجعه من شاء، ولذلك كنتُ اخترتُ الصلاة عليه ﷺ بهذه الصلوات الإبراهيمية في كل تشهُد؛ وسط وأخير، وهو نصّ الإمام الشافعي كما تراه في (صفة الصلاة) (ص ١٨٥) مشروحاً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وكيف يمكن أن يكون هذا الاستدلال صواباً وفيه ما سبق بيانه من المخالفات والمنكرات؟ مع أنه لم يُقُلْ أحدٌ من أهل العلم ببدعية ذكر الصحابة معه ﷺ في الصلاة عليه تبعاً كما تزعم أنت، بل ما زالوا يذكرونهم في كُتُبهم سَلَفًا وَخَلْفًا، كالإمام الشافعي في (رسالته) على ما ذكره الحافظ السخاوي في (القول البديع)، والرافعي والشيرازي والنووي وابن تيمية وابن القيم وابن حجر، وغيرهم كثير وكثير جداً لا يمكن حصرهم، ما زال كل واحد منهم (يُصلي على النبي ﷺ في خطبة كتبه، يصلي على أصحابه معه) كما أفعل أنا أحياناً؛ اقتداءً بهم، وبخاصة أن الحافظ ابن كثير نقل في (تفسيره) الإجماع على جوازه، ومع ذلك كُتِبَ رميتني بسبب ذلك بدائك وبدعتي، أفهؤلاء الأئمة مبتدعة عندك! وَيُحَكِّمُكَ، أم أنت ترن بميزانين وتكيل بكيّلين؟! وماذا تقول في أخيك الشيخ أحمد فإنه أيضاً يفعل مثلي في حُطْب بعض كتبه، مثل كتابه (مسالك الدلالة) ورسالته في القبض، أتراه مبتدعاً أيضاً؟ يمكن أن يكون كذلك في غير هذه المسألة، أمّا فيها فلا، وكذلك فعل أخوك الآخر المسمّى عبد العزيز في خطبة كتابه (التحذير) وكتابه (تسهيل المدرج إلى المدرج) أمبتدع هو أيضاً؟! بل هو ما حَقَّقْتَهُ أنت بذاتك في رسالتك (الأربعين الصديقية) وخاتمة رسالتك الأخرى في (الاستمناء) فما قولُ القراء في هذا الرجل المُتَقَلِّبِ كالحزباء!؟

وخلاصة الكلام في هذا المقام: أن العُماري اتفق مع أخيه على استحباب ذكر كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية، مع كونها زيادةً على تعليمه ﷺ واستدراكاً عليه! وهو لا يجوزُ في صريح كلامه!!

وتفرّد هو خلافاً لأخويه وجماهير العلماء من قبل ومناقضةً لنفسه-على إنكار ذكر الصحابة مع النبي في الصلاة عليه في الخطبة، وزعم أنه بدعة، وأني لِفعلِي ذلك مبتدعٌ عنده! وهو يعلم أن النبي ﷺ كان يُصلي على أصحابه بمناسبات مختلفة، ومن ذلك حديث

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(كان إذا أتاه قومٌ بصدقتهم قال: (الله مصلِّ عليهم) فأتاه أبو أوفى بصدقته فقال: اللهم صلِّ على آل أبي أوفى). رواه الشيخان وغيرهما، وهو محرَّج في (الإرواء) (٨٥٣) وغيره. ولا دليل على أن ذلك من خصوصياته ﷺ، بل قد صح عن ابن عمر أنه كان يقول في الجنائز: (اللهم بارك فيه وصلِّ عليه، واغفر له، وأورده حوض رسولك...) رواه ابن أبي شيبة في (المصنف) (١٠ / ٤١٤)، وسنده صحيح على شرط الشيخين. وبعد هذا كله، فإني أرجو أن يكون ظهر للقراء جميعاً من هو (المبتدع)؟ وأنه يجوز أن أتمثل بالمثل السائر: (رمتني بدائها وانسلت).

ثم إني أعتذر إليهم، فقد طال البحث مع هذا الرجل في هذه المسألة وبيان جهله وزغله فيها أكثر مما كنت ظننت، ولكن لعل الأمر كما قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]. ولعل من الخير أن يأخذ منه القراء مثلاً صالحاً لطريقه معالجة هذا الرجل لبعض المسائل الفقهية، ومبلغ علمه فيها، وصورةً عن أسلوبه في ردّه على من يخالفه في الرأي، وكثرة نبيه إياه بشتى الألقاب، خلافاً لقول الله تعالى في القرآن: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١] وحسبك من ذلك عنوان كُتِبَ بِهِ! وأما ما في جوفه مما قاء به فشيءٌ ما رأيته ولا سمعته من فاجر فاسق مثل رميه إياي بـ (اللمز، والتجهيل، والسفَه، والوقاحة، والزعارة، والعرامة القبيحة، والضلالة العمياء، والافتراء، والبهت، والكذب)، وغير ذلك مما لا يُتصوَّرُ بذاءةً وفحشاً، مما لا فائدة للقارىء من نقل كلامه في ذلك إلا الأسى والحزن على بعض العلماء في هذا الزمان، ولكن لا بُدَّ من نقل شيء منه حتى لا يظنَّ ظانٌّ ظنَّ السوء، قال (ص ١٩) عامله الله بما يستحقُّ:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(وقد أخطأ من زَعَمَهُ وهابياً بل هو أعمقُ من الوهابيينَ تَعْصُباً وأشدُّ منهم تَعُنُتاً، وأجمد على بعض النصوص بغير فهم، وأكثر ظاهرية من ابن حزم، مع سلاطةٍ في اللسان، وصلابةٍ في العناد لا تخطر بخلد إنسان، وهذا سعارُ أدعياء السنة والسلفية في هذا الزمان!) قال: (وَبَلَّغْنَا عَنْهُ أَنَّهُ أَفْتَى بِمَنْعِ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلْمُجَاهِدِينَ الْأَفْغَانِيِّينَ نَصْرَهُمُ اللَّهُ... إلخ هرائه وافترائه. قال:

(فما بالُ هذا الألبانيِّ المبتدع يُفَرِّقُ بين المسلمين ويُضَلِّلُ جمهورهم... ولم يَبْقَ من المسلمين سِوِيَّيْهِ إِلَّا هُوَ وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِ مِنَ الْحَشَوِيَّةِ وَالْمُجَبِّمَةِ الَّذِينَ يَنْسُبُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ).

أعودُ مرةً أخرى لأقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] و﴿إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢]

ولا مجال للردِّ عليك في هذه الفريات والأكاذيب سوى أن أحاطبك بقول الله تعالى للمشركين واليهود: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] ولن تستطيع إلى ذلك سبيلاً، إلا إن استطاع المشركون واليهود أن يأتوا ببرهانهم! إنَّ من عدل الله تعالى وحكمته في الظالم الفاسق من عباده أن يُجْري على لسانه ما يدلُّ الناس على كذبه وبهتانه، مثل قول العُماري: (وبَلَّغْنَا...)، فإنه مخالفٌ لصري الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا...﴾ [الحجرات: ٦]، فلو أن العُماري كان مؤمناً حقاً لاستجاب لأمر ربه وتبين له أن ما بلغه كذبٌ أيضاً وزورٌ، وهذا أقوله إذا لم يكن مصدرَ هذه الفرية أيضاً، فإنها ليست بأخطر من سابقاتها! عامله الله بما يستحق، فإن الذي أفتيتُ به خلافُ ما ادَّعاه^(١)، الله المستعان.

(١) وقد نشر شيء من ذلك في بعض المجلات، مثل (التوحيد) المصرية، و(الجامعة السلفية) الهندية، وسجل في بعض الأشرطة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وقد يتساءلُ بعضُ القُرَّاءِ عن السبب الذي حمل هذا العُماريَّ على ارتكاب كل هذه الرزايا والمخازي؟

فأقول: لا أعلم لذلك سبباً يُذكر، إلاَّ عداؤه الشديدَ لأنصار السنة والداعين إليها، والمعروفين في بعض البلاد بـ (السلفيين). فهو يبغضهم بُغْضاً شديداً، ويحقد عليهم حقداً بالغاً، فهو عليهم (أحقد من جمل) كما جاء في المثل، ولذلك رماهم بالحشوية وبالتجسيم، كما فعل أسلافه من الجهميَّة والمعطَّلة منذ القديم، وخصَّني أنا من بينهم فاتَّهمني بمختلف الأكاذيب، وبالتفريق والتضليل! وما نقلته عنه من التَّهم دليلٌ واضحٌ على أنَّ هذا إنما هو صفته، فالله حسيبه.

ولعلَّ القراء يلاحظون معي اتفاق هدفِ العُماريِّ هذا، مع هدفِ ذلك الوزير الصوفي في التهويش، وإثارة الناس على السلفيين عامة، وعَلَيَّ خاصة، وفي هذه السنة بالذات، فهل كان ذلك عن اتفاق سابق بينهما في مكان ما، وكما قال عز وجل: ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٣] ﴿تَشَابَهتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨] وفي اعتقادي؛ أن الذي حمَّله على أن خصَّني بتلك الحملة الشَّعواء العمياء أنني كنت انتقدته لأوَّل مناسبةٍ عرَّضت لي، وذلك في مُقدِّمتي لرسالة العزِّ بن عبد السلام: (بداية السُّؤل في تفضيل الرسول ﷺ)، في بعض ما علَّقه هو عليها من قبل، فلما وقف على نقدي هذا، وتبيَّن له صوابه، لم يسعُه إلا أن يعترف ببعضه، ولكنَّ بطريقةٍ خبيثةٍ، يُخفي بها على القُرَّاء أنها مما استفاده من نقدي! وسكت عن بعض وزاغ عنه، فلم يتعرَّض له بذكر! ولا يخفي على القراء، أن معنى ذلك أنه معترفٌ أيضاً بصواب نقدي إياه فيه أيضاً، وأنه حقٌّ، ولكنه مع ذلك فقد كتبه، فصَفَّةٌ من تكونُ هذه يا أيُّها العُماري؟، والله عزَّ وجل يقول في كتابه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقر: ٤٢].

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٤١] وفي بعضٍ آخرٍ زاغ عن الحق، وجادل بالباطل، وبطريقةٍ فيها الكثير من اللفّ والدوران.

ولا بُد لي من بيان ذلك ولو طال بنا الكلام، فإنه هو المقصود من الرد على هذا الرجل في هذه المقدمة، وما قبله كان من قبيل التوطئة له، والله المستعان.

وقبل الشروع في ذلك، لا بأس من التنبيه على أن نقدي للغماري لم يكن فيه شيء من التهجم عليه، ولا لَمَزْتُهُ بأشياء حصلت في تلك الرسالة كما زعم في مقدمة كتّيبه الصغير، اللهم إلا إن كان يَعُدُّ الردَّ العلمي، وبيان أوهام مَنْ يُخَلِّط في هذا العلم، هَجْمًا وَلَمَزًا؛ فقد فعلت ذلك، وهو شأن أهل العلم دائماً، كما قال مألٌ رحمه الله تعالى: (ما منّا من أحدٍ إلا رَدٌّ وُزِدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر ﷺ)، فكيف إذا كان المردودُ عليه من أهل الأهواء يدّعي ما لا علم له به؟ كهذا الرجل المعجب بعلمه الذي سمح لمن طبع رسالته في الكبائر أن يُلقِّبه بـ (الإمام الحافظ)! بل قال هو عن نفسه في مقدمتها! أنه تمكن في علم الأصول، وبرّز فيه على الشيوخ؛ بله الأقران!

وقال فيها مُتَعَالِيًا على العلاء:

(وهذا بحثٌ مهمّ، يجله كثيرٌ من أهل العلم)!

عجيبٌ-والله-أمرٌ هذا الرجل، يتبجج بكل هذا، ثم يرميني به دون ما خجل أو حياء. انظر كتّيبه الصغير (ص ١٢).

ومناقشتي إياه-فيما تقدم-حول استحباب زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية، واستنكاره الصلاة على الصحابة، قد بيّنت للقراء مَبْلَغُهُ من العلم ومعرفة الفقه، وأنه دَعِيَ في هذا التبجج ونحوه، والآن أبدأ-بإذن الله تعالى-ببيان ما وعدتُ به آنفًا، وشرح موثقه تجاه نقدي السابق إياه، وبذلك يظهرُ أيضًا للقراء جميعاً أنّ علمه في الحديث

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وأصوله، كعلمه في الفقه وأصوله، ولولا تلك الأكاذيب والأباطيل التي رماي بها لما استحسنت أن أذكر القراء بقول الشاعر في مثله وهو يصدق عليه:

رَوِّمِلْ لِلْأَشْعَارِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ بَجِدِّهَا إِلَّا كَعِلْمِ الْأَبَاعِرِ
لَعَمْرُكَ مَا بَدْرِي الْبَعِيرُ إِذَا عَدَا بِأَحْمَالِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِي الْعَرَائِرِ

لقد كان نقدي على العُماريِّ محصوراً في خمسة مواضيع، أُخِصَّها هنا بما يلي:

الأول: أنه لا يُعْنَى ببيان مرتبة الأسانيد والأحاديث من صحَّة أو ضعف إلا نادراً، مع أن ذلك هو المقصودُ من التجريح.

الثاني: أنه يعتمد على تحسين الترمذي، وظنِّي به أنه يعلم تساهله فيه...

الثالث: إهماله تخريج بعض الأحاديث، ولعلَّ ذلك كان سهواً منه بعضها في (الصحيحين).

الرابع: يعزو بعض الأحاديث لغير المشاهير كأصحاب (الصحيح) و(السنن).

الخامس: تقويته لحديث ابن مسعود: (الخلق كلهم عيال الله...) بقوله: (إسناده جيد) مع أنَّ فيه متروكاً، وكحديث: (أنا سيد ولد آدم)، وعلي سيد العرب) فإنه قال: (حديث ضعيف، خلافاً لقول الذهبي: إنه موضوع).

فماذا كان جوابُ العُماري على نقدي هذا؟ لم تُساعد نفيه الأمانة بالسوء على الإجابة العلمية الهادئة، فقد افتتح الجواب باتهامه إياي ببعض تُهمه الكثيرة المتيقِّدة، فزعم أنني تهجَّمْتُ عليه وكمزَّته! وهذا كذبٌ واضحٌ لمن تأمَّل تأدُّبي معه وتكلمَّسي له العذر بقولي:

(وظنِّي به أنه يعلم...)

وقولي: (ولعلَّ ذلك كان سهواً)، فضاء-مع الأسف-الأدب معه، وجزاني جزاء سِنِّمار! وإليك الآن جوابه عن تلك المواضيع، لتزداد معرفةً بعلمه في هذا المجال أيضاً، وبخلُّقه كذلك:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

١ - لقد اعترف بما ذكرته ولم يحاول الرّوغان عنه - كما هي عادته - ولكنه سوّغ ذلك بقوله:

(لم أُبَيِّنَ الأَسَانِيدَ، لأنَّ الرِّسَالَةَ فِي الفِضَائِلِ النُّبُوِّيَّةِ)، ولتلك الأحاديث ما يُؤَيِّدُهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الصَّحِيحَةِ. عَلَى أَنَّ مِمَّا قَرَّرَهُ الْعُلَمَاءُ... جَوَازَ الْعَمَلِ بِالحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي الفِضَائِلِ وَالتَّرغِيبِ مَا لَمْ يَكُنْ مَوْضوعاً...).

وجواباً عليه أقول:

أولاً: هذا عذرٌ أقبحُ من ذنب كما يُقال، لأن الأحاديث في الفضائل... كما زعمت، لا يمنعك - لو استطعت - من بيان مراتبها كما لم يمتنعك ذلك من تخريج الكثير منها.

ثانياً: لقد أثبتت لك أنّ هذا الذي فعلته هو من باب الاشتغال بالوسيلة عن الغاية، وأنّ ذلك ليس من شأن المتمكن في هذا العلم الشريف. وضربت لك هناك مثلاً بالذي يتوضأ ثم لا يُصلي. فما بألك أعرضت عن الجواب عنه، ولم تنبس بنت شفة حوله: أليس هذا اعترافاً منك أنك لست منهم؟!!

ثالثاً: أما استرواحك إلى ما نسبته للعلماء من جواز العمل بالضعيف في الفضائل، فهو من خلطك وزوغانك الذي عُرفت به في ردودك، وبيان ذلك من وجهين:

الأول: أن ذكر الحديث الضعيف دون بيان ضعفه شيء والعلم به شيء آخر، كما هو ظاهرٌ بداهةً، فإنّ العلماء رحمهم الله وإن اختلفوا في جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل على تفصيل يأتي ذكره أو الإشارة إليه، فإنه لا قائل مطلقاً بجوب العمل به، بخلاف ذكره دون بيان ضعفه، فإنه لا يجوز بداهةً، لأنّ الذي يفعل ذلك - كالشيخ العُمّاري مثلاً - له حالة من التين لا ثالث لهما:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الأول: أن يعرفَ ضعفه ثم لا يُبَيِّنَه. فهذا لا يجوزُ لما فيه من إثم كتمان العلم، وإيهام من لا علم عنده - وهم جمهورُ المسلمين خاصَّتْهم وعامَّتْهم - صحَّتْه، وهو مما صرح الإمام مسلم في مقدمة (صحيحه) بعدم جوازِه، وكنت نقلتُ نصَّ كلامه وكلام غيره من الأئمة في مقدمة كتابي (الأحاديث الضعيفة والموضوعة) ومقدمة كتابي (صحيح الترغيب والترهيب) فليرجع إليهما من شاء البَسْط. (١)

والأخرى: أن لا يعرفَ ضعفَه؛ لجهله بهذا العلم، كما هو الغالبُ على أكثر الناس وبخاصة في هذا الزمان، وإِثْمًا لعدم توفر الأسباب التي تُيسِّر له معرفة ضعفه، ففي هذه الحالة ينبغي له أن يُشير إلى ذلك بصيغة التمريض: (رُوي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا)، كما ذكر ذلك ابن الصلاح وغيره، وفي رأي أهِ آه لا بُدَّ من التصريح بواقع الأمر، كأن يقول: (رُوي... ولا أدري أثابت هو أم لا؟)، أو يقول: (وهو ضعيف، أو ضعيف الإسناد)، إذا كان يعلم ذلك.

انظر تمام هذا البحث في مقدمة (صحيح الترغيب) (ص ٢١ - ٢٢). (٢)

قلت: فالعُماري إما أنْ يعلمَ ضعف تلك الأحاديث الضعيفة وَسَكَّتَ عنها فهو آثمٌ. وإما أن لا يعلمَ، فعليه أن يعترف بذلك، ولا يدافع عن جهله فيركن إلى قول من قال: يجوز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال! فإنه زَوْغَانٌ منه عن البحث كما بَيَّنْتُ آنفًا، على أنه حُجَّةٌ عليه لو كان يعلم، وبيانه فيما يأتي بإذنه تبارك وتعالى.

(١) قلت: تقدم مقدمة الكاتب بفضل الله تعالى في (الجزء الأول من هذه سلسلة من فوائد المقدمات النافعة من

مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله الماتعة) وهي برقم (٥). (ت)

(٢) وارجع المصدر السابق. (ت).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الثاني: أنك حكيت عن الذين أجازوا العمل بالحديث الضعيف في الفضائل في أثناء تسويغك لعدم بيانك لضعف أحاديثك ما هو حُجَّةٌ عليك لو كنت تدري ما يخرج من فمك، ويجري به قلمك، فقد ذكرت عنهم (ص ٤) أنهم اشتروا لجواز العمل به شروطاً منها:

١ - أن لا يشتدَّ ضعف الحديث.

٢ - وأن لا يُعتقد ثبوته عن النبي ﷺ.

وهذا منهم شيءٌ جيد جداً، جزاهم الله خيراً، وإن كان تحقيق ذلك عسيراً جداً على العلماء فضلاً عن غيرهم من العامِّ ومُدَّعي العلم، بحيث صارت تلك الشروط نظريةً غير واقعية كما حققت ذلك في مقدمة (ضعيف الجامع الصغير) (ص ٤٧-٥١)، و(صحيح الترغيب) (٣٤-٣٦)^(١)، وضربت بعض الأمثلة وَقَعَتْ لبعض العلماء قَبْلَنَا، وأذكرُ الآن أمثلةً أخرى صدرت من العُماري هذا:

١ - (من جمع بين صلاتين فقد أتى باباً من أبواب الكبائر).

هكذا أورده في (تنوير البصيرة) (ص ٦٢) وقال:

(ضعيف).

وإنما هو ضعيفٌ جداً كما قال الحافظُ ابنُ حجر، فيه حَنَشٌ بن قيس وهو متروكٌ، وقد بَيَّنْتُ في (الضعيفة) (٤٥٨١).

٢ - (ليس منا من خصى أو اختصى، ولكن صُمِّ وَوَفِّرَ شَعْرَ جَسَدِكَ).

قال العُماري في (الاستمناء) (ص ٣٠):

(رواه الطبراني بإسنادٍ ضعيف)!

(١) تقدم مقدمة (كتاب الترغيب والترهيب) برقم (٥).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وأقول: بل موضوع، فيه المعلّى بن هلال الطحان قال الحافظ:
(اتفق النُّقَّاد على تكذيبه)! ولذلك أوردته في هذا المجلد من (الضعيفة) (١٣١٤)، وذكرت
فيه قول الهيثمي في الطحان هذا: (متروك).
ورددت فيه على من حَدَّثَه غَفْلَةً عن عِلَّتِهِ، توهُمًا أن له طريقاً أخرى، وإنما هو حديث
آخر! كما ستره مُفَصِّلاً بإذن الله تعالى.
ثم رأيت العُمَاري قد أورد الحديث في كتابه الذي سماه (الكنز الثمين) (رقم ٣٢٠٥)، وقد
صرح في مقدمته (ص ٤):
(أنه ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية).

فأقول: قد تبين لي أنه غير صادق فيما قال، وهذا هو المثال بين يديك، والسبب تقليداً
للمناوي وغيره، وهو مما اتهمني به في كُتَيْبِهِ الصغير (ص ٤)، فقد عاد إليه، وهذا عدل الله
وحكمته في عباده كما قيل: (من حفر بئراً لأخيه وقع فيه)! وقد كنتُ تَتَبَّعْتُ أحاديث
حرف الألف من كتابه المذكور (الكنز)، فوجدتُ فيه نحو مائتي حديث ضعيف أو موضوع
من أصل (١٤٠٢) حديثاً، ولو أنّ في الوقت مُتَّسِعاً، لوضعتُ عليه كتاباً أُبَيِّنُ فيه تلك
الأحاديث وغيرها مما وقع له من الضِّعَاف في بقية أحرف الكتاب، فقد وجدته فيه
كالسيوطي في (الجامع الصغير)؛ الذي قال في مقدمته: (نه صانه عمّا تفرّد به كذابٌ أو
وضّاعٌ، ثم لم يفِ بذلك، كما تراه مفصلاً في (ضعيف الجامع الصغير)، ومن ذلك هذا
الحديث، ومن (الجامع) نقله العُمَاري دون أي جهد منه أو تحقيق، ولذلك من قبيل
اختلاف الاجتهاد، كما يقع ذلك لبعض العلماء، لأسباب معروفة، وإنما أتيت من قبيل رُكُونِهِ

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

إلى التقليد، وجنوحه عن البحث والتحقيق، وإلا فكيف يمكن لباحثٍ عارفٍ بهذا العلم أن يُضَعِّفَ فقط، بله أن يُصَحِّحَ حديثاً فيه من اتَّفَقَ النقاد على تكذيبه؟! وليس له طريقٌ أخرى!

٣- (ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة).

ذكره العُماري في رسالته (إزالة الالتباس) (ص ٢١) في أول أحاديث ستّة استدللّ بها القائلون بأن ستر الرأس من آداب الصلاة، ولكنّ العُماري وهما كلها في صدد ردّه عليهم، فإنه لا يرى أن ذلك كما قالوا، إلا أنه قال في هذا الحديث: (رواه أبو نعيم والدِّلمي، قال الحافظ السَّخاوي: لا يثبت. وقال المناوي: حديث غريب. قلت: وهذا الحديث مع ضعفه أقوى ما وَرَدَ في هذا الباب!) كذا قال! تقليداً منه أيضاً للمناوي في (فيض القدير) و(التيسير) وقد فاتهما أن فيه أحمد بن صالح الشُّمومي المكي كان يضع الحديث، ولعلمهما توهما أنه أحمد بن صالح المصري الحافظ الثقة.

وفي إسناده علّتان أُخريان، وقد بيّنت ذلك كُله في المجلد الثاني عشر من هذه السلسلة رقم (٥٦٩٩). والغرض مما سبق أمران اثنان:

الأول: أن يكون طالبُ العلم على انتباهٍ [وحذرٍ من حكم العُماري أو غيره من المتساهلين أو المقلّدين أو الجاهلين على الحديث بالضعف المطلق غير مقرون ببيان شدة الضعف، ويُرتّب عليه جواز العمل به في الفضائل، وهو الواقع وإِ شديد الضعف، لا يجوز العمل به اتفاقاً.

والآخر: أن الشرط الأول الذي تقدّم دِكْرُه عن العُماري يستلزم أمرين اثنين: بيان ضعفه، وأنه ليس شديد الضعف.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وبيان ذلك أن العُماري إذا ذكر حديثاً ما وهو يعلم -فَرَضاً- أنه ضعيفٌ، وسكت عنه، ولكن من أين للقرءاء يعرفوا ضعفه عنده وقد كتبه عنهم؟! فهم -والحالة هذه- سيعلمون به ظانين أنه ثابت لسكوته عليه، كما هو واقعٌ معروفٌ من عامة الناس، فهذا يجبُ بيانه، تفريقاً بين الضعيف والقوي اعتقاداً وعملاً، وهذا صرّح به الحافظ ابن حجر عقب الشرط الأول، فقال في (تبيين العجب بما ورد في فضل رجب) (٢١):

(وينبغي مع ذلك اشتراطُ أن يعتقد العاملُ كونَ ذلك الحديث ضعيفاً، وأن لا يُشهر ذلك، لئلا يعمل المرءُ بحديث ضعيف، فَيُشَرِّعَ ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظنّ أنه سنةٌ صحيحةٌ، وقد صرّح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله ﷺ (من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذبٌ فهو أذ الكذّابين)، فكيف بمن عمل به؟ ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو الفضائل، إذ الكل شرع).

قلت: وهذا الشرط مما تعمّد العُماري طيّبه وكتمانه أيضاً عن قُرّائه، لأنه يعلم أنه يُدان به أكثر من الشرطين السابقين، ويؤكّد ما قلتُ من وجوب بيان ضعف الحديث حتى لا يعمل به كما لو كان ثابتاً. وبذلك يتجلّى للقرءاء أنّ اعتذار العُماري عن سكوته عن تلك الأحاديث الضعيفة بدعوى أنها في الفضائل، أنه -كما سبق- عذرٌ أقبح من ذنب، ومُكابرةٌ عن الاعتراف بالحقّ، وهو البر الذي من كان في قلبه ذرّةٌ منه لا يدخل الجنة كما صحّ عن النبي ﷺ. فالله سأل أن يُطهّر قلوبنا من الشقاق والنفاق، وسوء الأخلاق.

وفي ردّ العُماري هنا أمورٌ أُخرى زلّت قدماه فيها؛ يطول الكلام حولها جداً، وبخاصة في هذه المقدمة، وهو مَبْلُغٌ إلى العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضاً! ويزعم أنه كان في زاويته الصديقية يلفت أنظار الطلبة إلى الأحاديث الضعيفة التي عمل بها الأئمة أو

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الجمهور وهي ضعيفة مع علمهم بضعفها. فتأمل أيها القارئ إلى هذا المفتري على الأئمة، كيف يُضَلِّل طلبته وقراءه بمثل هذا الكلام المضلل، فإنه يعلم أن عملهم بالحديث الضعيف يحتمل أن يكون لمطابقتها لما يجوز الاستدلال به عند فقدانهم الحديث كالقياس مثلاً، أو نحوه مما يقول به بعضهم، فكيف إذا كان معه عندهم حديث ضعيف؟! وقد ذكر هو نفسه نحو هذا المعنى في رسالته في (الاستمناء) (ص ٣٥)، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، كما لا يخفى على ذوي العلم والكمال. كما تعلم أيضاً أن من المقرر عند العلماء أصول الفقه والحديث أنه لا يعمل به في الأحكام^(١).

وقد ذكر هذا هو نفسه في الصفحة المذكورة، ولكنه عاد لينقض ذلك بقوله: (ص ٣٧):
(وقولهم: الحديث لا يعمل به في الأحكام هو مما خالف فيه العلماء قولهم، ذلك أنهم استدّلوا في كتبهم بكثير من الأحاديث الضعيفة...) إلى آخر ما قال، وبئس ما قال، فإنه يتّهم علماء الحديث والأصول جميعاً بأنهم يقولون بخلاف ما يفعلون! وتالله إن رأيت مثل هذا الرجل بَهْتاً وافتراءً وقلة حياءٍ، فلقد هانت عندي كلُّ افتراءاته عليّ- التي سبق أن ذكرتُ بعضها- حين رأيت اتّهامه المذكور للعلماء دون استثناء، وما ذلك إلا لِيَتَّخِذَ فِعْلَهُمْ- إنْ ثَبَتَ- حُجَّةً له فيما ذهب إليه من الجواز. والحقُّ والحقُّ أقول: هو الذي يفعل بخلاف ما يقول، فكثيراً ما يردُّ الحديث الذي عند خصمه بضعف إسناده كما فعل في حديث (صلاة بعمامة...) المتقدّم، فإنه لم يعمل به مع أنه موافقٌ لقوله في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام، فهذا من الأدلة الكثيرة على أنه يكيلُ بكيلين، ويلعب على الحبلين.

(١) انظر (المجموع) للإمام النووي (٥٩/١) فقد عز ذلك للعلماء جميعاً دون استثناء.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ومن تلك الأمور التي زلَّ فيها الغُمَارِيُّ المغمورُ قوله:
(والجمهُورُ الذين أجازوا العمل بالضعيف في الفضائل ونحوها اقتدوا بصنيع الشارع حيث تجاوزَ في الفضائل ما لم يتجاوزَ في الفرائض والأحكام. وإليك أمثلةً من ذلك...).
ثم ساق سبعةً منها كلها تدورُ حول إباحته تعالى على لسان نبيِّه في النوافل ما لم يبيح لهم في الفرائض!

فأقول: هذا من تدليساته ومُغالطاته الخبيثة، إذ إنَّ التجاوز الذي في هذه الأمثلة ونحوها لا يعني الاستحباب المقصودَ من قول القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف... لأنهم إنما يَعْنُونَ الاستحبابَ، أي أنَّ العمل به أفضلُ من تركه، وليس الأمرُ كذلك في الأمثلة التي أوَّلها صلا النافلة؛ من قعود مع القدرة على القيام، فهذا جائز وليس بمستحب، بل المستحبُّ أن يصلي قائماً، وكذلك القول في سائر أمثلته. فسقط كلامه برُمَّته.
ثم لو صحَّ كلامه في الفضائل فما فائدته وهو يقول بما هو أكثر وأدهى وأمر، وهو جواز العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضاً؟!

لعله يُقدِّم لِلْقُرَّاءِ مَدْرَكاً أيضاً لهذا القول لم يعرفه الأولون والآخرون، كما فعل في الذي قبله مُتجاهلاً مَدْرَكَ العلماء الذين قالوا بعدم جواز العمل بالضعيف في الفضائل بله الأحكام، وهو أنَّ الحديث الضعيف لا يُفيد إلا الظنَّ المرجوح، والعمل بالظنَّ المرجوح لا يجوزُ بأدلةٍ معروفة في التاب والسنة، بل ذلك من عمل المشركين الذين قال فيهم ربُّ العالمين: ﴿إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ [النجم: ٢٧]، وهو أكذب الحديث، وقد نهى النبي ﷺ عن العمل به في الحديث الصحيح: (إياكم والظنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ). (انظر مقدمة (صفة صلاة النبي ﷺ)، و(صحيح الترغيب)، و(صحيح الجامع)، و(ضعيف الجامع)، فإن فيها بَسْطاً وافياً للموضوع.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فتجاوز المغمور كل هذه الأدلة وأعرض عنها إلى رآيه الفج، وهو يعلم قول أهل العلم جميعاً: (لا اجتهاد في مورد النص)، و(إذا ورد الأثر بطل النظر)، ولكن ما قيمة قولهم تجاه من ابتلي باتباع الهوى، وقلب الحقائق ولم يخش الله تبارك وتعالى؟! نسأل الله السلامة. ولقد قف شعري-والله- من قوله: (اقتدوا بصنيع الشارح)! فإن التشريع من أفعاله تعالى الخاصة به، فليس لأحد أن يصنع صنعه، ويُشرع للناس ما لم يشرعه ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]؟! فهل يعني المغمور بقوله: أنه يجوز لغيره تعالى أن يقتدي به ويُشرع للناس مثل تشريعه، أم أن الهوى أعمى قلبه فنطق بكلمة الكفر، وما قدر الله حق قدره؟!!

(ولتلك الأحاديث (يعني الضعيفة التي سكت عن بيان ضعفها) ما يُؤيدُها من القرآن والسنة)!

هذه مجرد دعوى، يستطيعها البطلة، ولا بعجز عنها أصغر الطلبة، ولو كانوا من المتخرجين من الزاوية(!) فلا تستحق الرد ولو بكلمة.

وبهذا ينتهي ردّي على جوابه عن نقدي الأول إياه، فلننتقل إلى القراء جوابه عن نقدي الثاني له، وهو اعتماده على تحسين الترمذي مع تساهله فيه. فقد قال:

٢- (لم أعتمد على تحسين الترمذي في تلك الرسالة إلا مرة أو مرتين على الأكثر، ولم يكن تقليداً بل إقراراً له لأنه صواب).

أقول: هذا كسابقة مجرد دعوى، فهي مردودة، ولو كان صادقاً لسارع إلى الدفاع عن نفسه بالدليل والحجة، فإنه في وضع التهمة، فلماذا لا يدفعها عن نفسه إن كان قادراً عليها؟! وذلك بأن يأتي بحديث من الأحاديث التي أشار إليها ويبيّن وجه الصواب في تحسينه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ومن المؤسف أن رسالة (بداية السؤل) بتعليقه ليست الآن في متناول يدي، لنؤكد للقراء أنه غير صادق فيما يدّعيه، بمثال نقله منها، ولكن من الممكن التمثيل بحديث عرض مفاتيح كنوز الأرض على النبي ﷺ واختياره أن يكون نبياً، وفيه أنه قال: (أجوع يوماً وأشبع يوماً...) الحديث، فإنه في الرسالة (الفقرة ٢٩- بتحقيقي)، وهو مما حسنه الترمذي، وقد بينت في تعليقي عليها أن إسناده الترمذي وأحمد وغيرهما ضعيف جداً، وذكرت له بعض الشواهد، لكن ليس فيها ذكر الجوع والشبع، وانتهيت فيه أن هذه الزيادة منكورة، فإن كان هذا الحديث مما عناه العُماري في جوابه المتقدم، وإلا فهو اعتمد على الترمذي في تحسينه إياه في كتاب آخر له، وهو الذي سماه (الكنز الثمين) (رقم ٢١٤٩)، وقد زعم في مقدمته أنه ليس فيه أحاديث ضعيفة، كما تقدم، فهو دليل واضح على صحة ما نسبته إليه من اعتماده على تحسين الترمذي المعروف تساهله فيه عند التُّقاد.

ثم سؤد العُماري نصف صفحة من رسالته يردّ فيها على قول الذهبي: (لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي)، بكلام نقله الحافظ العراقي استخلص منه أن ما اعتبره الذهبي تساهلاً منه هو في الحقيقة اختلاف! ثم ختم العُماري ذلك بقوله:

(نعم قد تعقبته في تحسينه أو تصحيحه في كثير من مؤلفاتي وتعليقاتي)!

قلت: تساهل الترمذي إنكاره مكابرةً لشهرته عند العلماء، وقد تتبعت أحاديث (سننه) حديثاً حديثاً، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث، أي قريباً من خمس مجموعها، ليس منها ما قوّيته لمتابع أو شاهد، ومع ذلك فإنه يكفيننا منك الآن اعترافك بتبؤك إياه، فإنه يعني أنه كان مخطئاً عندك، وحينئذٍ فلا فرق بين تسميته متساهلاً أو مجتهداً، لأنّ التساهل من مثله لا يكون إلا عن اجتهاد، وليس عن هوى أو غرض! وكذلك يُقال في المتشددين منهم، ومن أجل ذلك، فانتقادي إياك لا يزال قائماً، وبخاصة أنه كان فيه ما نصّه:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

(فلا ينبغي للعارف بهذا العلم الشريف أن يسكت عن تحسينه، بل لا بُدَّ من التصريح بتأييده أو نقده حسب واقع إسناده...) إلخ.

وأقول الآن: لماذا سَكَتَ عن تلك الأحاديث، ولم تُبَيِّنْ رأيك فيها ما دام أنك تعقبتَه في غيرها، وأدَرَتَ الموضوعَ إلى ما لا فائدة فيه من الردِّ على الذهبي؟! فهلاًَّ جعلته على ما جاء في رسالة (رفع اليدين في الدعاء بعد الصلاة) للشيخ مقبول الأهدل، وقد وضعتَ لها مُقدِّمةً في ستِّ صفحاتٍ مُؤيِّداً فيها ما ذهب إليه من مشروعية الرفع المذكور، وكتبتَ عليها بعض التعليقات، وليس فيها حديثٌ واحدٌ ثابتٌ-ولا أقول: صحيحٌ-بل فيه مثل ذلك الحديث الواهي: (ما من عبدٍ يبسطُ كَفَّيْهِ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ...)، وسكتَ عنه العُماري؛ لسبب لا يخفى على القارئ وفيه رجل اتَّهمه الإمامُ أحمد وغيره، كما بيَّنته في (الضعيفة) (٥٧٠١)، فقد جاء في هذه الرسالة (ص ١٣١) ما نصه:

(وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح:

إنَّ الترمذي حسنَ أحاديثَ فيها ضُعفاءٌ، وفيها من رواية المدلسين، ومن كثرَ غَلَطُهُ، وغير ذلك، فكيف يُعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة؟! (١).

هذا كلامه، فلماذا لم تُعلِّقَ عليه، وهو أحقُّ بالتعليق لو كنت منصفاً لا تكيل بكليين، ولا تزن بميزانين!؟

٣- وأما نقدي الثالث إياه، وهو: (إهماله تخريج بعض الأحاديث... وبعضها في (الصحيحين)...)، فلم يتعرَّض له بجواب، فهو اعترافٌ منه ضمَّنِيَّ بأنه حقٌّ، ولكن أليس كان أشرف له أن يُصرِّح بذلك؟! بلى، لو أنه كان منصفاً، أليس هذا وما قبله وما يأتي بعده من الأدلة القاطعة على أنك أنت المتصف بكل تلك التُّهم الخبيثة التي رميتني بها،

(١) انظر (مرقاة المفاتيح) للشيخ القارئ (٢١/١).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

ومنها ما ختمت به كُتَيْبِك بقولك:

(أما الإنصافُ وعقَّة اللسانِ فَيَسْمَعُ عنهما ولا يحسِّها من نفسه!) فالله حسبيك، وهو يتولَّى الصالحين، ويُدافع عن الذين آمنوا.

٤ - وأما نقدي الرابع إياه المصدرُ بأنه يعزو الحديث لغير المشاهير.. وذكرت على سبيل المثال حديثين:

الأول: (أنا سيّد ولد آدم ولا فخر)، عزاه هو لابن أبي عاصم في (الأدب)، وسكت عنه، ومع أن كتاب (الأدب هذا غير مطبوع فقد أحال عليه، أعرض عن عزوه للترمذي وكتابه مع كونه أشهرَ، فهو مطبوع وكذلك ابن حبان، ولا يجوز مثل هذا العزو مع وجود من هو أوّلُ به عند أهل العلم، وبخاصة أن الترمذي حسنه!

الآخر: حديث السيّدرة عزاه للنسائي وابن أبي حاتم، وهو في (الصحيحين)! هذا خلاصة نقدي إياه، فيتأمل القارئ جوابه الآتي عليه يتبين له علمُ الرجل وحُلُقُهُ! قال بعد أن اختصر نقدي إياه في الحديث الآخر:

وأقول: هذا التعقُّبُ غفلةٌ منه كبيرة، ذلك أن مؤلّف الرسالة قال في الخصلة الأولى: إنه ساد الكلّ، فقال: (أنا سيّد ولد آدم ولا فخر) فعزوت الحديث لمن رواه بهذا اللفظ.. ولم أخالف القاعدة في العزو. لكنّ الألباني غفل وذهل).

هذا آخر كلامه، وما لم أذكره مُشيراً إليه بالنقطتين لا علاقة له مُطلقاً بجوابه، مع أنه كما قيل: أسمعُ جَعَجَعَةً ولا أرى طِحْنًا، وإلّا فما معنى قوله: فعزوتُ الحديث لمن رواه بهذا اللفظ، فهذا يدل على أن الرجل لا يخشى الله، ولا يستحي من عباد الله، لأنّ قوله

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

هذا مع كون لا يخفى على القراء، لأنه إعادةً للنقطة التي هي موضع انتقادي عليه، لأني سأقول له مرة أخرى: لماذا عزوته لابن أبي عاصم، ولم تعزه لمن هو أولى بالعزو منه كالترمذي وابن حبان؟ فهذا هو جهُ المخالفة يا من تستغفلُ الناس وتتهمهم بما فيك. وأما الحديث الثاني فلم يتعرّض له بجواب على الإطلاق. فهذا مع ما فيه من الاعتراف الضمني بأن الرجل حَوَّاش قَمَّاش لا تحقيقَ عنده، فهو أشرف له وأستُرُّ من جوابه عن الحديث الأول، لما فيها من الرِّوَعَانِ والمجادلةِ بالباطل. والله المستعان.

٥ - وأما نقدي الخامس إياه، فقد اعترف أيضاً بصوابه في الحديث الأول. ولكن بصورة لا تُشرفه وتليقُ بطريقته! وذلك من ناحيتين:

الأولى: أنه جرى في أجوبته السابقة أن يبدأ بقوله: (قال الألباني أولاً...)، (قال الألباني ثانياً...)، (قال الألباني رابعاً...). ولم يقل: قال الألباني ثالثاً. تهرباً وتكبراً أن يعترف بالحق كما سبق. فلما جاء إلى جوابه عن هذا النقد لم يقل أيضاً: قال الألباني خامساً، لكي يُعطيَ اعترافه الصريح بخطئه أنه بسبب نقد الألباني وإرشاده، فقال عقب جوابه السابق المنتهي بقوله الذي هو أسوأ منه (غفل وذهل):

(وقولي في حديث ابن مسعود: (الخلق عيال الله) سنده جيّد، سهو لا أدري كيف حصل لي؟ بل أوقعني فيه صنيعُ الحافظ السخاوي)!

فأقول: لو أن غيرك قال: (لا أدري) لم أستجز لنفسي أقول له:

إِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ أَوْ كُنْتَ تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ!

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وإنما أقول لك بصراحة: إذا كنت صادقاً في قولك هذا، ولم يكن من دسائسك وأهوالك، فإنك قد أتيت من مخالفتك لقول أئمة الحديث: (قَمِّشْ ثم فَتِّشْ) فأنت قد أتيت من مخالفتك لقول أئمة الحديث: (قَمِّشْ ثم فَتِّشْ)، فأنت فَمَّاش حَوَّاش، تركز في الغالب إلى التقليد؛ الذي ترمي به غَيْرُكَ، وأنت فيه غريقٌ! ولوا ذاك لَمَا وقع منك هذا الخطأ الفاحش الذي يترفع عنه المبتدئ في هذا العلم الشريف، فإنك لما رأيت السخاوي حَرَجَ الحديث من رواية ابن مسعود وأنس وغيرهما، وسَكَتَ عن إسناد ابن مسعود وأعلَّ غيره، وختم بحثه بقوله: (وبعضهما يُؤكِّد بعضاً)، توهمت من ذلك كَلِّه ما دفعك إلى الوقوع في الخطأ، فلو أنك فَتَّشْتَ عن إسناد ابن مسعود لوجدت فيه ذاك المتروك (موسى بن (١) عُمير أبو هارون القُرشي).

وأما الناحية الأخرى: فهي دِفاعُه عن نفسه بالباطل، وحمله مسؤولية خطئه على الحافظ السخاوي كما سبق، وهذا من جَنَفِه وظَلَمِه الذي لا يكادُ ينجو منه حتى الموتى، ولا من تزويره، فإنَّ السخاوي لم يُجَوِّدْ إسناده، كل ما في الأمر أنه سكت عنه، وهذا وإن كان منه غير جيد، فهل يفهم منه أحدٌ مهما كان غريقاً في الجهل: أنه جَوِّدَ إسناده كما يزعم العُماري؟!!

هذا وقد حَرَجْتُ الحديث فيما يأتي برقم (٣٥٩٠) وتكلَّمْتُ على طُرُقِه، وأشرت إلى أنه إنما يثبت منه بلفظ: (خير الناس أنفعهم للناس).

وأما الحديث الآخر: (أنا سيِّد ولد آدم، وعليَّ سيِّد العرب). وهو الذي كنت انتقدت عليه قوله فيه: (حديث ضعيف خلافاً لقول الذهبي: إنه موضوع)، ومخالفته إياه، وبَيَّنْتُ

(١) سقط من الأصل المطبوع (موسى بن) فليتنبه.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

له هناك أن الحافظ العسقلاني قد أقره على وضعه! لأن مدار الحديث عند الحاكم الذي عزاه العُماري إليه-على وضّاعين معروفين.

فقد كابر العُماري أيضاً فيه كما ستري، فإنه قال ما خلاصته:

(وقول الذهبي: موضوع، غلو غير مقبول لأنه ورد عن غير الوضّاعين).

ثم ذكر له طريقين آخرين:

أحدهما: عن أنس مرفوعاً. قال الهيثمي: (فيه خاقان بن عبد الله ابن الأهثم ضعّفه أبو داود) وذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه.

والآخر: عن عائشة أيضاً مرفوعاً به. رواه الحاكم وقال:

(صحيح الإسناد، وفيه عمر بن الحسن الراسبي، وارجو أنه صدوق، وارجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحّته على شرط الشيخين.

قال العُماري عقبه من عند نفسه:

(قلت: إسناده الحديث نظيف ليس فيه كذاب ولا متهم، والراسبي ذكره ابن أبي حاتم برواية

محمد بن موسى الجُرشي عنه، ولم يجرحه بشيء وبمقتضى القاعدة المقررة يكون تعديل

الحاكم مقبولاً، لكنّ الذهبي تعقّب قولَ الحاكم: أرجو أنه صدق، فقال: أظنّ أنه هو الذي

وضعه. وهو تعنّت شديد وقول بالظنّ، والظنّ أكذب الحديث. والعجب من الحافظ كيف

وافق الذهبيّ على هذا الحكم المتعنّت، وغفل عما تقتضيه القاعدة في هذا المقام؟! فالحديث

بمذنب الطريقين: طريق أنس وعائشة، لا يبعُد أن يكون من قبيل الحسن لغيره).

والجواب وبالله التوفيق على وجهين: مجمل ومفصل:

أما المجمل، فلا نُسلّم حُسَنه بمجموع الطريقين، لأنّ في طريق عائشة راوياً واهياً شديد

الضعف توهمه العُماري ثقة، أو تجاهله كما سيأتي بيانه في (المفصل).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وأما الضعف من حيثُ إسناده فليس البحثُ الآن فيه، والعُماري نَصَبَ الخلاف فيه، بيّنه وبين الحافظ الذهبي والعسقلاني؛ لغاية في نفسه، وليس كذلك، وإنما هو في متنه لقولهما ببطْلانه، مع تصريحهما بأنَّ فيه من لا يُعرف كما يأتي، وذلك يعني أنه ضعيفُ السند، ولا منافاةَ بينهما كما لا يخفى على العارفِ بهذا العلم، ويأتي بيانه قريباً إن شاء الل تعالى.

وأمل الجواب المفصل فهو من وجوه:

١ - تعليقه لردِّ حكم الذهبي على الحديث بالوضع بقوله:

(لأنَّه وَرَدَ عن غير الوضّاعين).

فهو مرفوضٌ من أصله، وهو بذلك يُوهم القراء أنَّ الحديث لا يكون موضوعاً إلا إذا كان فيه وضّاعٌ، وهذا خلاف ما صرّح به العلماءُ في أصول علم الحديث وفروعه، فكم من حديث حكموا عليه بوضعه أو بطلانه، وليس في إسناده وضّاع أو كذّابٌ، وفي هذه السلسلة عشراتُ الأمثلة على ذلك، وقد جاء في (اختصار علوم الحديث) لابن كثير: (يُعرف الموضوعُ بأمور كثيرة .. ومن ذلك ركافة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفته لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة).

والعُماري يعرف هذا جيداً، لأنَّه مما لا يخفى على صِغار الطلبة، ولكنه يتجاهلُ الحقائق ليصنِّدَ عليه ما يتَّهم به غيره، المرّة بعد المرّة، انظر مثلاً كتيبه الآخر: (إتقان الصنعة) (ص ٤٧)، وكتب (الأحاديث الموضوعة)، كلّها قائمة على هذا، فما من كتاب منها إلا وفيه أحاديثُ موضوعةٌ بأسانيدٍ ضعيفةٍ، لأنَّ الوضع جاء من داخل المتن الدالّ على بطلانه، وعلى هذا حكمتُ أنا على حديث (نِعَمَ المذكّر السَّبحة)، الذي يصرّ العُماري وبعض تلامذته على أنه ضعيف فقط، غير ملتفتٍ إلى معناه الدالّ على بطلانه كما كنتُ بيّنته فيما مضى برقم (٨٣)، وما ذلك إلا محافظةً منه على وسائل التَّمشُّيخ (!) وجلبِ

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

المريدين السُّدَج الذين يَغْتَرُونَ بالمظاهر، وَلَا أَمْرٌ ما قال العُمَارِي هذه في رسالته السابقة (ص ٤٨): (وتعليقُ السَّبْحَةِ في العنق ليس فيه شيءٌ، وهو نظير وضع الكاتب القلم على أذنه)!!

ثم ذكر حديث (ضَعِ القلمَ على أُذُنِكَ فإنه أذكُر للمُملِي).
وقال:

(رواه الترمذي بإسناد ضعيف)!

وهو يعلم أن فيه عنبسة بن عبد الرحمن الأموي؛ قال أبو حاتم: (كان يضع الحديث). وله طرقٌ أخرى تدور أيضاً على وضّاعين وكذّابين كما تراه مفصلاً في المجلد الثاني من هذه السلسلة، رقم (٨٦١-٨٦٢).

من أجل ذلك لم يَسْعَ أخاه الشيخ أحمد العُمَارِي إلا أن يورد هذا الحديث في كتابه (المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير) من رواية الترمذي وغيره (ص ١٨ و ٦٥ و ٦٦) وقال: (وهذا من وضع العجم، وقال ابنُ الجوزي: إنه موضوع).

فهل خفي هذا على العُمَارِي الصغير، أم تعمّد مخالفة أخيه الأكبر مجرد أنه اتّفق مع الألباني في الحكم على الحديث بالوضع، أم هو الدَّوْرَان وراء المصلحة مهما كانت المخالفة للعلم والعلماء، والعياذ بالله تعالى!؟

ومن الأمثلة على الحديث الموضوع متناً بشهادة مَنْ لا يستطيع العُمَارِيُّ أيصفه بـ(المبتدع) وهو أخوه السابق الذكر، فقد قال في حديث: (اجعلوا أئمتكم خياركم...) (ص ١٠). (قلت: إسنادُهُ مُظْلَمٌ كما قالوا، ومثته موضوعٌ). وانظر هذه السلسلة (١٨٢٢-١٨٢٣). وأقربُ مثال لما نحن فيه قوله في حديث: (تَحْتَمُوا بالعقيق فإنه ينفي الفقر) (ص ٣٦).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

قلت: فيه الحسين بن إبراهيم البّابي، قال الذهبي: لا يُدرى [من هو]، فلعلّ الحديث من وضعه... وانظر الحديث برقم (٢٢٧).

وهذا البّابي كما ترى مجهولٌ، ومع ذلك حكم عليه العُمّاري الكبير بالوضع، وقال الذهبي في حديث السيادة في رواية المجهول مثل هذا القول وأقوى منه كما يأتي، ومع ذلك زاغ عن العُمّاري الصغير.

والله المستعان. وبذلك يسقط تعليقه المذكور، ويتبيّن لكل ذي عينين أن العُمّاري هذا لا يُراعي في كلامه على الحديث قواعد العلماء، وإنما يتكلّم عليه حسبما يُوحى إليه هواه!

٢- قوله في حديث عائشة: إسناده نظيفٌ، ليس فيه كذاب ولا متهم.

فأقول: هذه الدعوى كاذبةٌ، حَمَلَكَ عليها جمودك على قول الحاكم ومن بعده بأنّ ذاك الراسي، فاستلزمت منه أنه ليس فيه علة أخرى هي أقوى من الراسي، فإنّ الحاكم أخرجه (١٢٤/٣) من طريق محمد بن معاذ عنه. وابن معاذ هذا لا أستبعد عنك أن تتوهّم أنه العنبري الثقة= إن كنت رجعت إلى (المستدرک) فوقع عيناك عليه!- وإنما هو الشعرائي أبو بكر النُّهاوندي كما حققته وبسطت القول عليه فيما سيأتي في المجلد الثاني عشر رقم (٥٦٧٨) وقد قال فيه الذهبي والعسقلاني: (واهِ).

أي شديد الضعف، فهو في حكم المتهم، وبذلك يسقط ما ادّعاه العُمّاري من النظافة!

٣- قوله: والراسي ذكره ابن أبي حاتم.. ولم يجرحه بشيء.

فأقول: نعم لم يجرحه، ولم يوثقه أيضاً، فكان ماذا؟ غاية ما يمكن أن يُقال فيه: إنه سكت عنه، وهو ما يسكت عن أحد إلا لأنه لم يثبت له حاله، كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم نفسه في مقدمة كتابه. على أن الراوي عنه محمد بن موسى الجُرشي مجروحٌ لا يُتَّخَذُ به عنده كما يفيد قوله في ترجمته (٨٤/١/٤):

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(شيخ)! (انظر باب بيان درجات رواة الآثار) منه.

قلت: فما قيمة الراسي إذا لم يعرفه ابنُ أبي حاتم إلا من رواية الجُرشي الذي لا يُحتج به؟! ولذلك قال الذهبيُّ والعسقلانيُّ في الراسي هذا:

(لا يُعرف، وأتى بخبر باطل متنه: علي سيد العرب).

فأقول: قابل قولهما هذا بقولهما المتقدم في حديث التَّخْتُم بالعقيق الذي احتجَّ به العُماري الكبير على وضعه، تتبيَّن وتتأكد من بُطلان إنكار العُماري الصغير عليهما كما يأتي.

٤ - قوله: (وبمقتضى القاعدة المقررة يكون تعديل الحاكم له مقبولاً... إلخ).

فأقول: تأمل أيها القارئ كيف يُعمي الأمر على القراء، فيُطلق القاعدة ولا يُبيِّنها، تدليساً عليهم، وإيهاماً لهم بأنه متمسكٌ بالقاعدة المقررة في علم المصطلح، وينسب الحافظ الذهبي إلى التعنت ويُلحق به الحافظ العسقلاني في الغفلة!! ولا يشكُّ أحدٌ أنهما أعلم منه وأتقى، وأبعد من اتِّباع الهوى الذي ابْتُلي به هذا العُماري المسكين في كثير من كتاباته وبخاصة ما كان منها في انتقاده للآخرين. وبيان ذلك هنا من وجهين:

الأول: أن الحاكم لم يجزم بأنَّ الراسيَّ هذا صدوق، وإنما قال: أرجو. وفرقٌ بين الأمرين.

والآخر: هبْ أنه جزم بأنه صدوق، فما قيمة قوله وهو معروف عند العلماء بأنه من المتساهلين^(١)، ولا سيما إذا لم بَعْتَدَّ بقوله الحُفَّاطُ الذين جاؤوا من بعد واستدركوا عليه كالذهبي وغيره، وقد ذكر اللكنويُّ رحمه الله في (الأجوبة) (١٦١): أنه إذا تعارض قولُ الحاكم والذهبي، رُجِّح قول الذهبي، لأن الأول متساهلٌ والثاني غير متساهل. فالحديث

(١) انظر (الأجوبة الفاضلة) لأبي الحسنات اللكنوي (ص ٨٠ - ٨٦).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الذي حكم الحاكم بكونه صحيح الإسناد. وحكم الذهبي بكونه ضعيف الإسناد، يُرَجَّحُ فيه قولُ الذهبي على قول الحاكم، وكما من حديث حكم عليه الحاكم بالصحة وتعبه الذهبي بكونه ضعيفاً أو موضوعاً... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى. وأقول: هذا إذا كان الذهبي وحده مخالفاً للحاكم، فكيف إذا كان معه الحافظُ ابن حجر كما هو الشأن هنا. فسقط بذلك تشبُّثُ العُمَاري بالحاكم.

فإن قيل: ما هي القاعدةُ المَقَرَّرَةُ التي اعتمد عليها العُمَاري في رده على الذهبي والعسقلاني ولم يبينها؟

فأقول: هو قولُ ابن الصلاح وغيره أنه يكفي الواحدُ في التعديل على الصحيح. وقد عرفتَ مما سبق أنها ليست على إطلاقها، وأن المقصود بها من لم يكن معروفاً بالتساهل في التوثيق والتصحيح كالحاكم وابن حبان ونحوهما، وهذا مما لا يخفى على العُمَاري، ولكنه يُجادل بالباطل وينساق لهواه. نسأل الله السلامة.

٥ - قوله: فالحديث بهذين الطريقتين... لا يبعد أن يكون من قبيل الحسن لغيره. فأقول: كلا، وذلك لوجهين:

الأول: أن فيه ذلك الواهي محمد بن مُعَاذ كما سبق بيانه في الفقرة (٢)، ومثله لا يفيد في المتابعات والشواهد كما هو مقرر في علم المصطلح.

والآخر: أن البحث في مَثْن الحديث كما تقدّم في الجواب الجمل، فلا فائدة من محاولتك لإخراج سند الحديث من الضعيف، ومثنته باطلٌ بشهادة الحافظين الذهبي والعسقلاني، وهما

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

المرجع في مثل هذا الأمر دونك، وما أحسن ما قيل في مثل هذه المناسبة:
وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ أُنْزِلَ الْفَنَاعِيسِ
فإن قيل: فما وجهُ بطلانِ هذا الحديثِ متناً؟
فأقول مخالفتُهُ للسنة الصحيحة الثابتة من طرق عن ابن عمر رضي الله عنهما في (صحيح البخاري)
وغيره، وهي مُخَرَّجَةٌ فِي (ظلال الجنة) (رقم ١٩٠ - ١١٩٨)، بل صح عن عالي نفسه رضي الله عنه
، فروى البخاري بسنده الصحيح عن محمد بن الحنفية قال:
قلت لأبي: أيُّ الناس خيرٌ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: أبو بكر. قال: قلت: ثم من؟ قال: ثم
عمر.. الحديث. رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد وغيرهم من طرق عنه، وهو مُخَرَّجٌ فِي
(ظلال الجنة) (١٢٠٠-١٢٠٨). وروى (١١٦٦) بسند حسن عن ابن عمر قال لأبي
بكر: لا بل نبايعك، وأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله. وقد جاء في
(الصحيحين) مرفوعاً أن أبا بكر كان أحبَّ الرجال إلى النبي صلى الله عليه وآله، فكيف يُعَقَّلُ بعد هذه
النصوص القاطعة بأفضلية أبي بكر رضي الله عنه أن يُقال: (وعلي سيّد العرب)، وقد تقدّم
أنّ من علامات الحديث الموضوع أن يخالف السنّة الصحيحة، فهي عُمدة الذهبي
والعسقلاني في قولهما ببطلان الحديث.
ولقد كنتُ أوردت معنى ما تقدم من السنة في ردّي على العُمّاري في مقدمة (البداية)،
أشرت إلى نِسْبَتِهِ إِلَى التَّشْيِيعِ، بسبب تحمُّسه لهذا الحديث الباطل، وذكرتُ أنه من وضع
التَّشْيِيعِ، ثم تأكّدتُ من ذلك حين رأيته يرد الحافظين وَيَسْتَعْلِي عليهما، وينسبهما إلى
الغفيلة كما تقدم، ولا يتبرأ من التشيع الذي رُمي به، بل إنه زاد على ذلك - ضِعْفًا على

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

إِبَّالَة - فسوّد ثلاث صفحات في الطعن على أهل السنة وأئمة الحديث كابن تيمية والذهبي، فيرميهما بالنصب، وإنكار فضائل علي عليه السلام، ويُصرح بأن كثيراً من أهل السنة الخدعوا بالنواصب! فردّوا أحاديث كثيرة في فضل علي عليه السلام، ومنها هذا الحديث بزعمه فيتأوله بقوله: (فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام: (علي سيد العرب) أنه ذو الشرف والمجد فيهم، لأنّه من أهل البيت... إلخ).

فأقول: أثبت العرش ثم انقش، فإنّ التأويل فرغ التصحيح كما هو معروف عند العلماء، والحديث ضعيف الإسناد كما سبق تحقيقه، فهو لا يستحقّ التأويل.

على أنّ سياق الحديث يبطله، فإن قوله عليه السلام: (أنا سيد ولد آدم) صريح في تفضيله عليه السلام على جميع ولد آدم، وهو الذي فهمه العلماء ومنهم العزّ بن عبد السلام في رسالته (بداية السؤل) كما سيأتي بيانه تحت الحديث رقم (٥٦٧٨)، فلو صحّت زيادة (وعلي سيّد العرب) دلّت أيضاً على تفضيله بعده عليه السلام على العرب جميعاً، وهذا باطلٌ بشهادة الصحابة كما تقدّم، ومنهم عليّ نفسه، رضي الله عنهم أجمعين.

ومثله هذه الزيادة في البطلان والمخالفة حديث:

(كان أحبّ النساء إلى رسول الله عليه السلام فاطمة، ومن الرجال علي).

وسيأتي في هذا المجلد إن شاء الله تعالى برقم (١١٢٤) مع تخريجه والكشف عن علّه، ووهم من وهم فيه، وذكر بعض الأحاديث الصحيحة الدالّة على بطلانه.

وبعد، فإنّ مجال الردّ على العُمّاري والكشف عن أوهامه وتدليساته على القراء، وضلالاته واقتراءه وإثارته للفتن التي شاركه في بعضها ذلك الخزرجيّ - مجال واسعٌ جداً، وفيما سبق من

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

البيانة كفاية لكل منصفٍ راغبٍ في الهداية، وإني مع ذلك أرجو لهما أن يتراجعا عمّا رمونا به من البهت والافتراء، فإن لم يفعلا فإني داعٍ بما ثبت عن رسول الله ﷺ: (اللهم متّعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصرمنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر ههنا، ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا).

وسبحانك اللهم وبمحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصلّى الله على محمد النبيّ الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

عمّان ٢٥ محرم سنة ١٤٠٧ هـ

وكتب

محمد ناصر الدين الألباني

أبو عبد الرحمن

مقدمة سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة المجلد الرابع

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١}﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] (١)

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه أن يقولوها بين يدي كلامهم في أمور دينهم، سواء كان خطبة نكاح، أو جمعة، أو عيد، أو محاضرة، ولي فيها رسالة مطبوعة مراراً، وهذه الخطبة مع الأسف مهجورة من أكثر الخطباء والمدرسين، وإن كنا بدأنا نشعر بعد نشر الرسالة بسنين أن كثيراً من الخطباء، وبخاصة السلفيين منهم، قد تبوهها، وبذلك أحيوا سنة أماتنا من لا يهتم بإحياء السنن، وإماتة البدع، جزاهم الله خيراً. وبهذه المناسبة أقول: إن من أسوأ التعليقات التي وقعت عليها في الآونة الأخيرة، والتي تدل على أن كاتبها لم يؤت من الحكمة شياً مذكوراً ⇨

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أما بعد؛ فإليكم أيها القراء الكرام! المجلد الرابع من (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة)، وفيه أنواع جديدة من الأحاديث الواهية، التي يجب على كل مسلم -وبخاصة أهل العلم وطلابه- أن يكون على حذر منها؛ لكي لا يقول على النبي ﷺ ما لم يعلم أنه قاله، فيقع -لا سمح الله- في وعيد قوله ﷺ :
(من قال عليّ ما لم أقل؛ فليتبوأ مقعده من النار)، نعوذ بالله تعالى من النار، ومن كل أسبابها.

ولقد يسر الله عزّ وجل -وله الفضل والمنة- أن لا يتأخر عن سابقه صدوراً إلا قليلاً، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً كثيراً.
وكانت مقدمة المجلد السابق عامرة -بفضل الله- بالبحوث العلمية، والرود الفقهية والحديثية، على الحاقدين والحاسدين من الصوفية والطرقية، الذين يتهمون الأبرياء بما ليس

◀ ما طبعه المدعو شرف حجازي المصري على كتابي (صحيح الكلم الطيب)؛ الذي سرقه وطبعه بتعليقات أضافها من عنده، كان منها قوله (ص ٨٥) ناقلاً عن النووي:

(هذه الخطبة سنة، لو لم يأت منها؛ صح النكاح باتفاق العلماء).

أقول: فإن مثل هذا التعليق إنما يحسن ذكره في سنة معروفة؛ يُخشى من مواظبة الناس عليها أن يقعوا في الغلو فيها، وليس في سنة كهذه الخطبة التي لا يعرفها أكثر الخاصة، فضلاً عن العامة، حتى كادت أن تصبح نسياً منسياً، حتى عند بعض الناشرين الذين يدعون السلفية عقيدة أو تجارة (الله أعلم بما في نفوسهم)، وقد بينت شيئاً من هذا في مقدمتي للطبعة الثامنة من الكتاب المذكور: (صحيح الكلم الطيب)، وقد صدر حديثاً والحمد لله في طبعة أنيقة مزينة منقحة. والله ولي التوفيق.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

فيهم، من أولئك الشيخ عبد الله العُماري المغربي، الذي غَمِرَ صدرُهُ، وعمي بالهوى قلبُهُ، فطعن في جماهير المسلمين من أهل السنة سلفاً وخلفاً، واتهمهم بمخالفة سنة النبي ﷺ وحديثه، وأثنى خيراً بكل صراحة على الشيعة انتصاراً لبدعته، (المقدمة ص ٩-١٢).
وصحح مع ذلك كله بغير علم بعض الأحاديث الضعيفة والباطلة، ورمى الحافظين الذهبي والعسقلاني بالتعنت الشديد، لأنهما أبطلا حديثاً من تلك الأحاديث التي صححها هو تكلفاً وتشيعاً! وقد نبهت على بعضها في تلك المقدمة (ص ٢٢-٢٥-٣٣-٣٩)، وعلى غيرها في صُلب المجلد كالحديث (١٠٤٢) وغيره كثير وكثير، مما يؤكد لكل باحث أنه في هذا العلم كما قيل: (لا في العير ولا في النفير)، وقد نبهت على بعضها في فهرست (١- المواضيع والبحوث) منه، فمن شاء تتبّعها رجع إليه.
هذا في المجلد الثالث.

وستمر بك أيها القارئ الكريم في هذا المجلد، أمثلة أخرى من تلك الأحاديث الضعيفة التي صححها العُماري أيضاً، ضِعْثاً على إِبْالَةٍ، فلا بأس من الإشارة إلى أرقامها هنا، ليزداد القراء معرفة بهذا العُماري، ومدى انحرافه عن جادة هذا العلم وقواعده، وأقوال أئمة الجرح والتعديل:

(١٥٠٤ و١٥١٤ و١٥٦٦ و١٧٨٢ و(وهو موضوع) و١٨٢١ و١٨٢٨ و١٨٣٣ و١٨٤٤ و١٩٣٣).

(تنبيه): كنت بينت في مقدمة المجلد الثالث من هذه السلسلة حال عبد الله العُماري في عدائه لأهل السنة، ومحاربتة إياهم، واتهامه إياي شخصياً بشتى التهم الباطلة، وجهله بعلم الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، ونبهت في تضاعيفه على جملة من الأحاديث الضعيفة التي صححها بجهل بالغ، وأوردها في كتابه الذي سماه (الكنز الثمين)، وهي من الكثرة بحيث يظن كثير من المتعصب له، والمغرورين به، أن في نقدي إياه تحاملاً عليه بحكم

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

العداء المذهبي، كما هو معهود منه في مخالفة، والله سبحانه نسأل أن يعصمنا من الوقوع في مثل ما وقع فيه، وأن لا نقول فيه وفي أمثاله من المبتدعة إلا ما ندين الله به، متأدبين في ذلك بأدب قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۖ اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]

والمقصود أن الرجل أصدر حديثاً كتاباً ترجم فيه لنفسه عنوانه: (سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق: تأليف: العلامة الحافظ المتفنن أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري)! عقد فيه (٩٦) فصلاً بعنوان: (مؤلفاتي في السجن)، يعني: سجت جمال عبد الناصر، مكث فيه من سنة (١٩٥٩) إلى سنة ١٩٦٩٠ وهذه السنة هي التي صدر فيها كتابي (صحيح الجامع) -، ثم ذكر أنه ألف عدة كتب سماها؛ منها الكتاب المذكور: (الكنز الثمين)، ثم قال ما نصه بالحرف الواحد:

(غير أن كتاب (الكنز الثمين) لست راضياً عنه، لأني كتبت في حال تضيق وتشديد كما سبق، وعدم وجود مراجع، فجاءت أحاديثه ضعيفة كثيرة، ولو وجدت فراغاً لنقحته وهذبتة وحذفت منه ما فيه من (الضعيف).

قلت: فالحمد لله الذي شهد على نفسه بكثرة الأحاديث الضعيفة فيه، وقد كنا نبهنا على طائفة كبيرة منا، ولا نزال بفضل الله تعالى؛ نصحاً للأمة، وتحذيراً لهم أن لا يغتروا بما قاله في مقدمة (كنزه) (صفحة ح):

(ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية).

ولكن... ألا يتسأل القراء معي أنه إذا كان صادقاً في قوله: إنه ألفه في السجن حيث لا مراجع لديه كما زعم، فكيف جاز له أن يجزم هذا الجزم القاطع بأن كل أحاديثه ثابتة، وأنه

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ليس فيه أحاديث ضعيفة..؟! أليس في ذلك غشٌّ وتضليل للأمة؟! لو أن ذلك كان في أحاديث معدودة لعذرناه، ولكننا من الكثرة بحيث يصعب إحصاؤها، فإن حرف الألف منه فقط نحو مئتي حديث ضعيف أو موضوع، من أصل أربع مئة وألف حديث تقريباً كما كنت ذكرت ذلك في المقدمة المشار إليها آنفاً (ص ٢٣).

وفي ظني أن الذي حمّله على ذلك الجزم بغير علم إنما هو الحسد والغيرة من كتابي: (صحيح الجامع الصغير)، فجمع هو (كنزه) مضاهاة له، وقد طبع قبله بنحو عشر سنين، ويظهر أنه توجهت إليه انتقادات كثيرة من بعض الناصحين؛ غير ما في هذه السلسلة، كمثّل ما جاء في مقدمة (ترتيب صحيح الجامع الصغير..). لبعض إخواننا (ص ١٤):

(كتاب (الكنز الثمين) محشو بالأحاديث الضعيفة، وسبب ذلك أنه اعتمد على تصحيح الحاكم والترمذي زابن حبان، وعلى الأحاديث التي قيل فيها: رواه ثقات، أو رجاله موثقون، وهذا الحكم كما لا يخفى فيه نظر عند أهل الحديث بينوه في مؤلفاتهم). وتفصيل هذا الإجمال يجده القراء في عشرات بل مئات الأمثلة في هذا المجلد، والذي قبله والآتية بعده إن شاء الله تعالى، وذلك من فضل الله علينا وعلى الناس، ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

ومن أعجب تقديرات الله تعالى أن يضطر الغماري إلى الاعتراف بشيء من الفضل تحت مطارق أدلة الحق، فقد ذكرني الغماري هذا (ص ٤٩) من (ترجمته) في جملة من عاصره من أهل الحديث، قال:

(يعرف الحديث معرفة جيدة، إلا أنه يعتمد على المناوي وعلي القاري...) إلخ ما رماني به كعادته.

وهذا الاعتماد الذي رماني به إنما هو صفته في الحقيقة كما أثبت ذلك في الأمثلة المشار إليها آنفاً، وكأن هذا الاعتراف بالحق والاتهام بالباطل ورثه من أخيه الأكبر أحمد، فقد

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

اطلعت على خطابين له أرسلهما إلى أحد أصحابه، الأول بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٣٨٠، والآخر في ٢٢ ربيع الأول من السنة نفسها، قال في الأول منهما:
(وناصر الدين الألباني قدم إلى دمشق، وتعلم العربية، وأقبل على علم الحديث، فأثقته جداً جداً، وأعانتته مكتبة الظاهر المشتملة على نفاثس المخطوطات في الحديث، حتى إني لما زرتها في العام الماضي كان هو الذي يأتيني بما أطلبه، ويعرفني بما فيها، وهو خبيث الطبع، وهابي تيمي جلد... ولو لا خبث مذهبه وعناده لكان في أفراد الزمان في معرفة الحديث، مع أنه لا يزال فاتحاً دكان الساعات، وقعت لنا معه مناظرة يطول ذكرها).
وقال في الخطاب الآخر: (والحبشي الذي يرد على الألباني طبع في الرد عليه ثلاثة (!) رسائل، وهو كسائر أهل الوقت يراجع كتب الحديث، وينقل منها.
أما الألباني فمن الأفراد في معرفة الفن (هنا جملة غير مقروءة من سوء الخط والتصوير)، إلا أنه في العناد-والعياذ بالله-خلف الزمزي...) إلخ. نقلت هذه النصوص للتاريخ أولاً، وليكون القراء على علم بمثل هذه الاعترافات من مثل هؤلاء المبتدعة، لأن لها قيمة لا تقدر، فهي كما قيل قديماً: (والفضل ما شهدت به الأعداء)! وأما الاتهام بالعناد وغيره فهو كما يتهمنا الكفار أو المنحرفون عن الشرع بالتعصب، والحقيقة أنه التعصب للحق الذي جاء به الدين. وأما الاتهام بالتوهب فجوابي عليه ما قاله بعض الموحدين المتبعين لسنة سيد المرسلين:

إن كان تابعُ أحمد متوهباً فأنا المقرُّ بأنِّي وهَّابي!

وهناك أشخاص آخرون ظهروا في ساحة التأليف والكتابة فيما لا يحسنون، وأخص بالذكر منهم الشيخين الحلبيين اللذين اختصر كل منهما (تفسير الحافظ ابن كثير)؛ سبق أن نبهت في المجلد السابق على شيء من الأحاديث الضعيفة التي صححها بجهل بالغ، وفي هذا المجلد أحاديث أخرى من ذاك القبيل، فانظرها إن شئت بأرقامها الآتية:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

(١٥٤٣ و١٦٣٧ و١٦٤٢ و١٩٣٧). وهناك شيخ حلي ثالث، يُت سنة عن النبي بحديث موضوع، رقم (١٨١٦). ونحوه بعض الدكاترة، فانظر الحديث (١٦١٢) و(١٨٢١). وثمة ناشيء جديد-فيما علمت- له جهود مشكورة في إخراج (مسند أبي يعلى) إلى عالم المطبوعات، ولو أنه لم يتم بعد، له عليه تعليقات كثيرة في تخريج أحاديثه وتصحيحها وتضعيفها، فأصح له أن يقف في جهوده عند التخريج فقط، وأنه إن صحح أو ضعف فبالاعتماد على الحفاظ المعروفين بالتمكن في هذا المجال، فقد رأيت صحح حديثاً مع ضعف أحد رواته من الثقات، وليس كذلك لأنه اختلط عليه راوٍ بآخر، ثم هو لو صح إسناده لم يجز تقوية الضعيف به لأنه موقوف، بل هو علة أخرى فيه، ولأنه مختصر عنه، كما ستره فيما يأتي (١٧٨٣).

لهذه الأمثلة وغيرها أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف أن يتعد، ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث؛ إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله؛ نظراً وتطبيقاً، بحيث يجد أن تحقيقاته-ولو على الغالب-توافق تحقيقات الحفاظ المبرزين في هذا العلم، كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني، وغيرهم.

أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ [الإسراء: ٣٦] ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: (تَزَبَّبَ قَبْلَ أَنْ يَتَحَصَّرَ)! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحكم: (من استعجل الشيء قبل أوانه؛ أبتلي بجرمانه). ذاكراً مع هذا ما صح من قول بعض السلف: (ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك؛ إلا النبي ﷺ). (انظر (صفة الصلاة) (ص ٢٨-الخامسة).

أسأل الله تبارك وتعالى أن يُسدّد خطانا، ويصلح أعمالنا ونوايانا؛ إنه سميع مجيب.

محمد ناصر الدين الألباني

عمان ٢ شوال ١٤٠٧ هـ

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

مقدمة (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة المجلد الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
[آل عمران: ١٠٢] ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا {٧٠} يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا {٧١}﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]

أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

وبعد، فإن بين يدي القارئ الكريم المجلد الخامس من كتابي (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة)،

نقدمه اليوم إلى قرائنا حاوياً- كما هي العادة- خمسمئة حديثٍ رأي بين ضعيف وما دونه، فضلاً عما يحويه التخريج والفوائد من أحاديث أخرى ضعيفة، وأحاديث صحيحة؛ سيقت لبيان البديل عن الحديث الضعيف المترجم، أو لدعم فكرة عولجت، أو ما شابه ذلك مما يضطرنا إليه التخريج والبحث والتحقيق، بالإضافة إلى بعض الآثار عن السلف؛ نوردتها للاستئناس بها حيناً، ولغير ذلك أحياناً أخرى.

ثم إن هذا المجلد قد حوى الكثير من الأحاديث الضعيفة التي يوجد في السنة الصحيحة ما يغني عنها، وإنما خُرِجَتْ هنا لزيادة منكرة في بعضها، أو نكارة في ألفاظها كلاً أو جزءاً، أو مخالفة بعضها للأحاديث الصحيحة، أو أنها تحمل في طواياها تشريعاً محدثاً لا أصل له في الشريعة.. إلى غير ذلك من المخالفات التي يلحظها المتأمل في فقها ودلالاتها، ويجسبها الجاهل أو الغافل من الأحاديث الصحيحة، بل إن بعضها قد يلهج بها من يظن بعضُ الناس من كبار الدعاة إلى الإسلام كالحديث (٢١٧٦) كما يأتي. ويمكنك أخي القارئ تتبّع أمثلة من هذا في الأحاديث ذوات الأرقام (٢٠١٣ و٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠٣٠ و٢٠٤٢ و٢٠٤٥ و٢٠٥٢ و٢٠٥٤ و٢٠٦٠ و٢٠٧٠ و٢٠٨٨ و٢٠٨٨ و٢٠٨٩ و٢١١٢ و٢١٧٣ و٢١٧٦ و٢٣٠٥ و٢٣٢٢) وغيرها كثير وكثير جداً.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

هذا، وقد تضمن الكتاب-بفضل الله-الكثير من الأبحاث والتحقيقات الحديثية والفقهية- وقد أُشيرَ إلى بعضها في هذه المقدمة-، وبعض الردود العلمية، والفوائد الكثيرة التي يجدها الكثيرة التي يجدها القارئ مبثوثة في طياته، ويمكن الاستعانة على تتبعها بواسطة فهرس المواضيع والفوائد.

فمن الأبحاث الحثية الهامة ما جاء في تخريج الحديث (٢١١٢-اختن إبراهيم وهو ابن عشرين ومئة...) من بيان أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة طرقه ليست على إطلاقها، وأنه لا يستطيع تطبيقها إلا أهل المعرفة المتّمنين في هذا العلم، وهذا الحديث أوضح مثال على ذلك لبيان وفهم هذه القاعدة. ومن هذا القبيل أيضاً (٢٣٢٨-إن اللجنة تشتاق إلى أربعة...).

ومن الأبحاث الفقهية ما جاء تحت الحديثين (٢١٠٧ و٢٣٥٥) من بيان أن السنة التي جرى عليها عمل السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين إعفاءً للحية إلا ما زاد على القبضة؛ فيُقصّ، وتأييد ذلك بنصوص عزيزة عن بعض السلف، وبيان إعفائها مطلقاً هو من قبيل ما سماه الإمام الشاطبي بـ (البدع الإضافية).

ومنها أيضاً ما جاء تحت الحديث (٢١٧٦- لهم ما لنا، وعليهم ما علينا) من بيان مخالفة هذا الحديث للنصوص القطعية من قرآن وسنةٍ صحيحة، ومع هذا فهو منتشر بين خاصة المسلمين، فضلاً عن عامتهم، وكأنه تشريع صحيح، وبيان أنه صحّ فيمن أسلم من

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

المشركين! فما بال كثير من الكتاب والدعاة الإسلاميين اليوم يشيعونه بين الشباب المسلم، ويتوسعون في تطبيقه توسعاً فاقَ التزامهم بالكثير مما هو صحيح صريح؟!!

لعمركم الله! إن في هذا مصداق ما عَنَوْنَا به كتابنا هذا: (الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة)، فهذا من الأسباب التي يحملني على بيانها، ونشر الوعي والمعرفة بها، ومثلُ هذا الحديث في أثره السيء في الأمة ما لا يُعد ولا يُحصى، كما لا يخفى، فإن بإمكان الكثيرين أن يلمسوا هذا أثر في حياتهم العامة والخاصة، ويعُوا مبلغَ تأثير انتشارِ الأحاديث الضعيفة والموضوعة والعمل بها، والله المستعان!

ومن الردود العلمية في هذا المجلد، ما يجده القارئ تحت الأحاديث (٢٠١٧ و ٢١٥٠ و ٢٢٠٩ و ٢٢٣٤ و ٢٢٣٤.. وغيرها)، وهي تدورُ حول الردِّ على من صحح حديثَ نهي الرجال عن تعليم النساء الكتابة كالهيثمي والشوكاني والكتاني! والرد على الدكتور القلعجي، وبيان ما وقع له من الخبط والخلط في تصحيح في فضل (ابن سمية)، والرد على العُماري في إيراد الأحاديث الضعيفة في (كنزه)!

ويجد في طياته الكثير من التحقيقات حول تراجم بعض الرجال بشكل مبسط تحت الأحاديث (٢٠٣٩ و ٢١٤٥ و ٢١٥١ و ٢١٦٤ و ٢١٧٥ و ٢٤٩٩ و... غيرها)، هذا فضلاً عن التراجم المعتادة التي لا بد منها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

وللأسف! فإنك تجد في هذا المجلد الكثير من الأحاديث الموضوعة والموقوفة مما أودعه السيوطي رحمه الله في (جامعه)، وهو خلاف شرطه! أمثال الأحاديث (٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢١٦٥ و ٢١٩٢ و...) وغيرها كثير، وكذلك تجد العديد من الأحاديث صححها الحاكم، ووقفه الذهبي في بعضها! وفي كثير منها خالفه؛ فأصاب.

هذا وإن مما قد يحسن الإشارة إليه أن هذا المجلد حوى تحريج العديد من الأحاديث من مصادرٍ عزيزةٍ مخطوطة أمثال الأحاديث (٢٠٣٤ و ٢٠٤٠ و ٢٠٥٩ و ٢٠٧١ و ٢٠٧٧ و

و... غيرها).

وكذلك مما يحسن التنبيه إليه أنه سيمر بالقراء الكرام العزو مني كثيراً إلى (ضعيف أبي داود) بالأرقام، وربما إلى قسمه (صحيح أبي داود) أيضاً، فينبغي الانتباه أن المقصود بكل منهما هو أمّ (الضعيف) و(الصحيح) الذي في كل منهما بسط الكلام على أسانيدهما ورجاهما، وليس المطبوع منهما باسم (صحيح أبي داود)، و(ضعيف أبي داود) اللذين ليس فيهما إلا الإشارة إلى مرتبتهما فقط من صحة أو ضعف، وليكن هذا قاعدة مضطردة في كل عزو يُردُّ إليهما في شيء من كتبي.

ومن الجدير بالذكر أخيراً أن أقول: إنه وبعد مضي السنوات الطويلة على دعوتنا إلى وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة، وإلى مبدأ (التصفية) بصورة خاصة، تصفية الإسلام من البدع والمنكرات والأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ التي حجبت نور الإسلام بعض الوقت، وبددت جهود المسلمين في سُبُل عاقت مسيرتهم وتقدمهم، وجل الله القائل:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، والتي كان من وسائل تحقيق تلك الدعوة نشر (السلسلتين): (الصحيحة) و(الضعيفة)؛ نجد أننا بدأنا نلتمس انتشار الوعي بين عامة المسلمين، فضلاً عن خاصتهم، وذلك ببزوغ نزعة التحري والتثبت فيما إذا كان الحديث الذي يسمعونه أو يقرؤونه صحيحاً أم ضعيفاً، وما ذلك في ظني إلا بدايات إثمار البذور والغراس التي بذرتها وغرسناها منذ نحو نصف قرن من الزمان، ولا زلنا - بحمد الله وفضله - مستمرين على هذا، مؤكدين دوماً وجوب الأخذ بما صح عن رسول الله ﷺ، وترك كل ما هو غير صحيح؛ مع لزوم معرفته خشية اعتباره ديناً، فإن معرفة الصحيح من الضعيف سكتان متوازيتان على خط واحد، لا يلتقيان؛ نعرف الصحيح ونلتزمه وندعو إليه، ونعرف الضعيف فنحذره ونحذر منه، والله درّ حذيفة رضي الله عنه حيث قال:

كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، ورحم الله القائل:

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه

ومن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه

أقول: هذه الصحوة، والحمد لله أصبحت ظاهرة تلمسها وتسع عنها، فكثير من الكتاب والمدرسين والخطباء تجدهم يعنون بهذا الأمر، ويحرصون عن التزام ما صح من حديث

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

رسول الله ﷺ قدر إمكانهم، ناهيك عن ظهور العديد من طلاب العلم الذين أخذوا يتخصصون في هذا العلم، والذين نرجو لهم الثبات والفلاح، والإخلاص في طلبهم العلم لله، وه هذا فإن في الساحة مع الأسف بوادر سيئة جداً من تسلط الكثير من الشباب على هذا العلم؛ للشهرة أو المال، وساعدهم على ذلك بعض الطابعين أو الناشرين الذين لاهمّ لهم إلا تكثير مطبوعاتهم، وإملاء جيوبهم، ولعلي تعرّضت لهم في بعض ما كتبت.

وآخر ما وقفت عليه من ذلك ما قام بطبعه ثلاثة من دور النشر! بتعليق ثلاثة من المحققين-زعموا-الكتاب (الترغيب) للحافظ المنذري في أربع مجلدات كبار، كل مجلد في أكثر من سبعمئة صفحة! أتيج لي الاطلاع على كتاب الحج منه في المجلد الثاني؛ فأنا ذاك للقراء الكرام بعض النماذج التي تيسر لي نقدها، وتبين أنهم مع الأسف من أولئك الشباب!

١- قالوا (ص ١٥٤) شارحين: (بجمع: بعرفات)! والطلاب الصغار يعرفون أن (جمع): مزدلفة. (انظر (الضعيفة) ٦٦١٣).

٢- (ص ١١٥) ضعّفوا الحديث (١٦٦٣) مع نقلهم عن الهيثمي أنه قال: (ورجاله رجال الصحيح)، وكذا قال المنذري، ولم يبينوا سبب التضعيف، وقد أصابوا- وكان ذلك منهم رمية من غير رام- لأنهم لا يرجعون إلى الأصول ودراسة الأسانيد، والحكم عليها بما تفتضيه القواعد العلمية لجهلهم بها، يدلك على ذلك

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أنهم (ص ١٥٠) حسنوا الحديث (١٧٢٦)، وقد اخطأوا مع نقلهم على الهيثمي أنه قال أيضاً: (ورجاله رجال الصحيح)! ويرون أمامهم قول المنذري: (رواه الطبراني بإسناد صحيح)! فما هو السبب في اختلاف موقفهم تجاه توثيق هذين الحافظين؟! نحن لا نلزمهم بالتقليد إن كانوا من أهل العلم والاجتهاد في هذا المجال، لكن عليهم على الأقل أن يبينوا سبب المخالفة هنا وهناك؛ وعبارتهما واحدة، أو أن يقلدوا ولا يجتهدوا، وهم بعد لما يتحصروا! لأنهم في كثير مما حسنوا أخطاءً، فانظر مثلاً الحديث الآتي (٢٠٠٤)، فقد حسنوه وفيه مجهول!

٣- لقد حسنوا بالشواهد-زعموا-الحديث المنكر: (غبار المدينة شفاء من الجذام)، وليس له إلا اسنادان مرسلان واهيان جداً مع اختلافهما في المتن، وقد بينت ذلك مفصلاً في (الضعيفة) برقم (٣٩٥٧)، فهم مثال صالح جديد لما نبهت عليه آنفاً: أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة الطرق ليست على إطلاقها، وأنه لا يُحسن تطبيقها إلا.. المتمكنون في هذا العلم. والله المستعان.

٤- وعلى العكس من ذلك، فهو يضعفون الأحاديث الصحيحة لجهلهم بالقواعد العلمية وتطبيقها، وبأقوال العلماء المرضية وفهمها، وقصر باعهم بتتبع الطرق والشواهد والحكم عليها، ومن الأمثلة على ذلك الحديث المخرج في (الصحيحة) (٣٣٣٣)، والكلام عليهم طويل الذيل جداً، وبما ذكرت من الأمثلة تحصل العبرة والذكرى لمن أراد أن يتذكر.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

يضاف إلى ذلك أننا لا نزال مع الأسف نجد الكثيرين، ولا سيما خطباء المساجد، يسوقون أحاديث ضعيفة، ويستدلون بها، وبينون عليها أحكاماً شرعية! غير آبهين ولا عابئين بمسؤولية هذا الأمر عليهم أمام ربهم، وأمام من ينصت إليهم، بل ربما يظنون أنهم يحسنون صنعا! وإني لأعجب أشد العجب من الخطباء بصورة خاصة؛ كيف يعدّ أحدهم خطبة صلاة الجمعة، ولا يستحضر قول رسول الله ﷺ : (من كَذَبَ عَلَيَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار)، وقوله ﷺ (إن كَذِباً عَلَيَّ ليس ككذِبٍ على أحدٍ، فمن كذب عَلَيَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار).

فنقول لهؤلاء: هذا قولٌ صحيحٌ في التحذير من التحديث عنه ﷺ إلا بعد التثبت،

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

ومما ينبغي أن يعلم أن الحديث المذكور: (من كذب عليّ متعمداً...) قد ور مخرجاً في هذا المجلد، برقم (٢٠٣٠)، لكن بزيادة (ليضل به الناس)، وبينت هناك أنها زيادة مستغربة، وإسنادها ضعيف؛ في بحثي يرجع إليه.

وبهذه المناسبة وعلى سبيل العبرة، أذكر ما سمعته نهار أمس (٣٠ رجب سنة ١٤١٦) من خطيب المسجد، وهو يحث الناس على التعاون، وقضاء حاجة المسلم، ويقرأ لهم ورقتين أحاديث كتبها، أو كُتبت له، وأكثرها ضعيف لا يصح، وكان يعلق على بعضها من ذاكرته، ويرفع بذلك صوته، فذكر جملة متداولة اليوم؛ وهي: (الدين المعاملة)، فكذب

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

على النبي ﷺ ونسبها إليه أكثر من مرة، بل إنه زاد في الطين بلة، فزعم أنها مفاخر الإسلام، وأن النبي ﷺ حصر الإسلام في كلمتين فقط: الدين المعاملة! ولعله لجهله اشتبه عليه بقول ﷺ: (الدين النصيحة)! ولا أصل لذلك، ولا في الأحاديث الموضوعية! والله المستعان. ولا يفوتني أن أذكر بما يأتي.

طال ما أقول مذكراً إخواني: إن العلم لا يقبل الجمود، أكرر ذلك في مجالسي وحاضراتي، وفي تضاعيف بعض مؤلفاتي^(١)، وذلك مما يوجب على المسلم أن يتراجع عن خطئه عند ظهوره، وأن لا يجمد عليه، أسوة بالأئمة الذين كان للواحد منهم في بعض الرواة أكثر من قول واحد توثيقاً وتجريحاً، وفي المسألة الفقهية الواحدة أقوال عديدة، وكل ذلك معروف عند العلماء. من أجل ذلك فإنه لا يصعب عليّ أن أتراجع عن الخطأ إذا تبين لي، ﴿ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾. [يوسف: ٣٨] ولذلك فيني أقول:

(١) انظر مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد الأول من (سلسلة الأحاديث الضعيفة)، ومقدمة المجلد السادس من (سلسلة الأحاديث الصحيحة).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

سيجد القراء الكرام أني نقلت إلى هذا المجلد من (السلسلة الصحيحة) الحديثين (٢٣٠٣-تكون إبل للشياطين..) و(٢٣٠٤-إن الله يبغض كل جعظري جواظ...)، وقد كانا فيها برقم (٩٣) و(١٩٥). وقد جعلتهما هنا لعله مبينة في التخريج الآتي.

أقول هذا أداء للأمانة، ونصحاً للأمة، وبياناً لمن ألقى السمع، غير آبه لتقول المتقولين، وافتراء المفترين، أمثال من عدا علينا، وغمطنا حقنا، ولولا خشية الإطالة والإملا لبينت هذا ببعض البيان، لكن فيما عزوتُ إليه في الهامش أنفاً غنية وكفاية.

وختاماً أقول... لعلك أخي القارئ تعود إلى قراءة مقدمة الطبعة الأولى من المجلد الأول من هذه السلسلة، بما فيه (تمهيد في الأحاديث الضعيفة والموضوعة)، ومقدمة المجلد الثاني منها أيضاً، لاستكمال الفائدة من هذا الكتاب وغيره مما هو في وضوعه، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يتقبل مني خدمتي لحديث نبيه ﷺ، وأن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يدخر لي أجره ليوم القيامة ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ {٨٨} إِلَّا مَنْ أتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿ [الشعراء: ٨٨-٨٩]

وسبحانك اللهم وبمحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

عمان-منتصف ليلة الأحد ٢ شعبان سنة (١٤١٦)

محمد ناصر الدين الألباني

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

من فوائد مقدمة (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة):

- ١- من طبيعة البشر التي خلقهم الله عليها العجز العلمي المشار إليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] كان بدهياً جداً أن لا يجمّد الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أن الصواب في غيره من جديد، ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث وتراجم راته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد، وقد تميز في ذلك الإمام الشافعي بما اشتهر عنه أن له مذهبين: قديم وحديث.
- ٢- تراجع الإمام الألباني-رحمه الله- عن بعض الأحاديث تصحيحاً أو تضعيفاً إن له في ذلك سلف.
- ٣- منقبة لفضيلة الشيخ علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الأثري الحلبي وعزو الإمام الألباني-رحمه الله- إلى كتابه (الأنوار الكاشفة) في رده على السقاف المعتدي.
- ٤- ثناء الإمام الألباني-رحمه الله- على فضيلة الشيخ علي بن حسن - حفظه الله - حيث قال: فقد كفاني ذلك الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد الحلبي في رسالته القيمة في التعقيب على رسالة الأنصاري المذكورة، وبيان ما فيها من الأخطاء الكثيرة، وهي مطبوعة، فليرجع إليها من شاء

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

الوقوف على الحقيقة، فإنه سيرى من ذلك الفرق الشاسع بين الأنصاري وتهجمه عليّ، ورد صاحبنا عليه، وتأدبه معه تأدباً لا يستحقه الأنصاري لبعيه واعتدائه المتكررة.

٥- المحدّثين إذا ساقوا الأحاديث بأسانيداً فقد برئت ذمتهم، وُرفعت المسؤولية عنهم، ولو كان فيها أحاديث ضعيفة؛ بل موضوعة، وليس كذلك من ساق الحديث دون إسناده، فعليه أن يبين حاله مقابل حذفه لإسناده، وبخاصة إذا ساقه محتجاً به، ولو ذكر من أخرجه كما يفعل بعض الفقهاء المتأخرين.

٦- بعض أسماء المتقدمين :

- ١- سفيان الثوري.
- ٢- هُشيم.
- ٣- أحمد بن حنبل.
- ٤- ابن معين.
- ٥- البخاري.
- ٦- أبو داود.
- ٧- النسائي .
- ٨- أبو حاتم.
- ٩- أبو زرعة.
- ١٠- ابن حبان.
- ١١- الساجي.
- ١٢- الدار قطني.
- ١٣- الحاكم.
- ١٤- البيهقي.
- ١٥- ابن حزم.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٧- ومن أسماء الأئمة المتأخرين:

- ١- ابن الجوزي.
- ٢- النووي.
- ٣- ابن تيمية.
- ٤- ابن القيم الجوزية.
- ٥- الزيلعي.
- ٦- ابن عبد الهادي.
- ٧- الذهبي.
- ٨- الهيثمي.
- ٩- ابن حجر نفسه!
- ١٠- البوصيري.
- ١١- محمد بن عبد الوهاب نفسه!

٨- عطية العوفي: وهذا الوصف يعني أن حديث عطية يلازمه الضعف، ولو فرض أنه لم يدلس؛ لسوء حفظه.
- عن ابن معين أنه قال:

(عطية العوفي ليس به بأس، قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس).
قلت: بإصرار ابن معين على قوله: (ليس به بأس)، وامتناعه من القول بأنه يحتج به، أقرب إلى أنه ضعيف لا يحتج به عنده، من كونه ثقة لديه.
- الثابت في علم الحديث أن الجرح-وبخاصة إذا كان مفسراً-قدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسراً بشيئين:

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الأول: سوء الحفظ.

الثاني: التدليس.

-تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه بالتحديث، بل هو من النوع الذي يسمى بتدليس الشيوخ المحرم لخبثه؛ لأنه يسمى شيخه أو يكنيه بغير اسمه أو كنيته تعمية لحاله

كان عطية إذا روى عن الكلبي الكذاب كناه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري! ولهذا لما ذكره الحافظ في رسالته في المدلسين؛ قال:

(مشهور بالتدليس القبيح).

٩- أن تلون الراوي في رواية الحديث، فهو يرفعه تارة، ويوقفه تارة، ويشك في رفعه أخرى؛ إنما هو دليل ظاهر على ضعفه وعدم ضبطه، حتى ولو لم يكن ضعيفاً.

١٠- من أسباب وجود الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتب (السنة): إن هذه الأحاديث من الكثرة-مع الأسف الشديد- بحيث تعد المئات، بل الألوف! كيف وقد وضع رجل واحد من الزنادقة نحو أربعة آلاف حديث! ووضع ثلاثة من المعروفين بالوضع أكثر من عشرة آلاف حديث! وهناك

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

أحاديث أخرى؛ التي وضعها أناس آخرون لغايات مختلفة، وأغراض متباينة؛ منها السياسة، ومنها العصبية الجنسية، والمذهبية، ومنها التقرب إلى الله تعالى بزعمهم! ومنا أحاديث وضعت خطأ دون قصد من بعض المغفلين من الصوفية، وضعفاء الحفظ من الفقهاء، والتفسير، والوعظ، والترغيب، والترهيب، وغيرها.

١١ - بفضل الله تعالى قيّض لهذه الأمة وسخرَ لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة، بينوا ضعفها، وكشفوا غوارها، وأوضحوا وضعها، ولذلك لما قيل للإمام عبد الله ابن المبارك:

(هذه الأحاديث المصنوعة؟).

أجاب بقوله:

(يعيش لها الجهابذة).

وقال ابن الجوزي - رحمه الله -:

(لما لم يمكن أحداً أن يدخل في القرآن ما ليس منه، أخذ أقوامٌ يزيدون في حديث رسول الله، ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله علماء يذبّون عن النقل، ويوضّحون الصحيح، ويفضحون القبيح، وما يخلي الله منهم عصراً من الأعصار، غير أن هذا الضرب قد قل في هذا الزمان، فصار أعز من عنقاء مغرب).

وقد كانوا إذا عُذُّوا قليلاً فقد صاروا أعزَّ من القليل)

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

١٢- قال الإمام الألباني-رحمه الله تعالى-: يعلم من شاء الله أن العلم لا يقبل الجمود، فهو في تقدم مستمر من خطأ إلى صواب، ومن صحيح إلى أصح، وهكذا... وليعلموا أننا لا نصرُّ على الخطأ إذا تبين لنا.

١٣- ما معنى التصفية والتزبية التي يتحدث عنها الإمام محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.

قال الإمام الألباني -رحمه الله- مختصراً-ولقد تقدم في المقدمة آنفاً:

(التصفية والتزبية) أنه لا بُد اليوم من أجل استئناف الحياة الإسلامية من القيام بهذين الواجبين: (التصفية والتزبية) وأردت بالأول منهما أموراً:

الأول: تصفية العقيدة الإسلامية مما هو غريب عنها، كالشرك، وجحد الصفات الإلهية وتأويلها، ورد الأحاديث الصحيحة لتعلقها بالعقيدة ونحوها.

الثاني: تصفية الفقه الإسلامي من الاجتهادات الخاطئة المخالفة للكتاب والسنة.

الثالث: تصفية كتب التفسير والفقه والرقائق وغيرها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والإسرائيليات المنكرة.

وأما الواجب الآخر: فأريد به تربية الجيل الناشيء على هذا الإسلام المصفى من كل ما ذكرنا تربية إسلامية صحيحة منذ نعومة أظفاره، دون أي تأثير بالتربية الغربية الكافرة.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

ومما لا ريب فيه أن تحقيق هذين الواجبين يتطلب جهوداً جبارة متعاونة من الجماعات الإسلامية المخلصة، التي يهملها حقاً إقامة المجتمع الإسلامي المنشود، كل في مجاله واختصاصه. وأما بقاؤنا راضين عن أوضاعنا، متفاخرين بكثرة عددنا، متواكلين على فضل ربنا، أو خروج المهدي ونزول عيسى، صائحين بأن الإسلام دستورنا، جازمين بأننا سنقيم دولتنا، فذلك محال، بل وضلال، لمخالفته لسنة الله الكونية والشرعية معاً.

١٤ - بعض الشيوخ؛ المقلّدين وغيرهم من الصوفيّين والطُرُقِيِّين، الذين لا حياة لهم إلا بالاعتماد على الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ التي يسيطرون بها على قلوب العامة ثم على ما في ... لذلك فهو لا يرضون عن ذلك التمييز، ولازمه من التمسك بالإسلام على ضوء الكتاب والسنة الصحيحة، ويحاربون الدعوة إليه محاربةً شديدةً لا هوادةً فيها، ويستبيحون في سبيل ذلك من الكذب والبهت والافتراء ما لا يستحلُّه إلا الكُفَّار؛ لأنهم يعلمون أنّ هذه الدعوة ستقضي على مشيختهم وسخافتهم وخرافتهم التي يستغلُّون بها السُّدج، وطَيِّبي القلوب من الناس.

١٥ - لفظ (سيدنا) في الصلاة الإبراهيمية لم تثبت. قال ابن حجر رحمه الله: (ولو كانت زيادة (سيدنا) مندوبة ما خفيت عليهم حتى أغفلوها، والخير كله في الاتباع).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

- ١٦- قال الإمام الألباني-رحمه الله-: أن الأذان وما ذُكِرَ معه توقيفيٌّ بوحى السماء وقد بَلَّغَهُ أصحابه وعَلَّمهم إياه كما أُنزلَ، فلا يجوز التقدُّم بين يديه ﷺ والزيادة عليه اتفاقاً، ولا أحال يخالف فيه إلا ضالٌّ مُضِلٌّ.
- ١٧- الإمام الترمذي -رحمه الله-متساهل في التحسين.
- ١٨- **الأول:** أن يكون طالبُ العلم على انتباهٍ وحذرٍ من حكم العُماري أو غيره من المتساهلين أو المقلِّدين أو الجاهلين على الحديث بالضعف المطلق غير مقرون ببيان شدة الضعف، ويُرتَّب عليه جواز العمل به في الفضائل، وهو الواقع وإِ شديد الضعف، لا يجوز العمل به اتفاقاً.
- والآخر:** أن الشرط الأول الذي تقدَّم ذِكرُه يستلزم أمرين اثنين: بيان ضعفه، وأنه ليس شديد الضعف.
- ١٩- من المقرر عند علماء أصول الفقه والحديث أن الحديث الضعيف لا يُعمل به في الأحكام. (انظر المجموع) (٥٩/١) للنووي، فقد عزی ذلك للعلماء جميعاً دون استثناء.
- ٢٠- وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح: (إنَّ الترمذي حسنَ أحاديثَ فيها ضُعفاءٌ، وفيها من رواية المدلِّسين، ومن كَثُرَ غَلَطُهُ، وغير ذلك، فكيف يُعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة؟!)
- ٢١- ينبغي للباحث عدم إهمال تخريج الأحاديث؛ وعزوها إلى مظانها لا سيما إذا كانت في (الصحيحين).

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

٢٢- ينبغي للباحث أن لا يعزو الحديث لغير المشاهير، لا سيما إذا كانت هذه المصادر مخطوطة، ويترك المطبوعة والمشهورة منها، على سبيل المثال حديثين:

الأول: (أنا سيّد ولد آدم ولا فخر)، عزوه هو لابن أبي عاصم في (الأدب)، ومع أن كتاب (الأدب هذا غير مطبوع، والأعراض عن عزوه للترمذي وكتابه مع كونه أشهر، فهو مطبوع وكذلك ابن حبان، ولا يجوز مثل هذا العزو مع وجود من هو أوّل به عند أهل العلم، وبخاصة أن الترمذي حسنه!

الآخر: حديث السيّد عزوه للنسائي وابن أبي حاتم، وهو في (الصحيحين)!
٢٣- لا يُشترط الحديث الموضوع أن يكون فيه كذاب أو وضاع، وإنما بأمور أخرى، في (اختصار علوم الحديث) لابن كثير:

(يُعرف الموضوع بأمور كثيرة .. ومن ذلك ركافة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفته لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة).

٢٤- إذا سكت ابن أبي حاتم عن الراوي ولم يذكره لا بجرح ولا بتعديل، فهذا يدل على أنه لم يتبين له حاله، كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم نفسه في مقدمة كتابه.

٢٥- ذكر أبو الحسنات اللكنوي رحمه الله في (الأجوبة الفاضلة) (١٦١):
أنه إذا تعارض قول الحاكم والذهبي، رُجِّح قول الذهبي، لأن الأول متساهل والثاني غير متساهل. فالحديث الذي حكم الحاكم بكونه صحيح الإسناد. وحكم الذهبي بكونه ضعيف الإسناد، يُرَجِّح فيه قول الذهبي على قول الحاكم، وكما من حديث حكم عليه الحاكم بالصحة وتعقبه الذهبي بكونه ضعيفاً أو موضوعاً... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٢٦- من علامات الحديث الموضوع أن يخالف السنّة الصحيحة.
٢٧- أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف أن يتند، ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث؛ إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله؛ نظراً وتطبيقاً، بحيث يجد أن تحقيقاته-ولو على الغالب-توافق تحقيقات الحفاظ المبرزين في هذا العلم، كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني، وغيرهم.

أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء:٣٦] ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: (تَزَيَّبَ قَبْلَ أَنْ يَتَحَصَّرَ)! ولا يصيبهم ما جاء في بعض الحكم: (من استعجل الشيء قبل أوانه؛ أبتلي بجرمانه). ذاكراً مع هذا ما صح من قول بعض السلف: (ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك؛ إلا النبي ﷺ). (انظر (صفة الصلاة) (ص ٢٨-الخامسة).

أسأل الله تبارك وتعالى أن يُسدّد خطانا، ويصلح أعمالنا ونوايانا؛ إنه سميع مجيب.

٢٨- هناك من الأحاديث الضعيفة التي يوجد في السنة الصحيحة ما يغني عنها، وإنما حُرِّجَتْ هنا-أي-في [السلسلة الضعيفة] لزيادة منكرة في بعضها، أو نكارة في ألفاظها كلاً أو جزءاً، أو مخالفة بعضها للأحاديث الصحيحة، أو أنها تحمل في طواياها تشريعاً مُحدَثاً لا أصل له في الشريعة.. إلى غير ذلك من المخالفات التي يلحظها المتأمل في فقها ودلالاتها.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - الماتعة

٢٩- وقد تضمن الكتاب-بفضل الله-الكثير من الأبحاث والتحقيقات الحديثية والفقهية-وقد أُشيرَ إلى بعضها في هذه المقدمة-، وبعض الردود العلمية، والفوائد الكثيرة التي يجدها الكثيرة التي يجدها القارئ مبنوثة في طياته، ويمكن الاستعانة على تتبعها بواسطة فهرس المواضيع والفوائد.

٣٠- أن قاعدة تقوية الحديث بكثرة طرقه ليست على إطلاقها، وأنه لا يستطيع تطبيقها إلا أهل المعرفة المتمنين في هذا العلم.

٣١- أن السنة التي جرى عليها عملُ السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين إعفاءً للحية إلا ما زاد على القبضة؛ فيُقَصّ، وتأييد ذلك بنصوص عزيزة عن بعض السلف، وبيان إعفائها مطلقاً هو من قبيل ما سماه الإمام الشاطبي بـ (البدع الإضافية).

٣٢- قال الإمام الألباني-رحمه الله-ومنها أيضاً ما جاء تحت الحديث (٢١٧٦- لهم ما لنا، وعليهم ما علينا) من بيان مخالفة هذا

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

الحديث للنصوص القطعية من قرآن وسنةٍ صحيحة، ومع هذا فهو منتشر بين خاصة المسلمين، فضلاً عن عاقبتهم، وكأنه تشريع صحيح، وبيان أنه صحّ فيمن أسلم من المشركين! فما بال كثير من الكتاب والدعاة الإسلاميين اليوم يشيعونه بين الشباب المسلم، ويتوسعون في تطبيقه توسعاً فاق التزامهم بالكثير مما هو صحيح صريح؟! لعمر الله! إن في هذا مصداق ما عَنَوْنَا به كتابنا هذا: (الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة)، فهذا من الأسباب التي يحملني على بيانها، ونشر الوعي والمعرفة بها، ومثل هذا الحديث في أثره السيء في الأمة ما لا يُعد ولا يُحصى، كما لا يخفى.

٣٣- أحاديث صححها الحاكم، ووقفه الذهبي في بعضها،

وهي ليس كذلك.



المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

فهرس موضوعات الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع
١	[١٦] بداية السؤل في تفصيل الرُّسول.....
٢٧	من فوائد المقدمة.....
٢٩	[١٧] تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.....
٣٦	من فوائد المقدمة.....
٣٧	[١٨] تحريم آلات الطرب أو الرد بالوحيين وأقال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه للمعازف والغناء
٦٦	من فوائد المقدمة.....
٦٨	[١٩] تخريج أحاديث مضائل الشام ودمشق أبو الحسن علي بن محمد الرِّبَعي.....
٧١	من فوائد المقدمة.....
٧٣	[٢٠] تصحيح إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر.....
٧٥	من فوائد المقدمة.....
٧٧	[٢١] تلخيص أحكام الجنائز.....
٨٠	من فوائد لمقدمة.....
٨١	[٢٢] تلخيص صفة صلاة النبي.....
٨٤	من فوائد المقدمة.....
٨٥	[٢٣] تمام المنّة في التعليق على فقه السنة.....
١٢٦	من فوائد المقدمة.....

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

تابع فهرس موضوعات الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع
١٤٧	[٢٤] جلباب المرأة المسلمة.....
١٨٠	من فوائد المقدمة.....
١٨٣	[٢٥] حجاب المرأة ولباسها في الصلاة.....
١٩٠	من فوائد المقدمة.....
١٩١	[٢٦] حجة النبي ﷺ كما رواها جابر بن عبد الله ﷺ.....
٢٢١	من فوائد المقدمة.....
٢٢٢	[٢٧] حكم تارك الصلاة.....
٢٥٠	من فوائد المقدمة.....
٢٥٢	[٢٨] خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه.....
٢٥٤	من فوائد المقدمة.....

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة

تابع فهرس موضوعات الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع
٢٥٥	[٢٩] دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي (فقه السيرة)...
٢٦٣	من فوائد المقدمة.....
٢٦٤	[٣٠] رفع الأستار لإبطال القائلين بفناء الجنة والنار.....
٣١٥	من فوائد المقدمة.....
٣٢٥	[٣١] رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للإمام النووي.....
٣٤٦	من فوائد المقدمة.....
٣٥١	[٣٢] سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها.....
٤٣٤	من فوائد المقدمة.....
٤٤٣	[٣٣] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة.....
٥٤٦	من فوائد المقدمة.....
٥٥٨	فهرس الموضوعات.....

تم بحمد الله الجزء الثاني؛ ويليه الجزء الثالث ويبدأ بمقدمة شرح العقيد الطحاوية.

المقدمات النافعة من مؤلفات الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله - الماتعة